

تراث العصر الوسيط

الجزء الثاني



مكتبة جامعة القاهرة

أشرف على تحريرها

ج. م. كرام

إ. ج. ك. و. ب.

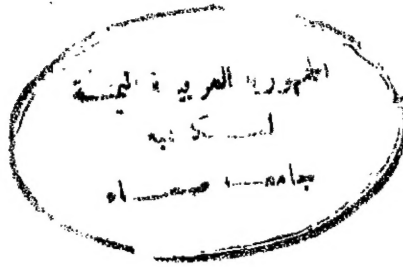


تراث العصور الوسطى

الجزء الثاني

بإشراف
الإدارة العامة للثقافة
بوزارة التعليم العالي

تصدر هذه السلسلة بمعاونة
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية



تراث العصور الوسطى

مجموعة بحوث
أشرف على تحريرها

ج. كرامپ
إ. جاكوب

الجزء الثاني

ترجمة ومراجعة

مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية
بالاشتراك

مع

محمد مصطفى زيادة

الناشر

مؤسسة سجل العرب

بإشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد

٢٦ شارع شريف باشا القاهرة

تليفون ٤٩٩٩٩ ٥٢٣٠٩

مكتبة

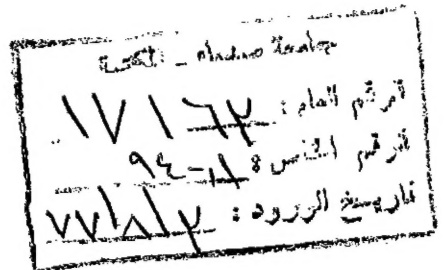
هذه ترجمة الجزء الثاني من كتاب

THE LEGACY OF THE MIDDLE AGES.

EDITED BY

G. CRUMP & E. JACOB.

PART II.



محتوى الترجمة العربية

الجزء الأول

بالاشتراك فى الترجمة والمراجعة

الصفحات

المقدمة	—	إبراهيم أحمد العدوى ومحمد مصطفى زيادة	٣٤—٥
الفصل الأول :			
الحياة المسيحية —	»	»	٨٢—٣٥
الفصل الثانى :			
العمارة فى العصور الوسطى — أحمد فكرى	»		١٣٦—٨٣
الفصل الثالث :			
فن النحت فى العصور الوسطى —	»	»	١٧٨—١٣٧
الفصل الرابع :			
الفنون الزخرفية والصناعية — محمد حلمى أحمد	»		٢١٢—١٧٩
الفصل الخامس :			
الأدب — ترجمة محمد سليم سالم ومراجعة محمد بدران			٢٨٠—٢١٣

الفصل السادس :

الخط — ترجمة محمد سليم سالم ومراجعة محمد بدران ٢٨١—٣٢٠

الفصل السابع :

الفلسفة — ترجمة زكى نجيب محمود ومراجعة » ٣٢١—٣٥٨

الفصل الثامن :

التربية — ترجمة ومراجعة أمين مرسى قنديل ومحمد مصطفى زيادة ٣٥٩—٤٠٦

الجزء الثانى

بالاشتراك فى الترجمة والمراجعة

الصفحات

م — س تصدير الترجمة العربية للجزءين الأول والثانى

الفصل التاسع :

قوانين العرف والعادة — شفيق شحاته ومحمد مصطفى زيادة ٤٠٧—٤٥٢

الفصل العاشر :

القانون الكندسى — محمد سليم سالم ٤٥٣—٥٠٧ »

الفصل الحادى عشر :

القانون الرومانى — » ٥٠٩—٥٦٢ »

الفصل الثانى عشر :

مركز المرأة فى العصور الوسطى — عبد الحميد حمدى ٥٦٣—٦٠٩ »

الفصل الثالث عشر :

الحركة الاقتصادية فى مدن العصور الوسطى

— سعيد عبد الفتاح عاشور ٦١١—٦٥٠ »

الفصل الرابع عشر :

السلطة الملكية وشئون الحكم والإدارة

— السيد الباز العريني ومحمد مصطفى زيادة ٦٥١—٧٠٣

الفصل الخامس عشر :

الفكر السياسي — توفيق إسكندر » ٧٠٥—٧٤٢

صور توضيحية

واردة بالجزء الأول

الصفحة

٥٣-٥٢	بين (متحف كلوني)	سيدنة نبيلة وفرس أسطوري وحيد القرن
٥٣-٥٢	» الباب الغربي	كاتدرائية لمان
١٠١-١٠٠	» المدخل الغربي	كاتدرائية شارتر
١٠١-١٠٠	» المدخل الجنوبي	كاتدرائية شارتر
١٠١-١٠٠	» الواجهة الغربية	كاتدرائية أميان
١٠١-١٠٠	» الناحية الشرقية	كاتدرائية لمان
١٠١-١٠٠	» الواجهة الغربية	كاتدرائية ريمس
١٠١-١٠٠	» الباب الأيسر بالواجهة الغربية	كاتدرائية ريمس
	تمثيل من الباب الأيسر	كاتدرائية ريمس
١٠١-١٠٠	» بالواجهة الغربية	
١٠١-١٠٠	»	شراعة الباب الغربي في كاتدرائية شارتر
١٤٩-١٤٨	»	بركات القديس فيرمان — كاتدرائية أميان
١٤٩-١٤٨	»	الملاك الباسم — كاتدرائية ريمس

- سجود الحكماء الثلاثة للمسيح المولود. بين ١٤٨—١٤٩
- كاتدرائية بيزا.
- مذبح الأطفال فى بيت لحم. » ١٤٨—١٤٩
- المتحف المدنى بمدينة بيزا.
- شارل الخامس ملك فرنسا. » ١٤٨—١٤٩
- متحف اللوفر فى باريس.
- مريم العذراء فى دار بلدية ديجون. » ١٤٨—١٤٩
- مريم المجدلية — دير سوليم. » ١٤٨—١٤٩
- صندوق من صناعة مدينة ليوج — متحف كلونى. » ١٤٨—١٤٩
- لوحة مطلية بالمينا. » ٢٩٢—٢٩٣
- صناعة مدينة ليوج — متحف كلونى
- غلاف لكتاب والغلاف من العاج المرصع بالأحجار الثمينة. » ٢٩٢—٢٩٣
- المكتبة الأهلية فى باريس.
- صليب من القماش المطرز. » ٢٩٢—٢٩٣
- مجموعة مارتين لى روا.
- ستارة مرسوم عليها صور من سفر الرؤيا. بين ٢٩٢—٢٩٣
- كاتدرائية آنجييه.
- ستائر مرسوم عليها صور من سفر الرؤيا. » ٢٩٢—٢٩٣
- كاتدرائية آنجييه.

شباييك من كاتدرائيته إيفريه .

شباك جى دى لافال فى كنيسة مونت مورنسى . بين ٢٩٢-٢٩٣

صفحة مكتوبة بحروف روسيكا . » ٢٩٢-٢٩٣

مكتبة لورنزو بمدينة فلورنسا .

كتاب كلز . مكتبة ترينتى بمدينة دبلن . » ٢٩٢-٢٩٣

أناجيل لندسفارن . » ٢٩٢-٢٩٣

كتاب تراتيل بانجور . » ٢٩٢-٢٩٣

مكتبة أمبروز بمدينة ميلان .

كتاب القديس وابروود . المكتبة الأهلية بباريس . » ٢٩٢-٢٩٣

كتابة قوطية . مكتبة جون رايلاند . مانشستر . » ٢٩٢-٢٩٣

خط مدينة لوكسوى . مكتبة المخطوطات بمدينة فيرونا . » ٢٩٢-٢٩٣

خط مدرسة كوربوى . » ٢٩٢-٢٩٣

مخطوط بالمكتبة الملكية فى بروكسل .

خط مدرسة ينيفنتو . » ٢٩٢-٢٩٣

مكتبة لورانزو بمدينة فلورنسا .

خط كارولنجى صغير . مكتبة البلدية بمدينة أميان . » ٢٩٢-٢٩٣

أناجيل أذا . خط كارولنجى صغير . بين ٣٠٨-٣٠٩

مكتبة الدولة بمدينة تريف .

خطوط بحروف كبيرة . مدرسة مدينة تور .

خط كارولنجى صغير . مدرسة مدينة تور .

خط قوطى . كتاب مزامير إيزابلا ملكة فرنسا . بين ٣٠٨—٣٠٩
متحف فيتزوويليام بمدينة كامبردج .

خطوط قوطية (انظر ماسبق)

خطوط عصر النهضة الأوربية الكبرى . » ٣٠٨—٣٠٩
المتحف البريطانى . لندن

خطوط عصر النهضة الأوربية الكبرى . » ٣٠٨—٣٠٩
المتحف البريطانى . لندن

دار العلم . صورة منقولة من كتاب لآلىء الفلسفة . » ٣٠٨—٣٠٩

تصدير الترجمة العربية

بدأ التفكير في نقل هذا الكتاب الكبير إلى اللغة العربية سنة ١٩٣٨م ، حين ظهرت الطبعة الإنجليزية الرابعة منه ، ورأيتُ وقتذاك مع صديقي المرحوم الأستاذ محمد شفيق غربال أهمية هذا الكتاب ، في رفع مستوى المعرفة بالنواحي الحضارية من تاريخ العصور الوسطى الأوروبية ، في البوائر الجامعية بالشرق الأوسط الجديد .

ثم جاء دور توزيع العمل في الترجمة والمراجعة ، فإذا بي أمام كتاب في خمسة عشر فصلاً ، وكل فصل منها بقلم أخصائي عالٍ المقام في ميدانه ، فرشحتُ للترجمة جميع الإخصائيين المصريين في دراسات العصور الوسطى الأوروبية ، ونالني من المراجعة نصيب الأسد ، أو ما هو أشهر منه في حمل الأثقال الصامتة ، على عكس صديقي المرحوم الأستاذ محمد بدران ، إذ استكفي بثلاثة من فصول الكتاب ، استجابة منه لرجاء شخصي شديد .

ثم رأيتُ بعد تجربة قصيرة في قراءة بعض الفصول التي تمت ترجمتها مبكراً ، أن توزيع العمل على زملاء مترجمين أخصائيين ، وقيامى بعد ذلك على عملية

المراجعة وحدى ، لا يؤدي إلى النتائج العلمية المطلوبة ، فاقترحتُ على زملائي المترجمين أن يجرى العمل مع كل منهم على قاعدة المشاركة المستمرة في الترجمة والمراجعة ، ووجدتُ منهم جميعاً قبولاً حسناً ، ومضيتُ معهم على هذه القاعدة الوثيدة، فيما يتعلق بالفصول الخاصة بـي. وإني أعمد هنا إلى ذكر هذه التفاصيل، لاتنويهاً بازدياد نصابي من هذا العمل ، بل حرصاً مني أن أكون شريكاً مع زملائي جميعاً في مسؤولية الترجمة والمراجعة ، من حيث الاجتهاد، والصواب والخطأ ، وأرجو أن يلقى الكتاب من القارئ في صورته العربية مثلاً لقيه أصله الإنجليزي من تقدير بين قرائه .

ثم تطلّب حجم هذا الكتاب في صيغته العربية أن يخرج للقارئ العربي في جزئين ، كما تطلّبت قلة الفرصة للاتهاء منه أن يفصل بين هذين الجزئين فاصل زمني مقداره سنتان . وأودّ هنا بالأصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن جميع زملائي الذين شاركوني في الترجمة والمراجعة ، أن أشكر جميع الذين أمدوا هذا العمل بمساعداتهم العلمية ، وأخص بالذكر منهم صديقي المرحوم الأستاذ الدكتور أبو العلا عفيفي ، والمرحوم الأستاذ الدكتور عبد الحميد حمدي .

وأودّ كذلك أن أشكر صديقي الأستاذ الدكتور إبراهيم أحمد العدوي قيامه على تصحيح تجارب الطبع ، للجزئين الأول والثاني ، بالإضافة إلى إعداد الفهرس الأبجدي العام .

وأودّ ختاماً أن أشكر رجال الإدارة وهيئة العمال، بمطابع سجل العرب،
قيامهم الدائب على إخراج هذا الكتاب في المستوى اللائق بالقارىء
العربي الجديد .

محمد مصطفى زيادة

مصر الجديدة ٢٤ فبراير ١٩٦٧

الفصل التاسع

قوانين العرف والعادة

(١)

تهيمن على سلوك الناس قوتان ، وهما : أولاً ما درج عليه تفكيرهم ،
وثانياً الضغط الصادر عن سلطة خارجية . والقوة الثانية من هاتين القوتين
تشكل في صورة أوامر زاجرة ، أو قوانين تؤدي مخالفتها إلى توقيع الجزاء .
ولكى تؤدي هذه القوانين وظيفتها بنجاح ، تحتاج هي كذلك إلى سند ما من
الرأى العام ومن عادات الناس ، وهم المطلوب إذعانهم لهذه القوانين . فالقوانين
تبوء بالفشل إذا كانت مجافية لما يدركه الناس من معانى الحق ، أو لما يحتاجون
إليه في العمل اليومي ، وذلك بسبب ما تلقاه عادة من مقاومة سلبية ، أو من
صعوبة الإشراف المستمر على تطبيقها وإنزال العقوبة بكل من يخالفها . وعلى
العكس ، إذا كان فى الرأى العام والاستعداد الخلقى فى جماعة من الجماعات
ما يهيئ الأفراد لقبول بعض الروابط على أنها مشروعة ، أو لاستهجان بعض
الأعمال على أنها مردولة ، فإن هذه أو تلك المعتقدات والعادات تكون بمثابة
الترتبة الصالحة لظهور مختلف القواعد القانونية ، التى تحكم هذه العلاقات أو تلك
الأعمال فى الجماعة . وفى الحضارات العالية تكون العلاقات الاجتماعية على شىء
من التعقيد ، فتحتمل الجماعة إلى هيكل قانونى يستوعبها ، وهناك يقوم بصياغة
القوانين وتطبيقها نفر من الفنيين المحترفين . أما فى المراحل الحضارية الابتدائية

فإن الأمور تجرى على العكس من ذلك ، فالقواعد التى تحكم سلوك الأفراد فى هذه المراحل تستمد مباشرة من رأى العام ومن عرف الجماعة .

ولا شك أن هذه هى الحال فى العصور الوسطى ، ويوضح ذلك أن الإمبراطور شارلمان ، وغيره من أرباب الحكم ، أصدروا عدداً من المراسيم التشريعية وحاولوا تدعيم هذا النمط من التشريع . ولكن هذه المحاولات لم تؤثر فى مجموع النظام القانونى السائد ، وإن تكن تركت آثاراً كثيرة فى بعض النظم الخاصة ، وظلت الحال على ذلك المنوال حتى بعد أن بدأت السلطة الملكية تستعيد قوتها ، خلال القرنين الثانى عشر والثالث عشر .

ويشرح ذلك أن أرباب المؤلفات القانونية فى هذا العهد ، حرصوا على أن يذكروا أن مؤلفاتهم تتناول بوجه خاص دراسة القواعد المستمدة من العرف ، لا القواعد التى جاءت من طريق التشريع والتقنين الرسمى . صحيح أن كلا من براكتون وبومانوار استمدا مؤلفاتهما إلى حد كبير من الأحكام القضائية ، غير أن هذه الأحكام كانت تصدر وفقاً للعادات المرعية عند الطبقة الحربية الحاكمة . ثم إن جميع ما قام به إيكه فون ريجو ، وجاءت به القوانين الإقليمية فى النرويج والسويد والدانمرك ، كان كله تلخيصاً للعادات المرعية فى دور القضاء ، فى صيغة شروح شاملة معتمدة ، دون أية إشارة صريحة إلى القرارات القضائية . ولا حاجة إلى القول بأن أقدم القوانين ، وهى المعروفة باسم « القوانين البدائية » كانت مستمدة من الوعى القانونى بين جماعة من الجماعات المتبربرة ، التى فسرتة وأضافت إليه أحياناً بعض النواحي المستمدة من التشريعات القانونية الرسمية .

ويلاحظ أن جميع القوانين ، وجميع ما بذل من جهود لتدوين قواعدها ، كان المقصود به إثبات الصيغة المتواترة للقاعدة المستمدة من العرف . فلم تكن أية مدونة من المدونات « مصادر قانونية » ، بمعنى أنها مصدر لجميع القواعد التي تطبقها أمة معينة أو بلد معين . ولذلك يتعين البحث عن القانون والعثور عليه ، أولاً وقبل كل شيء ، في الأسس القديمة للعلاقات الاجتماعية . فالقاضي لم تكن مهمته مقصورة على تطبيق نصوص عند النظر في المنازعات ، ولكنه كان يلزمه أن يستكشف القواعد التي تنطبق على المسألة المعروضة . وإلى وقتنا هذا يعاني القاضي في إنجلترا وفي أمريكا هذه الصعوبة ، عندما يطلب إليه الفصل في النزاع وفقاً للقانون العام . وهو في سبيل حل هذه الصعوبة يلجأ في العادة إلى مجموعات كبيرة من السوابق القضائية ، أي الأحكام الصادرة عن أرباب مهنة القضاء . وفي العصور الوسطى يتعين على القاضي دائماً أن يستكشف القاعدة من خلال الآراء والحلول ، التي جرى عليها عرف الناس في البيئة التي تحيط بهم .

وأدت هذه الظاهرة التي تميز بها القضاء في العصور الوسطى إلى نتائج لها طابع خاص : إذ أصبح من المتعين الرجوع إلى ذوي الخبرة في المجتمع الذي يسوده ذلك العرف ، أو إلى من يمثل أفراد ذلك المجتمع للتعرف على طبيعة وتفصيلات العرف . ومن ثم كان يصدر في الدعوى الواحدة حكم ، وقرار يستكمل به الحكم . وكان ذلك يتم من طرق مختلفة ، ففي الفترة القديمة ، كان القاضي الذي يرأس المحكمة ، أي محكمة الخط أو المركز أو المقاطعة ، يترك مسألة العرف الواجب تطبيقه ، كما يترك النظر في وقائع الدعوى ، لمجموع أفراد

هيئة المتقاضين، بالحكمة أو لمن يمثلهم، وهؤلاء يختارون من بينهم بسبب خبرتهم وحكمتهم، ويكون اختيارهم لمدة طويلة. أما القاضي رئيس المحكمة فقد كانت مهمته الإشراف على إجراءات الدعوى وإعلان القرار النهائي، ثم العمل على تنفيذه بالقدر الذي كان يقيسر في تلك الأزمنة. وقد كان هذا هو المتبع عندما يراد البت بصفة عامة في أمر عرف معين، فقد كان يصدر بذلك قرار، وهو غير الحكم الذي كان يصدره الرئيس، أو القاضي الذي يرأس المحكمة.

وهناك مجموعتان بافاريتان للأحكام القضائية، يرجع تاريخهما إلى القرن التاسع، نستطيع أن نلمح من خلالهما كيف كانت الوظيفة القضائية موزعة بين ممثلي السلطة العامة — مندوب الملك، أو الكونت، أو أحد العظماء ممن وكل إليهم أمر الأفضية — وهم خبراء القانون من جهة، وجماعة «العدول» من ناحية أخرى. ففي سنة ٨٢٢ صدر من أحد المندوبين الإمبراطورين أمر بتطبيق القانون بين الخصوم، فأصدر أولاً أحد القضاة، كيزلهارد، حكمه وفقاً لقانون البارفارين وهم: كيزلهارد والكونت لويتبولد، وعدد من أتباع الإمبراطور ذكرت أسماءهم. وفي الختام نجد أن الشعب كله قد أعلن بصوت واحد أن هذا هو قانون البارفارين^(١).

وفي البلاد الاسكندنافية كانت هذه الأحكام تصدر أحياناً بنظام في

(1) Bitterauf, Traditiones Frisingenses, NN. 472

(Brunner: Deutsche Rechtsgeschichte, - I, 204; n. 40).

صورة تبليغات صادرة للمجلس الشعبي (البرلمان) ، بواسطة بعض رجال القانون المنتخبين . وقد حدث أن ألقى أحد رجال القانون أمام المجلس البرلماني العام بأيسلنده دروساً في مسائل مختلفة ، استغرقت دورات سنوات ثلاث . وكان ما جرى عليه الكارولنجيون (الأباطرة من خلفاء شارلمان) ، من إرسال مبعوثين من الحكومة المركزية إلى الأقاليم للإشراف على الإدارة ، وللنظر في بعض الأقضية ، قد أوجد تطوراً لطريقة أخرى في البحث في العرف . فقد كان هؤلاء المبعوثين ، أو القضاة المتنقلون ، يكلفون بعض الثقة من أهل البلاد بأن يصدرُوا أحكاماً في الحقائق التي يعرفها أهل الجهة المختصة . وعولجت المسائل الخاصة بالعرف المحلي أو الخاص على أنها حقائق أيضاً . وقد استعمل المحلفون في إنجلترا العرف في عهد النورمان وفي عهد الأنجيفان ، كما استخدم التحقيق في فرنسا بواسطة المحلفين للكشف عن العرف الذي يخالف ما جرى عليه العمل بالحاكم الملكية . هذا في حين أن العرف الشائع كان يستند إليه القضاة دون حاجة إلى بحث الرجوع إلى ما يعلمونه عنه .

وهالك بعض الأمثلة لتوضيح هذه النقطة ، ففي دعوى يرجع تاريخها إلى سنة ١٠٦٥ بشأن دير سان تروند بإقليم اللورين بفرنسا الحالية ، طلب القاضى من أكبر السكان سنّاً بتلك الجهة أن يقرروا بأمانة ما يعرفونه من السلف ، وما وصل إليه علمهم إلى وقت سؤالهم ^(١) . وفي قضية أمام محكمة القضايا العامة بوستمنستر (سنة ١٢٢٤) ، ذكر المدعى عليه أنه بموجب العرف السائد في

(1) GRIMM : Bechtsalterthiimer, 4, II, 386.

إقطاع برأى بمقاطعة بر كثير ، تصبح البنت المقيمة مع أهلها بدون زواج و ارثة لجميع التركة عند وفاة الأخير من والديها . وقد طلبت المحكمة من المحلفين البحث فيما إذا كان يحق للبنت التي تزوجت وأقامت خارج المنزل ، أن تطالب بنصيبها في هذا المنزل عند وفاة والديها ⁽¹⁾ .

وقد كان ما يصل إليه المحلفون من رأى يعتبر ملزماً ، إذا صدر الرأى عنهم بالاجماع . ولما لم يكن الأمر كذلك دائماً ، كان القضاة يخضعون المحلفين أحياناً للتحقيق الشديد، وربما أدى ذلك إلى إعفائهم من مهمتهم وإحلال غيرهم محلهم .

ولم تكن صياغة العرف وفقاً على طبقة معينة ، بل كان لكل جماعة من الجماعات أفكارها وعاداتها ، وهى التى تسأل عنها لتقريرها . مثال ذلك أن الصليبيين فى فلسطين طبقوا قواعد قانونية مختلفة فى محاكم الفرسان عما كانت تطبقه محاكم الطبقة الوسطى . وفى ألمانيا كانت طبقة رجال الجيش تخضع لقانون المقاطعات ، فى حين أن أهل المدن كانوا يخضعون لقانون المدينة ، كما أن الفلاحين كانوا يخضعون لقانون « العرب » ، فى حين أن موظفى الأرياف كانوا خاضعين لقانون « الخدمة » . أما فى إنجلترا فكانت محاكم الملك مقفلة فى وجه العامة ، ولكن الدعاوى المدنية الخاصة بهم كانت خاضعة لعرف الإقطاع التابعين له .

ولم يكن تصور الناس للعدالة فى تلك العصور يستند إلى المساواة الطبيعية بين الأفراد أو على أساس الحرية الفردية ، بل إلى أساس استقرار الحقوق والواجبات . فكان من المسلم به بوجه عام أن تقوم فوارق واختلافات كبيرة

(1) BRACTON : Note Book, 951.

فى التكاليف والمزايا بين الأشخاص ، وذلك تبعاً للمركز الذى يكون فيه الشخص فى المجتمع . على أن كل مجموعة من الأفراد تستطيع أن تطالب بأن تعامل وفقاً للعرف المستقر، لا وفقاً لأهواء الحاكم، ولو كانت من أدنى الطبقات. وكان هذا الشعور منطوياً على شىء من الوهم، إذا ما كان المطالب هو مقاومة تغيير الأوضاع القائمة ؛ ذلك أن الحياة الاجتماعية فى هذا الوقت، كانت، كما هى فى أى وقت، دائماً التحول . ولكن الميل نحو تغليب الحلول التى استقرت فى العرف قد أدى إلى اصطباغ التفكير القضائى فى ذلك الوقت بصبغة خاصة . وقد ساعد هذا الاتجاه على المحافظة على بعض الأفكار القديمة لمدى قرون عديدة، كما أنه زود الأفراد بما يساعدهم عملياً على مقاومة العنف والطغيان . وفى الواقع أن ظاهرة احتفاظ الطبقات، التى كانت فيما يبدو تحت رحمة الأسياد المتبربرين، بحقوقها التقليدية، لتفوق فى أهميتها ظاهرة الانتفاضات الثورية التى ساعدت بعض الطوائف — كأهل المدن مثلاً — على تحقيق تحسن شكلى فى أحوالهم الاجتماعية .

أما عن المراحل المتعاقبة فى تكوين العرف الأوروبى، فيتعذر استعراضها فى هذا الفصل لضيق المقام . ولكننا نستطيع أن نذكر أن القواعد التى أقرها العرف ترجع أصولها أحياناً إلى عصور ما قبل التاريخ. وهناك مثل غريب لتشبث العادات القديمة بالبقاء، نجده فى تاريخ قانون التركت، التى يموت عنها أصحابها بدون وصية من المتوفى. فوفقاً لما يقوله « جلانفل » كان التصرف فى منقولات التركة خاضعاً لإشراف الحاكم الكنسية . وقد كانت المنقولات تقسم أثلاثاً : الثلث الأول للزوجة، والثانى للأولاد أو الأقارب، والأخير يتصرف فيه على

روح المتوفى^(١) . وقد ترك هذا العرف أثراً عميقاً في القانون الإنجليزي ، لأن التصديق على الوصايا وإدارة التركات ظلّا بأيدي المحاكم الكنسية إلى سنة ١٨٨٧ . ومن ناحية أخرى ، نجد أن ما يقضى به هذا العرف من أيلولة ثلث التركة إلى الأعمال الخيرية على نية روح المتوفى ، وثيق الصلة بالعقيدة القديمة ، التي كانت تقضى على الشخص بأن يحتفظ بنصيب من أمواله لاستعماله الخاص في العالم الآخر . وقد وصف لنا ابن فضلان ، الرحالة العربي في القرن العاشر الميلادي ، جنازة زعيم من زعماء الروس — ويغلب أن يكون من أصل اسكنديناوي — فذكر أن ثلث ما كان يملكه المتوفى من سلاح وذخيره تم إحراقه مع زوجته المفضلة وكلبه ، على منصة أقيمت لهذا الغرض . وكان ذلك هو الذي اتبع أيضاً في جنازة « سكيلد » ، كما ورد في الأغنية الإنجليزية القديمة « بيوولف » . وهناك أيضاً آثار كثيرة للعرف السكتي ، ولا عرف السابق على العصر السكتي (العصر الأيبيري) ، ومن ذلك عادة الزواج لمدة سنة ويوم . وهناك رسوم اكتشفت بأيرلندا تدل على وجود هذه العادة . وكانت هذه الزيجات التي تسمى « كويوه » تعقد في حفلات عامة يسودها اللهو والمرح (عرف مدينة ليستر) . وكانت هذه الزيجات تتحول إلى زيجات دائمة ، إذا ما حملت المرأة ، أو أنجبت ولداً . والزواج تحت شرط التجربة لا يزال له وجود إلى

(١) كانت العادة في نورمانديا أن الأموال المنقولة التي خلفها المتوفى تصادر لمصاحبة الملاك — الجالس على العرش ، لذا لم يكن المتوفى أوصى بشيء منها خلال مرضه ، لصرفه في الأعمال الخيرية ، على نية روحه .

أيا منا هذه في بعض الأقاليم النائية ببلاد بافاريا وألمانيا الوسطى^(١) .

وفي كثير من تلك الحالات يكون من الصعب التمييز بين الأساطير الموروثة وبين الآثار المترتبة على تطبيقها في ظروف مشابهة . فهناك يلحظ في بعض الأحيان تشابهات عجيبة في يثبات لا يمكن أن يكون فيها أى احتمال لتقليد مباشر أو لاستعارته . فلا يمكن التسليم مثلاً بأن مطالبة اليهودى شيلوك المشهورة برطل من جسم مدينه، كما جاء في مسرحية لشكسبير، ترجع في أصولها إلى المبدأ الوارد في قانون الألواح الاثنى عشر ، وهو المبدأ الذى يقضى بتقطيع أوصال المدين العاجز عن الوفاء بالدين . والأجدى أن يقال إن المطالبة في الحالتين أصلها واحد ، فقد بنيت على أساس الفكرة التى تجعل المدين مسئولاً بجسده عن الدين الذى عليه للدائن، وذلك باعتبار أن في هذه المسئولية ما يكفل تسديد الدين . وهذه الفكرة كانت منتشرة انتشاراً واسعاً بين الأمم المتبربرة، وكانت مصدر نتأج محزنة لكافة المدينين الفيلسين . وفي قانون الفرنجة كان القتال الذى لا يستطيع الوفاء بالدية المستحقة لورثة المجنى عليه وأقاربه ، يلجأ إلى طلب المساعدة من ذوى قرابه ، فإذا لم يؤد ذلك إلى الوفاء بالدية كلها ، عرض على الملاء في اجتماعات ثلاثة المحكمة المحلية ، ثم يسلم إلى خصومه ، بحيث يصبح تحت رحمتهم ، ما لم يتقدم شخص لافتدائه . وفي بلاد المسكوف ، أى روسيا القديمة، كان المدين الذى لا يقى بالدين يؤتى به إلى السوق، حيث كان يجلد لعل بعض من تربطهم به رابطة القرابة أو الصداقة ، أو بعض فاعلى الخير يفتدونه .

(1) EHRLICH : GRUNDLAGE der Socislogischen
Rechtuissenschaft.

إذا نظرنا إلى عرف القرون الوسطى في جملتها تبين لنا أنه أثر بصفة خاصة في نواح ثلاث من نواحي الحياة الاجتماعية ، وهى نظام الأسرة ، ونظام الملكية العقارية ، والعادات التجارية . ونظام الأسرة هو النظام الأساسى فى كل مجتمع ، ذلك أنه من ناحية لا يتأثر فى أصوله الأولى بالفوارق الاجتماعية ، ثم إنه من ناحية أخرى يترك أثراً فى مختلف طبقات الناس . فلا غرابة إذا فى أنه بطيء التطور ، لا يلين بسهولة فى مواجهة التغيرات الحضارية . والنظام القائم للأسرة فى المجتمع الأوروبى يعانى فى الوقت الحاضر أزمة ولا شك فى ذلك ، ولكنه على الرغم من ذلك لا يزال يحمل فى طياته آثاراً متخلفة عن العرف القديم . فهو نظام يقوم على أساس الوحدة لا التعدد ، وعلى أساس خضوع أفراد الأسرة جميعاً لسلطة الأب ، أو رب الأسرة . ومن المعروف أن تعديلات من نواح عدة دخلت على هذا النظام . ولكن هذه التعديلات ، وأهمها حماية الحقوق المالية للمرأة المتزوجة ، وتحرير الأولاد الكبار من سلطة رب الأسرة ، وإضعاف سلطة الوالدين ، وتيسير سبل الطلاق — لم تظهر إلا فى زمن متأخر نسبياً ، وهى لم تمنح المعالم الرئيسية لنظام الأسرة القائم على أساس الوحدة منذ أقدم الأزمنة . وهناك من يشتمز من أن مراسم الزواج تتطلب من الزوجة أن تتعهد بأن تكون فى طاعة زوجها . وفى فرنسا ، لا تزال المادة ٢١٣ من القانون المدنى تتضمن القاعدة الأساسية التى تحكم الزواج ، وهى تقرر أن على الزوج أن يتولى حماية زوجته ، وأن على الزوجة أن تطيع زوجها ؛ كما تتضمن المواد التالية أحكاماً

تفصيلية تمتنع من أهلية الزوجة، التي وضعها القانون في مركز أدنى بالنسبة إلى الزوج . هذا وبالنسبة إلى سلطة الوالدين نجد قانون نابليون قد التزم بالعرف الذي كان سائداً في العهد السابق على الثورة . ولم تتعدل هذه الأحكام إلا على صورة تدريجية ناقصة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وليس من شأن هذا البحث ، إثبات أن التمسك بأهداب القواعد التقليدية لنظام الأسرة يعتبر دليلاً على تغلب سلامة الأخلاق ، وصدق الإحساس بالحاجات العملية على الاتجاه الظاهر ، نحو الأخذ بمبادئ المساواة والحرية الفردية . ومن المهم فقط أن نذكر في صدد هذا البحث أن مقاومة نظام الأسرة لهذا التغيير تستمد قوتها من العادات الاجتماعية المغروسة التي ارتقت إلى درجة العرف . وهذه العادات هي أساس نفسى لجميع القواعد العرفية والقانونية ، وتتفق مع متوسط المصالح والعادات عند مجموع الشعب . وهذه الحقائق النفسية لا يستطيع التشريع ولا الفقه تجاهلها بحال من الأحوال .

وإذا رجعنا إلى تاريخ تكوين الأسرة في العرف السائد في المجتمع الأوربي ، تبيننا أنه تركز في العصور الوسطى على الاتفاق المعقود بين الخاطب ووالد الخطوبة، بتأييد أقارب الطرفين . وكان ذلك الاتفاق يتخذ شكل الشراء ، أى أن الزواج يشترى السلطة على زوجته . وكان تسليم الخطوبة يقع في مقابل الهدايا المختلفة — وهى مبلغ يحصل عليه الوالد أو الوصى وأهله ، و«الصباحية» التي تحصل عليها الخطوبة ، بالإضافة إلى التعهد بدفع مهر عند الترميل . أما من جانب أهل الخطوبة ، فكانت تقدم هدايا مقابلة إلى أقارب الخاطب ، وكانت تجهز الخطوبة بما يناسبها من ملابس ومصاغ وحوائج منزلية . وكان الفصل الرئيسى في عقد

الزواج هو تبادل الوعود والرهون ما بين أقارب الطرفين — ولذلك سمي الزواج قراناً ، وهى كلمة مشتقة من لفظ قرين ، ومعناه عقد أو أصر القران والعهد والضمان ؛ ومصادق ذلك ما بلى :

« إذا رغب أحد فى الزواج من بنت أو امرأة ، فصادفت تلك الرغبة رضى من جانبها ومن جانب أهلها ، وجب على الخطيب أولاً حلف اليمين ، وفقاً لما يرضى الله والقانون للمدنى . ووجب عليه أيضاً التعهد أمام أولياء المخطوبة بأنه يتعهد ويقبل أن يمسك بعصمتها على الطريقة التى ترضى الله بأنها زوجة له ، ويتكفل أقاربه بضمان هذا العهد .

« ثم يتفق على الشخص الذى يجب أن يدفع إليه الثمن ، فى مقابل تربيتها ، وفى ذلك يقوم الأقارب أنفسهم أيضاً بالعهد والضمان .

« ثم يكون على الخاطب أن يذكر ما الذى سوف يقدمه هدية إلى مخطوبته فى مقابل استجابتها لرغبته ، وما الذى سيعطيه إياها فيما لو عاشت هى من بعده .

« إذا تم الاتفاق على هذه الصورة ، فإنه يصبح من حقها الانتفاع بنصف أملاكه ، أو بها كلها ، إذا ما كان لهما ولد ، هذا ما لم تزوج برجل آخر .

« كل ذلك يضمنه الخاطب بإعطائه رهناً ، كما يقوم أقاربه بكفالاته فى ذلك كله .

« فإذا وقع التراضى على هذا كله ، كان لأقارب المخطوبة أن يقبلوا ويزوجوا

قريبهم ، بحيث تصبح امرأة تعيش مع ذلك الذى يرغب فيها ، وكان له أن يقدم
الضمان الذى يحكم الزواج .

«وإذا هى خرجت مع زوجها من أرض السيد الإقطاعى لتقيم فى أرض سيد
آخر ، فمن المستحسن أن يحصل أقاربها على وعد بأن زوجها لن يصيبها بأذى ،
وإذا هى ألزمت بدفع غرامة ، كان عليهم أن يساعدها على دفعها ، إذا لم يكن
لديها ما يكفى للوفاء بها⁽¹⁾»

أما الفصل الثانى فهو انتقال الخطوبة إلى منزل الخاطب ، وهو ما يسمى
موكب الخطوبة . ومن هذه العادة توجد بقايا دالة على ما كان يقع فى الزواج من
عملية الخطف ، إذ احتفظت التقاليد بما كان يجرى من مظاهر فى هذا الزواج .
مثال ذلك المعارك الصورية التى يتراسق فيها أصدقاء الطرفين بالسهم ، فى
«العرف الأيرلندى . وقد ظهر أثر الكنيسة المسيحية بوجه خاص فى تطلب
رضاء الخطوبة صراحة ، مما أدى إلى تحول العقد إلى تبادل الوعود ما بين الزوجين
نفسهما . أما البركة التى تمنحها الكنيسة ، والتى اعتبرت فى العصر الحديث عنصراً
أساسياً فى المراسم الدينية للزواج ، فإنها لم تصبح كذلك إلا بعد تطور بطيء .
فالكنيسة فى العصور القديمة كانت تعتبر تبادل الوعود الملزمة ، أساساً لعقد
الزواج . وهناك فى محفوظات كنائس مدينى يورك وريبون ما يدل على
أن عدداً من الزيجات انعقدت دون حاجة إلى مراسم دينية ، بمجرد تبادل الوعود

(1) Liebermann : Gesetze der Angelsachsen, 1, P. 442

بالصيغة الموضوعة للحال الراهنة بين الطرفين ، وتأكيـد ذلك بالتسليم بعقد
الخصاصر وتعاقـد القبضتين^(١).

وإذا أصبحت المرأة زوجة لرجل ، فإن ذلك لا يجعلها تحت رحمته . فهي
تستطيع عند الحاجة أن تطلب الحماية من أقاربها . وفي « الأقاليم الشمالية »
عدة قصص عن زوجات لجأن إلى أقاربهن لمناصرتهن في خلافتهن مع الأزواج .
أما المهر المضمون فكان نظاماً قانونياً معترفاً به . وتظهر أهميته إذا عرفنا أن
المهر العادي في القانون الإنجليزي هو حق الانتفاع لمدة الحياة بثـلث تركـة
الزوج . وبلغ ذلك الحق في فرنسا حد النصف ، علماً أن الزوج كان في عرف
معظم البلاد ، يتولى إدارة الأموال التي جاءت بها الزوجة عند الزواج ، وكذا
الأموال التي حصلت عليها الزوجة بعد الزواج . وللزوج أن يتصرف في هذه الأموال .
كما لو كانت ملكاً له ، دون أن تستطيع الزوجة منعه من ذلك ، أو الاعتراض على
تصرفه مادام حياً . ولكنها تستطيع بعد وفاة الزوج أن تطعن في تصرفاته ، وأن
تطالب بأموالها كاملة . وأدت هذه الأوضاع إلى ظهور دعوى خاصة في قانون
المرافعات الإنجليزي ، وهي الدعوى القانونية القائمة على أن المرأة ليس في
استطاعتها معارضة إرادة زوجها في حياته .

(١) في سنة ١٤٨٤ عقد رجل بـيلة Easingwold زواجه ناطقاً بالعبارة الآتية :

“Here I take thee Margaret, to be my hanifast wife, to hold
and to have, at bed and at burd, for farer for lather for better
for wars, in sekenes and in heil, to dethe us depart, if holy
Kirk it will ordand, and theret plight I the my trowth”

Acts of the Chapter of the Collegiate Church of SS. Peter
and Wilfrid, Ripon. 1452 — 1506 (Surtees Society, L XIVN
1875) P. 159.

ولم يكن الغرض من الزواج في العرف السائد اتباع العاطفة الشخصية ، بل كان الغرض من الزواج إنجاب الأولاد الشرعيين ، جرياً في ذلك على سنن الرومان . فإذا لم تنجب الزوجة ولداً ، لم يعتبر ذلك في نظر العرف سوء حظ فحسب ، بل كان يعتبر سبباً من أسباب الطلاق . وإذا مات الرجل وامرأته حامل ، فإن ولادة الطفل حياً تحدث تأثيراً بالغاً في توزيع التركة . فالمولود — إذا ولد حياً « ذو جلد وشعر وله أظافر وسرة » ، وسمع صراخه في داخل جدران الغرفة الأربعة — آلت إليه أموال الأب والأم جميعاً ، ثم تنتقل كما لو كان قد بقي حياً . أما إذا ولد الطفل ميتاً ، أو إذا لم ينجب الشخص ولداً إطلاقاً ، فإن أموال الأسرة التي ساهم فيها كل من الزوج والزوجة تنفصل ، ويعود كل قسم منها إلى أصله ، أى إلى أقارب الزوج ، أو الزوجة ، باعتبار مصدره .

وفي الأحوال العادية ، إذا عاش الأب أو الأم مدة كافية لرعاية الأولاد وتربيتهم ، كان للأب سلطة مطلقة على أولاده . وكان جميع الأولاد المولودين من الزوجة ، طالما هي في عصمة زوجها ، يفترض فيهم أنهم أولاد شرعيون للزوج . وكان من المستحيل تقريباً هدم هذه القرينة ، إذ استقرت القاعدة الرومانية التي تجعل « الولد للفراش » أمام المحاكم المدنية في العصور الوسطى ، وحبذت المحاكم الكنسية تحبيذاً تاماً تصحيح الأنساب ، حتى ولو كان الطفل لم يولد حال قيام الزوجية ، وهذا فيما إذا عقد الوالدان فيما بينهما بعد ذلك عقد زواج على صورة ما . وكان الإنجليز ، من غير رجال الدين ، يعترضون على مثل هذا التصحيح اللاحق باعتبار أنه مخالف للعرف السائد ، وأعلن بعض كبارهم في مجمع ميرتون ، في سنة ١٢٣٤ ، أنهم في هذا الصدد لا يريدون الخروج على القوانين الإنجليزية . ولكن

يلاحظ من ناحية أخرى أنهم كان يترفقون الترفق كله في معاملة الأولاد غير الشرعيين ، فهؤلاء كانوا في العادة يربون مع الأولاد الشرعيين . صحيح أنهم كانوا لا يتمتعون بحقوق متساوية في الملكية مع حقوق إخوانهم وأخواتهم الشرعيين ، إلا أن مركزهم في الأسرة كان في العادة مركزاً محتملاً ، واستطاع البعض منهم أن يصل إلى أعلى المراتب على الرغم من الوصمة التي لحقت بمولده ، ومثال ذلك وليام الفاتح أول الملوك النورمانديين في إنجلترا .

وكان التحرر من سلطة الأب يتم كنتيجة طبيعية لانفصال الابن في المعيشة عن الأب، ولتأسيسه أسرة مستقلة . وإذا أعطى هذا الابن مالاً كثيراً يؤهله للاستقلال بشئون نفسه، فإن ذلك كان يؤدي إلى إنقاص نصيبه في تركة أبيه، إلا إذا أعاد ما كان أخذه من والده حال حياته . وقد جاء في كتاب « عرف بوفيزيس » الذي وضعه القانوني بومانوار الفرنسي في القرن الثالث عشر ، أنه إذا حق للوالدين أن يمنحا المنح لهذا أو ذاك من الأولاد حال حياتهما ، ولا سيما بمناسبة الزواج ، فإن تلك المنح يجب ألا تبلغ حداً يحرم الأولاد الآخرين من الإرث . لقد كان يحدث كثيراً أن يكون الأب أو الأم أكثر ميلاً لواحد من الأولاد ، فيحاييه على حساب الآخرين ، ويمنحه الهبات التي تزيد في نصيبه . فإذا ما بلغت تلك الهبات حداً فاحشاً ، وجب على القاضي أن يتدخل لتصحيح الوضع⁽¹⁾ .

ومن النظم الخاصة الشائعة في ذلك الوقت نظام الملكية المشتركة بين عدد

(1) Beaumanoir, ed. Salmon, P. 482.

من الأقارب ، غير الخاضعين لسلطة رب الأسرة . وبهذه الطريقة كانت تظل أموال الأبناء بعد الزواج مشتركة بينهم وبين الأب . وكذلك كانت تتبع هذه الطريقة إذا أراد عدد من الأخوة أن تظل أموالهم مشتركة بعد وفاة والدهم أ.خ. وكانت هذه الشركة اختيارية وكان يحق لكل شريك أن يطلب القسمة متى شاء . على أن انتشر هذا النظام في الطبقات الدنيا للمجتمع يدلنا على أهمية في الأزمات الاقتصادية والسياسية في العصور الوسطى .

(٣)

أما قانون الأراضي في العصور الوسطى فإنه يتصف بالتنافر الظاهر بين عرف الطبقة الحربية وعرف سائر طبقات الناس . وكانت فكرة الحرية نسبية تتحمل الكثير من التدرج وتشوبها الظلال ، إذ كان عدد كبير من صغار المستأجرين الأحرار يحتل مركزاً وسطاً ما بين الطبقتين الرئيسيتين ، وهما طبقة الفرسان وطبقة الأتباع والأقنان : في إنجلترا مستأجرو الأراضي نظير خدمة محددة ومعينة الصفة ، وأصحاب الأراضي الأحرار في ملكيتها دون قيد من قيود الإقطاع تجاه أى مولى ، وفي فرنسا القرويون الأحرار إلا من علاقاتهم مع سادتهم الإقطاعيين، والفلاحون الذين يفجلون الأرض. وقد يختلف العرف كثيراً بين هذه الطبقات ، ولكن الحد الفاصل جرى بوجه خاص بين طبقة الفرسان ونظرائهم من غير حملة السلاح . ولا نريد هنا أن نتحدث عن قانون الإقطاع الذى كان له الأهمية الأولى في المرافعات وفى الأحكام الصادرة عن المحاكم العليا . ولكننا نلاحظ أن هذا القانون كان يتركز على مفهوم أساسى

لحق الرقبة ، وهو مفهوم يجعل وضع اليد على الأرض مرتبطاً بالخدمة التي يؤديها
واضع اليد ، بحيث تختلط حقوق والتزامات السيد بحقوق والتزامات واضع
اليد في كل وحدة عقارية . أما السيد فخقه في الأرض هو حق مباشر
وهو ملكية الرقبة . أما واضع اليد فقد كانت له ملكية الانتفاع ، ومن ثم
يكون اللفظ اللاتيني القديم *Dominium* الذي كان يعبر به في القانون
الروماني عن الملكية المطلقة التي لا تتحمل أية مزاومة ، والتي تنطوي على حق
الاستعمال والتصرف ، بل على حق الإلتاف كذلك ، هذا اللفظ أصبح موزعاً
بين حقين اثنين يعدل كل منهما الآخر .

وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا التحول في مدلول معنى الملكية في القانون
الإقطاعي ، أن أصبح التمييز غير واضح ما بين ملكية الأرض وحيازتها .
صحيح أن الملكية شيء والحيازة شيء آخر في هذا القانون ، غير أنه كان يصعب
الفصل بينهما عملياً . ونستطيع أن ندرك هذه الحقيقة على صورة أوضح لو رجعنا
إلى حكم قانوننا الحالي بصدد الأموال المنقولة . فإني إذا فقدت مظاتي ثم التقطتها
شخص واستعملها ، ومضى بعض الوقت على ذلك فإنه لن يكون من المتيسر
لي إثبات ملكيتي لها : فالقرينة تقوم على أن من يستعملها هو المالك لها .
وقد عبر عن ذلك المعنى بلغة القانون الفرنسي ، المثل المشهور القائل بأن
حيازة المنقول سنة الملك . وفي فقه العصر الوسيط كانت الحيازة الفعلية للعقار ،
أو واقعة سكنى الشخص به ، أو جمعه للحصول الناتج عنه ، أو قطعة للأشجار
فيه — كل ذلك كان يعتبر قرينة على أن للحائز سنداً وحقاً للملكية ، بحيث
يتعين على من يريد هدم هذه القرينة إثبات وجود حق أقوى ، ومن ثم تبقى
الأرض وحائزها في حماية القانون بحيث يتعذر على الغير منازعته فيها . وفي

الواقع كان الانتفاع بالأرض فكرة نسبية إلى حد كبير ، وهى مختلفة كل الاختلاف عن فكرة الملكية المطلقة التى قررها القانون الرومانى باسم «الملكية المستندة إلى قانون الرومان» . وفى قانون البلاد اللاتينية — إيطاليا وفرنسا — ظل أثر التقاليد الرومانية فى هذا الصدد ملحوظاً ، فى حين أنه فى ألمانيا وإنجلترا وفى البلاد الاسكندنافية ، كانت الصبغة النسبية للملك واضحة كل الوضوح . ومع ذلك تأثر العرف حتى فى بلاد الجنوب ، بما يلزم طبيعة الحياة من لبس . ومن ثم يمكن القول بأن الدفاع عن الحياة وتطوير الوسائل التى تحمى الحياة كان من خواص العصور الوسطى .

وسوف تساعدنا هذه الملاحظات على تفهم قانون الإقطاع الذى سيطر على الناس فى أوروبا الإقطاعية . ومن الناحية النظرية يمكن القول بأن أهل الريف كانوا لا يتمتعون بحق التملك ، إذ كان جميع ما فى حوزة الفلاح فى إنجلترا يعتبر جزءاً من ملك سيده . وكثيراً ما تردد هذه الحجة وأمثالها ، طوال القرون الوسطى ، فى الأفضية أو مؤلفات القانونيين . ولكن فى الواقع ، كانت للفلاحين حقوق مكررة ومطبقة وفقاً « لعرف الجهة » ، وهذه الحقوق تتعلق بما يحوزونه من أراض ، وبما لهم من نصيب فى المراعى ، كما تتعلق بالموارث والمعاملات . وقد تقع مخالفات لهذا العرف أحياناً ، ولكن الحياة الاجتماعية كانت تجرى أساساً وفقاً لسنة . وتضمنت محفوظات محكمة سانت ألبانز أو محكمة دير رامسى فى إنجلترا ما يدل على أن القضاء مع الشرطة فى هاتين الجهتين كان شبيهاً فى تفصيلاته لما كان يقضى به العرف الذى تطبقه المحاكم الملكية . وفى محفوظات محكمة سانت ألبانز نجد أنه « من أهم قواعد العرف إلزام كل تابع يحوز أرضاً إقطاعية

بأن يتعهد للسيد الإقطاعى بأن يطيعه فى جميع الأمور سواء فى شخصه أو فى ماله ، كما هو شأن سائر الأتباع ، ثم يقوم الحائز بالتوقيع على الوثيقة بنحائه . وهناك آثار واضحة لهذا العرف بمحفوظات المحكمة ترجع إلى نهاية القرن الثالث عشر ، وتمتد خلال القرن الرابع عشر . على أننا نجد الأثر الأقدم من ذلك كله فى المجموعة المسماة ^(١) « .

ولم يختلف حق الحائز وجوهره ، كما يقرره ذلك العرف ، عن الحق الذى كان يقرره عرف بعض الطبقات المميزة ، كطبقة فلاحى الإقطاعات القديمة فى إنجلترا ، أو طبقة المستعمرين الذين كانت تحمى حقوقهم مراسيم خاصة فى فرنسا . على أن حق هؤلاء يختلف عن حق الحائز العادى بالنسبة إلى قدرته على رفع قضيته أمام المحاكم . وهاك مثالا لمعارضة أحد فلاحى الإقطاعات القديمة ضد ابتزاز ناظر الإقطاعية له : إن ابن جون ولميز مقبوض عليه بضمان جون دايك ونيقولا ببلدة نوك ، وتهمته أنه لم يأت لحرث أرض سيده . وقد جاء «جون» المذكور إلى المحكمة ، وقال : إنه لا يملك ماشية يستطيع بها أن يقوم بالحرث ، وأن ما عنده من المواشى معار له ، وهو يقول إنه غير ملازم بأى حرث لمصلحة السيد ، ما دام يستعير المواشى للحرث ، ولذلك فإنه سجل نفسه فى سجل ببلدة رامزى بإنجلترا . وبناء على ذلك فلتبحث المحكمة التالية هذا السجل ^(٢)

(1) Miss Levett, Transactions of the R. Hist. Soc., 4th Series. vol; Vii (1924), P. 69.

(1) Select Pleas of Manorial Courts, Selden Society, Vol. II P. III.

ولما كان قانون الأراضي في العصر الوسيط موضوعاً لمصالح طبقتين اثنتين في المجتمع ، وهما طبقة عليا وطبقة دنيا ، فإن الوضع أدى إلى خلق شقة بين الحق المقرر بالقوانين المكتوبة والحق المقرر في العمل ، أى ما بين القانون الذي تطبقه المحاكم الملكية وبين العرف الذي تجرى عليه الحياة اليومية لسكان الريف . وهذا الازدواج نجده ظاهراً في أجلى صورة في نظام «أرض الحيازة» . وهو نظام نابع من العرف . وهو كذلك النظام العادى للأرض التى يحوزها فلاح متوسط الحال ، سواء أكان هذا الفلاح حراً فى أصله أم كان فى الأصل من الأقنان . ونحن فى هذا الوقت قد تعودنا على أن نعتبر الأرض سلعة من السلع ، ويمكن تبادل مساحات مختلفة منها فى مقابل مبالغ نقدية متفاوتة . ولذلك نعتبرنا الحيرة عند ما نجد الأرض فى مختلف أنحاء أوربا خلال القرون الأولى للعصر الوسيط عبارة عن حصص موزعة وفقاً لمقياس بسيط معين . فهناك فى إنجلترا الحصة المسماة « هايد » وهى عبارة عن ١٢٠ قصبه من الأراضي الزراعية ، وتشتمل على أربع قطع تسمى كل واحدة منها فيرجيت أو ياردلاند ، وتبلغ مساحة القطعة الواحدة منها حوالى ٣٠ قصبه ، فضلاً عن ثمانى قطع تسمى الواحدة منها « بوفيت » أو أوكسجناح ومساحة كل منها ١٥ قصبه . وهناك فى ألمانيا الحصة المسماة « هوفى الملكية » ومساحتها ١٢٠ قصبه ، أما حصة هيوف العادية فمساحتها ٣٠ قصبه . وهناك فى البلاد اللاتينية الحصة المسماة « مانسوس » وهى تتوى فى بعض الحالات على ١٢ قصبه^(١) . وفى بلاد الدنمارك تسمى الحصة « بول »

(١) راجع الوثيقة المعروفة باسم سجل أرمنيوم .

وفي السويد «أتونج». وقد يختلف حجمها، ولكن الحصة الواحدة في الجهة الواحدة يكون لها حجم معين ثابت. وقد ذكر لنا الأستاذ «آرن سنسون» في روايته لقانون «إسكان» (جنوب السويد)، ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث عشر ما نصه: «كانت الضيعة كلها تقسم بواسطة مقياس المساح إلى حصص متساوية، وكانت كل حصة منها تسمى في لغتهم «بويل» (وتقابل «بول»). ونحن في اللغة اللاتينية نسميها «مانسوس»، وذلك بغية التسوية بين العقارات والقطع فيما بينها وبين العقارات المجاورة^(١).

والسؤال هو كيف يمكن المرء تفسير انتظام مثل هذا التقسيم على حين كانت قواعد القانون تسمح بانتقال الملكية وبقسمتها، كما كانت تجعل للأبناء بل للبنات أنصبته في تركة المتوفى من الوالدين. ذلك أن النتيجة الطبيعية للتصرف في الملك ولقسمته هي انتفاء المساواة بين الحصص، أى تجمع الملكيات في يد البعض وتفتتها أو انعدامها عند الآخرين. هل لنا أن نفترض أنه كانت هناك طرق مصطنعة للإبقاء على المساواة بين الفلاحين؟. ونجد مفتاح هذا اللغز في طبيعة وحدات الفلاحين العقارية وأسمائها، وفي الأنصبه التي تتجزأ إليها هذه الوحدات. فتلك الوحدات وهذه الأنصبه لم تكن تجمعات لعدد من الأقدنة التي تكونت عن طريق المصادفة البهتة، بل إنها كانت عبارة عن وحدات زراعية متكاملة لا يمكن تفتيتها حسب الأهواء الشخصية. وفي معظم الحالات كانت الحصة عبارة عن مساحة من الأرض وما يتصل بها من حقوق — كافية لأن تقوم على حرثها فرقة من ثيران الحرث. فالفرقة الكبيرة وهى، تتكون من ثمانية ثيران تقوم بحرث الحصة المسماة باسم «هايد»، إذ إن هذه الحصة تحتاج

(١) راجع الوثيقة المعروفة باسم سجل أرمنيوم.

إلى هذا العدد من المواشى ، وتعتبر الحصة عندئذ أرضاً ذات حرث كامل . وتتسع الحصة فى بعض الأحوال فتصبح مساحتها ١٦٠ أو ١٨٠ قصبه من الأراضى الصالحة للحرث ، ولو أن ضريبة الأرض تفرض عليها ، على اعتبار أن مساحتها ١٢٠ قصبه . وتتصل بالأرض حقوق انتفاع متنوعة ، من رعى للحشائش وقطع للخطب وصيد للأسمالك . ويندر أن يحوز الفلاح وحدة كبيرة من هذه الوحدات ، بل إنه فى العادة يكون حائزاً لجزء منها ، وهو جزء يمكن أن يقوم على حرثه أربعة ثيران أو ثوران اثنان (ياردلانز) ، بل يقتصر حقه فى بعض الأحيان على حيازة الجزء الذى يقابل عمل ثور . واحد وفى حالة تجزئة الوحدة على هذه الصورة ، كان التعاون يتم بين الحائزين وفقاً لما يمكن أن تنقسم إليه المواشى من أقسام طبيعية بسيطة ، لا نتيجة لحسابات معقدة ومتغيرة . وكذلك النصيب الذى يؤول إلى الشخص بنسبة معينة ، كان يتحدد على هذه الصورة وفقاً لما يستلزمه تنظيم الزراعة . ولم يكن تجميع الممتلكات القيمة الاستغلال مقتصرأ على ملكيات الأنواع . ففي بلاد النرويج كانت الإقطاعات الممتازة المسماة «أودال» تتكون من وحدات لا يمكن قسمتها بين الورثة ، بل كانت تؤول برمتها إلى أحدهم ، وهو فى العادة أكبرهم سناً ، فى حين أن الصغار كانوا يزودون بما يؤهلهم لكي يعملوا خارج الوحدة ، أو يلحقون بخدمة ممتلك الوحدة . وفى الواقع كانت الحاجة إلى تجميع الإقطاعات الزراعية الصغيرة أشد طالما كان المجتمع يعيش فى الجملة فى مستوى زراعى فطرى . ذلك أنه إذا اقتضرت حصة الرجل على كوخ وبستان مساحتهما حوالى ٥ قصبات أو أقل ، فإنه يمتنع عليه أن يشارك أحداً فى زراعة الأرض . ولذلك كان يعتبر

أمثال هذا الرجل طبقة أصحاب الأكواخ ، ويختلفون بذلك عن طبقة الحائزين لأراضى زراعية . وواضح أن تكوين وحدات من الإقطاعات الزراعية فى ظل هذا المجتمع الزراعى الفطرى ، على أساس ثابت وبنسبة ماتتطلبه الوحدة من ثيران الحرث — إن هذه الظاهرة وثيقة الصلة بكون الحائزين للأراضى لم يقدرُوا حساباتهم على أساس النقود، بل على أساس الأشياء المعدة للاستهلاك، مقومة تبعاً لما يحتاج العامل أو أسرة العامل فى العادة. فى البلاد الاسكنديناوية ، وفى إنجلترا حيث تأثر الناس بالعادات الاسكنديناوية نجد الأراضى تقوم أحياناً باعتبار ما يحتاج إليه الإنسان فى معاشه .

وفى خلال التطور الاقتصادى المستمر اختل الأساس الموحد الثابت الذى كانت تقوم عليه الإقطاعات ، وتزايد عدد القطع التى لا تلتزم بهذا النظام وأصبحت العقارات تقوم بالنقود . وهناك ظاهرة أخرى من ظواهر التنظيم الزراعى فى العصر الوسيط، وهى ظاهرة الانتشار الواسع لما يسمى بنظام الحقل المفتوح . وفى هذا النظام كانت الحقول لا تزرع على قطع منفصلة ، بل كانت المساحات المتلاصقة تقاس بقياس « الفيرلونج » (الفرسخ) أو « الشوت » (الملقه)، وتقسّم إلى جزئيات بين الحائزين بينما يسير المحصول فى النمو ، ثم تترك كلها للرعى المشترك بعد الحصاد وقبل حلول موسم البذر . ولم يكن ذلك هو النظام الوحيد المتبع فى القرون الوسطى ، وفى بعض نواحي فرنسا وفى إيطاليا ظل نظام زرع المساحات الصغيرة بواسطة كل حائز منفرداً ومستقلاً عن الآخرين سائداً ، وذلك بسبب طريقة الحرث الكثيف فى بعض الأحوال ، وبسبب زراعة الزيتون والكروم . ولكن نظام الحقل المفتوح كان هو النظام الشائع فى الاستغلال

الزراعى، مع ما ينطوى عليه من متاعب ، كاختلاط القطع وضرورة اتباع الدورة الزراعية . ولم يكن فى استطاعة الفرد الحائز أن يدخل أى تحسين أو أى تحويل فى إدارة أرضه مالم يخالف العرف السائد . ذلك أن القطع كانت فى يده جزءا من وحدة زراعية أعلى ، وهى « القرية » أو « الباي » أو « الدروف » .
ففى قضية يرجع تاريخها إلى سنة ١٣٧٠ اختصم الحائزون الأحرار لضبعة « هاندبورو » بالقرب من أو كسفورد مع دير « اينشام » لأنه خالف الترتيب الذى قرره العرف للدورة الزراعية فى القرية ، وذلك بأن استبدل نظام الحقول الأربعة بنظام الحقول الثلاثة ، واشتكوا كذلك من أنهم فقدوا بهذه النسبة حقوقهم فى المرعى الذى كانوا يستعملونه مرة كل ثلاث سنوات فى الأرض المشاع بين الجميع .

وتضافرت عوامل كثيرة للإبقاء على هذا النظام الخاص ، ومنها ضرورة العمل على توفير الحشائش الكافية لرعى المواشى ، وعلى الأخص الثيران والخيول التى تستخدم فى الحرث والتزحيف ، أى التمهيد والنقل . ذلك أن القرويين لم يستطيعوا الاعتماد على الأراضى البور فى السهول والجبال ، وكانوا مضطرين إلى استعمال المساحات العامة والمشاركة بالقرية ، لماشيتهم - وكانت هناك تقاليد أرسى حقوق القرويين فى الأرض المشتركة للقرية ، وهى لم تبلغ الحد الذى تنتقى معه الملكية الفردية أو حق الحائز فى أرضه وداره ، وحقله وبستانه ، بل كانت نوعاً من ملكية تامة للأرض ، أو هى مصلحة عليها فى استعمال الأرض ، مكنت القرية فى حالات الضرورة من التأثير الفعال فى تنظيم وتوزيع الأرض .

وحدث مرة أن أخرج الفلاحون من أراضى هى عبارة عن ثمانى

« هيدات » ^(١) من أراضى الأقبان ، وأخذ الربع من هذه الهيدات الثمانية ، واعتبر هذا الربع مساوياً لثلث البستان والمزرعة ، وهو ما يجب قانوناً أن يؤول إلى مالك الإقطاع ، وعلى أساس هذا التقدير تمت المبادلة . وفى زمن الحرب (لعل المقصود بذلك ثورة سنة ١١٧٣) حدث اعتداء على الحصص الثمانية وغيرها بجهة « سغيهو » ، وانتزع منها الكثيرون أجزاء بدون وجه حق . ولهذا السبب أعيد النظر فى توزيع الأراضى على يد محكمة مكونة من ستة من الشيوخ ، وحضور هيو فألحقت ملكية هذه الأجزاء بالحصص التى ثبت انتزاعها منها . وفى ذلك الوقت عندما كان جميع الحائزين بجهة سغيهو (من فرسان وحائزين أحرار وغيرهم) لا تتوافر لديهم معلومات دقيقة عن أراضى القرية وإقطاعاتها ، وعندما كان كل منهم يدعى أن جاره يحوز الأراضى بغير وجه حق ، وأن ما فى يده أكثر مما له ، قرر الناس بالاتفاق العام وبحضور السيدين « دى واهل » و « دى لا ليچ » أن على كل شخص أن يسلم أرضه لى تقاس من جديد بالمقياس المعروف باسم « رود » ^(٢) ، وذلك بواسطة شيوخ القرية — كما لو كانت الأرض دخلت فى حيازته حديثاً ، وكان على كل شخص أن يأخذ النصيب الذى يساوى حقه فقط . وفى ذلك الوقت اعترف صاحب الإقطاع أنه هو وأسلافه وضعوا أيديهم على المساحة الجاورة للقصر بدون وجه . فقام الرجال الذين وكل إليهم أمر التوزيع بتقسيم تلك المساحة إلى ١٦ قطعة . وهذه القطع قسمت كالآتى : ثمانى

(١) الهيد Hide عبارة عن مساحة من الأرض تكفى لسكنى أسرة ومعيشتها .

(٢) الرود rood = ربع فدان إنجليزى .

هيدات من أراضى الأتباع بجهة « سفيهو » وتلحق بكل هايد قطعتان ^(١) .
ونجد وصفاً مطولاً لمثل هذه الإجراءات التى أدت إلى إعادة توزيع الأراضى
بقوانين السويد والدنمارك .

وكان التعاون بين الجيران (وهو فى العرف النرويجى Grande) أكثر
من مجرد الاتفاق البسيط فيما بينهم ، فهو يتخذ صفة العرف المقرر ، الذى
يحتاج تعديله إلى موافقة جميع أفراد القرية . وكانت القرية عبارة عن مجتمع ،
وكان السيد يعترف لها بهذه الصفة ، ويستغلها على هذا الأساس ، وكذلك كانت
تفعل السلطة العامة . وكثيراً ما تذكر القرية فى محفوظات المحاكم الإنجليزية على أنها
تعمل باعتبارها وحدة قائمة بذاتها . ويمثلها فى العادة القسيس والمشرف وأربعة
من القرويين . ولم يكن الغرض الذى تسعى إليه الجماعة هو توفير الحاجات
والمزايا للأفراد الذين تشملهم ، بل إنها كانت تهتم باحتياجات الأراضى التى
تشتمل عليها القرية وتخضع لنظامها الثابت . أما مسألة إعادة توزيع الأرض
فكانت لا تثار إلا فى الأحوال الاستثنائية . وكان ضغط السكان يعالج عادة ،
إما بهجرة بعض الأفراد المغامرين ، أو باستثمار أرض جديدة واستصلاحها .

ويلاحظ أنه عند وصفنا للعرف الذى كان ينظم الحياة الزراعية فى الريف
على صورة الحقل المفتوح ، لم نقصد إلى أنه وصف لنظام ثابت سائد دائماً . وكما
سبق لنا أن قلنا ، كانت أحوال الزراعة متباينة كل التباين فى أوروبا الغربية .
ولكن محفوظات المحاكم وخرائط الحقول والمساحات فى إنجلترا — كل ذلك

(٢) انظر : Villainage in England, pp. 233 — X

يدل على أن النظام الذى وصفناه هو النظام الذى أقره العرف فى معظم الأحوال . ولا يزال أثر هذا النظام باقياً إلى أيامنا هذه ، حتى بعد الاتجاه فى القرون الحديثة إلى التحديد على صورة بالغة ، وهو يتمثل فى هذه الأجزاء المشتركة للمبصرة ما بين الأملاك المحددة ، فى حاضرنا الراهن .

(٤)

أما عرف أهل المدن ، فكان له مظهران ، فهو من ناحية كان متأثراً إلى حد كبير بآراء ونظم قديمة ، وكان من ناحية أخرى يترجم عن التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وليس من العسير تفسير هذا التناقض ، ذلك أن طبقة أهل المدن كانت منظمة على صورة طوائف مغلقة ، واستطاعت بذلك التنظيم أن تقاوم الاعتداءات التى تخاذل أهل الريف أمامها لضعف تنظيمهم . وإنا نجد فى نفس الوقت أن المدينة كانت مركزاً للصناعة والتجارة ، وذلك الوضع أثر فى حياة المدن تأثيراً كبيراً بحيث أمكن تقبل الأفكار الجديدة وتسهيل الاتصال بكافة الوسائل .

وكان من أهم النظم التى قاومت الزمن وتخلفت عن العصور القديمة ، نظام الشهادة المبرئة للمتهم ، التى كانت متبعة أمام محاكم المدن . وتحققت المزايا العظيمة المترتبة على الأخذ بنظام التحقيقات أمام الحاكم الملكى بفضل استعمال السلطة الملكى ، متعاونة مع إدارة قوية . أما المدن الصغرى فلم يسعدها الحظ من هذه الناحية ، وظلت ملتزمة الطرق العتيقة التى كانت متبعة

في المحاكمات . وعندنا عن ذلك إشارة وردت عن عرف لندن ، ويرجع تاريخها إلى سنة ١٣١٩ م ، وهذا نصها : ^(١)

«هناك عرف قديم يقضى بأنه إذا أراد أحد أهل لندن أن يدفع عن نفسه تهمة الخيانة العظمى أمام القضاء ، فعليه أن يتبرأ من التهمة بشهادة ٣٦ رجلاً . ومن قديم الزمان ، كان مقرراً أنه إذا مات أحد هؤلاء الرجال في المدة الواقعة بين انتخابهم للشهادة والبدء في إجراءات الدفاع ، يتعين على الباقيين منهم على قيد الحياة ، أن يقسموا اليمين على قبر المتوفى ، أنه لو ظل حياً ، لحلف اليمين التي حلفوها سواء بسواء .»

ويلاحظ أن عدد الشهود في هذا النوع من القضية كان كثيراً على صورة غير عادية ، نظراً لجسامة الجرم ، وهو الخيانة العظمى . أما في الحالات العادية ، فكان يدعى عدد لا يزيد على ١٢ أو ٦ أو ٣ لتأييد اليمين التي يحلفها الشاهد الرئيسي . وهذا هو ما كان مقرراً في قوانين مدن اسكتلندا الأربع ^(٢) كما يتضح مما يلي :

«إذا ادعى أحد سكان الريف على أحد سكان الحضر بأنه قد سرق أشياء وجدت بمنزله وفي حيازته ، وكان في استطاعته أن ينكر السرقة كما يفعل الحضري الحر ضد خصمه الريفي ، وكان في إمكانه أن يقول إنه لم يكن له من

(١) Borough Customs, Vol I, Selden Sor : Public., Vol. XVIII (1904), p. 49.

(٢) نفس المرجع : ص ٥٨ .

يكفاه ، إلا أنه قد اشترى الأشياء المدعاة بالطريق القانوني من سوق المدينة —
ففي هذه الحالة يبرأ الحضري من التهمة ، إذا حلف ١٢ رجلاً من جيرانه اليمين ،
ولسكنه يفقد الأشياء المدعاة فقط . وعليه أن يخاف أنه لا يعرف من أين يفتح
أو يغلق باب منزل الشخص الذي اشترى منه هذه الأشياء .»

وهناك ظاهرة أخرى واضحة في عرف المدن ، وهي المدى الواسع لسلطة
الشخص في اقتضاء حقه بنفسه . فمدعى الحق كان مضطراً ، كما في المجتمعات
القبلية البدائية ، إلى أخذ الحق باليد ، دون انتظار لمعاونة من الموظفين الموكلين
إليهم أمر التنفيذ . وموضوع الحجز هو من الموضوعات التي تناولتها تناولاً
واسعاً مجموعات القواعد القانونية المستمدة من العرف . على أنه مما لا مرأى فيه ،
أن من يحجز على مال غيره كان عليه في النهاية أن يبرر مسلكه أمام المحكمة ،
وأن يستعد لإبداء دفاعه فيما لو رفعت ضده دعوى استرداد ، لرفع الحجز .
ونجد في عرف ونشستر بالإنجلترا (حوالي سنة ١٢٨٠) وسائل للضغط على
المستأجر الذي لم يف بما هو مستحق عليه من أجرة ، وهي الوسائل الآتية^(١) :

« هذا هو عرف السنة واليوم المذكورين ، أنه إذا كان هناك شخص
تستحق له أجرة عن أرض من أراضي الإقطاع ، بالمدينة المذكورة ، ووجد أن
الأجرة كلها عن سنة أو أكثر قد تأخر دفعها ، ولم يكن هناك شيء يمكن
الحجز عليه ، ولكن كان هناك منزل مسكون — فإنه يستطيع بأمر من المشرف
على البلدة أن يأخذ الأبواب والنوافذ ، وإذا لم يف هذا بحقه ولم يكن هناك

(١) المرجع السابق ص ٣٠٢ .

شيء آخر يستطيع الاستيلاء عليه ، بقرار من المحكمة وبإشراف مراقب الطريق ومعاونه . يقوم بوضع حواجز أو أقفال على الأبواب ، ثم يقيد الدعوى بجدول المحكمة ، ويسير بها من أسبوع إلى أسبوع لسنة كاملة ويوم ، ابتداء من يوم رفع الدعوى . فإذا لم يحضر أحد للوفاء بالأجرة ، يفقد المستأجر حقه نهائياً ، سواء أكان بالغاً أم غير بالغ ، ولو قام بالوفاء قبل النطق بالحكم . على أن هذا الحكم لن يؤجل النطق به ، منعاً لكل ضرر يلحق بالمدعى .

وفيما يتعلق بالقواعد الموضوعية ، فإن ظاهرة التمسك بأهداب القديم تظهر بوضوح في مجال الحقوق والالتزامات المترتبة على رابطة القرابة . فمثلاً نجد أن مجموعة العرف الخاصة بمدينة دوفر التي يرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر ، تقرر بوضوح أنواع القيود التي تفرضها صلة القرابة على حق التصرف في المال ، وهذه هي القيود التي عرفت في فرنسا باسم حق الاسترداد بسبب القرابة^(١) .

انظر سجل دوفر ، الفصل ١٣ — عن دعوى الاستحقاق بسبب بيع الأرض المحوزة — وإذا أراد أى شخص رجلاً كان أو امرأة أن يبيع العقار السكائن بداخل الإقطاع ، فإن أقرب الأقارب إليه يكون له حق أخذه دون غيره . فإن تم البيع لأجنبي ، يستطيع أى قريب أن يحضر إلى المحكمة بمجرد علمه بالبيع ليطالب بالصفقة ، وهى تكون له بقرار من العمدة

(١) المرجع السابق ، ٢ من ٧٢ .

والحلفين ، على أن يدفع ثمناً أقل بنسبة معينة ، ويرجع الأجنبي على بائعه بالفرق .

وتوجد في مجموعات العرف تصريحات متكررة ضد المحاولات التي كان يبذلها الأشراف لتولى الوصاية على القصر من أهل المدن ، كما لو كانوا يحوزون إقطاعات حربية . غير أن أهل المدن تمسكوا بالشرعية العسامة القديمة التي كانت تجعل الوصاية على الصغار من حق أقرب الأقارب ^(١) . وبرهان ذلك ما يلي :

« جوالى سنة ١٢٠٠ ، في بلدة سانت آدموند ، ولأنها كانت مدينة ، كان يقضى العرف بأن الوصاية على الصغير تؤول مع تركته إلى أقرب من تربطه به صلة الدم ، وذلك إلى أن يبلغ الصغير سن التمييز » .

هذا كله جانب واحد من جوانب الحياة القانونية بالمدن . وفي مقابله ناهج قواعد جديدة متعلقة بجميع المسائل المتصلة بالتجارة . على أن بعض هذه القواعد لا يدل على اتجاهات تسير إلى الأمام بقدر ما يترجم عن ظروف الحياة بالمدينة . فإننا نسمع مثلاً عن العرف الذي يجعل لكل واحد من أهل البلدة أو المدينة (إذا كانت من مدن الأسواق المتمتع بامتيازات) الحق في أن يطلب نصيباً في الصفقة التي صدرت عن أحد مواطنيه . ففي بلدة سانت أومير مثلاً (القرن الثاني عشر) ^(٢) كان المتبع هو الآتي :

(١) Borough Coestorus ، ٢ : ص ١٤٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩ .

« كان لكل عضو من طائفة التجار حق الأفضلية في الشراء ، ضد أى شخص أجنبي عن الطائفة . وفي الفترة التالية كانت هناك قاعدة تقرر أنه إذا قبل أحد أعضاء طائفة التجار أن يدفع مبلغاً معيناً بمثابة ثمن لأشياء ليست من المأكولات ، وكان هذا الثمن تبلغ قيمته خمسة دراهم أو أكثر ، فإنه يحق لغيره من أعضاء طائفة التجار أن يأتوا بعده ليطلبوا بنصيب في البضاعة ، على أن يأخذوها بنفس الثمن . أما التحفظ الخاص بالطعام فيدل على أن العضوية في طائفة التجار ليست شرطاً عندما يكون المبيع من المأكولات ، بل إنه يكون في هذه الحالة لأي شخص من سكان البلدة أن يحصل على نصيبه كما هو مقتضى القاعدة في العادة » .

فالقاعدة بالنسبة لأعضاء طائفة التجار، كانت ترمى إلى إتاحة فرص متساوية تمكن الجميع من الحصول على نصيب فيما يباع جملة من المواد الأولية، أو البضاعة التي يتجر فيها، لا فيما يباع للاستهلاك المنزلي .

وكان أهم ما أسهمت به حياة المدينة في التطور القانوني هو ما يتصل بتأريخ العقد . فعلى الرغم من أن هذا النوع الهام من فروع القانون ظل يستمد اسمه من الشريعة العامة السائدة في إنجلترا في العصور الوسطى ، فإننا نجد مجموعات القواعد المستمدة من عرف المدينة ، وبوجه خاص في سجلات المعارض والأسواق ، مادة غزيرة تكشف عن صور مختلفة للبيع والشراء، وللقروض والإيجار، وللكفالة والوكالة . . . الخ . ومن أهم العوامل التي ساعدت على اتساع الأفق ما كان للتجار الأجانب من نصيب ونفوذ في المراكز الرئيسية لتجارة الصادر والوارد.

وفى الواقع كان القانون التجارى فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر شبيهاً بما كان يسمى بقانون المدنيين الأجانب ، أى أنه كان عبارة عن قانون دولى خاص ، وضع ليتمشى مع الأفكار والمطالب الخاصة بالناس الذين يأتون من الأماكن المجاورة أو من البلاد الأخرى . وهناك دعوى نظرت بمحكمة السوق التى عقدها دير رمزى، ببلدة سانت إيفز، قد تصلح مثالا لما كان يثور بين من يتعاملون فى مثل تلك السوق من مشا كل (١) .

«قبض على جون فرنسيس من دربى ليجيب عن ادعاء ريتشارد من فولهام، وهو من مواطنى لندن — بأنه (أى جون) يجب عليه أن يرد إليه عشرة ماركات أخذها منه ، واحتفظ بها بدون وجه حق الخ ...»

«وبناء عليه حضر وليم دافنترى وأدم من برتون ، وهما من خدام رئيس دير برتون — أون — ترنت ، وقالوا إن إجراءات التقاضى وتنفيذ الحكم بشأن الحصان المذكور يجب ألا توجه ضد (جون المذكور) ، فى هذه القضية ، ذلك أنهما قالوا إنه فى اليوم الذى حجزيه ريتشارد المذكور مع جون فرنسيس المذكور بشأن الدين المذكور ، لم يكن لجون أى حق فى ملكية الحصان المذكور . ذلك أنهما قالوا إنه فى يوم رفع الدعوى المذكورة كان الحصان المذكور ملكاً لرئيس الدير ، سيدهما ، الذى كان قد عهد به إليهما بصفتهم

(١) راجع :

Select Cases concerning the Law Merchant, Selden Soc.,

Vol. XXIII (1908), Vol. 1, pp 89 — 90

من خدمة ليعرضه للبيع بالسوق . وهما على استعداد لإثبات ذلك بالطريقة التي
تسمح بها المحكمة وفقاً للقانون التجارى

« وقال ريتشارد المذكور إنه يجب ألا يسمح لوليم وآدم المذكورين بأن
يقيموا مثل هذا الدليل ، ذلك أنه يقول : إنه لو أراد أى شخص أن يقيم الدليل
على ملكية أى بضاعة أو أى شىء آخر ، فإنه يلزم من يدعى الملكية لنفسه ،
أن يحضر بشخصه ليقوم الدليل عليها ، وكل من ولیم وآدم لا صفة لهما فى إقامة
مثل هذا الدليل . ولذلك فهو يلتمس الفصل فيما إذا كان يحق أن يسمح لهما
بإقامة مثل هذا الدليل الخ . . .

« وقال ولیم وآدم : إنه من المتعين حتماً أن يسمح لهما بإقامة هذا الدليل ،
ذلك أنهما قالا : إنه إذا حدث أن أحد التجار القاطن فى جهة نائية ، أيا كان ،
كونتا أو بارونا ، أسقفاً أو رئيساً لدير ، أو شخصاً من مصاف هؤلاء ، اضطر
إلى تسليم بضاعة أو أمتعة لأى من خدمه ، بقصد عرضها للبيع بإحدى الأسواق ،
فإذا كانت هذه البضاعة أو تلك الأمتعة ، قد أوقع عليها حجز بسبب دين لشخص
آخر ، عندئذ يجب أن يسمح للخدم الذين كانت الأمتعة أو المنقولات فى حيازتهم
عند رفع الدعوى أن يقيموا الدليل على ملكيتهما باسم السيد ، ومعنى عدم
السماح لهم بذلك عنت ومخالفة واضحة للحق . ولذلك فهما يصمان على التماس
السماح لهما بإقامة الدليل الخ . . .

« وبناء عليه ، حكم جميع التجار بالسوق المذكورة — من المواطنين
والأجانب ، الذين لهم حق الحكم بموجب القانون التجارى ، والذين استدعوا

لهذا الغرض، بعد التداول، بأن يسمح لوليم وآدم بإقامة الدليل في هذه الدعوى، وفي الدعاوى الماثلة، وذلك وفقاً لأحكام القانون التجارى .

وكان من أهم النتائج المترتبة على هذه الطريقة التى اتبعت عند النظر فى الدعاوى التجارية، أن نشأ فى القانون التجارى عرف وعادات خالية تماماً من النزعة الشكلية المتطرفة، التى اصططغت بها الإجراءات المتبعة أمام محاكم القانون العام . وكانت الاتفاقات المبرمة بإعطاء كلمة الشرف هى التى تقيد الطرفين دائماً أمام شهود، وكان التراضى الملزم لهما يثبت بقبول « درهم الرب »، ومعه مشروب . وكان يتم دفع مبلغ من النقود، أو تسليم شيء ذى قيمة، كوسيلة لتأمين دفع الثمن على صورة مادية . وبرهان ذلك ما يلى :

« يشكو « ولیم فالمنج » من « ماثيو تانر » لأنه بدون وجه حق خرق اتفاقاً عقده معه بشأن برمیل جعة اشتراه ولیم منه فى مقابل ٢ مارك من الفضة ، وذلك بمنزل ماثيو السكائن ببلدة سانت إيفز ، فى يوم الثلاثاء التالى لانتهاء عيد الفصح فى السنة ١٩ من عهد الملك إدوارد . ودفع ولیم إلى ماثيو لتوثيق الصفقة مبلغاً على سبيل أنه «درهم الرب» ، كما سلمه زوجة من الجعة قيمتها درهم واحد كمشروب يشربه ، على أن يكون مفهومًا أن برمیل الجعة يبقى بمنزل ماثيو المذكور ، إلى أن يتم بيع جميع الجعة التى يملكها ماثيو ، بحيث يكون لولیم المذكور بعدئذ أن يطلب فى أية ساعة البرمیل المذكور . ولتأيد هذا الاتفاق أودع ولیم المذكور رداء لزوجته قيمته ١٦ شلنًا ، وذلك على سبيل الرهن ضمانًا لنصف مارك ، يدفع إلى ماثيو المذكور كعربون فى يوم إبرام العقد » .

ولبقاء مثل هذه العادات التجارية أهمية خاصة عند استعراض تراث القرون الوسطى ؛ ذلك أن القانون التجارى ظل يتحكم فى التجارة الإنجليزية حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، عندما اعتبر لورد مانسفيلد قواعد جزءاً من القانون العام وذلك بدلاً من اعتبارها محلاً للإثبات بواسطة الخبراء كواقعة مادية يتعين إثباتها فى كل دعوى .

ومن أغرب مظاهر تاريخ عادات الحكومات المحلية فى المدن ، انتشار بعض الصيغ عن طريق الاستعارة من بلد إلى آخر . ففى جميع بلاد أوروبا الغربية وقعت تلك الظاهرة حين امتدت بعض الامتيازات والعادات من البلد الذى نشأت فيه إلى البلاد المجاورة، بل أيضاً إلى جهات نائية . مثال ذلك أن العهود، الخاصة بمدينة لوريس بإقليم جاتينيس ، ومدينة بومنت بإقليم أرجون بأسبانيا نقلتها المئات من المدن الأخرى مراراً وتكراراً . ووقع مثل ذلك أيضاً لمدينة فريبورج من إقليم بريسجار فى ألمانيا الغربية ، ولمدينة ماجدبورج فى ألمانيا الشرقية وفى ليتوانيا وبولنده . ونجد فى إنجلترا حالة تلفت النظر ، وهى خاصة بعرف بروتويل . فهذه البلدة ، الواقعة بمقاطعة إيور فى العصر الحاضر على حدود نورمانديا ، كان عهدا هو العهد المنتج لامتيازات عدد كبير من مدن إنجلترا وبلاد ويلز وأيرلندا ، حين كانت نورمانديا تابعة لإنجلترا . وهذه المدن هى : هيرفورد ، وشروزبرى ، وبرستون ، ورودلاند ، وكارديف ودروجيدا الخ . . . إذ نقلت هذه المدن الإنجليزية والأيرلندية عن عهد بروتويل ، القواعد الخاصة بالامتيازات وسائر العادات . وفى استطاعتنا أن نتتبع الخطوط التى انتقلت عن طريقها هذه القواعد إلى تلك المدن .

ومصدر ذلك أن أحد البارونات النورمانديين، الذين ينحدرون من أصل اسكنديناوى ، وهو وليم قنز أوزبورن ، جاء إلى إنجلترا مع وليام الفاتح ، فحصل على حقوق إقطاعية فى بلدة هيرفورد مكافأة له على خدماته ، وذلك بالإضافة إلى إقطاعاته فى برتويل ، وكورميل ، وفيرنويل ، وكلها ببلاد نورمانديا . وعند وفاته فى سنة ١٠٧١ انقسمت أملاكه فى كل من إنجلترا ونورمانديا بين أولاده ، وسكن القواعد التى كانت تنظم هذه الأملاك ظلت واحدة فى كل من البلدين . ونحن نقرأ فى الروك النورماندى ، أن كلا من هيرفورد ، وكارديف ، ودروزانى كانت متمتعة بالإعفاءات التى تتمتع بها بلدة بروتويل . ويمثل عرف مدينة برستون الصورة الكاملة للقواعد التى استمدت من عرف بروتيل . وربما كان من المتعذر أن أجزم بأن كل بند من بنود المجموعة المعمول بها فى برستون، انتقل إليها عن عرف بروتويل . غير أنه ليس هناك شك فى أن معظم هذه البنود مقتبس من هذا العرف، وهو بدوره انتقل بهذا الاسم إلى إنجلترا، وتطور بها فعلاً عن الاقتباس من المجموعة الأصلية التى انتقلت من نورمانديا .

على أن جانباً كبيراً من بنود هذه المجموعات والعهود المشابهة، يهتم كل الاهتمام ببيان الإعفاءات، ومنع الجور عن الناس . مثال ذلك القاعدة التى تجعل الحد الأقصى للغرامة ١٢ بنساً، إلا أن فى حالات ثلاث، تكون فيها المخالفة جنائية خطيرة، وتكون الغرامة فيها من حق الملك . وهناك أيضاً عدد من القواعد العرفية التى لا تمت بصلة إلى تحديد منح الحقوق الإقطاعية أو منعها . فالقاعدة الثالثة مثلاً ترمى إلى حماية الأتباع الإقطاعيين الذين يمشون سنة ويوماً ببلدة

من البلاد، وذلك على الرغم من ملاحقة السيد السابق لهم لإرجاعهم إلى بلادهم الأصلية . وعلى غرار هذا أيضاً القاعدة التي تقتضى بأن إقامة القادم على البلدة فى داخل حدودها ، ولو أنها تحتاج إلى موافقة أهالى البلدة بالإجماع ، فإنها تعتبر جائزة وشرعية إذا استمرت سنة ويوماً دون اعتراض من أحد . وهذه القاعدة تذكرنا حتماً بقاعدة مشهورة ، وهى القاعدة الواردة تحت رقم ٤٥ بالقانون السالى الفرنجى . وهذه المدن التى قررها العرف تردى نفسها بالبند ٧ بصدد التنازع على الحيازة ما بين أهالى البلدة .

وينص البند ٣٣ أيضاً، على أنه فى حالة تخلف المدين عن الوفاء بدين طويل به ، يعطى الدائن دينه من أموال البلدة، ويؤمر العمدة بتحصيل المبلغ من أموال المدين . وهذا النص لا يمكن أن يفيد شيئاً آخر سوى أن الوفاء بالالتزامات التى التزمها أحد أفراد البلدة ، يكون مضموناً هكذا بإزاء من هو من غير أهلها ، ولا سيما التاجر الأجنبى—وهذا تدير يرمى إلى الإبقاء على الثقة بالبلدة، وقد يقصد به أيضاً تأمينها ضد الأخذ بالنار . وقد تشير أحياناً المجموعات القانونية المستمدة من بروتويل إلى تقابة البلدة ، وهذه الإشارات قد تعتبر دليلاً على أن تنظيم حكم البلدة، والعلاقات الاجتماعية بها، قد وضع فى مجموعة على أسس متشابهة شكلاً وموضوعاً . وهذا فيما يبدو ، هو التفسير الطبيعى لما لوحظ من أن سكان بلدان وجهات مستقلة قد اتخذت جميعها لقوانينها نموذجاً واحداً . وقد كان التقليد فى هذه الحالات مقصوداً للتوصل إلى صيغ سبق وضعها لمسائل متشابهة ، ليست فى حاجة إلى بداية تنظيم جديد .

وحدث مثل ذلك أيضاً فى مجال آخر من مجالات القانون، وهو مجال العرف

البحرى . وفى هذا المجال نرى أمثلة مدهشة ليس فقط لانتقال العرف من مجتمع إلى آخر أو بلدة إلى أخرى ، بل لبقاء العرف تنقله العصور على مدى المئات من السنين . ومن الأدلة على ذلك أن محامياً أمريكياً بحث قضية مرفوعة أمام محاكم إيلينوى (قضية ضد أهل إلينوى) ، وذلك فى ضوء التنظيم القانونى للحقوق والتعويضات ، الذى طبق على أحد أصحاب المصارف فى أثينا القديمة ، فى شأن شحنة بضائع اشترت بنقود أقرضها هو ، ثم طالب بها أحد دائنى قبطان السفينة ، كرهن لضمان قرض آخر^(١) . والواقع أنه إذا أردنا أن نتتبع تطور النظريات الخاصة باحتمالات الخطأ وبالفوائد فى مسائل الملاحة البحرية ، وحق إلقاء البضاعة فى البحر ، وغرق سفينة من السفن بسبب الأحوال الجوية ، ورهن السفينة والشحن ، وبوالص الشحن ، وحقوق والتزامات البحارة ، والربانة ، وأمناء الشحن — فقد نبدأ بدراسة القوانين الحاضرة ، ولكن يلزمنا أن نلقى نظرة إلى الوراثة لتبيين الحكمة فى وضعها ، وشروط تطبيقها . وذلك ليس فقط بالرجوع إلى عرف الهولانديين ، والأسبانيين والبرتغاليين ، بل أيضاً بالرجوع إلى مديونات العرف ، الذى كان سائداً فى البحر المتوسط ، وهو المسمى قنصلية البحر ، فضلاً عن قوانين جوتلاند وعرف أوليرون فى إقليم جاسكونيا ، وقوانين راجوزا ، وعرف جنوا ويزا وأمانى ، وكذلك التشريع البيزنطى الذى حوته المجموعة البازيليكية ، ومدونات جوستينيان (الجامع ١٤ : ٢) ، والقانون الرودى ، وخطب ديموستينيس (ضد لاكريتوس وفورميون Phormion ضد زينوتيميس^(٢)) .

(١) Zane on Zenothemis V. Demon, Mich. Law Rev., 1925

(٢) انظر أشبورنر Ashburner : القانون الرودى . وقد سبقت الإشارة إليه .

وفى بعض الحالات أقر القضاء الحديث صراحة مبدأ استمرار التطور .
ومن ذلك أن بریت أشار إلى أن القانون الروديانى بشأن إلقاء البضاعة
فى البحر، وارد فى كتاب الجامع (الفصل الرابع عشر) ، وذلك فى دعوى
بيرتون ضد انجليش (١٨٨٣)^(١). ولاشك أن القانون البحرى انتابه الكثير من
التغيير خلال القرون ، ولكنه تغيير فى الجزئيات ، ويرجع إلى ما تطورت إليه
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن فن الملاحة البحرية. ومن أهم خصائص
الملاحة البحرية فى العالم القديم أنها كانت سلسلة من المغامرات . فالسفينة أو
الشحنة التى تحملها السفينة لم تكن مملوكة لبعض الرأسماليين ، بل إن السفينة
كانت تبنى وتجهز فى الغالب عن طريق القروض . وكانت الشحنة تشتري
كذلك عن طريق القروض ، ولذا كان المقرض، يتعرض لا للمخاطر العادية
الناجمة عن إخلال المقرض بالتزامه أو عن سوء نية فحسب ، ولكنه كان معرضاً
أيضاً لمخاطر السفر بالبحار العاصفة ، فى وقت لم تكن فيه الوسائل الفنية
متوافرة ، بل كانت السفن هدفاً لهجمات القراصنة .

وفى الوقت الحاضر يحمى التأمين من هذه المخاطر وما يشبهها ، ولكن
التأمين لم يعرف فى العصور القديمة أو فى العصور الوسطى . وبالتالى كانت
المخاطر تقع على عاتق طرفى العقد ، ولأسباب عملية كان يتحملها المقرضون

(١) برت. ج. Brett, J. ، (٢٢١)، وهذا كان لا ينشأ إطلاقاً عن العقد، بل عن القانون
الرودى القديم، الذى اندمج فى القانون الإنجليزى، كقانون الحيط . فالسؤال لا يتعلق بعقد من
العقود ، بل لأنها نتيجة الخطر المشترك لما تقضى به العدالة الطبيعية من وجوب اشتراك الجميع فى
تحمل التعويض عن الخسارة، عندما تضحي البضاعة التى يملكها الواحد منهم فى سبيل الشحنة جميعها.

فى النهاىة ، وهى فى العاااة من اأأار أو من أصأاب المصارف بأأنا أو روااس
أو أمانى أو البنأىة أو لناا . واأا يكون المأراضون من البأارة المهرة
الأرىأى، ولأسهم كانوا لا يملكون ما يقع أأا طائلة اااأىن . ومن ناأىة
أأرى ، نرى أنه إاا كان المأراضون ىأأملون مأااا عظىمة ، فإن المأراضىن
كانوا مأألىن هم الآأرون بأاأامات أأىلة — أأا أن الفوااا على القروص
البأرىة كانت أأسب بأسر أعلى من سسر القروص العااىة . فالسسر الشأسع
فى أأنا الأاىمة كان ىبلع ١٨ فى المائة ، أما فى القرون الوسطى فأا بلغ ٢٤ فى المائة
بل وأأأر ، وأأا على الرعم من أأرىم الكنىسة للربا . وفى الواقع كان الأاأر
الواأا لهذا الأأرىم أن لأا المأعااااا إلى إأأاء الاأناق على الفوااا، وراا صىع
أأعل العاا عاااً عااىاً من أأا الظاهر ، أى أن الفوااا المأناق عىلها كانت
أأضم إلى رأس المال وأأأار أأأاً منه . وكان ىأاأ شىء من الأأأىف من هأه
الشروط المرهقة عااا ىقوم المأراض لأأل شراء الفلال أو أى بضاعة أأرى
بأأااىم رهن على البضاعة المأأونة ، وىأمل أأنااً بضاعة مأأونة على سفن
أأرى ، أو بضاعة مأأونة ، أو عاااراً من العاااا (١) .

واأسمأ المالاأة البأرىة فى أأا الواأ بضاهرة أأرى، وهى ظاهرة الأمىز
بىن العناصر الاأاااااىة المأألة بالمالاأة . فالأأأاء الرومان كانوا ىفرقون بىن
مالأ السفىنة ومأأز السفىنة ، وهوا الذى كان يؤأرها ، و « الرأىس » وهوا

(١) آشبورنر Ashburner ، القانون الروااى للبحار Rhodian Sea Law

ص ٢١٠ - ٢١٧ .

الذى كان مسئولاً عما بداخلها ، والقبطان ، والتاجر الذى يستعمل ماله فيها . وربما اختلطت هذه العمليات المختلفة بعضها ببعض على صور عدة ، فيكون التاجر فى نفس الوقت مالِكاً للسفينة ، كما أن مَجْهَز السفينة قد يكون هو المسئول عما بداخلها وهكذا . وقد تتمثل هذه العناصر فى صورة حصص فى شركة . وعلى كل حال فإن مصالح هذه الجهات كلها تنقسم إلى ثلاثة : المصالح المتصلة بالسفينة ، والمصالح المتصلة بالبضاعة ، والمصالح المتصلة بالشحنة . وفى العصور الوسطى حدث تغيير بالنسبة إلى أصحاب المصلحة فى الشحنة ، لأنه شمل فضلاً عن المالك والجهاز والقبطان ، مجموع البحارة الذين أصبحوا فى أغلب الأحيان من الأحرار ، أو أنصاف الأحرار ، بعد أن كانوا من الأرقاء زمن اليونان والرومان فى العصور القديمة . ويوضح ذلك على أية حال ، أن وصول السفينة إلى نهاية رحلتها المتفق عليها ، كان يؤدى إلى تسوية حسابات وتصفية عمليات بين هؤلاء وأولئك جميعاً ^(١) .

وكان للأفكار السائدة فى العرف ، بصدد الملاحة البحرية ، آثار عنيفة فى الحالات التى يضطر فيها القبطان إلى إنقاذ السفينة بتضحية بعض البضائع أو الأجهزة ، أى عندما تهب العواصف أو تصطدم السفينة بسفينة أخرى ، أو بالصخور أو بالسواحل الرملية ، وما أشبه ، فيلقى القبطان بالبضاعة فى البحر لإنقاذ السفينة من الغرق ، ولكنه يؤدى إلى مشاكل معقدة بالنسبة إلى توزيع الضرر والمسئولية .

(١) لوحة أمالانى ، البند ٢٣ ، الكتاب الأسود الامبرالية (إمارة البحر) ٤ : ١٧ ف .

وقد تولد عن ذلك ظهور قانون « العدد المتوسط » ، الذى ترجع نشأته إلى العرف البحرى الذى اتبعه اليونان الأقدمون ، والذى أوجد بعض التفريعات الدقيقة فى العرف البحرى للقرون الوسطى . ومؤداه التسليم بأن التضحيات ، أو المصروفات التى تتحملها السفينة فى سبيل إنقاذ البضاعة أو السفينة نفسها ومن عليها من البحارة — يجب ألا يقع عبؤها فقط على ملاك السفينة ، بل توزع على الشركاء الآخرين فى العملية — أى أن ملاك البضاعة يتحملون نصيباً فيها ، وكذلك يجرى خصم مقابل على الشحنة . كذلك يجب توزيع الضرر الناتج من إلقاء البضائع فى سبيل إنقاذ السفينة بما يودى إلى تخفيف حملها — وفقاً لنسب معينة ، ما بين الطوائف الثلاث للشركاء أصحاب المصلحة فى السفينة والبضاعة والشحن . ويمكن أن نشير هنا إلى عرف أوليرون (الفصول من ٣ إلى — الكتاب الأسود ، ٢ : ٢١٢ — ٢٠٨) وإلى لوحة أمالفى (البند ٢٧) كمثال للطريقة الخاصة التى اتبعت لحل بعض المسائل المعينة المترتبة على الأخذ بهذه النظرية العامة .

وختاماً أود أن أؤكد رأى الذى أشرت إليه مرة بعد أخرى فى مواضع مختلفة من هذا البحث ، وهو أن صياغة القواعد القانونية وتحديد الحقوق المكتسبة فى القرون الوسطى ، كان فى النهاية منوطاً بالعادات ، وباعتبارات مستوحاة من الحياة العملية والعلاقات الاجتماعية . فالقضاة كانوا يفصلون فى الدعاوى ، والحكام كانوا يضعون القواعد وفقاً لما تمليه عليهم خبرتهم وإدراكهم العميق للنظام السياسى والإحساس بفكرة العدالة — ولكن جميع هذه العمليات التى تجرى فى عقول الرؤساء كان لابد أن تكون منسجمة مع العرف السائد بين الناس — أى مع الدلالات العامة على تجارب الحياة وممارستها اليومية .

الفصل العاشر

القانون الكني

ليس في التراث الروحي الذي انتقل إلينا من القرون الوسطى شيء لم يمسسه التغيير في العصور الحديثة كالنظام القانوني للكنيسة الكاثوليكية . فما زالت قرارات وقوانين ترجع إلى ما قبل القرن الخامس عشر، تتحكم في إدارة شؤون دولة روحية من أدق الدول نظاماً وأكثرها عدداً ، وتنظم الحياة الدينية والاجتماعية لثلاثمائة مليون من المسيحيين أتباع هذه الدولة الروحية ، ألا وهي دولة البابوية الكاثوليكية. وآية ذلك أن المجموعة القانونية التي أمر بنشرها جريجوري التاسع عام ١٢٣٤ — والتي ترجع أقدم إضافة لها إلى سنة ١٣١٧ — كانت لا تزال سارية المفعول حتى سنة ١٩١٨ ؛ مع العلم بأننا نستطيع أن نجد جوهر هذه المجموعة ضمن المجموعة التي حلت محلها وقتذاك . ثم إن الكنائس التي انفصلت عن رومة ، حفظت في قوانينها الحالية كثيراً من العناصر التي ترجع أصولها إلى الوقت الذي كان فيه العالم المسيحي كنيسة واحدة . بل إن المجتمع المدني ، على الرغم من أنه حطم كثيراً من الصلات التي كانت تربطه بالدين ، لم يستطع أن يتخلص تماماً من الأفكار الدينية . والخلاصة أن القوانين التي وضعتها الكنيسة، وطبقتها خلال العصور الوسطى، حين كان للكنيسة سلطان مطلق في جميع الشؤون المدنية التي تتعلق بالروح وخالصها — لا تزال تسيطر على جزء كبير من القانون العام في الغرب ، وهي غالبية في مجالات كبرى، مثل نظام الزواج والالتزامات . ومن الأفكار، التي تلهم الساسة في العصور الحديثة

أفكار كان رجال القانون الكنسى يدأبون على تشجيعها ، مثل فكرة الخضوع لسلطان الدولة ، أو فكرة حماية المظلومين ، على حين ترجع أفكار أخرى مثل حرية الرأى ، وإلغاء الامتيازات فى أصولها أو أهميتها ، إلى الثورة الفكرية التى بدأت فى عصر النهضة الأوربية الكبرى ضد القانون العام للكنيسة .

ومن الضرورى لكى نفهم أحوال العالم الحديث واتجاهاته أن نحدد التعاليم التى يقف منها موقف المعارضة ، وأهم من ذلك أن نبحث مدى ما للعصور الوسطى المسيحية من بقية فى نظمنا الدينية ، وتقاليدنا القانونية ونظرتنا إلى القانون . وهنا نستطيع أن نقول : إنه توجد ثلاث مسائل أساسية تتطلب حلاً ، وهى أولاً : كيف تم تنظيم القانون الكنسى فى السنوات الواقعة بين اعتلاء جريجورى السابع عرش البابوية (سنة ١٠٧٣ م) ، وبين الانشقاق الكنسى الكبير (سنة ١٣٧٨ م) ، وبعبارة أخرى : من أى العناصر وبأى الوسائل تألفت مجموعة القانون الكنسى ، وما مدى تطبيق قواعدها ؟ فأولاً وقبل كل شىء ، حددت هذه المجموعة دستور الكنيسة . ولهذا سنعرض فى القسم الثانى من هذا الفصل للنظرية التقليدية لنظام رجال الدين ، والحكومة الكهنوتية ، والعلاقة بين « السلطين » . وأخيراً لما كان القانون التقليدى قد نظم حياة المسيحيين فى جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعقائية ، فيجب أن نبحث فى هذه الموضوعات ، كيف استطاعت الكنيسة أن تضع لجميع المسيحيين مجموعة كاملة من المبادئ والجزاءات .

ومنذ العصور القديمة وجدت الكنيسة أن من الضروري وضع قواعد للحكم وتحديد واجبات أعضائها حتى تحافظ على وحدتها وتحفظ بعبادتها، ولتأمين القيام بواجبات البر والصدقة ولتطبيق الفضائل الإنجيلية المسيحية تطبيقاً عملياً . وكان الأساس الذي قامت عليه قوانينها هو الكتب المقدسة والتقاليد الرسولية وأضاف العرف ومراسيم البابا وقرارات الجامع ، كما دعت ضرورة ، قواعد أخرى تمس شئون النظام الكهنوتي . ثم حددت مراسيم الأباطرة المسيحيين مركز الكنيسة الزمني، وامتيازات رجال الدين وممتلكات الكنيسة ، كما ساعد الآباء الأولون للكنيسة ، ولا سيما القديس أوغسطين على ضبط النظرية الاجتماعية للكنيسة . ومنذ أوائل العصور الوسطى تم جمع القوانين الجمعية، والمراسيم البابوية في مجموعات، أضيفت إليها في كثير من الأحيان مقتطفات من الكتب المقدسة، ومن مؤلفات الآباء الأولين للكنيسة، أو من القانون المدني . ففي القرن السادس قررت الكنيسة الكاثوليكية استخدام مجموعة رتبها ديونيسيوس القصير ، واحتوت هذه المجموعة على سلسلة من القرارات البابوية ، فضلاً عن قرارات الجامع الدينية الكبرى، التي عقدت في الشرق . وأصبح لهذه المجموعة أهمية كبرى في الغرب . وقدمها البابا هادريان إلى شرلمان رسمياً في سنة ٧٧٤م، بعد إضافات معينة . ووافق شرلمان على هذه المجموعة، وبذا صارت بموافقة عليها عام ٨٠٢م قانوناً نافذاً في إمبراطوريته . غير أن ظهور مجموعة ديونيسيوس هذه في القرن السادس لم يمنع من ظهور عدد كبير من المجموعات الخاصة . وأعقب

عصر المجموعات الحامية الخاصة ، التي جمعت في غير ترتيب في القرن السادس من أجل كنائس عزلتها الغزوات الجرمانية ، عصر المجموعات الوطنية أو الإقليمية ، كالجموعة الأسبانية والجموعة الأيرلندية ، ومجموعة أنجييه الفرنسية (القرن السابع وأوائل القرن الثامن) . ولكن لم تحظ مجموعة من هذه المجموعات بشيء من القبول العام ، كما لم تكن مرتبة ترتيباً منطقياً . وإذا لم تف هذه المجموعات بحاجات الكنيسة ، ملأت الجهود الخاصة الثغرات التي وجدت بالقانون . فأدخل الكلتيون في أوربا قوانين التوبة ، وهي عادة خلو من اسم مؤلفها ، ومن طراز غير رسمي ، وبذلك طبقوا أنواعاً كثيرة من الكفارات على مختلف أنواع الخطايا . وفي أثناء القرن التاسع قامت جماعة من رجال الدين الفرنجة بتزييف مجموعات بابوية ، ومنها المراسيم (المزيفة) المشهورة ، وذلك لحماية أملاك الأساقفة وممتلكات الكنيسة . وفي القرن الحادى عشر كان أكثر المجموعات الدينية انتشاراً هي مجموعة القرارات التي رتبها بورخارد ، أسقف ورمز ، حوالى سنة ١٠١٢م . غير أن هذه المجموعة أو غيرها من المجموعات الشائعة وقتذاك لم تكن كافية في نظر جماعة المصلحين في الكنيسة ، كما أوضح بول فورييه أيضاً متقناً ، وهو الذى درس هذه المجموعات كلها . والواقع أن أية مجموعة من هذه المجموعات لم تشمل على نصوص قاطعة كافية ، مرتبة ترتيباً منطقياً ، بشأن الموضوعات التي اهتم بها المصلحون ، وهي أولوية الكرسي (الرسولى) ، وصحة الأسرار المقدمة ، وسلطة الكنيسة المازمة ، والرسالة ، والمهرطقة النيقولاوية ، والسيمنية . وأكثر من هذا أن الصفة العالمية التي اختصت بها القوانين التي تصدرها أو تصدق عليها روما والبابوية ، لم توجد في أى واحد من هذه الساسة من الجامع الدينية المحلية ، أو

ماصدر عنها من القوانين الففرانية، أو القرارات غير الرسمية، التى اشتمل عليها معظم هذه المجموعات، ولا سيما مجموعة برخارد، أسقف ورمز . ولذا كان أول عمل قام به المصلحون هو مراجعة محتوى هذه المجموعات. ولما كان هدفهم الصريح اجتذاب أى تجديد ، والاكتفاء بإعادة التعاليم الدينية السابقة ، فإنهم رجعوا إلى المصادر الدينية القديمة ، فى سبيل الوصول إلى القرارات ذات الصفة العالمية، مما يساعد على خدمة أغراضهم، ويستطيع أن يحل محل المتون غير الكاملة، التى غدا مصدرها وتعاليمها فى نظرهم موضع ريبة . ونتيجة للبحث المستفيض فى مكتبات إيطاليا، ظهرت متون كثيرة لم تكن معروفة حتى وقتذاك، أو كانت معروفة ولكنها مهمة فى الغرب ، وهى قرارات أصدرتها الجامع الدينية العامة التى انعقدت بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ، ورسائل بابوية ، وأجزاء من مؤلفات الآباء الأولين للكنيسة، أو مقتطفات من الكتاب البابوى. وانتشرت المعرفة بهذه المتون عن طريق مجموعات عديدة ، ولا سيما مجموعة تحتوى على أربعة وسبعين باباً (حوالى ١٠٥٠ م)، ومجموعة أنسيلم اللوقى، التى اشتملت على عناصر صورة كاملة عن الهيئة الكنسية ومراتبها .

ومن المعروف أن كثيراً من المسائل التى ظهرت فى القرن الحادى عشر بشأن أحوال الفرد والملكية (كالزواج والعقود والجرائم)، والتى لم تكن لها فى القوانين الكنسية أية حلول شافية ، كانت معروفة الحلول فى القانون الرومانى . ولذا كان كشف مخطوطة الديجست الفلورنسية الشهيرة ، وهى مخطوطة شاملة لمجموعة القانونى الرومانى زمن الإمبراطور جستنيان ، مما ساعد مساعدة طيبة جميع القانونيين الذين عاشوا بعد عصر البابا جريجورى

العظيم . وربما كان كشف هذه المخطوطة الشهيرة على يد أحد رجال الدين ،
الذين كانوا يتقنون في المكتبات نيابة عن رجال الإصلاح . ومنذ سنة ١٠٩٠ م
اشتملت المجموعة القانونية ، المعروفة باسم المجموعة البريطانية (لحفظها بالتحف
البريطاني) على ما يقرب من مائة من المقتطفات المأخوذة من مؤلفات علماء
القانون في العصور القديمة . واستمرت الكنيسة في تحويل القانون الروماني إلى
قوانين كنسية بحكم الضرورة ، وهي تسعى لاستكمال نظامها القانوني . وهكذا
امتدت الكنيسة إلى ميدان القانون الخاص ، ومن ذلك يتضح أن السابقين
على عصر جريجوري والجريجوريين أنفسهم قاموا بتنقيح محتوى المجموعات
الدينية ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يمنعوا بقاء نصوص من أصل ألماني أو كلتي ،
خلال هذه المجموعات ، وهي نصوص تمنوا إزالتها . وبهذه الطريقة اندمجت
مجموعة بورخارد ، أسقف ورمرز ، في مجموعة قرارات إيفو الشرطي سنة
١٠٩٥ م وهذه القرارات الثانية هي منبع كتاب إيفو الشرطي ، الذي تمتع بشهرة
واسعة في القرن الثاني عشر ، وعنوانه « بانورميا » . وبهذا بقي الاضطراب الذي
حاول القائمون بالإصلاح الكنسي علاجه ، لأن أنواعاً من النصوص وأصنافاً
من المجموعات ظلت تتنافس . وظهرت عدة متناقضات بين النصوص التي
استند إليها دعاة الإصلاح ، والنصوص التي استند إليها أعداؤهم ، وهي متناقضات
أدركها الناس إدراكاً أيسر في عصر اتصف بالوحدة الدينية ، وتحدد دراسة
القانون والفلسفة . ولم يدر بخلد البابا ، أن يحمل جميع الناس على قبول المجموعات
التي صادفت لديه قبولاً تاماً ، باستخدام سلطة البابوية العليا ، لاسبب الشهرة
التي تمتعت بها زمناً طويلاً تلك النصوص التي رفضتها هذه المجموعات فحسب ،

بل كذلك بسبب استحالة تنفيذ جميع أفكار المصلحين في نهاية القرن الحادى عشر . وبدا من المفيد لأسباب سياسة أن تلجأ البابوية إلى عملية من التوفيق والتنسيق . وكان اتجاه العلوم القانونية يجتذب عقول الناس إلى هذا الرأى . وبذا أخذت طريقة جديدة فى التفسير تنمو فى الأوساط القانونية ، وكان من أوائل رجالها إيفو الشرترى ، وييرنولد الكونستانسى فى أواخر القرن الحادى عشر . وكانت ميزة هذين الرجلين أنهما استطاعا أن يفصلا بين المبدأ والرأى ، وأن يستخرجا من القواعد الصحيحة الخالدة العناصر المتغيرة فى القانون ، وهو القانون الذى أوحى به ظروف خاصة ، سواء أ كانت زمنية أم مكانية أم شخصية ، والذى قد يكون فرضه فى أحوال أخرى أمراً غير معقول . وكان هذا الرأى بمثابة تسليم بنسبية القواعد القانونية ، وإليه يرجع الفضل فى إيجاد طريقة فنية للتوفيق بين المتناقضات . واستخدم « ألجيروس » هذه الطريقة استخداماً جزئياً ، وهو أحد فقهاء القانون الكنسى فى بلدة لييج ، على حين استطاع إيلارد أن يستغل جميع إمكانيات هذه الطريقة فى مؤلفه الذى عنوانه « نعم ولا » . ثم استطاع جراتيان ، وهو راهب بولونى ، بعد سنة ١١٤٠م بقليل أن يطبق هذا النوع من الطريقة الجدلية الجديدة على جميع النصوص الدينية ، التى وصلت إلينا عن طريق المجموعات الدينية — كالقرارات الجمعية ، والمراسيم البابوية ، وشذرات من مؤلفات الآباء الأولين ، ومقتطفات من مدونة جستنيان . وفى كل موضوع من هذه الموضوعات أورد جراتيان النصوص المؤيدة والمعارضة على حدة كأن كلاً منها دفاع فى ذاته ، وحاول إيجاد تفسير الخلاف بالجوء إلى تعريفات دقيقة لمعانى الكلمات ، ومدى صلاحية القواعد القانونية للتطبيق الدقيق . ومجموعة

جراتيان كانت تأليفاً خاصاً ، ولكنها كانت مجموعة شائعة الاستعمال في الجامعات والمحاكم الكنسية ، بحيث صارت أصلاً من أصول القانون العام .

وكاد جراتيان أن ينجح في التمييز بين اللاهوت والقانون الكنسي ، وقد جمع وصنف جميع النصوص الدينية الهامة . غير أن عمله لم يكن نهائياً في ذلك الميدان ، لأن بعض الحلول التي اقترحها كانت حلولاً متردة أو ناقصة في كثير من المواضع . ثم إن مسائل جديدة كانت آخذة في الظهور في الكنيسة ، نتيجة لحوادث جديدة أو غير منتظرة ، كالحروب الصليبية مثلاً . ثم إن تطور التجارة ، وحلول روح المكر والخداع محل المثل العليا للفروسية ، وهو ما تشهد به جميع منتجات الأدب الهجائي ، من قصة رينارد (الثعلب) ، إلى قصة بيزرز بلاومان ، كل ذلك حمل الكنيسة ، وهي في أوج سلطانها ، على أن تجعل كثيراً من قواعدها الأخلاقية قانوناً ، وهي قواعدها كانت حتى وقت ذاك واجبات أخلاقية فقط .

وفي سبيل استكمال مجموعتي القانون العام والقانون الخاص للكنيسة عقد البابوات مجامع دينية عامة ، وهي مجلس اللاتيران الثالث (١١٧٩م) والرابع (١٢١٥م) ، ومجلس ليون الأول (١٢٤٥م) والثاني (١٢٧٤م) ، ثم مجلس فين (١٣١١م) . وأضاف البابوات إلى مجموعة المراسيم البابوية ، وأهمها ما استحدثه البابا إنوسنت الثالث (١١٩٨ - ١٢١٦) ومن هذه القوانين والمراسيم ظهرت مصنفات خاصة ، ثم ظهرت أول مجموعة رسمية سنة ١٢٣٤م بأمر من البابا جريجوري التاسع . ثم كان ترتيب جميع القوانين والمراسيم الصادرة من الجامع المسكونية

يعد ذلك التاريخ بأمر من البابا بونيفاس الثامن، وسميت باسم الكتاب السادس سنة ١٢٩٨م، ثم بأمر البابا كليمنت الخامس، وسميت باسمه سنة ١٣١٧م. وكان للنصوص الموجودة في المجموعات الثلاث قوة القانون. فهي تمثل جميع ما أمر البابوات بتقنينه، أي أنها تمثل القانون الرسمي والعام للكنيسة في القرون الوسطى^(١). وأخذ كثير من فقهاء القانون الكنسي، ولا سيما أساتذة الجامعات، في شرح معنى كل نص، في مجموعة القرارات الكنسية الإقليمية، ومجموعة المراسيم البابوية، (ولذا أطلق على أولئك الفقهاء اسم شراح القرارات الإقليمية أو شراح الرسومات البابوية)، مع العلم بأنهم قاموا كذلك بشرح منهجي لجميع القوانين الكنسية. وأشهر أولئك الشراح، الذين كان لهم نفوذ كبير في تكوين الفكر وفقه القانون في زمانهم، هم روفينوس (ت سنة ١٢٠٣م) وهو جوتشيو (ت سنة ١٢١٠م)، وانوسنت الرابع (ت سنة ١٢٥٤م)، وهو ستينس (ت سنة ١٢٧١)، ويوحنا اندرياي (ت سنة ١٣٤٨). واكتفى سائر اللاهوتيين في ذلك العصر باتباع شروح أولئك العلماء الكبار، فضلا عن شروح كتاب ويلياموس دوراندوس (ت سنة ١٢٩٦م)، وعنوانه «مرآة القضاء». ويعطينا بانورميتانوس (ت سنة ١٤٤٥) صورة واضحة لمدى ما وصل إليه القانون الكنسي والعلوم الخاصة به في ختام القرون الوسطى. غير أنه لم يوجد في القانون الكنسي أو في علومه شيء من اليقينية المنتظرة، لأن قواعد القانون الكنسي وضعت وطبقت بمرونة

(١) وفي عام ١٥٠٠م أضاف شابوي إلى هذه المجموعات الثلاث مجموعتين تابعتين، ومنهما المجموعة التي تسمى البابا حنا الثالث والعشرون. وهذه المجموعات الخمس هي التي تحمل اسم مجموعات القانون الكنسي. وقد سمح البابا جريجوري الثالث عشر بنشر طبعة مصححة منها في آخر القرن السادس عشر، ولم تستعمل الكنيسة مجموعة غيرها حتى سنة ١٩١٨.

عجيبة . على أن الطابع العام للقانون الكنسى ، كان فى نظر الفقهاء هو الظاهرة التى تولدت عنها نتائج قلقة . ولعلاج ذلك لجأ الفقهاء إلى قوانين خاصة (امتيازات) ، وضعت لأشخاص معينين أو جماعات معينة ، كما لجأوا إلى استثناءات (إعفاءات) من القانون الكنسى العام ، كما كان يطبق عن طريق السلطة التشريعية وهى البابا عادة ، وذلك حين تجعل الأحوال الراهنة مثل ذلك الاجراء شيئاً مطلوباً . وثمة خطران ، هو أن يضيع هدف القانون ، سواء بسوء استخدام السلطات التى يمنحها هذا القانون ، أو بهروب احتيالى من القيود التى يفرضها على الحقوق الشخصية . وأجمع فقهاء القانون الكنسى والمدنيون على تحريم كل عمل من أعمال المنافسة الظالمة ، واستعمال الحقوق بنية الإضرار بالغير ، وهذه هى السابقة لنظرية «سوء استعمال الحق» ، والأعمال التى تهدف الى الاحتيال على القانون . وختاماً لما كان من المستحيل أن يضع القانون الكنسى حكماً لكل حالة فرضية جائزة الوقوع ، فإن الباب كان مفتوحاً دائماً للعرف . غير أن فقهاء القانون الكنسى ، تداركوا خطر القواعد الخارجة عن نص القانون ، بإعلانهم أن العرف لا يمكن أن يكون ملزماً إلا إذا كان معقولاً ، أى متفقاً مع مبادئ الكنيسة ، ومع ما هو مفروض أن يكون غرض المشرع ، وعلى شرط أن يكون العمل به سارياً مدة كافية من الزمن ، والقاضى هو الذى يحكم بأن هذه الشروط متحققة متوافرة فى قاعدة عرفية . فإن ثبت توافرها تستطيع أية قاعدة عرفية أن تحل محل القانون المكتوب ، وذلك منذ عصر البابا جريجورى التاسع على الأقل . وعلى هذا النهج وضعت قواعد للعدالة فى القانون الكنسى ، على عكس الصرامة والشكلية التى اتصف بها القانون المدنى . ويتضح ذلك فى تفسير قواعد القانون

الكنسى وتطبيقها بروح ذكية مخلصه رحيمه. والواقع أن نظاماً قانونياً كهذا،
سمح بكثير من الحرية للمشرع، وتهدب بهذه الطريقة الحكيمه فى التفسير،
استطاع، بل وجب أن يكون متصفاً باتساق منطقى شديد. وهذه الصفة هى
التي تجعل للقانون الكنسى ميزته الكبرى.

(٢)

أمدت القوانين الكنسية فى القرن الثالث عشر هيئة الكنيسة بجميع
العناصر الكفيلة بقيام نظام قانونى، وجعلت هذه القوانين الكنسية جميع أصناف
الناس، من غير رجل الدين، فى حالة من الطاعة الصامتة للكنيسة، كما نظمت
تنظيماً تفصيلياً دقيقاً حياة رجال الدين ومصائبهم. وأولئك كانوا يعدون وريثة
المسيح منذ القرون المسيحية الأولى، ويوصفون دائماً بأنهم هم الكنيسة.

ويشمل اسم رجل الدين كل فرد يفحص، أى يحلق وسط رأسه،
تمهيداً للدخول فى الكنيسة. ثم صار من المسموح به، من القرن السادس فصاعداً،
أن يفحص الرجل وسط رأسه دون أن يرسم قسيساً. وكانت كنيسة روما
تصر على حلق وسط الرأس، وذلك رغم المعارضة الكلتية. ووجب على رجل
الدين، إن أراد مباشرة مهامه الروحية أن يرسم لوظيفة دينية كبرى أو صغرى. ومنذ
القرن الثالث عشر فصاعداً كانت وظيفة نائب الشماس، أول الوظائف الكنسية
الكبرى، ويتلوها وظيفة الشماس. أما الوظيفتان الأكبر من ذلك فهما
القسيسية والأسقفية، ولأصحابهما حق القيام بالخدمات القداسية. وكان رجل الدين

يرسم فى هذه الوظائف بالترتيب السالف، دون أية محاولة للتخطى أو القفز، وذلك بعد مضى مدة معينة من الزمن، وبشرط عدم وجود أى عائق، يسبب عجز أو مخالفة. واشترطت الكنيسة على كل متقدم للرئاسة عدة شروط دقيقة بشأن السن (بحيث لا يقل المتقدم للقسيسية أو الأسقفية عن ثلاثين سنة)، كما اشترطت ضرورة الصلاحية الجسمية والعقلية، فضلا عن المستوى الخلقى والاجتماعى. فإذا توافرت هذه الشروط تمت الرئاسة على يد أسقف مختص، ومعنى هذا الاختصاص أن يكون المرشح أو أهله ساكنين فى دائرة اختصاص الأسقف. وفى أثناء القرن الثالث عشر، وبعد جدل طويل، سمحت الكنيسة بصحة رئاسة القسيس على يد أسقف مهرطق، أو منشق أو سيمونى، على شرط أن يكون هذا الأسقف نفسه قد رسم رئاسة قانونية، وأن يكون قد تلقى سلطانه فى سلسلة غير منقطعة منذ أيام الرسل الأولين، وأن تكون المادة والصورة والنية التى تشترطها الكنيسة متوافرة تمام التوافر. والواقع أن الرئاسة كانت أضفت على صاحبها صفة دائمة، لا يمكن إزالتها بسبب أية عقوبات توقعها الكنيسة على القسيس مهما بلغت هذه العقوبات من صرامة، مع التسليم بأن عزل القسيس يخفضه، من حيث تناول القربان، إلى مصاف العلمانيين، وتنزيله بحرمه من امتيازاته الكنسية. ومعنى هذا أن الرئاسة الصحية لم يكن من الممكن تكرارها. وكان رجال الدين يعيشون طبقة قائمة بذاتها فى الكنيسة، تربطهم مجموعة صارمة من الالتزامات. وكان من المحظور عليهم الاشتغال بأى عمل مدنى، ولا سيما أعمال التجارة والحرب، ومزاولة الطب أو القانون. وكان محظوراً عليهم كذلك أى انغماس فى المشاغل الدنيوية، أو معاشره النساء. ولم يكن مسموحاً للقسيس

بمساكنة أناس، إلا إذا كانوا بعيدين عن الشبهات . ولكي يشهد رجال الدين الناس على أنفسهم أنهم تركوا الدنيا ومتاعها وراءهم ظهرياً، كان عليهم أن يرتدوا ملابس بسيطة ذات ألوان قاتمة . وفي القرن الحادى عشر أمر البابوات كبار رجال الدين بالتزام التبتل وعدم الزواج ، مع توقيع أشد العقوبات على المخالفين ، وهو أمر كان قائماً منذ القرن الرابع ، ولكنه كان أمراً مهملاً منذ أمد طويل . وأعلن مجمع اللاتيران الثانى سنة ١١٣٩ ، أن زواج رجال الدين باطل، كما أعلن أن رسامة رجل الدين هى التى تحدد لسلطانه الروحية، ودرجته فى الهيئة الأكليروسية، كما تحدد وظيفته المجال الذى يباشر فيه هذه السلطات، فضلاً عن ترتيبه فى مراتب السلطة الكنسية . وكان المبدأ السارى عموماً، منذ أوائل العصور الوسطى، هو أنه لا رسامة بدون التعيين على وظيفة معينة، لأن الرسامة كانت تمنح بقصد ممارسة وظيفة معينة فى كنيسة معينة . وكان من واجب الأسقف أن يعين الرواتب الكفيلة بمعيشة كل قسيس يقوم هو برسامته. واختلفت طرق توزيع الإيرادات الأسقفية باختلاف الأقاليم ، حسب قوانين إقليمية معينة . ومنذ أوائل العصور الوسطى فصاعداً ، كانت إيرادات الكنيسة التى يعمل بها رجل الدين . أو جزء من هذه الإيرادات هو المنبع الأول لراتبه ، والمصدر المالى الدائم لوظيفته . وكانت الفكرة القائلة بوجوب ضمان العيش لرجل الدين هى المبرر لراتبه . ثم صار من المسلم به منذ القرن الثالث عشر أن كل رجل من رجال الدين، متمتع بإيراد كنسى، بقطع النظر عن منبع ذلك الإيراد ، يمكن أن يرسم . وكان رجل الدين الذى يرسم بدون وظيفة معينة، يدخل فى خدمة الأسقفية، ويعين له الأسقف بمقتضى سلطته القانونية

الكنسية مركزه الرسمي فيها . ويرجع هذا التنظيم الخاص ، بوجوب التعيين الكنسى على وظيفة ذات راتب، إلى القانون الكنسى العام فى العصر الكنسى الأول . غير أنه ليس من المستطاع هنا أن نذكر شيئاً سوى ملخص لذلك التنظيم، ونواحيه الكثيرة المعقدة . ومن ذلك أنه إذا خلت وظيفة من الوظائف الكنسية ، كان من المحتمل أن يتوقف ترشيح المستحق لها على موافقة رجل من رجال الدين أو المدنيين ، فضلاً عن توافر شروط كثيرة فى المرشح . وكان ذلك الترشيح يضاف على صاحبه حقاً شخصياً فى الحصول على هذه الوظيفة . وكان التعيين الرسمى يخضع عموماً لصاحب السلطة الدينية العليا فى الإقليم . وكان هذا التعيين يجعل لصاحبه سلطة كاملة فى الإدارة والنظر فى الأقضية الدينية . وعلى هذا يتولى المعين عمله رسمياً . ومنذئذ فصاعداً تضاف واجبات الوظيفة إلى واجبات الكنيسة . فكان عليه أن يؤدى واجباته، وأن يقيم فى مقر وظيفته ، وألا يرشح نفسه لوظيفة دينية أخرى .

وكان نظام الهيئة الإدارية ، والرسمية متشابهاً فى جميع البلاد المسيحية . ولأجل القيام بالخدمات الروحية اللازمة للناس قسمت الأرياف والمدن إلى أبرشيات ، وعلى كل أبرشية منها قسيس لهداية الناس، ولم يصبح ذلك التقسيم عاماً فى المدن إلا فى القرن الثانى عشر . وفى القرن التاسع أخذت الأبرشيات المتجاورة تنضم بعضها على بعض ، فيما هو معروف باسم العمادة الكنسية ، وعلى رأس كل عمادة منها قسيس كبير ، وهو الذى يستدعى جميع القسيسين الأبرشيين فى عمادته من وقت إلى آخر . وفى القرن الثالث عشر اكتسبت هذه المجالس الريفية الكنسية شخصية قانونية ، وصار لها قانون نظامى . وكانت هذه التقسيمات

الصفري كلها تقسيمات الإقليم الكنسي ، وتدين كلها بالتبعية للأسقف . فهو
الموكل بالسهر على سلامة العقيدة الدينية في أنحاء أسقفيته، وبتوزيع الوظائف
الدينية والسلطات التشريعية ، بقدر ما يسمح به القانون الكنسي العام ، وذلك
فضلاً عن الإشراف على رجال الدين وإدارة الممتلكات الكنسية . وبلغت
بعض نواحي السلطات الأسقفية القضائية مختلفاً عليها أقصاها في القرن الثالث
عشر . فكان الأسقف قاضياً للأحوال الكنسية الشخصية المتعلقة برجال الدين ،
وطبقات الأشخاص الملحقين بهم ، وكافة الناس المحتاجين لحماية الأسقف ، كما
كان الأسقف قاضياً لجميع المسائل الروحية مثل الهرطقة ، وانتهاك الحرمات
المقدسة ، وخلف الميّن ، والزواج والممتلكات الكنسية ، والوصايا ودفن
المتوفى . وفي أوائل العصر المسيحي كانت سلطات رئيس الشمامسة تحد من
هذه السلطات القضائية الواسعة ، لأنه كان متمتعاً بسلطات خاصة من شأنها
انقصاص السلطات الأسقفية . غير أنه حدث في القرن الثالث عشر أن تدهورت
أهمية وظيفة رئيس الشمامسة ، ومنذئذ صار للأسقف مساعدون رسميون يستطيع
هو أن يبطل سلطاتهم ، باعتبار أنها سلطات مستمدة منه . وهذا هو الموظف
المشرف على جميع المسائل القضائية ، والنائب الأسقفي العام صاحب السلطة
الدائمة في النيابة عن الأسقف في جميع الشؤون الإدارية ، بعد أن كان يعين في
في مبدأ الأمر بصفة مؤقتة ، فيما يبدو ، نائباً عن الأسقف في حالة غيابه .

وهكذا صارت سلطة الأسقف لا يشترك فيها معه سوى مجلس الكنيسة
الكاتدرائية ، وذلك لأن قاعدة المشاركة في الحياه الكنسية اليومية ، التي
امتدحت لرجال الدين منذ أوائل العصور التاريخية ، أخذت تنظم في القرن الثامن ،
ثم تطورت في القرن الحادي عشر ، وانتجت نظام المجالس الكاتدرائية .

وكان لكل عضو فيها واجباته وراتبه ، وكانوا هم المجلس الأسقفي ، ويدهم إدارة الأسقفية في أثناء خلوها من أسقف . وفي القرن الثالث عشر ، احتفظ المجلس الأسقفي لنفسه ، بالحق الذي تخوله القوانين الكنسية لأي جماعة من المسيحيين لتعيين أسقف جديد . وفي أثناء الغزوات الجرمانية انهار تنظيم الأسقفيات إلى أقاليم كنسية محلية ، وهو تنظيم مأخوذ من النظم الإدارية الرومانية ، ثم أعيد هذا التنظيم على يد القديس بونيفاس ، والإمبراطور شلمان بعده . وكانت وظيفة المطران ، أو رئيس الأساقفة ، لا تزال على شيء من الأهمية في القانون المسيحي الأول . فهو الذي يثبت الأساقفة التسابعين له ويكرسهم ، وينتقد أسقفياتهم ويستدعيهم ، ويدعوهم إلى الجامع الإقليمية التي يرأسها ، وينظر في القضايا المستأنفة إليه من محاكمهم . وعلى الرغم من هذا كله لم يعمل البابا على تنمية هذه السلطة المطرانية الوسطى ، مع العلم بأن البابوات كانوا بحق القيام على تعيين المطارنة ، هم أصحاب السيادة التامة على جميع المطرانيات ، أي أقاليم رؤساء الأساقفة . والواقع أن البابوات لم يتركوا للمطارنة ورؤساء الأساقفة شيئاً سوى شرف الوظيفة ولقبها ، لأنه من الطبيعي في جميع الرياسات المركزية أن تقلل من عدد أصحاب السلطات الوسطى بينها وبين الرعية ، وأن تشرف على الرعية مباشرة بنفسها ، أو عن طريق وكلاء موثوق بهم .

وشمل سلطان البابا شئون الكنيسة العالمية ، فكان هو المشرع العالى . ولم يقيد سلطانه سوى القانون الطبيعي ، والقانون الوضعي الإلهي ، وهو الذي يدعوا للجامع الدينية العامة ، ويترأس جلساتها ، وكان تصديقه على قراراتها ضرورياً لأن تصبح هذه القرارات نافذة . وكانت له الكلمة النهائية في أية

مشكلة دينية بإصداره مرسومًا بابويًا ، كما كان هو المفسر للقانون الكنسي ، وهو كذلك مصدر الامتيازات والإعفاءات ، والقاضي الأعلى في القضايا الدينية ، ورأس الإدارة البابوية . وكانت القضايا الكبرى تحفظ للعرض عليه لإصدار حكمه ، ولم يكن تحديد هذه القضايا معروفًا في أى عصر من العصور . وبينما كانت الضرائب للأسقفية المحلية معينة ومنظمة على وجه الدقة ، كانت المطالب المالية البابوية (من زكاة وإيراد السنة الأولى) تنمو وتزداد منذ أيام البابا أنوسنت الثالث . وكانت الإدارة العامة لممتلكات الكنيسة من شأن البابا ، إذ عرفه البعض بأنه المالك ، أو المشرف الأعلى على ممتلكات المسيح في الأرض . بل إن جميع السلطات الروحية أصبحت مركزة في يد البابا ، فهو وحده الذى يستطيع غفران خطايا كبرى معينة ، وأولها تعيينًا (سنة ١١٣١) جريمة الاعتداء على رجال الكنيسة . ثم إن البابا احتكر ، أو كاد ، توزيع الغفران ، بصفته الأمين على الكنوز الكنسية الروحية ، بعد أن كان الأساقفة هم المشرفون على ذلك في القرن الحادى عشر . واختص البابا نفسه كذلك بإعلان قداسة القديسين الجدد . وبذا صارت اختصاصات الأساقفة مقيدة بقيوداً شديداً ، كما صار الأساقفة أنفسهم تابعين تبعية دقيقة للكرسى البابوى . ومنذ ١٠٥٩م كان على الأساقفة أن يؤدوا يمين الطاعة للبابا . وكان مندوبون بابويون هم الذين يشرفون على إدارة الأسقفيات ، ومن هؤلاء عدد معين من الكرادلة الذين تمتعوا بسلطات واسعة . وكان باستطاعة البابا أن ينشئ الأسقفيات أو يقسمها أو يلغها ، وأن يثبت الأساقفة أو ينقلهم أو يخلعهم ، ولم يلبث أن احتفظ لنفسه تدريجياً بحق الترشيح للأسقفيات في كثير من الأحوال . وفي نفس الوقت قام

البابا في كثير من الأحيان بحرمان الأساقفة من حق القيام بالتعيين في الوظائف الكنسية الصغرى، على حين قام البابا بالتعيين فيها بتكليف مكتوب، أو قاعدة البركة العائدة، أو الترقية الشخصية. وهذه القاعدة الثالثة، التي كانت تطبق في بعض الأحيان على الأساقفة ورؤساء الأديرة، كانت تستخدم استخداماً واسعاً منذ القرن الثالث عشر لإخفاء تعيين شخص واحد في عدة وظائف، وأخيراً عمل البابوات على أن يكون الرهبان المنتشرون في مختلف الأسقفيات، تابعين تبعية كاملة للسلطان البابوي. وكان الرهبان بحكم نذر حياتهم للفقر والعفة والطاعة تابعين للكنيسة تمام التبعية. وكان الإذن البابوي ضرورياً في تأسيس أى هيئة من الهيئات الديرية، كما كان ضرورياً لأى تعديل في قوانينها. ونظمت المراسيم البابوية إدارة شئون الأديرة تنظيماً دقيقاً، وعينت الشروط اللازمة للقبول فيها أو الإعفاء من الاستمرار في ممارستها. وكان رأى البابوية ضرورياً في كثير من أحوال الإعفاء. وكانت الغالبية العظمى للأديرة معفاة من السلطة الأسقفية المحلية، أى تابعة تبعية مباشرة للكرسى البابوي في روما، أو بعبارة أخرى جميع الأديرة التي حصلت منذ أيام البابا أربان الثانى على حرية مدينة روما، بفضل إعلان تبعيتها للبابوية والكرسى البابوي.

وننتج عن هذه المركزية البابوية القسوى نتيجة حتمية، وهى نشأة مجلس الكرادلة، لأن الكرادلة، الذين كانوا رؤساء رسميين على الكنيسة العامة، أخذوا منذ أيام الإصلاحات الجريجورية في القرن الحادى عشر يشتركون اشتراكاً متزايداً في تدبير شئون الكنيسة. وصار للكرادلة منذ سنة ١٠٥٩م تأثير كبير في الانتخاب للكرسى البابوي. ولم يلبث أن صار الكرادلة وحدهم

أصحاب التصويت في الانتخابات البابوية ، وذلك منذ سنة ١١٩٧ ، زمن البابا إسكندر الثالث ، ومن حصل على ثلثي عدد الأصوات في مجمع الكرادلة صار هو البابا . وهذا هو المجمع المقدس الذي ترتبت إجراءاته الانتخابية في القرن الثالث عشر على يد البابا جريجوري العاشر سنة ١٢٧٤ . وفي سنة ١٢٤٥ صار للكرادلة أسبقية على رؤساء الأساقفة في الهيئة الكنسية ، وغدوا هم مستشارى البابا ، وشغلوا أهم المناصب في إدارات البلاط البابوى ومحاكمه ، وهى عضوية المجلس البابوى الخاص ، وهيئة القضاء البابوى ، وإدارات الغفران .

ويبدو من دراسة هذه التنظيمات الأكليروسية، أن البابوية استندت إلى هيئة قوية متحدة الأجزاء . غير أن هذه الهيئة تنازعتها في الخفاء مصالح واتجاهات متعارضة . وكانت السلطة البابوية العليا مهددة بقوى استطاع الباباوات أن يتغلبوا عليها وقتذاك . وربما كان تضارب المصالح والاتجاهات بين القساوسة والعلمانيين ، وبين الأسقف ومجلس الأسقفية ورئيس الشمامسة ، معواناً على تطور المركزية في الهيئة الأكليروسية الكاثوليكية . غير أن أسباباً للشكوى من السلطة البابوية، كانت موجودة بين جميع فئات العلمانيين من رجال الدين . ومنذ القرن الرابع عشر فصاعداً ، غدا كثير من الأساقفة ومجالس الأسقفيات في حال من الضجر، بسبب إكثار البابوات من فرض الضرائب الخاطئة والعشور، فضلاً عن كثرة القيود البابوية على السلطات القضائية الأسقفية، وحقوقها في التعيين للوظائف الكنسية الخالية . ثم جاء القرن الرابع عشر بالحركة الجمعية، وأحس مجمع الكرادلة نفسه بشيء من التبرم ، وطالب في بعض الأحيان بالحق في رسم خطوط السياسة، التى يسير عليها البابا الذى سوف يكون موضع انتخابهم .

على أن أشد نواحي المعارضة، التي لقيها الكرسي البابوي في العصر الأول، جاءت من ناحية الدول والقوى السياسية لا الروحية . ولذا كان تحديد العلاقات بين « القوتين » موضع مناقشة دأمة في دوائر البابوات ، وعلماء القانون الكنسي في العصور الوسطى كلها . وحاول بعض أولئك الذين امتلأت رءوسهم بفكرة الدولة العالمية الواحدة ، أن يبرروا قيام الدولة الثيوقراطية (الإلهية) أى السمو البابوي ، باعتبار البابا نائب المسيح على وجه الأرض ، وصاغوا أقوالهم في عبارات حافلة بالصور والرموز . فقالوا إن السيفين المذكورين في الكتاب المقدس للدلالة على السلطتين الروحية والسياسية هما البابا ، وأولهما للكنيسة وثانيهما للنياحة عن الكنيسة . ووجدت هذه النظرية مجالا وتعبيراً في كثير من المؤلفات الجدلية المعاصرة ، وألهمت عدداً معيناً من القرارات البابوية وقتذاك ، ومنها القرار البابوي الذي صدر في بابوية جريجورى السابع ، والمنشور البابوي الذي عنوانه السلطة المقدسة الواحدة ، والذي أصدره البابا بونيفاس الثامن سنة ١٣٠٢ . ونتج عن ذلك أن ادعى البابوات لأنفسهم الحق في تعيين الملوك وخلعهم ، وفي إصدار الأحكام على القوانين المدنية ، وفي التصرف في أقاليم بأجمعها . وكانت هذه الفكرة ، الخاصة بسلطة البابوات المباشرة على الملوك ، تظهر أكثر ما تظهر في سنوات النضال بين البابوية والإمبراطورية ، ولذا اشتملت المجموعات الجريجورية على جميع النصوص التي تؤيد السمو البابوي ، بما في ذلك الشؤون المدنية ، ولا سيما النصوص التي تبدو أنها تؤيد حقه في التصرف في شؤون الإمبراطورية . غير أن البابوات قنعوا على وجه العموم بقصر تدخلهم في الشؤون العلمانية على تنظيم عقوبات الذنوب والخطايا . وكان الملوك يعتبرون

تابعين للبابوات، لا على أنهم أتباع سياسيون، بل على أنهم مسيحيون، إلا إذا قاموا بتقديم عین الإخلاص والتبعية على أنهم أتباع إقطاعيون . وعارضت هذه النظرية الشيوقراطية الحكم الإمبراطوري المطلق ، مع العلم بوجود مفكرين في كل من الجانبين من ذوى الإرادة المتزنة،الذين كانوا يأملون أن يقيموا السلام في العالم، لا بإخضاع إحدى السلطتين للأخرى، بل بالتوفيق والتنسيق بينهما . وكانت هذه النظرية،القائلة باستقلال كل من السلطتين السياسية والروحية،محددة في القرار الشهير الذى أصدره البابا جيلاسيوس ، وقبلته جماعة القانونيين في بولونيا منذ القرن الحادى عشر . ثم أعلن العالم القانونى الكنسى هوجوتشيو ما نصه : أن السلطتين البابوية والإمبراطورية مصدرهما الله . وخلص دانتى هذا الرأى فى أبيات من ملحمة التى عنوانها المطهر ، ثم عبر عنه بدقة أكبر فى ملحمة التى عنوانها الملكية . واعتنق هذا الرأى معظم البابوات أصحاب القرارات البابوية فى القرن الخامس عشر ، ووضعت نتائج العملية فى جميع المعاهدات البابوية مع مختلف الدول الأوروبية .

ومن المعروف أن السلطة المباشرة ، وكذلك السلطة غير المباشرة ، والتنسيق بين السلطتين، وغيرها من عبارات عامة مبهمه، لا تستطيع أن تدل على شىء سوى اتجاهات وأمنيات لا حصر لها . ومن الضرورى لاستخدام هذه العبارات فى شىء من الدقة ، أن يدخل الباحث فى حسابه الأحوال والملاسات التى صدرت فيها هذه العبارات، وأن يتبين السلطات المختلفة التى من أجلها صدرت هذه العبارات . ذلك أنه لم يوجد وقتذاك مبدأ واحد منتظم، يستطيع مثلاً أن يطوى تحته مشا كل الإمبراطورية والقومونات ، أى المدن المتمتعة

بالاستقلال الذاتى فى العصور الوسطى ، أو مشاكل الممالك السياسية المستقلة ، والأقاليم ذوات التبعية الإقطاعية للكرسى البابوى . إذ الواقع أن هذه المشاكل بلغت من التعقيد والفردية مبلغاً لم يكن من المستطاع معه معالجتها وفق نظريات عامة ، لأنها جمعت فى صعيد واحد ، وفى مستوى مملوء بصعوبات عملية بين عدة مصالح متناقضة متضاربة للمجتمع الروحى الكنسى من ناحية ، والمجتمع الدنى السياسى من ناحية أخرى ، لا بين شخصيتين مثالييتين معنويتين ، مثل الكنيسة والدولة ، أو رجل الدين ورجل السيف . ونستطيع أولاً أن نفسر ذلك التعقيد والتشابك بين هذه المصالح المتضادة بنمو الممتلكات الكنسية ، إذ صار للكنيسة منابع خصيبة دأمة للثروة المادية ، من العشور الكنسية ، والأوقاف التى يوقفها أرباب التقوى ، ولا سيما بعد أن صارت هذه وتلك مسائل إجبارية . ومن الناحية الشكلية كان المثل الأعلى لملك الأراضى فى الكنيسة أن تكون المملكية مطابقة أو مستقلة ودون الرجوع بشأنها إلى أية سلطة عليا . غير أن كثيراً من الكنائس تأسست وتعينت أوقافها على يد أفراد نصوا عليها فى وصاياهم . ولذا صار كثير من الممتلكات الكنسية ، بما فى ذلك حتى العشور ، فى حال من الإقطاعية والتبعية ، واحتفظت الدولة عليها جميعاً بالسيادة العليا ، أو أكدتها فى جدية . وفى العصور المظلمة كان التصرف فى الممتلكات والوظائف الكنسية على قدر المستطاع ، فى أيدي الملاك وكبار السادة الإقطاعيين والملوك . ثم جاءت الإصلاحات الجريجورية فحرمت تحريماً باتاً ، ما هو معروف باسم التقليد العلمانى فى الوظائف الكنسية . على حين أحلت الكنيسة ، فيما يتعلق بالوظائف الصغرى ، حق التعيين محل حق المملكية الإقطاعية ، على أن يشمل ذلك حق الترشيح ،

كشروط لازم بصدد تلك الوظائف . وأعلن البابا إسكندر الثالث ، أن ذلك الترتيب هو القانون الروحي الجديد . وهكذا احتفظت البابوية للسلطة الكنسية في مختلف الأسقفيات بحق النظر في جميع القضايا المتنازع عليها . وبذا صار استقلال السلطة الروحية لرجال الدين مصوناً كل الصيانة ، وهو الاستقلال ، الذي أفسدته شدة الارتباط بين الإيراد المالى والوظيفة الكنسية . غير أنه حدث منذ القرن الثانى عشر ، أن غدت الحقوق المالية والقضائية التى طالبت بها السلطات المدنية ، مصدر خطر دائم على السلطات الكنسية ، وذلك على الرغم من أن الكنيسة لم تعترف في يوم من الأيام بحق المالك الإقطاعى فى التصرف الخاص ، أو بحقه فى الحيلولة بين رجل الدين وراتبه . ولذا كان ما بدأ من استمرار زيادة ممتلكات الكنيسة منيع قلق لكبار السادة الإقطاعيين والملوك على السواء ، لأنه منذ القرن الخامس الميلادى ، ظلت القاعدة الثابتة أن جميع الممتلكات العقارية للكنيسة غير قابلة للانتقال من يد إلى أخرى ، أى أنها لا تباع ولا تتحمل حقاً عينياً جديداً ، إلا فى أحوال الضرورة القصوى ، أو المنفعة الواضحة ، أو لسبب من الأسباب الخيرية . ولذا تعرض الملاك المدينون لخطر ضياع ممتلكاتهم تدريجاً ، بالإضافة إلى أن قانون الموارث الحشرية ، ظل يهدد حرية التصرف فى الممتلكات تهديداً أكثر خطورة ، بحيث غدا السادة الإقطاعيون محرومين من الرسوم المفروضة على نقل الممتلكات العقارية . ومن الناحية النظرية ، حافظ القانون الكنسى محافظة شديدة على مبدأ حق الكنيسة فى حيازة ممتلكات حرة . ولكن الواقع جرى باتباع حل وسط ، وذلك بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التعويض لصاحب الممتلكات العقارية ، الذى تحمّل

خسارة كبيرة بسبب ما طرأ عليه من امتلاك الكنيسة لجزء من أرضه . وقالت الكنيسة، إن هذا التعويض وأشباؤه من التعويضات ، يستند جميع الحقوق المالية التي للسلطات المدنية، لأنه كان لهذه السلطات ، بمقتضى القانون الرومانى، أن تفرض على الممتلكات الكنسية ضرائب عادية لحسب ، لا ضرائب غير عادية ، لما فى ذلك من دلالة على ما للكنيسة من حصانة حقيقية من الضرائب الطارئة . غير أن ذلك التصنيف الضريبي اختفى منذ قرون . وكانت القومونات أول مصدر لإنكار حقوق الكنيسة فى تلك الحصانة . وكان الدافع لذلك الإنكار ، لا أية روح معادية للكنيسة بالمعنى المفهوم من هذه العبارة ، بل جنوح المبادئ القومونية نحو المساواة ، وتحرر القومونات من القانون الرومانى ، فضلا عن ضرورات حاجاتها الخاصة . ولذا نتج عن النضال بين أساقفة الأسقفيات، وقناصل القومونات فى فرنسا وإيطاليا ولاسيا لمبارديا، أن انعقد مجمعا اللاتران الثالث والرابع ، وبفضل هذين المجمعين تعينت شروط تأدية ما هو معروف باسم الإعانة الخيرية فى القانون الكنسى . وبمقتضى هذه الشروط اقتضرت مساهمة الكنيسة فى مصروفات الدولة على النواحي ذوات الأهمية العامة ، وذلك إذا تبين أن مساهمة المدينين بأموالهم غير كافية، وبشرط الحصول على موافقة الأسقف وهيئة رجال الدين بالأسقفية ، فضلا عن موافقة البابا . ومعنى ذلك أن صار للبابا وحده ، وهو صاحب السلطان الأعلى ، الحق فى فرض الضرائب على الكنيسة . واستخدمت البابوية هذا الحق استخداما واسعا ، ولا سيما فى سبيل الخدمة للملك فرنسا . ويلاحظ أن حوادث الخلافات حول الحصانة الكنسية، أخذت تقل عموما بين البابوية والسلطة السياسية فى

القرنين الثالث عشر والرابع عشر . ولذا لا ينبغي أن يؤدي بنا الاضطراب الذى كان يحدث فى الدوائر العليا بسبب هذه الخلافات إلى الاعتقاد بكثرتها ، لأن هذه الخلافات كانت فى الواقع نضالا بين البابوية والسلطة السياسية من ناحية ، وبين هيئة رجال الدين كلها فى مملكة من الممالك من ناحية أخرى ، وهى الهيئة التى طالما عمل كل من البابوية والسلطة السياسية معاً على فرض الضرائب عليها فى غير شفقة أو رحمة ، لمواجهة مصروفات عمل مشترك ، أو نتيجة الرغبة فى إرضاء إحداهما للأخرى . أما ما حصل عليه رجال الدين فعلاً ، فهو التسليم بأن جمع الضرائب التى يوافقون على تأديتها عن طيب خاطر ، لا ينبغي أن يكون فى أيدي موظفين ملكيين مدنيين ، لأن دخول أملاك الكنيسة وأراضيها كان محرماً عليهم عادة ، ولو للقبض على المجرمين ، الذين لجأوا إلى مكان من الأمكنة المقدسة (حق اللجوء) . غير أن هذه المسألة الأخيرة لم تكن مطبقة تمام التطبيق ، لأن البابوات كانوا يصدرون استثناءات لهذه القاعدة العامة ، رغبة فى القيام بدور التوفيق .

ولم تكن الكنيسة فى حمايتها لمصالح رجال الدين ضد السلطات المدنية ، أقل عزيمة من عزيمتها فى حماية ممتلكاتها ، إذ طالبت وحصلت ، منذ القرن الرابع الميلادى ، على إعفاء رجال الدين من جميع الالتزامات الشخصية ، وهى الخدمة الحربية ، والاشتراك فى المحافظة على الأمن ، والخدمة فى الأرض ، والقيام بتأدية الضرائب غير العادية ، وذلك استناداً إلى صفتهم الدينية ، وطبيعتهم واجباتهم العامة . (وكان المجندون من الإقطاعات الكنسية يذهبون إلى جيش السيد الإقطاعى تحت قياده نائب كنسى) . وهذه الإعفاءات هى امتياز الحصانة

الشخصية ، وأعظم منها كلها أن رجال الدين كانوا معفيين من الخضوع للسلطة القضائية المدنية . غير أن ذلك الإعفاء تحدد في أواسط العصور الوسطى ، بعد كثير من التغييرات . فكان رجل الدين المتهم بجريمة من الجرائم ، وكذلك رجل الدين المدعى عليه بأى حق مدنى، ما عدا حقوق العقار، بنجوة من القبض عليه بأية سلطة مدنية ، أو محاكمته أمام أية محكمة غير كنسية ، إلا فى الأحوال التى كان فيها القضاء المدنى المستمد من العرف والعادة مسموحاً به ، ذلك أن السلطات المدنية الرسمية ادعت لنفسها إشرافاً على جميع الشؤون الخاصة بجميع فئات رجال الدين . وحدد البابا فى القرن الثالث عشر الميلادى، فى كثير من التدقيق ، جميع فئات رجال الدين الذين لا يستطيعون المطالبة بحق الحصانة ، وذلك فى سبيل قصر هذا الحق على رجال الدين الذين يقومون على واجباتهم خير قيام ، ويحرصون على فحص رءوسهم ، ويدأبون على لبس ملابسهم الكهنوتية ، مع حرمان جميع المتزوجين أو الخارجين على التعاليم الكنسية من رجال الدين ، الذين يعيشون فى الواقع عيشة العلمانيين^(١) . ولم تتشكك المحاكم المدنية فى فرنسا ، فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، فى صحة مبدأ الحصانة ، ولكنها استشهدت بالرسومات البابوية المعارضة لحقوق المحاكم الكنسية ، واستطاعت شيئاً فشيئاً ، أن تبني النظرية القائلة بأن الخلافات التى تمس المصالح العامة ينبغى أن تكون تحت السلطة القضائية الملكية .

أما تاريخ الامتيازات القضائية الكنسية فى العصور الوسطى فمن المستطاع

(١) انظر مؤلفات Génestal عن الامتياز القضائى Privilégium Fori .

تلخيصه، أولاً: في أن أصول هذه الامتيازات ترجع إلى القانون الروماني، والقوانين السارية في أوائل العصور الوسطى . ثم جعلت الكنيسة هذه الامتيازات جزءاً من القانون الكنسي ، بعد أن جعل لها القانون الساري والعرف الجاري نوعاً من القداسة ، وبعد أن أخذت الكنيسة بعين الاعتبار مجموعة الأسباب الداعية لتلك الامتيازات، (وهي صفة القداسة للممتلكات الكنسية ولرجال الدين)، والنصوص المبررة لها في الكتب المقدسة. وأعلنت البابوية نفسها حامية لهذه الامتيازات، ومشرفة على تطبيقها ، وحددت سلطات الحاكم الكنسية، ووافقت على دفع أموال سنوية للسلطات المدنية . وكانت مصالح الملوك والأمراء مخدومة أحسن خدمة بفضل مجهودات المتكلمين المدافعين عنها بعنف، وبفضل أناة الإداريين الذين لا تسهويهم الخلافات الجدلية ولا يخشون لومة اللائم . وكان تضارب المصالح داخل الكنيسة ، والحيل المتنوعة التي لجأ إليها موظفو الدولة الحاكمة ، ثم التحالفات المؤقتة بين البابوية والملوك والأمراء للتغلب على مقاومة الهيئات الكنسية القومية ، والتحالفات بين الملوك والهيئات الكنسية القومية للحد من الساطة البابوية ، والتحالفات بين البابوية والهيئات الكنسية القومية لمقاومة المطالب المدنية التعسفية — هذه هي معالم الصورة التي تبدو من خلال تاريخ العلاقات بين السلطين الدينية والسياسية في العصور الوسطى ، وهي صورة تتكرر مع تنوع عجيب من حيث اللون والتفاصيل . وكانت هناك صعوبات في بعض الأحيان ، ولكن الكنيسة والدولة كانتا تتعاونان أحياناً أخرى لإيجاد حلول موقفة . وليس أدل على هذه المشاركة في العمل من جهودها في سبيل المحافظة على الوحدة الدينية . ولذا ظلت نظرية عدم التسامح الديني

فوق أى جدل فى العالم المسيحى منذ أيام القديس أوغسطين . واستطاع أباطرة العصور الوسطى أن يصدروا القوانين ضد المنشقين والمهرطقة ، وقامت الحملات ضد الجماعات المسيحية الخارجة على الدين (فى الجنوب الغربى من فرنسا) ، وتأسست محاكم التفتيش فى القرن الثالث عشر بإجراءاتها السرية ، وإنكارها لحق الاستئناف . وكانت هذه الحماسة للعقيدة المسيحية الأصلية ، هى التى جعلت القانون الكنسى ينص على تحريم الاتصال بالمقطوعين من رحمة الكنيسة ، فضلا عن منع اليهود من الدخول فى الوظائف العامة .

(٣)

وهكذا نجحت الكنيسة فى صيانة العقيدة المسيحية العامة بفضل ما اتخذت من وسائل متنوعة ، إذ خلقت للمجتمع المسيحى نظاماً ، وأرشدت الملوك ورعاياهم إلى واجباتهم وحقوقهم ، وقالت إن واجب الملوك ضمان حكم العدل ، وإن الوسيلة الكبرى لتحقيق ذلك هى القانون ، على أن يحترم القانون حقوق الرب والكنيسة ، فضلا عن احترام الحروب ، أما الحرب فعمل انتقامى عادل ، ولا ينهض به سوى الملوك . ولا ينبغى أن تكون الحروب لأغراض الفتح والاستيلاء ، بل لأغراض إقرار السلام ومعاقبة الأشرار ، وإعادة الممتلكات المغتصبة . وعلى هذه القاعدة يكون الهجوم على الغير بدون مبرر ، وبروح من الانتقام أو الغنيمة ، عملاً غير عادل . وبهذا استطاعت الكنيسة أن تقلل من أسباب الحروب . وفى العصور الوسطى حاولت المجالس الدينية أن تخفف من آثار الحروب ، بتحريمها فى أيام معينة ، أطلقت عليها تلك العصور اسم « الهدنة الربانية » ، كما أطلقت عليها اسم « سلام الرب » ، بشأن أناس معينين . أما الرعايا فكان واجبهم الأول احترام السلطة الحاكمة . ولما كان مصدر السلطة الحاكمة هو الرب فإن الملوك يصبحون

بفضل تنويعهم وتكريسهم على يد الكنيسة، أصحاب صفة إضافية مقدسة، فضلاً عن صفتهم السياسية . والواقع أن القانون الكنسى أجاز طاعة القانون السياسى الوضعى، بإقرار جميع العقوبات التى نص عليها القانون الجنائى، ولا سيما العقوبات الخاصة بجرائم القتل والخطايا الجنسية، على قاعدة أن الناس عند الله سواء، ولكن القوانين البشرية هى التى يجب أن توفى بين مظاهر عدم المساواة والتفاوت فى المراتب والأحوال الاجتماعية ، لأن من المساواة ينبجى السلام ، أى الاطمئنان العام على قول التعبير اللاتينى القديم . وحافظ علماء القانون الكنسى على التقاليد الرومانية، القائلة بأن العالم منظم تنظيمًا ثابتًا مستديمًا، على قاعدة تسلسل المراتب والمراكز الاجتماعية ، وهى تقاليد ظلت حبيبة إلى العصور الوسطى، وتراءت لهم مظاهر عدم المساواة والتفاوت بين البشر على أنها من تقدير العناية الإلهية، جرياً على ما هو كائن من نظام فى ملكوت السموات ، وحفظاً للأرواح البشرية وخلصها من الأذى . ومن ذلك على سبيل المثال ، أن كلا من إسيدور الأشبيلى، ورفينوس اعتقدا أن الرق يساعد الضالين عن سواء السبيل على أن يصلحوا أنفسهم، مع العلم بأن الكنيسة لم تنظر للرق بعين الرضا يوماً من الأيام . على أن النصيحة التى قدمتها الكنيسة لكل مسيحى ، هى البقاء فى المستوى الاجتماعى الذى ولد الفرد فيه ، مع الحرص على تأدية الالتزامات التى تتعاقب بذلك المستوى على وجه الدقة . ومن باب الاطمئنان، إلى دقة مراعاة الفرد لقوانين حرفته التى يعيش منها، أجازت الكنيسة لكل نقابة من نقابات الحرف أن يقوم الداخل فى عضويتها بحلف يمين الإخلاص، لها وهو ما جرى عليه كثير من نقابات الحرف ؛ ومن ناحية أخرى اتخذت الكنيسة لنفسها مبدأ مزدوجاً

وهو حماية المظلومين واعتبار المسيحيين جسداً واحداً ، لتوقف بذلك ما عسى أن يكون هناك من قسوة شديدة، فيما ذهبت اليه الكنيسة من وجوب الخضوع التام لاختلاف المولد والمستوى الاجتماعى بين الناس . ودلت الكنيسة على رعايتها للمظلومين بما أنشأته من مؤسسات خيرية، وبما بذلت من حماية للتعساء من الناس، أى الأرامل واليتامى . ولهذا كان للمحاكم الكنسية حق النظر فى القضايا الخاصة بالأرامل كلما أخطأهن عدل القانون، أو سلبت أموالهن، أو أنكر عليهن أحد حقوقهن فى صداقهن بعد وفاة أزواجهن . أما فكرة اعتبار المسيحيين جميعاً جسداً واحداً فتتضح فى العبادات العامة، إذ فتحت الكنيسة صدرها لجميع المسيحيين وجعلتهم جزءاً منها، بتعميدهم فى طفولتهم، كما جعلتهم يشتركون فى أسرارها المقدسة دون أى تمييز، ولا سيما سر التوبة وسر القربان. ومنذ مجمع اللاتيران الرابع صار لازماً على كل مسيحى أن يتناول القربان مرة كل سنة، والتزم جميع المسيحيين كذلك أيام السنة الدينية ، من حيث ترتيب الصلوات العامة وأيام الصيام وأيام الراحة . ثم وجدت فكرة جماعة القديسين ، فى ملكوت السموات ، أحسن تعبير كنسى لها فى النظرية المشهورة الخاصة بما هو معروف باسم الكنوز الروحية للكنيسة ، وهى النظرية التى يبدو أنها بلغت مرحلة النضج فى أواسط القرن الثالث عشر الميلادى، على يد هيو سانت شبر. وخلاصتها أن بركات المسيح والقديسين ، وجميع المسيحيين الذين فى هذه الدنيا تعد كلها بركات متوارثة بين جميع أبناء الكنيسة ، ومن هذه البركات يستمدون، وذلك عن طريق الففرانات التى يعتقد أنها تلغى كلياً أو جزئياً جميع العقوبات التى يجلبها الناس على أنفسهم بما يرتكبون من ذنوب .

وكان السر المقدس، الذى استطاعت الكنيسة عن طريقه أن تبسط أوسع نفوذ على الحياة الاجتماعية العامة، هو الزواج بين الناس . ففي القرن العاشر صار للكنيسة وحدها حق التشريع فى مسائل الزواج، مع حق الفصل، لا فى مسائل الرابطة الزوجية فحسب ، بل فى المسائل المتصلة بها ، مثل الزنا وشرعية الأبناء . والفصل بين الزوجين إلى درجة معينة ، والعلاقات المالية بين الزوج والزوجة . ولم تكن ثمة حاجة إلى طقوس دينية أو رسميات لإثبات صحة الزواج ، لأن الزوج والزوجة هما الأصل فى عقد الزواج ، وهما أصحاب السر المقدس فيه . على أن وجه الصعوبة هنا هو تحديد طبيعة ذلك السر التعاقدى المقدس ؛ هل هو محض رضا صادر عن عاطفة متبادلة ، ويكون نافذاً لحظة الوعد به ، أم هو نوع من عقد حقيقى لا يتم إلا بعد الدخول فى الحياة الزوجية ؟ . وفى أوائل نشأة القانون الكنسى كان كل من هاتين النظريتين موضع تأييد . فظل جراتيان يقول بأن الشبهة القامئة وقتذاك بين عقد الزواج واتحاد المسيحى بكنيستته ، يتطلب اتصالاً جنسياً غير أنه منذ أيام بطرس لومبارد (حوالى ١١٥٣ م) صارت الفكرة الغالبة ، هى أن الزواج يتم بالرضى ، لا بالدخول فى الحياة الزوجية بعد ذلك ، وهى فكرة مطابقة لما سار عليه القانون الرومانى والروح العامة فى القانون الكنسى . ولم تكن هناك صعوبة فى التمييز بين الوعد الفعلى ، الذى ينعقد عليه الزواج تماماً وبين الوعد المقدم للمستقبل ، أى عقد الخطوبة ، التى يمكن فسخها والتحلل منها فى أحوال معينة على يد أحد الطرفين مع التراضى دائماً . أما الصعوبة التى أدت أحياناً إلى الحيرة ، فهى مسألة البرهان على وجود هذا العقد وغيره من العقود المبنية على محض الاتفاق العاطفى . ومثل هذا البرهان لم يكن من المستطاع

الحصول عليه ، إلا عن طريق شاهدين يكو نان حاضرين تبادل الوعود ، أو بتوافر صفة قانونية معينة ، وهى صفة تجمعها عبارة لاتينية قانونية نصها «الاسم قبل المستند وقبل الشهرة » . وفيما قبل مجمع ترنت الدينى لم يكن من الضرورى حضور قسيس لإثبات صحة الزواج . ولم يبدأ نظام تسجيل الزواج فى دفاتر الأبرشيات إلا فى القرن الخامس عشر . والزواج على يد موثق مدنى كان من النادر فى العصور الوسطى ، وكانت الوثائق الرسمية المتعلقة بالصداق ، أى المهر من أجل الزواج ، تكتب قبل الاحتفال بالزواج . واشترطت الكنيسة أن يكون الاتفاق على الزواج صادراً عن عقل سليم وإرادة حرة ، وأى خطأ متعلق بشخصية أحد الطرفين المتعاقدين يجعل الزواج باطلا ، وكذلك أى خطأ متعلق بأية صفة أساسية أو مميزة اتفق الطرفان بموجبها على الزواج ، أو أى خطأ خاص بحرية أحد الطرفين فى التعاقد — كل ذلك يجعل عقد الزواج باطلا . ولا يصح التعاقد على الزواج تحت تأثير من خوف ، أو بناء على غش . وبالإضافة إلى ما تقدم من شروط معينة لصحة الزواج ، اشترط القانون الكنسى كذلك شروطاً عامة ، جعلها ضرورية لإثبات صحة عملية التراضى والاتفاق . واتسمت نظرية الموانع الشرعية للزواج فى القرن الثالث عشر بالتساهل وسعة الإدراك ، سواء أكانت هذه الموانع لنسخ زواج ، أم لتحريمه قبل وقوعه . وعلى العموم كانت القواعد ، التى نص عليها القانون الرومانى بشأن تحديد السن اللائقة للزواج مرعية تمام الرعاية ، ولكنه نظراً للغرض المقصود من الزواج كان الزواج قبل بلوغ سن الحلم معدوداً صحيحاً ، ما دام العرف المحلى يبيحه ، وما دام الطرفان قادرين على الاختلاط الجنسى وإنجاب الأطفال ، وعلى فهم الوظيفة الزوجية التى يؤديانها .

وكان ذلك الفهم للفرض من الزواج ، هو الذى حدا بفقهاء القانون الكنسى أن يجعلوا من العجز الجنسى ، وقت إتمام الزواج ، سبباً من أسباب فسخ ذلك الزواج ، على الرغم مما سبق من القاعدة العامة الخاصة بالتراضى . واعترفت الكنيسة بصحة الزواج بين الأرقاء ، وبين الأرقاء والأحرار ، وبين الكاثوليك والمهرطقة ، أو المقطوعين من رحمة الكنيسة . وفي هذه الأحوال الأخيرة يصير المانع ، الذى كان فيما مضى عاملاً من عوامل الفسخ ، سبباً من أسباب التحريم . ولم يبق من عائق يحول دون الزواج ، سوى الاختلاف فى الدين ، مثل زواج المسيحي أو المسيحية بوثنى أو وثنية ، لأن واحداً من الطرفين فى هذه الحال لا يكون معمداً بماء المعمودية ، وهو شرط لازم لممارسة أى سر من الأسرار المقدسة . واضطرت الكنيسة إلى النزول فى أحوال معينة عن قواعد التحريم ، التى التزمها سابقاً فى أواسط العصور الوسطى ، لمنع زواج الأقارب حتى المرتبة السابعة فى القرابة . وذلك لأن المجتمع الزراعى — وهو مجتمع العصور الوسطى — لم يخل أهله من صلة أو أخرى من صلات الدم أو الزواج ، بين السكان جميعهم . ولذا حدد مجمع اللاتيران الرابع مانع صلة الدم بالقرابة فيما دون المرتبة الرابعة ، وتبسطت القواعد الخاصة بالموانع الناشئة من صلة النسب والمصاهرة ، وتحددت هذه كذلك بما هو دون المرتبة الرابعة . وأخيراً فرض القانون حدوداً للعلاقة الزوجية الناجمة عن كفالة القاصر . وغلب التساهل كذلك على القوانين التى جعلته من الموانع الشرعية ذاتها عقوبة ، فلم يعد الزواج محرماً بين الزانى ، الذى يحتمل أن يصبح حراً وبين الزانية فيما عدا بعض الأحيان . ولم يعد اختطاف المرأة بالقوة أو الغش مانعاً من موانع الزواج ، على شرط إطلاق سراح المخطوفة قبل عقد

الزواج . غير أن القانون الكنسى جعل نظرية الموانع الشرعية صارمة التطبيق في حالة واحدة ، وهى ضرورة إعلان بطلان زواج القسيسين وأشساباهم من رجال الدين فى الرتب العليا . وعلى الرغم من التسهيلات السابقة ، كانت العقوبات فى طريق عقد زواج صحيح من الكثرة ، بحيث كان من المحتمل دائماً أن يكشف المتعاقدان بعد فوات الأوان أنهما أغفلا مانعاً من الموانع عن غير قصد . ونظراً لتوافر حسن النية فى مثل هذه الأحوال ، كان أطفال هذا الزواج معدودين شرعيين وكانت جميع النتائج المترتبة على زواج صحيح تنطبق على مثل هذا الزواج إلى يوم إعلان بطلانه وكان هذا معروفاً باسم الزواج المظنون . وتناول علماء القانون ومؤلفو المجموعات الكنسية هذه النظرية بالبحث والاستقصاء حتى صارت قانوناً رسمياً منذ أيام البابا إسكندر الثالث فصاعداً . وفى سبيل الحصول على إعلان بطلان زواج ، أو تحريمه بسبب مانع من هذه الموانع المتقدمة ، تعين رفع دعوى إلى القضاء الكنسى ، ولم يكن مسموحاً بذلك إلا بعد كثير من التحفظ والتروى . وكان قيام الساطات الكنسية نفسها برفع دعوى من هذه الدعاوى شيئاً نادراً . وكان هناك ميل إلى تحديد عدد الذين يستطيعون تقديم هذا النوع من الاتهام . ولم يكن قانونياً أن يقوم بذلك أحد لا يمت لأحد الطرفين بقرابة إلا فى حالة عدم وجود أقارب ، فإذا لم يوجد أقارب فلا بد للغيراء المتقدمين بدعوى أن يكونوا من العدول المعروفين بالحصافة والبصيرة بالعواقب . وبهذا زال الخطر من تشكيك أصحاب الأخبار الخاطئة وأرباب المقاصد الخبيثة فى صحة الزواج . ولكن مع أن علماء القانون الكنسى كانوا متيقظين لضرورة تقييد الاتهامات المتسرعة ، فإنهم دلوا على اهتمام مماثل لإفساح الوقت للاستماع إلى

القضايا الزوجية ، والمحافظة على التزام جميع الإجراءات المطابقة لنصوص القانون ،
وليجعل كل قرار من القرارات القضائية قابلاً لإعادة النظر في أى وقت من
الأوقات . وكان الهدف الوحيد من جميع الدعاوى الخاصة بقضايا الزواج هو
التحقق من وجود أو عدم وجود الرباط المقدس فى الزواج ، فإن كان موجوداً
صار الزواج غير قابل للفسخ فى جميع الأحوال ، ولو ارتكب أحد الطرفين
جريمة الزنا ^(١) . ومع هذا وضعت الكنيسة طريقة قانونية يستطيع الطرفان
بمقتضاها إبطال الحياة الزوجية بدون طلاق ، وذلك بالتفريق القضائى الذى ظل
يسمى طلاقاً ، والذى كانت أسبابه الزنا والخروج عن الدين والقسوة الشديدة
فى المعاملة . وهكذا كان عقد الزواج الصحيح من ناحية المبدأ غير قابل للفسخ
إلا بموت أحد الطرفين ، وفى استطاعة الطرف الباقى على قيد الحياة أن يتزوج
من أخرى . ومع أن الكنيسة سمحت بذلك فى عبارات صريحة فإنها لم تشجع
الزواج الثانى .

وتساوى الزوجان أمام الرب ، والديانة المسيحية هى التى بشرت أولاً
بالمساواة بين الزوجين . ومعنى ذلك من الناحية العملية مساواة الزوجين فى
الالتزامات ، ولا سيما الوفاء فى الحياة الزوجية . ومع هذا كان الزوج هو رب

(١) ولكن إذا اعتنق وثنى الديانة المسيحية وكان متزوجاً زواجاً صحيحاً بمقتضى القانون، ثم
بقى الطرف الثانى لذلك الزواج على الوثنية، وهجر بيت الزوجية أو عمل على إغراء الطرف الآخر
بالرجوع إلى الوثنية صح للطرف معتنق المسيحية أن يتزوج مرة ثانية من دينه الجديد. وينبغى
أن يضاف هنا كذلك أن زواجاً لم يتم بالدخول فى الحياة الزوجية يصبح مفسوخاً باندماج
الطرفين المتعاقدين فى هيئة دينية ، وهذا الفسخ يكون بأمر من البابا . وهذه القوانين الأخيرة بقية
من بقايا مذهب جراتيان الذى يقول بأن الزواج لا يتم إلا بعد ادخول فى الحياة الزوجية .

البيت، وبمقتضى وظيفته هذه يكون هو صاحب الحق فى اختيار المسكن، كما يكون له الحق فى تأديب زوجته ومطالبتها بجميع الواجبات المنزلية المتفقة مع مستواها الاجتماعى . ومع أن الكنيسة لم تكن تهتم اهتماماً مباشراً بالناحية المالية من الزواج، فإنه كان من قواعد القانون الكنسى أن الزواج لا يتم بدون صداق، وذلك عملاً بفكرة حماية الأرمال. وفى القواعد الخاصة بالصداق لم تخل نظريات علماء القانون الكنسى من تأثير على القانون المدنى، ولا سيما فى جنوب فرنسا. ومال فقهاء القانون الكنسى بتأثير من اعتبارات عملية وبتفسير خاص لقانون جستنيان إلى قاعدة عدم انتقال القيمة العينية للصداق، تمييزاً لذلك من عدم انتقال القيمة النقدية، وهو موقف ضمن حماية الصداق فضلاً عن حماية المركز المالى لكل من الزوج والزوجة . ومن البديهي أن إنجاب الأطفال كان من أهم أغراض الزواج، ولذا كان القانون الكنسى صارماً فى معاملة أولاد الزنا، إذ حرم عليهم الدخول فى أى هيئة كنسية أو ديرية، كما ضيق على مجال أهليتهم لأى عمل من الأعمال . ويفسر هذا الموقف الصارم ميل الكنيسة إلى تشجيع الزواج، كما يفسره على وجه أدق حملتها التى قامت بها فى القرن الحادى عشر على الترسى واتخاذ المحظيات بين رجال الدين . ومن ناحية أخرى اهتمت الكنيسة بالتصديق على شرعية الأطفال ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، كما يتضح من نظرية الزواج المظنون . وهكذا وسعت نظرية إعلان الشرعية الرومانية معظم الحالات، حتى كانت شرعية الأطفال الذين يولدون قبل الزواج تعلن بعد الزواج دون ضرورة لاستيفاء أى شرط من الشروط المطلوبة سابقاً .

واتضح مما سبق من دراسة نشأة الممتلكات الموهوبة للكنيسة ما كان

القانون الكنسى من تأثير عميق فى الحياة المدنية . وفى أنحاء العالم المسيحى تأثرت جميع القوانين المتعلقة بانتقال الممتلكات بسبب الوفاة تأثراً جوهرياً نتيجة لما قامت به الكنيسة فى ذلك الشأن ، إذ يرجع إلى تأثير الكنيسة تعميم عمل الوصية ، على حين تبسّطت الإجراءات اللازمة لكتابة الوصية ، وذلك لإثبات صحة الوصية على شاهدين اثنين فقط . واستخدمت الكنيسة سلطتها كذلك فى التأثير على قواعد توزيع التبركات بين المستحقين لها فى حالة عدم وجود وصية ، بل برهن الأستاذ بيبربول فينوجرادوف على أن الكنيسة كانت أشد أعداء القاعدة التى حرمت على النساء حق امتلاك الأراضى ، كما برهن على أن الكنيسة نظرت بعين الرضا إلى النظرية القائلة بأنه ينبغى أن يكون انتقال ملكية الأراضى بنفس الطريقة وبنفس السهولة التى تنقل بها الأموال النقدية والعقارات المنقولة .

غير أن الدائرة التى كان تأثير القانون الكنسى على القانون المدنى ملموساً فيها بكل وضوح هى دائرة التملك المتعلق بالعقار الثابت . ذلك أن فقهاء القانون الكنسى أعادوا فى الواقع صياغة الفصلين الهامين الخاصين ، أولاً بحماية الملكية وثانياً حق التملك بطول وضع اليد ، إذ وضعوا فى القرن التاسع مبدأ وجوب رد الحق إلى صاحبه قبل أى شىء آخر ، وذلك لحماية ممتلكات الكنيسة من أطماع السادة الإقطاعيين المدنيين ، الذين جروا على اتهام الأساقفة بشىء التهم لى يستولوا على ما تحت أيديهم من ممتلكات . وبذا استرد الأسقف الذى عومل على هذا النحو جميع ما تحت يده من ممتلكات ، وذلك قبل اتخاذ أى إجراء

من الإجراءات القانونية اللازمة لعودة هذه الممتلكات إلى الأسقفية . ولم يكن في ذلك شيء سوى استثناء من إجراء قانوني لصالح أفراد معينين اغتصبت جميع ممتلكاتهم . ثم امتد مبدأ استرداد الممتلكات المغتصبة إلى صاحب الحق في القرن الحادى عشر على يد البابا جريجورى السابع ، بحيث شمل القضايا المدنية، فضلا عن الذين ليسوا أساقفة ، بل القضايا التى وقع فيها اغتصاب جزئى . وعلى هذا النحو بدأت الخطوات نحو تقرير الفكرة العامة فى علاج مشاكل الملكية . غير أن الخطوات التى تمت حتى وقتذاك لم تكن سوى علاج تمهيدى فى مجرى قضية من القضايا، وكان تطبيق ذلك العلاج من شأن رجال القضاء ، لا القاضى نفسه فى محكمته . وحرص فقهاء القانون الكنسى على بقاء أهم عناصر ذلك الاستثناء الخاص بذلك العلاج فيما هو معروف فى القانون الكنسى باسم عدم القابلية للاغتصاب . غير أنهم أضافوا إلى ذلك وجوب إقامة دعوى بذاتها . ولكى يتم ذلك يجب على الذى وقع عليه الاغتصاب أن يحصل على أمر قضائى لاسترداد الممتلكات المغتصبة، أو أن يرفع دعوى ضد المغتصب . وكان ذلك تجديداً عظيماً، ولا تزال نتائجه مشهودة فى القانون الفرنسى . ومن ذلك التجديد وقتذاك أن أن أضيف إلى مبدأ الاستثناء من الإجراءات القضائية مبدأ ثان، وهو أن الاغتصاب بالقوة يتطلب إقامة دعوى من باب مقابلة المثل بالمثل . وساعد القانون الرومانى على إيجاد قاعدة لهذه النظرية، غير أن القانون استبدل قاعدة الطرد التى جعلها القانون الرومانى مبدأ لإجراءاته القضائية ، واتخذ لنفسه أساساً أوسع قاعدة بأن جعل كل قضية اغتصاب جائز من ملكية أو شبه ملكية ، بل أية عقبة فى طريق التمتع بحق من الحقوق ، يفتح الطريق لهذا النوع الجديد من الإجراءات

القانونية الكنسية، وهي إجراءات تظهر لأول مرة في المجموعة القانونية التي ألفها سيكادوس الكريموني (حول سنة ١١٨٠ م)، وعنوانها إجراءات رد الممتلكات إلى أصحابها طبقاً للقانون الكنسي . وبهذه الإجراءات ازدادت قواعد حماية التملك عن المدى المعين لها في القانون الروماني، لأن أسباب الإجراءات القانونية لم تتسع فحسب ، بل غدت دائماً في جانب المالك بالفعل ضد المالك الحالي الطارئ ، حتى ولو كان موضوع النزاع متاعاً منقولاً أو محض حق من الحقوق، مثل وظيفة من الوظائف الكنسية أو راتب أبرشية أو حق عائلي . وكان يكفي دائماً أن يبرهن المدعى على أنه كان مالكا بالفعل قبل المالك الطارئ الحالي . واقترن هذا التوسع بتوسع آخر في نظرية حق التملك بمضي المدة، أي نظرية حق التملك بالتقادم المكتسب . وهكذا اعتبرت الإعفاءات والتقسيمات الكنسية المحلية موضوعات داخلية في حق اكتساب التملك لطول المدة والاتفاق . وهنا كذلك أثر القانون الكنسي تأثيراً كبيراً في النظرية التي استمدتها أصلاً من القانون الروماني ، وذلك بتوسع القانون الكنسي في تفسير هذه النظرية . ذلك أن النظرية الرومانية الأصلية نصت على أن الحق المكتسب بطول المدة يظل على حاله إذا كان المالك حاصلًا على ملكيته، عن طريق حق قانوني من بيع أو هدية أو مبادلة وهكذا، وبشرط أن يكون المالك سليم النية وقت بداية تملكه ، مع العلم بأن وقوع النية فيما بعد لم يمنع من استمرار حق التقادم المكتسب بحكم مرور الزمن . غير أن سوء النية كان إثماً وذنبا في نظر فقهاء القانون الكنسي . وعلى حين عاقب القانون المدني على إهمال المالك الذي لا يقوم بإثبات ملكيته ، اكتفى القانون الكنسي باستهجان خطيئة الفرد الذي عمل

على إثبات ملكيته بطول المدة مع سوء النية . وهذا هو السبب الذى أدى بمؤلف غير معروف الاسم إلى القول ، بأن الاحتفاظ بملكية شىء من الأشياء بعد التعرف على صاحب ذلك الشىء غش أو خديعة أو سرقة ، وذلك بعد مدة قصيرة من ظهور مجموعة جراتيان التى اقتصرت على القول بأن الامتلاك بطول المدة يلغى جميع الحقوق الخاصة برفع دعوى إلى القضاء ، أو باتخاذ أية إجراءات قضائية أخرى . وعلى الرغم من ذلك كانت هذه النظرية المنسوبة إلى هذا المؤلف المجهول الاسم تطبيقاً عاماً على الممتلكات الكنسية احتراماً لحصانتها على قول روفينوس . ثم توسع ستيفن تورنيسه توسعاً كبيراً فى ذلك الشأن بالقول بأن الاحتفاظ بممتلكات الغير محرم بحكم القانون الطبيعى ، وبحكم مبادلة العدالة . وكان ذلك فى الواقع هدماً لجميع أركان نظرية الامتلاك بحق التقادم المكتسب . غير أن هوجوتشيو استطاع بشيء من الحذر أن يميز بين المجالين : الروحى والمدنى فى التملك بحق التقادم المكتسب ، فقال إن الامتلاك بحق مضى المدة والتقادم يستطيع أن يبرر التملك بوضع اليد أمام القانون ، لا أمام الضمير . والأمثلة على ذلك قرار البابا أنوسنت الثالث فى الرسوم البابوى المشهور ، الذى عنوانه «واجب اليقظة» ، بأنه يجب على الفرد الذى يدعى التملك بحق التقادم المكتسب ألا يكون عارفاً فى أى وقت من الأوقات أن الشىء المطلوب امتلاكه يتعلق بأحد آخر من الناس . ولمدة طويلة ظل الشراح فى شك من المضمون الدقيق لهذا الرسوم البابوى . وهذا الشك نفسه هو الذى أفسح المجال لمناقشة المسألة الكبرى الخاصة بتعارض المبادئ بين القانون الكنسى والقانون المدنى . غير أن قاعدة شرط استمرار حسن النية لم تلبث أن صارت مبدأ من مبادئ القانون المدنى منذ القرن الخامس عشر فصاعداً ، إذ اندمج هذا المبدأ فى القوانين

الألمانية في مجموعة مشهورة، وظهر في فرنسا في المجموعة الكبرى لقوانين العرف والعادة، ثم بعد ذلك في كثير من القوانين الإيطالية .

غير أن أعظم تأثير لنظرية حسن النية تركّز في دائرة الالتزامات، حيث أدت هذه النظرية إلى تكميل النظرية الرومانية الخاصة بالعقود والاتفاقات . وتفصيل ذلك أن القانون الروماني تخلص تدريجاً من الشكليات التقليدية القديمة ، إذ العادة لبضعة قرون قبل المسيحية أن أى اتفاق قانوني لا يكون نافذاً إلا بعد أن يقرأ الطرفان المتفقان عبارات طقوسية مع تأدية علامات وحركات رمزية . ونستطيع أن نؤرخ بداية العقود الحقيقية المبنية على التراضي بمرحلة نهاية عصر الجمهورية ، على حين صارت اتفاقات معينة نافذة كذلك بمحض اتفاق الطرفين على التنفيذ . غير أنه فيما عدا هذه الاستثناءات ظلت القاعدة القائمة هي أن الاتفاقات العرفية المبنية على محض الاتفاق لا تكون ملزمة قانوناً، لأنها لا تؤدي إلى إقامة دعوى قانونية. ثم نشأت في العصور الوسطى طريقة حلف اليمين لكي يصبح الوعد بين طرفين أكثر إلزاماً، ولكي تصبح قانونيته أكثر نفاذاً. غير أن هذه الطريقة لم تلق قبولاً سريعاً لدى الكنيسة، حتى إذا قبلتها واعترفت بها أصرت على حق الإشراف عليها . وبهذه الوسيلة امتدت اختصاصات الحاكم الكنسية إلى مجال الالتزامات الشخصية ، إذ قالت الكنيسة إنه على حين انطوت اليمين على التزام نحو الرب، فإنها كذلك التزام إضافي بين الطرفين اللذين يقع بينهما الاتفاق ، وتكون اليمين كذلك عقداً حقيقياً قانونياً من كل من الجانبين على حدة، وسببه كائن فيه، ومنه ينشأ التزام دائم لا ينتضي بمضى المدة، ولا يمكن إبطاله أو ضياعه . واستخدم الناس طريقة حلف اليمين لا لإضافة قوة

إلى الاتفاقات التي تتم حسب مواد القانون المدني بل لإضافة نوع من الصحة لاتفاقات تتم ضد مواد كل من القانون المدني والقانون الكنسى . ومن الأمثلة على ذلك يمين تؤديها امرأة بالموافقة على النزول عن صداقها، أو يمين يؤديها شخص للتعهد بدفع فوائد على مال اقترضه . ومن المسائل التي دار حولها كثير من الجدل مسألة هل تكون اليمين وحدها هي الصحيحة حين يكون الاتفاق نفسه باطلا أم هل يكون الاتفاق صحيحاً بسبب صحة اليمين . غير أنه لم يوجد فروق عند الرد بين وعد مقترن بيمين وبين وعد بغير يمين، لأن جميع الاتفاقات مهما كانت أشكال الطريقة التي تمت بها مرتبطة بالضمير الإنسانى ، وأن عدم الوفاء باتفاق شخصى يعادل اقرار الكذب . واجتهد فقهاء القانون الكنسى فى إيجاد علاج قانونى لعدم الوفاء. فقال هو جوتشيو إن واجب التحقق من تنفيذ التزام ناشئ من اتفاق شخص موكول إلى القاضى، على حين قال البابا أنوسنت الرابع بأن الطريق الوحيد أمام المدعى فى قضية من أمثال هذه القضايا هو الإلغاء طبقاً لما يقضى به الكتاب المقدس . أما رأى العام الذى عبرت عنه المعاجم العامة فى المجموعة البابوية، فإنها جعلت لكل راغب فى استيفاء وعد عرفى أن يلتزم طريق القانون الكنسى . وهكذا تقرر المبدأ القائل بأهمية الدور الذى تقوم به الإرادة الشخصية فى نشأة الالتزامات بين الناس . غير أن هذه النظرية كانت محيرة لفقهاء القانون الكنسى لأنها جاءت مضادة لقاعدة من قواعد القانون الرومانى فضلا عن التشريعات المدنية . ونتج عن محاولاتهم لإيجاد توفيق عملى بين نظريتهم والقانون الرومانى أن تولد شرط ضرورى جديد للمعاهد السليم ، وهو شرط لم يدركه الرومان فى وضوح ، ألا وهو شرط الدافع

إلى التعاقد . ذلك أن الوعد العرفي الشفوي يصبح في معظم الأحوال مصدقا عليه فيما بعد بمسند مكتوب من باب الاطمئنان . وفضلا عن ذلك نصت المتون القانونية الرومانية المتعلقة بالمشاكل غير المالية على أنه إذا احتوى المسند المكتوب المثبت للتعاقد على أية إشارة إلى الدافع القانوني الذي من أجله وقع التعاقد، فإن ذلك يكون دليلا كافيا لاعتراف صاحب الوعد بالتزام الوفاء بوعده ، كما ينبغي أن يكون مقبولا كما هو لدى القاضي في محكمته، أى أن مثبوتة التدليل على صحة هذا المسند المكتوب تقع على كاهل صاحب الوعد ، لكي يصبح في حل من ذلك الوعد . أما إذا لم يكن الدافع مذكورا في المسند المكتوب فيكون عبء الإثبات واقعا على الطرف الذي يطالب بتنفيذ الوعد . ووردت هذه القواعد في خطاب مشهور بعث به البابا جريجوري التاسع إلى رئيس دير سانت بارتولوميو . ويستخرج منه فقهاء القانون الكنسي نتيجة قائلة بأن جميع الوعود ، التي تسندها إشارات صريحة إلى الدافع القانوني تكون نافذة طبقا للقانون الروماني . وبلغ الأمر بفقهاء القانون الكنسي في القرن الخامس عشر أنهم نسوا المسند المكتوب واكتفوا بالوعد فقط ، أى أن الضمان أو دفع الدين يكفي ، كما قال بانورميتانوس . بعبارة أخرى إن كل اتفاق يكون سليما إذا كان منصوفا فيه على دافع قانوني . ولم يكن من الأهمية في شيء أن يكون الاتفاق عاطلا من شكليات رسمية مادام الاتفاق غير عاطل من الدافع القانوني . غير أن فقهاء القانون الكنسي لم يكونوا في الحقيقة متفقين تماما على تعريف الدافع القانوني، ودلوا باختلافاتهم على أنهم طلائع الجدليات القانونية الحديثة . على أن المعنى العام الذي اتفقوا عليه جميعا، هو ضرورة وجود هدف مرغوب التحقيق ، أى

أن الدافع القانوني يصبح واضحاً إذا كان صاحب الوعد هادفاً إلى نتيجة معينة ، مثل عمل قانوني معين ، أو أى شىء أوسع من ذلك مثل الصلح بين الطرفين . وضمن حماية الناحية الخلقية تعين على صاحب الوعد أن يكون له هدف ، وأن يكون ذلك الهدف معقولاً ومبنيّاً على العدالة . وشرح فقهاء القانون الكنسى عناصر المعقولية والعدالة فى العقود ذوات الشروط الجزائية على الطرفين ، بأنها العناصر التى تضمن تبادل الالتزامات ، أى أن الخدمة التى يؤديها أحد الطرفين يجب أن تكون مساوية للخدمة التى يؤديها الطرف الآخر . غير أن الموازنة بين الخدمات لم تكن أمراً سهلاً . وكانت أبسط الحالات هى التى يكون الشىء الواجب التأدية عبارة عن مبلغ من النقود ، كما يحدث فى تعاقد بشأن قرض مالى ، حيث يكون من الضرورى تأدية نفس المبلغ المقرض إلى صاحبه . وهنا نصل إلى نظرية فقهاء القانون الكنسى فى الربا ، بما فى هذه النظرية من تحريم لجميع أنواع القرض بالفائدة . غير أن معظم الحالات كان متعلقاً بتأدية خدمات معينة ، وذلك مثل التعاقد على تحديد أجر معين مقابل عمل معين ، أو نقل ملكية عقار ثابت أو عقار منقول ، ماعدا النقود ، أو مثل تحديد ثمن عدل ، أو تعيين مدى عدم وفاء ، أو عدم تنفيذ بواسطة أحد الطرفين المتعاقدين . وفى جميع أحوال التعاقد القابل للتعديل أخذ فقهاء القانون الكنسى بعين الاعتبار قيمة الهدف للمادى فى التعاقد والخدمات التى يتعهد بتقديمها أحد الطرفين المتعاقدين ، وذلك فى سبيل تقدير الثمن العدل ، كما جعلوا لأنفسهم قاعدة أدت بهم إلى تحديد سعر ثابت ، دون أى إدراك لقوانين العرض والطلب ، وذلك على اعتبار أن كل عمل منتج يستحق أجراً . أما مكاسب الفلاح الذى يفلح الأرض

فبرها فقهاء القانون الكنسى بجهوده التى تتضح من نتائج عمله ، لأنه يقوم فى الواقع بنوع من الجهاد فى الأرض . غير أنهم ذموا مكاسب التجارة التى تأتى بدون تغيير فى مادة التجارة نفسها ، بل تأتى نتيجة المضاربة التجارية فضلاً عن سوء النية .

وتأسست هذه النظريات على منطق أرسطو ، وعلى كراهية فقهاء القانون الكنسى لجميع أنواع الربح الذى يأتى عن طريق الحظ والصدفة ، وربما على شعور الكنيسة بعدم الثقة بالتجار ، باعتبارها صاحبة ممتلكات واسعة من الأراضي الزراعية ، لأن طبقة التجار فى القومونات كانت طليعة المنافسين لسلطان الكنيسة فى العصور الوسطى . ومن الناحية العملية أدت نظرية الثمن العدل بفقهاء القانون الكنسى إلى اتخاذ أشد القواعد التى وضعها فقهاء القانون المدنى فى مسألة وقوع الضرر فى قضايا الأذى . بل الواقع أن نفس هذه الفكرة بشأن التعادل والعدل المخفف هى التى تولدت عنها نظرية انتهاء التعاقد ، فإذا لم يف أحد طرفين متعاقدين بما تعاقدوا عليه يصبح الطرف الثانى فى حل مما تم عليه التعاقد ، أى أن الشخص الذى لا يجعل من نفسه أداة لحسن النية لا يجد من حسن النية أداة له على قول التعبير القانونى فى العصور الوسطى . هذه القاعدة التى يبدو أنها من تفكير هوجوتشيوتحمل فى طياتها نفس المعنى الذى تنطوى عليه القاعدة الرومانية القائلة بأنه لا يعوض الأذى سوى الأذى . غير أنه حدث زمن البابا أنوسنت الثالث ، وهو من تتلمذ على هوجوتشيوت ، أن هذه المسألة صارت موضع جدل على أنها داخلية فى دائرة التعاقد . إذ رأى البابا فى أقوال هوجوتشيوت نوعاً من التفسير لأغراض الطرفين المتعاقدين ، فضلاً عن وجود فاعلية لشرط ضمنى غير مكتوب ، بحيث لا يكون أحد الطرفين ملزماً بتنفيذ ما تم الاتفاق ، عليه إلا بشرط قيام الطرف الثانى بنصيبه من الاتفاق . ولذا أيد البابا أنوسنت الثالث هذه الأقوال

في ثلاثة مرسومات بابوية . ثم لم تلبث هاتان الفكرتان المتعلقتان بالجمال الجنائي والتعاقدى أن وجدتا طريقهما إلى مؤلفات فقهاء القانون الكنسى في القرن الثالث عشر ، وحيث اتسم كل من هاتين الفكرتين بمحاولة لتكوين قاعدة تشمل النظريات المختلفة التي يستند إليها مبدأ انتهاء التعاقد في القانون الرومانى ، فضلا عما في ذلك من تجديد .

وهكذا كانت نقطة البداية في نظرية التعاقد عند فقهاء القانون الكنسى هي محاربة الإثم ، كما كانت نقطة البداية في القانون البريتورى هي محاربة الظلم . غير أنه لم يكن ثمة فارق واضح بين الظلم والإثم ، بل إنه كثيراً ما استخدمت النصوص القديمة لفظى الجريمة والإثم على أنهما مترادفان . كان ذلك خلطاً وقع فيه فقهاء القانون الكنسى وفقهاء القانون المدنى سواء ، وهو خلط كانت له نتائج ، حتى أن أندور هورن التزم في كتابه الذى عنوانه «مرآة القضاء» تقسيم الظلم حسب الترتيب اللاهوتى إلى نوعين ، أحدهما نوع لا يغتفر إذا مات الظالم قبل طلب الغفران ، وثانيهما نوع يغتفر لقله شأنه . ولم يخل ذلك أيضاً من نتائج ، لأنه لما كانت أنواع الظلم غير محدودة ، وكان أى تقسيم لها من المستحيل ، صار من المحتمل أن تتعدد أنواع الظلم إلى ما لا نهاية له ، على حين خلفت طريقة التحليل الدقيق للملابسات الظلم نماذج طيبة لرجال القانون الجنائى الحديث . وهي طريقة جرت عليها قوانين التوبة عند السكّتين والفرنجية ، وتطرف في تطبيقها الحوليون من علماء اللاهوت . وربما كان هذا التحليل الدقيق للملابسات الظلم أعظم ما يدين به القانون الجنائى المدنى للقانون الكنسى ، بفضل ما قام به أوائل علماء القانون الجنائى من الإيطاليين على وجه التخصيص . ويرجع إلى

ذلك التحليل الدقيق للملابسات الظالم أن اتسعت وتطورت الفكرة القانونية بشأن الأعمال المؤذية الظالمة ، ولا سيما الغش والاعتداء التي أوردتها بارتولوس على سبيل التمثيل . وأهم من ذلك كله أن طريقة قانونية نشأت للفحص الدقيق للبائع وللملابسات الخارجية في فعل من الأفعال في أية قضية من القضايا ، ولا سيما في الأحوال الاضطرارية ، مع العلم بأن البائع في ذاته لا يستطيع أن يكون مبررا للنتيجة ، بل يكون وسيلة لمعرفة مدى مسئولية المجرم . وينبغي أن يضاف هنا كذلك ، أنه على حين التزم القانون الكنسي عموماً مبدأ المسئولية الشخصية لجميع أنواع الخطأ ، فإنه لم يستطع أن يتجنب جنوح جميع النظم القانونية في تحديد العقوبة في العصور الوسطى نحو الأخذ بمبدأ الجماعة ، ونحو الحصول على التعويض القانوني الذي ينبغي أن يكون تاماً كاملاً رادعاً ، وذلك بمطالبة البريء بتأدية التعويض ، إذا لم يكن باستطاعة المجرم تأديته . وهكذا أخذ القانون الكنسي بمبدأ المسئولية الجماعية أي المسئولية الجنائية للوارث بعد موثرته ، وكذلك المسئولية الجنائية ، للنقابة المهنية أو الجمعيات أو العائلات التي ينتمي إليها المتعدون ، الذين اعتدوا على حقوق الكنيسة . وأخذ القانون الكنسي كذلك من القانون الروماني معظم العقوبات التأديبية الرادعة مع شيء من التعديل والتحقيق في بعض الأحوال . ومثال ذلك أن العقوبة بالسجن التي كانت في الأصل عقوبة وقائية خالصة صارت عقوبة حقيقية تطلبت حبساً انفرادياً في سجن مظلم ، من أجل حماية أخلاق المسجونين ، فضلاً عن البطالة الإجبارية للمسجونين لتنقية نفوسهم وإصلاحها . والواقع أن جميع العقوبات الإصلاحية التي شرعها فقهاء الكنيسة من عقوبة القطع من رحمة الكنيسة إلى عقوبة الحرمان من الطقوس

الكنسية وعقوبة الإيقاف عن مزاولة وظيفة من الوظائف الدينية لم تكن خلواً من الأصالة والابتكار، وكان أحد أهدافها الدائمة إصلاح الشخص الجرم، مع العلم بأن الكنيسة اهتمت بتوبة الجرم اهتمامها بإصلاح نفسه . وأعظم هذه العقوبات أهمية عقوبة القطع من رحمة الكنيسة، وهي نوعان، أحدهما قطع تام من الكنيسة، وهذا هو القطع الكبير، وثانيهما محض حرمان من المشاركة في أسرار الكنيسة فضلاً عن الصلوات الدينية العامة، وهذا هو القطع الصغير . وفيما قبل كانت جميع العلاقات بالشخص المقتطوع من رحمة الكنيسة محرمة تحريماً تاماً. غير أن هذه القاعدة الشديدة الصرامة تعدت بكثير من الاستثناءات في القرن الحادي عشر، وذلك بفضل المرسوم البابوي الذي عنوانه تجنب القطع، وهو المرسوم الذي أصدره البابا مارتن الخامس سنة ١٤١٨، وبموجبه اقتصر تطبيق هذه القاعدة في أواخر العصور الوسطى على الذين قطعهم الكنيسة من رحمتها لسبب معين وبصفة خاصة ..

والخلاصة أن المحاكم الكنسية نهجت منهج الاختيار والتمييز، والإضافة إلى قوانينها، وهي تأخذ شيئاً فشيئاً بمعظم قواعد الإجراءات القانونية الرومانية. وأخذت المحاكم الكنسية كذلك بمبادئ معينة من القانون الروماني، ومنها مبدأ التطهير . وفي سبيل التأكد من ملاحقة الجرائم أدخلت الكنيسة نظام التبليغ عن الجرائم، كما أدخلت محاكم التفتيش لمعاقبة المسيئين ومرتكبي الفضائح من رجال الدين . ومن أجل ذلك اشتملت مجموعات فقهاء القانون الكنسي على قواعد تفصيلية بأن البيئة، ولا سيما البيئة عن طريق الشهود . ولذا كان

من الضروري للبرهان على واقعة من الوقائع أن يستدعى القاضى شاهدى عيان، أو شاهدى سماع ، بشرط أن يكون هذان الشاهدان من العدول ، وبشرط أن يكونا متفقين فى شهادتهما إتمام الاتفاق . وكان للقاضى حرية واسعة فى وزن الأقوال التى تجمعت لديه، واعتمد حكمه أحياناً على شهادة الشهود فقط ، « كلما تراءى له ذلك » . وليس فى وظيفة القضاء إجراء له من الأهمية مثل ذلك الإجراء ، وليس هناك إجراء آخر كان فيه البحث عن الحقيقة أكثر بعداً فعلياً عن قيود الشكلية . وسبق لنا أن أشرنا هنا إلى هذه الظاهرة فى شرح مسائل الزواج، غير أنه ليس لدينا دليل أوضح على هذه الظاهرة من نظرية سوء الشهرة ، وهى النظرية التى تقول بأن جميع الحقائق سيئة الشهرة ينبغى أن يكون الحكم فيها إجمالياً مختصراً، دون حاجة إلى ضرورة إجراءات الاتهام أو حق الاستئناف .

ومن المعروف أنه فى نفس الوقت الذى بلغ فيه القانون الكنسى ذروة كماله ، كانت خاتمة السيطرة البابوية المطلقة تقترب رويداً رويداً. وتفصيل ذلك أن ثورات داخلية عديدة — وهى نقل الكرسي البابوى إلى أفنيون فى فرنسا، والانقسام الدينى الكبير، والحركة الجمعية، وحركة الإصلاح الدينى هبطت بكثير من الهيئات التى تكونت منها الكنيسة إلى حضيض مؤقت، كما حرمت الكنيسة من ولاء كثير من رعيّتها . ثم إن سلطات الدول القومية الجديدة أخذت فى الازدياد ، كما أخذت السلطات الكنسية تنكمش تدريجاً حتى اقتصر على المسائل الروحية . وأخذ الملوك فى استعادة سلطانهم فى ممالكهم على جميع المسائل السياسية منها والدينية، وذلك بوحي من نظريات الحكم المطلق والاستبداد

المستنير. ولذا هيمنت الدولة على جميع نواحي النشاط الكنسى، فضلاً عن حق الكنيسة فى التعزير، كما أشرفت الدولة كذلك على تنظيم الممتلكات الكنسية الجديدة، وفرضت ضرائب على ممتلكاتها المدنية، وضبطت شئون الهيئات الدينية وانفردت بالتعيين فى الوظائف الكنسية، وسلبت كثيراً من الاختصاصات القضائية للكنيسة. وهكذا زادت سلطات الدولة على حساب سلطات الكنيسة لأن السلطات الكنسية كانت مستمدة من امتيازات وإعفاءات نزل عنها الملوك لها. ولذا كانت هذه السلطات الكنسية قابلة للإلغاء من جانب الملوك، كما كانت تعد أحياناً اغتصاباً جريئاً لحقوق عامة. وكان عصر التسامح الدينى وفصل الكنيسة عن الدولة هو المرحلة الأخيرة من هذا التطور حين صارت جميع المذاهب الدينية على قدم المساواة.

غير أن الكنيسة لم تدعن لذهاب سلطاتها على هذا النحو، فأعلنت أن بعض نواح معينة من حقوقها ركن من أركان العقائد المسيحية. وعلى قدر ما تضاعف من النفوذ الكنسى أخذت المدارس الفكرية الكنسية تفسر مبادئ الكنيسة بطريقة أكثر صرامة من ذى قبل، ولذا لم تفقد هذه المبادئ شيئاً من شدتها فى مجال التطبيق. وهكذا حلت المبررات اللاهوتية محل الجدليات المأخوذة من القانون الوضعى، وبعد أن كان فقهاء القانون الكنسى يبررون حصانة رجال الدين وممتلكات الكنيسة من طائلة السلطات والقوانين المدنية بنصوص من قوانين الإمبراطور تاوداسيوس والمرسومات البابوية، صار يكفى عند جوان لوييز (القرن الخامس عشر) وجيرولامو ألبانى (القرن السادس

عشر)، أن يدلّلا على حصانة رجال الدين والممتلكات الكنسية بصفقتها الدينية، وبتأنيدها في الكتاب المقدس، حيث يبدو رجل الدين على قول جبرولا، وكأنه «ملك من الملائكة أو رب من الأرباب». غير أن شيئا من الملائمة التدريجية بين القانون الكنسى والأحوال الجديدة أخذ يظهر في بعض الدوائر، ولا سيما في دائرة العلاقات الاقتصادية. ومثال ذلك أنه على حين ازدادت أهمية النقود بازدياد الميادين التجارية الجديدة، احتاجت الكنيسة إلى النقود وإلى الوسائل لتشمير أموالها، أخذت النظريات الخاصة بالربا والتمن العدل تتطور. وليس أعجب مما أظهره اللاهتيون وفقهاء القانون الكنسى من براعة وقدرة على الملائمة الجدلية في محاولاتهم للتوفيق بين مبادئهم الدينية وضرورات الأحوال الجديدة.

وهكذا غدت ناحية من القوانين الكنسية التقليدية مهمة غير معمول بها، كما غدت ناحية ثانية موضع تغيير وتعديل، مع العلم ببقاء ناحية ثالثة سليمة ناشطة دون أن يعتمورها أى تغيير. وسبق لنا أن أشرنا في أول هذا البحث إلى المسلك الدقيق الذى التزمته الكنيسة، وسارت عليه للحفاظ على قواعدها ومبادئها السابقة، في مجموعة الشروح والتفسيرات والتعليقات الواردة في المجموعة الكنسية القانونية الصادرة سنة ١٩١٨. وسبق لنا كذلك أن أشرنا إلى بعض الخدمات القانونية الهامة التى أداها القانون الكنسى للقانون الحديث. وليس هذا هو كل ما هناك من أفضال للقانون الكنسى، بدليل أن أعظم القانونيين معرفة وبصيرة من غير رجال الدين، فضلا عن أولئك

الذين لا يميلون إلى المبالغة في تقدير القيمة العمالية للبحث التاريخي ، لا يزالون يحدون من الجديد ما هو خليق بالإضافة إلى قائمة هذه الخدمات . على أن النقطة الجديرة بالتأكيد هنا هي أن فقهاء القانون الكنسي ورجال القانون المدني لم يقصدوا أن يجعلوا من هذه الخدمات قوائم أثرية ، لأن القانون الكنسي لا يزال نابضاً بالحياة، ولا تزال قواعده وتطورات نتائجها سارية ناشطة مستمرة . ويشرح هذه النقطة مثالان ، أولهما أن المركزية التي بدت عنصراً أساسياً في تاريخ الهيئة الكنسية كلها تبوأ مكانة الصدارة في الدوائر الدينية في القرن السادس عشر على يد مجمع ترنت ، فضلاً عن البابوات ، ولا سيما البابا سكستس الخامس ، وهو مؤسس ديوان المظالم الكاثوليكية في الفاتيكان . أما المثال الثاني فهو أن مجاس الفاتيكان (سنة ١٨٧٠) وصف العصمة البابوية في عبارات واضحة ، ولا تزال الدولة البابوية تسير على سياستها المستقلة . ثم إن فكرة حسن النية والعدل التي تستند إليها نظرية القانون الكنسي في التعاقد لا تزال تسيطر على أفكار المشرعين في العصر الحاضر ، ولا تزال المفاهيم الذكية ، الخاصة بالثمن العدل والأجر العدل ، أكثر أهمية وحيوية من أى نظام طبق عملياً ، لأنها دالة على مثاليات عليا ثابتة بين الناس . ومن ذلك يتضح أن العصر الحاضر يتصل اتصالاً حقيقياً بالعصور السالفة البعيدة ، أى عصور أنوسنت الثالث وجريجورى السابع ، بل يتصل العصر الحاضر بما هو أبعد من ذلك من العصور ، لأن كثيراً من الأفكار التي أثمرت ونضجت في العصور الوسطى كانت من تراث الحضارات السابقة للماضية . وبفضل هذه العبارة الأخيرة ، أن مواساة الفقراء والمظلومين التي نادى بها بعض الشعوب القديمة ،

وحب النظام والسلطان الذى اشتهر به الرومان ، ثم الأفكار اليونانية بشأن الاقتصاد السياسى والمنطقى ، ثم الحماسة الكاثية ونقاوة الكلتين ، كما هو واضح على وجه خاص من نظام التوبة بين شعوبهم — كل هذه المكاسب التى أحرزها العقل البشرى ، والتى بدت للكنيسة متلائمة متوافقة مع مبادئها الأساسية ، ساعدت على إغناء قوانين الكنيسة ، واندجت فى عقيدتها بعد كثير من التعديل والتصحيح الذى تطلبته الكنيسة نفسها لى تصبح هذه المكاسب متلائمة متوافقة مع وجهة النظر الكنسية . ولا ريب أن ما تجمع لفقاء القانون الكنسى فى العصور الوسطى هو أسى تراث من التقاليد الخلقية السارية فى غرب أوربا وحوض البحر المتوسط .

الفصل الحادي عشر

القانون الروماني

يجب تمام الوجوب أن يعد القانون الرومانى بين أهم كنوز العقل البشرى التى أورتها العصور الوسطى للعصور الحديثة . والقانون الرومانى مجموعة كاملة متكاملة من القواعد والقوانين لمجتمع على التنظيم والمدن ، لذلك فهو يقوم على تعادل محمود بين حقوق كل فرد من الأفراد وواجباته ، كما يقوم على جزاءات وعقوبات محددة لكل مخالفة من المخالفات ، وترسم لذلك أنواع من الإجراءات القضائية التى تساعد على تطبيق هذه الجزاءات والعقوبات فى شىء من التبصر والتمييز بين الخبيث والطيب ، أوفى شىء من العمد إلى تخفيف صرامتها . وهيمن على ذلك كله سلطان قوى قادر على حماية حياة الفرد وعمله ، وهو سلطان حريص على ضمان الانتفاع بمجهود الفرد لمصلحة المجتمع كله . وكانت صياغة القانون الرومانى وتنظيمه أعظم ما حققه العقل البشرى من فوز عقلى فى العالم القديم ، ولم يكن للعصور الوسطى بطبيعة الحال فى صياغته أو تنظيمه أى نصيب ، ولكنها هى التى حفظته وحولته إلينا . وكان باستطاعة طوفان الغزوات الجرمانية أن تهدم القانون الرومانى حين هدمت تلك الغزوات معالم السيطرة السياسية الرومانية فى غرب أوروبا . ثم جاءت العصور الوسطى فى أعقاب ذلك الطوفان الكبير ، فكان بعث القانون الرومانى من جديد ، وإعادة الحياة والنشاط إليه ، ونشره بين القاصى والدانى فى شئون الحياة اليومية من عمل تلك العصور ، وهو عمل كان من حسن الترتيب ودوام القيمة بحيث

ظل التنظيم القانوني الروماني ، هو القانون العام في ألمانيا حتى صدور القانون الألماني سنة ١٩٠٠ ، وظل كذلك هو القانون الساري في جنوب فرنسا حتى صدور القانون المدني الفرنسي سنة ١٨٠٤ زمن نابليون بونابرت ، كما أوحى بمعظم التنظيمات القانونية في غير ذلك من البلاد في غرب أوروبا . بعبارة أخرى كانت العصور الوسطى متأثرة أعظم تأثير بأفكار عامة معينة من القانون الروماني ، وهي أفكار أثمرت ثمارها التامة في العصر الحاضر .

ويجب علينا أن نعترف أولاً وقبل كل شيء بعظيم ما ندين به نحن للعصور الوسطى من فضل في بقاء هذا الكنز القانوني الرائع ناشطاً حياً . على أن مجهود أهل تلك العصور اقتصر على الاستفادة العملية من هذا الكنز الروماني القانوني ، وكانوا في إفادتهم هذه يغيرون أحياناً بل يزيقون في مواده بدافع من التحيز بعض الأحيان ، أو من باب تكييف القانون الروماني لمقتضيات الأحوال الجديدة التي تطلبت أحكام هذا القانون . والواقع أن تباين المهارة العقلية بين الشراح ، ومقتضيات التطبيق العملي والممارسة الفعلية ، فضلاً عن مدى الآمال الجديدة المتناقضة بعض الأحيان بين مختلف الأمم — كل هذه العوامل أدت مجتمعة ومتفرقة إلى انحراف القانون الروماني الذي اتهمته العصور الوسطى عن الجادة التاريخية للقانون الروماني زمن الدولة الرومانية القديمة . ومعنى هذا أن ما أورثته العصور الوسطى لنا كان قانوناً رومانياً بعيداً كل البعد عن نقاوته الأولى ، مختلطاً مثقالاً بالجهد الفكري المعقدة في تلك العصور . غير أن أية محاولة لتحليل القانون المتداول بيننا في غرب أوروبا مثلاً في العصر الحاضر لمعرفة ما يدين به المجتمع الحديث للقانون الروماني القديم ، وما يدين به للقانون

الرومانى الوسيط ، سوف يتطلب تحليلا تفصيليا أكثر مما يستطيع أن يتسع له مثل هذا المقال . غير أنه يكون من السهل ومن الدقة التاريخية الكافية فى نفس الوقت فيما أعتقد أن نلقى نظرة عامة على حركة الفكر العظمى التى كان القانون الرومانى محورها وأداتها فى آن واحد ، منذ سقوط الدولة الرومانية إلى عصرنا الحاضر . وسنبحث من أجل ذلك فى ثلاث مسائل كبرى ، وهى أولا: كيف ومتى تولدت حركة إحياء القانون الرومانى فى غرب أوروبا ، وماذا كان موقف العلماء والمحترفين من رجال القانون أنفسهم من ذلك الأحياء بين وقت وآخر؟. وثانياً: ما هى المعانى التوجيهية الرومانية الكبرى التى نزعَت إلى الحياة مرة أخرى فى العصور الوسطى والتى أصبحنا ندرکها إدراكاً أوسع فى العصر الحاضر؟. وثالثاً: ما هو الإجراء الذى اتخذته العصور الوسطى فى سبيل تغيير القانون الرومانى ليصبح ملائماً لحاجاتها ، وإلى أى مدى نستطيع أن نفتقدى بتلك العصور .

(١)

من المسلم به عموماً أن الغزوات الجرمانية فى غاليا وإيطاليا وأسبانيا فى القرن الخامس الميلادى لم تبطل العمل بالقانون الرومانى فى تلك البلاد ، بل استمر العمل به حياً بين الشعوب التى اضططعت قبلاً بالصبغة الرومانية . وليس يبدو أن الغزاة تعرضوا بشئ لذلك القانون ، إذ تسلس أولئك الغزاة بين تلك الشعوب فى أعداد مطردة الازدياد ، مع المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم ، ولكن مع احترام العادات والتقاليد الخاصة بغيرانهم ، بحيث كان من واجب القضاة

مراعاتها وتطبيقها تماماً ، كالحال حين كانت سيادة الدولة الرومانية لم تزل قائمة بين الناس . وهذا الاستمرار القانوني العام ظاهرة لها تفسيرات متعددة ، وأولها أغلبية عددية كبرى للسكان الذين اصطبقوا سابقا بالصبغة الرومانية ، بالقياس إلى أعداد الفئات الجرمانية الأولى التي جاءت إلى أقاليم الدولة الرومانية ، إذ جعلت هذه الأغلبية العددية انهضام العناصر الرومانية في جسم العناصر الجرمانية عملية مستحيلة . ثم هناك الطريقة المعروفة التي تم بها مجيء هذه الفئات ، وهى أن الجرمان الذين نزلوا في أراضى الإمبراطورية الرومانية جاءوا إليها فئات عسكرية ملحقة بالجيش الرومانى ، خاصة من الناحية القانونية الاسمية على الأقل للسيادة الرومانية . وكانت هذه الفئات حاميات عسكرية لا شأن لها بالحياة المدنية لختلف السكان الذين حلوا بينهم . ونستطيع أن نعلل بقاء القانون الرومانى حياً حتى بعد أجيال هذه الفئات ، لا بسبب ما سبق أن تأصل من العادات والتقاليد ، بين الأجناس المختلفة فحسب ، بل بسبب عدم كفاية القوانين الجرمانية التي كانت في ذاتها من السداجة بحيث قصرت عن تنظيم العلاقات القانونية المعقدة بين عامة السكان المصطبغين بالصبغة الرومانية ، وذلك على الرغم مما حدث حين أدى اغتصاب رؤساء الفئات الجرمانية لختلف السلطات إلى إنكار تبعيتهم الاسمية للسيادة الرومانية في أوقات وأقاليم مختلفة . وهكذا تؤكد النصوص الأصلية حتى الجرمانية منها بالذات وجود تيارين متوازيين من الحياة القانونية في أنحاء غرب أوروبا خلال العصور الوسطى ، وهما تيار رومانى وتيار جرمانى . وظلت الحال على ذلك المنوال لعدة قرون ، واختلفت مدة هذا الازدواج في مختلف الأقاليم على قدر اصطباغها بالصبغة

الجرمانية ، وعلى قدر ما توالى عليها من غزوات جرمانية ، بل على قدر ما طرأ عليها من تغييرات ومفاجآت فى التاريخ السياسى . ومن الأمثلة على ذلك أن الإقليم الجنوبى من فرنسا ظل مدة طويلة يستعمل القوانين الرومانية طبقاً للقانون الرومانى القوطى الغربى، على حين نسى الإقليم الشمالى منها استعمال هذا القانون . وفى إيطاليا ظلت المرسومات القانونية الرومانية تستعمله على الرغم من الغزو اللباردى . ومع هذا كان هناك اختلاف طويل الأمد فى الحياة القانونية بين إقليم حوض نهر البو المصطبغ بالصبغة الجرمانية وبين إقليم رومانية ، وهو إقليم الأطراف والعواصم والثغور الإيطالية التى كانت أقل تأثراً بالموثرات الجرمانية . غير أن جميع سكان غرب أوروبا كانوا فريسة لجميع أنواع الاضطرابات التى تولدت عن الغزوات الجرمانية من منازعات عائلية أشعلها عجز السلطات القضائية عن تسويتها ، ومن أعمال نهب متجبرة على أيدي رؤساء عصابات متمردة على أى نوع من السلطان والنظام ، بحيث كان من المستحيل على عامة السكان أن يملكون تلك الحنة دون أن يصيبهم كثير من الضرر . وعلى الرغم من جهود ملوك الأسرة الكارولنجية لاستنقاذ شىء من المدنية الرومانية تفهقرت أقاليم العالم الغربى كله ، سواء فى ذلك أقاليم الفريزيين المصطبغين بالصبغة الرومانية أو أقاليم الجرمانيين الجدد إلى حال من التدهور الاجتماعى، أقل مستوى مما كان عليه الحال قبل أيام الغزوات الجرمانية . واضطر القانون الرومانى فى بضعة الأقاليم التى ظل مستعملاً فيها إلى التوفيق بينه وبين مستوى الجهالة العامة التى خيمت على البلاد ، كما هبط إلى قواعد ابتدائية تزداد يوماً بعد يوم ، وبات غير مفهوم للأغلبية الكبرى من السكان .

وبذا لم يبق من القانون الرومانى نفسه سوى فضلات باقية فى الاستعمال التقليدى السارى بين الناس . وأدى ذلك التمهق المستمر بأركان العقلية العامة إلى مستوى البدائية ، كما أدى بنواحى الحياة الاجتماعية إلى حضيض الفطرية . ولم يعد القانون الرومانى قانوناً صالحاً لحاجات الناس أو لآمالهم المستقبلية . وعلى هذا لم يكن مناص من أن تحتل المعانى القانونية الجرمانية الفشيمة جميع ميادين الحياة . وخيم ذلك الظلام من القرن العاشر فصاعداً ، وبدا كأن العالم الغربى الأوروبى أمسى عاجزاً عن أن يفيد أية فائدة من علاقته القديمة بالدولة الرومانية .

غير أن شيئاً من رد الفعل لم يلبث أن بدأ فى كل إقليم من الأقاليم الأوربية ، إذ بدأت المدن تشعر بطمأنينة جديدة وراء أسوارها ، بعد أن نظمت شؤونها تنظيمًا أوثق من ذى قبل ، وانتهت الهجرات القومية الكبرى ، وباتت أقوام غرب أوربا فى حياة مستقرة . وانفتحت كلمة رجال يحبون الحياة السلمية والاستقرار الاجتماعى ، وراحوا من تلقاء أنفسهم يطلبون إلى سيد من سادة المعازل المجاورة أن يكونوا طوع وإرشاده ونصيحته ، لوضع حد ولو بالقوة لحروب العائلات بعضها بين بعض ، ومنع سطو المدن بعضها على بعض . واهتم أولئك الرجال بالمحافظة على أمن الطرق ، وحرصوا على حماية المزارع فى زراعته والصانع فى صناعته ، وشجعوا الإنتاج وتبادل المنتجات . وهكذا أخذ غرب أوربا يعود رويداً رويداً إلى صعود التل الذى هبط منه سابقاً فى سرعة عجيبة . وأدت العودة إلى مجتمع أحواله هادئة مطمئنة بعض الاطمئنان إلى فهم جديد لقيمة النظم القديمة ، حتى إذا كشف الباحثون فى المخطوطات القديمة عن قوانين الدولة الرومانية التى كاد وجودها السابق يصبح

نسياً منسياً استولى على جميع المعاصرين إعجاب منقطع النظر، وامتلات قلوبهم بأمال لا حد لها . ووفد طلاب المعرفة على الجامعات زرافات من مختلف البلاد للاستماع إلى السكنوز الجديدة وهى تتلى عليهم، ويتناول العلماء نصوصها بالشرح والتفسير ، وعادوا إلى بلادهم وقلوبهم تملؤها حماسة دافقة . وبدا من المؤكد أن مجموعة قانون جستنيان سوف تكتسح إيطاليا وفرنسا وكذلك إنجلترا، كما تكتسح موجة بحرية عظمى ساحلا واطناً خالياً من أية عقبة أو صخرة معطلة . وسوف تزيل هذه المجموعة كل أثر للعادات والتقاليد العرفية التى أنشأتها سداجة القانونيين العرفيين فى كثير من المشقة وقلة الإتقان فى أغلب الأحيان .

وحدث ذلك الإحياء للقانون الرومانى أولاً فى جامعة بولونيا بإيطاليا أوائل القرن الثالث عشر الميلادى ، على يد فقيه من فقهاء القانون اسمه أرنيوريوس ، ولا نعرف عنه إلا النزر القليل . وكان هذا الرجل رأس مدرسة لم تلبث أن صارت مشهورة فى أنحاء غرب أوروبا ، وخلف تلاميذ مشهورين مثله . وكانوا معروفين باسم « الدكاترة الأربعة » ، وهم بولجاروس ومارتينوس وأوجو ويعقوبوس . واستدعى الإمبراطور فردريك بارباروسا إليه أولئك الدكاترة ، وعينهم مستشارين إمبراطورين لحضور مجمع رونساليا سنة ١١٥٨ . وقام الدكاترة الأربعة على تدريب تلاميذ عديدين لحل رسالتهم بعدهم ، كما قام أولئك التلاميذ بدورهم، وانتشروا فى غرب أوروبا إلى الأمام بدافع من حماسة شبه رسولية، أو أحياناً بسبب ما مطفحت به المدن الإيطالية الصغيرة التى انتموا إليها من

منازعات داخلية زاهقة، فذهب بعضهم أمثال روجريوس، وآزو، وبلاستقيوس إلى فرنسا ، وبعضهم مثل فاكاربيوس إلى إنجلترا ، يحملون كلمة القانون الرومانى .

وكانت أسباب ذلك الإحياء القانونى وصفاته وسماته موضع الكثير من الجدل . غير أنه من المقرر فى العصر الحاضر أن ذلك الإحياء لم يظهر بفته أو على غير إنتظار كما كان المعتقد سابقاً ، بل كان حصداً لنبات يرجع غرس بذوره إلى ما قبل ذلك بقرن من الزمان على وجه التقريب . وتفصيل ذلك أن ذكريات الدولة الرومانية القديمة كانت أبقي فى إيطاليا عن أى إقليم آخر من أقاليم غرب أوربا . وفى إيطاليا كذلك قام النساخون بنسخ مخطوطات أكبر عدداً من مجموعات جستنيان التى جاءت أصولها مباشرة إلى أرخونية رافنا مع الجيوش الإمبراطورية . ثم إن المدن اللمباردية أخذت تعود إلى كثير من قديم رخائها التجارى ، وأحس أهلها بحاجة إلى دراسة لشئونهم القانونية أكثر عمقاً وتفحصاً مما كان زمن الفزوات اللمباردية . وتلبية لهذه الحاجة غداً تدريس القانون الرومانى موضع اهتمام من ناحية الجامعات المزدهرة فى بافيا ورافنا ، وربما قبل ذلك فى روما ، بل حدث فى بافيا على وجه التخصيص أن حاول شراح القانون اللمباردى أن يجعلوا نظامهم القانونى متلائماً مع متنوع الحاجات القانونية لعلاقات تجارية ناشطة ، وكانت عودة القانون الرومانى إلى الاستعمال آخر هذه المحاولات وأسعدها عند الناس .

وأعجب رجال القانون منذ عكفوا على دراسة مجموعات جستنيان بما فى تلك

المجموعات من تفوق مزدوج في النظرية والتطبيق ، إذ وجدوا فيها حلولاً حاسمة مرتبة أحسن ترتيب ، متعرضة في تفصيل ملحوظ إلى التعقيدات العملية التي لم تندرب عندهم حتى وقتذاك على معالجتها وحلها . واستولى على إعجابهم كذلك منطق الطرق التي يتم بها تحويل أية قصة إلى عناصرها الفقهية القانونية، ووضعها في باب من أبواب المبادئ القانونية الكبرى ، مع النظر إلى هذه المبادئ نفسها على أنها تطبيقات لحقائق عامة أعلى . وما أوسع ما كان من هوة عميقة فاصلة بين هذه السلسلة الفكرية المنطقية المتناسقة الأجزاء وبين الحلول المتقطعة المنفردة التي كانت أعظم ما استطاعت أعظم القوانين الجرمانية تطوراً أن تخرجه .

وأعظم من ذلك كله أن القانونيين وجدوا أن هذه المبادئ متفقة في ذاتها اتفاقاً تاماً مع المعاني الأخلاقية ، التي جهدت الكنيسة لمدة اثني عشر قرناً في جعلها مقبولة مفصلة على حماة من القوى الطبيعية الفاشمة . ومن ذلك على سبيل المثال فكرة العدالة والإنصاف التي جادل الشراح الأولون جدالاً طويلاً حولها ، ثم فكرة المساواة الطبيعية بين الناس ، وهي المساواة التي نادى بها جستنيان رغم صريح قيام الرق ، ثم كذلك فكرة سيادة الأمة ، وهي التي احترمتها السلطة الإمبراطورية المطلقة احتراماً سطحياً على الأقل . والخلاصة أن كل ذي حاجة وجد في قانون جستنيان ما يكفل تحقيق مختلف حاجاته وتمنياته وآماله ، دون أي تغيير في متانة ذلك القانون أو تعديل في حسن توزيع النظم الاجتماعية التي تستند إليه .

فكان أول ما شعر به الباحثون نحو هذا الصرح القانوني المكتوب

شعور فيه شيء من العبادة والولاء والإخلاص ، وأوجبوا على أنفسهم فحص هذه القوانين ومعرفة ما فيها ، واستلهموا في أثناء فحصهم هذا إيماناً لا تحده حدود ، بل رفضوا أن يروا في هذا الصرح الإمبراطوري شيئاً من نقص أو تناقض . وهذا هو السر في كثرة ما وصل إلينا من مادة توضيحية ، وأولها تعليقات لغوية نحوية ، أعقبتها تعليقات فقهية قانونية ، ثم ملخصات لأبواب وموضوعات صارت بضمها بعضها إلى بعض مجموعات قانونية ، ثم مسائل فقهية للتوفيق بين متناقضات النصوص الرومانية أو للعمل على حل قضية عويصة لم يسبق علاجها في كتب القانون . وفي أثناء النصف الأول من القرن الثالث عشر تم تلخيص هذه الجهود الضخمة التي بذلتها مدارس الشراح في التعليقات والتفسيرات والتوفيق القانونية في « معجم التعليقات الكبير » ، تأليف أ كورسيوس . وبلغ من نجاح هذا المعجم الضخم في بعض المدن ، بل في التدريس بالجامعات بعض الأحيان ، أنه حل محل قانون جستنيان في المسكاة والصدارة القانونية .

وفي أثناء هذه السنوات الواقعة بين أوائل القرن الثاني عشر ومنتصف القرن الثالث عشر كانت كلمة القانون الروماني موضع القبول العام بين الناس ، وغدت العادات العرفية القديمة والقوانين التي تصدرها المدن المستقلة ضائعة وسط هذا الفيضان ، بحيث لم يستطع رجال القانون أن يروا حاجة لأن يجعلوا لهذه أو تلك من القوانين العرفية والبلدية أي متسع في أعمالهم اليومية في القضاء والحمامة . ثم جاء اليوم الذي لم يكن من مجيئه مناص للوقوف عند

حد ، وذلك حول منتصف القرن الثالث عشر ، عندما أخذت الجماعة للقانون الرومانى تهدياً قليلاً . ومنشأ ذلك أن مؤلفى التعليقات والشروح القانونية أحدثوا بتعليقاتهم وشروحهم تعقيدات عجيبة شملت جميع القوانين ، بما فى ذلك قانون جستنيان نفسه ، حتى جعلوا هذه القوانين حجر عثرة لعامة الناس الذين كانوا جهلة وليس لهم من يرشدهم ، وليس لهم أية تقاليد فطرية تعلمهم كيف يواجهون عديد المطالب الخاصة بالقانون الرومانى . يضاف إلى ذلك أن النظريات الرومانية القانونية القديمة كانت مضادة للضمير العام بعض الأحيان ، لأن كثيراً من المعانى والنظم التقليدية الشائعة بين الناس اختلفت تمام الاختلاف عن المعانى والنظم التى سارت عليها الدولة الرومانية وقوانينها ، ولا سيما مسائل حق الإشراف على شئون الأسرة ، ومسائل الوراثة ، وعلاقات التملك العقارى بين الزوج والزوجة . ولذا وبطريقة غير منظورة أو محسوسة أو مقصودة ، حدث فى فرنسا ، ثم فى إيطاليا احتذاء بفرنسا ، أن تمرت إرادة الناس عامة وأصرت على شىء من الاحترام للعادات المحلية . ونشأت بسبب ذلك نظرية كاملة حول ما ينبغى أن يكون من نصيب للعرف والعادة فى القانون ، وما يجب أن يكون لهما من قوة قانونية فى تطبيقه^(١) ، بل إن القواعد القانونية الرومانية

(١) لا يستطيع هذا البحث أن يتسع لشرح النظرية الخاصة بمدى ما للعرف والعادة من سلطة فى القانون المدنى . أو لشرح تطور هذه النظرية بسبب ما فى ذلك الموضوع من تفاصيل معقدة . ويكفى أن نقرر هنا أن المفسرين لم ينكروا ما للعرف والعادة من قوة قانونية ، غير أنهم افترضوا لتقرير صحة قوانين العرف والعادة وجود منحة إمبراطورية تأذن لها بسلطة تشريعية وهى منحة كانت فى أول أمرها صريحة ، ثم صارت ضمنية . وكان ذلك كله رغبة من جانب المفسرين فى التوفيق بين نصوص الخلاصة القانونية - أى الدايجست - التى أيدت هذه النظرية وبين المقدرة التشريعية الكلية التى فوضها الناس للإمبراطور ، حسبما جاء فى قانون جستنيان =

كانت تفسر بروح أكثر جاذبية للناس وأكثر إذهاعاً للجهالة السائدة بينهم . وبلغت هذه الحركة مبلغاً كاد يؤدي في إنجلترا إلى طرد القانون المدني من دوائر التقاضي والمحاماة . وفي نفس الوقت سار علماء هذه الحركة مع التيار الأسكولائي العظيم الذي أخذ يميل وقتذاك نحو منطق إيجابي في الشؤون القانونية ، فأخذوا يميلون عن الحرفية الدقيقة إلى المبدأ القانوني الذي يستطيع استخراجُه من هذه الحرفية ، ثم عمدوا إلى توسيع هذا المبدأ وتعديله بحيث تندمج فيه معاني العرف والعادة ، مع السماح بقبول جميع الطرق والاستعمالات التي نشأت عن ظهور حاجات جديدة . يضاف إلى ذلك أن الكنيسة أتمت منذ منتصف القرن الثاني عشر الميلادي وضع شريعة جديدة ، هدفها تفسير وشرح المجموعات الجديدة التي قام بجمعها الكهنة والبابوات ، وإمداد محكميها الخاصة بالقواعد والمبادئ القانونية اللازمة لها ، وذلك جنباً إلى جنب مع القانون المدني الذي شاركت معه في التدريس بمختلف الجامعات . ذلك هو القانون الكنسي الذي نبع كما نبع القانون المدني من أصول رومانية ، فضلاً عن أصول من الكتاب المقدس . وتناول القانون الكنسي إلى حد معين جميع الأبواب القانونية التي تناوَلها قانون جستنيان وسرت فيه روح مسيحية خالصة ، وجعل لنفسه أحقية بولاء العالم المسيحي كله . ولم يكن من المستطاع أو المعقول أن يتجاهل رجال القانون المدني هذه الحركة القانونية الكنسية العظيمة ، بل

= وكان العلماء الذين ظهروا بعد عصر المفسرين (أنظر ما يلي بالمتن هنا) هم الوحيدون الذين أنكروا ضرورة وجود هذه المنحة الإمبراطورية ، واستنتجوا القوة القانونية للعرف والمادة من الحق القانوني ، مع التسليم بأن مثل العرف والعادة كمثل الحق القانوني يستطيع أن يصبح صحيحاً من جميع النواحي القانونية .

الواقع أنهم اشتركوا فيها بنصيب ، كما اشترك رجال القانون الكنسى معهم كذلك بنصيب لتعديل القوانين الرومانية المدنية . ومن الواضح أنه لم يكن ثمة مناص من تبادل المؤثرات بين الهيئتين .

خلقت كل هذه العناصر اتجاهاً جديداً في شرح القانون الرومانى ، وأذنت بميلاد مدرسة جديدة ، وهى مدرسة المتكلمين التى ختمت على مدرسة المفسرين وحلت محلها . وبدأ هذا الاتجاه الجديد في فرنسا في النصف الثانى من القرن الثالث عشر ، وكان أول رجاله جيمس رفينى أسقف مدينة فردان . وأعقبه بطرس تلييرش رئيس مجلس كاتدرائية نوتردام في باريس ، الذى أصبح فيما بعد أسقف أو كسير ، ومستشار البلاط الملكى الفرنسى ، وكان جميع زعماء هذه المدرسة في فرنسا من رجال الكنيسة . ثم امتدت هذه المدرسة إلى إيطاليا على يد سينوس ييستويا ، حيث صارت هى المدرسة المسيطرة في ميدان القانون ، وبلغت هذه المدرسة ذروتها على يد فتيه من فقهاء القانون في النصف الأول من القرن الرابع عشر ، وهو بارتولوس ساسوفيرأتو . وبلغ بارتولوس من الشهرة في أنحاء غرب أوروبا مثلاً بلغ أ كورسيوس قبل ذلك بقرن من الزمان . وجاء بعده تلاميذ أشهرهم بالدوس ، الذى مات في أوائل القرن الخامس عشر . واتصفت هذه المدرسة بصفتين عظيمتين ، وهما أولاً روح التفاهم والملاقة في منتصف الطريق نحو كل من القانون الكنسى والقانون المحلى القائم على العرف والعادة ، وثانياً اليقينية البناءة . ومن أمثلة ذلك أن هذه المدرسة استخدمت أحياناً صيغة منطقية معينة لكي تلتزم تماماً بمبادئ كانت فطنة القانونيين القدماء تخفف من صرامتها بمبادئ أخرى مضادة ، كما استخدمت

أحياناً أخرى صيغة منطقية أخرى لتنشئ أفكاراً جديدة من واقع العرف
والعادة على أسس قانونية رومانية .

اتفقت نعمة الفتاوى المذهبية التي نجمت عن هذا الاتجاه الجديد في القانون
الرومانى ، مع أنعام حوادث معينة مشهورة في التاريخ الأوروبى . مثال ذلك أن
قوة الملكية فى فرنسا كانت آخذة فى الازدياد والنمو ، حتى إذا كانت أواخر
القرن الثانى عشر وأوائل القرن الثالث عشر ، نبذ الملك الفرنسى وراءه ظهور
سيادة الإمبراطور الألمانى ، ولا سيما بعد وقعة بوفين سنة ١٢١٤ ، حين انتصر
فيليب أغسطس على الحلف المكون من الإمبراطور أوتو الرابع ، وحنا ملك
انجلترا ، وروبرت كونت فلاندرز .

وعلى الرغم من ذلك كانت الملكية الفرنسية فى نظر فقهاء القانون الرومانى
ملكية إقليمية (محلية) تابعة قانوناً للإمبراطور ، ومختلفة عن الإمبراطورية تمام
الاختلاف ، لأن الصفة الرئيسية للسيادة الإمبراطورية تتركز فى كونها من
الناحية النظرية سيادة مطلقة لاتعرف لنفسها حدوداً . وكان لابد من مرور
أجيال طويلة لتصبح هذه السيادة الإمبراطورية النظرية على العالم المسيحى كله
أثراً بعد عين وبقية تاريخية فات زمانها . ولذا لم يكن عجباً أن ينظر ملوك
فرنسا بعين الرضا إلى ما كان يحدث فى محاكمهم من تأكيد وتغليب للعادات
الحالية على القانون الرومانى ، بسبب ما فيه من راحة دائمة للإمبراطور
والإمبراطورية . والواقع أن ملوك فرنسا استطاعوا بفضل تحالفهم مع البابوية

أن يكشفوا عن نياتهم في وضوح أكثر باتخاذ تدابير معارضة لانتشار تعليم القانون الرومانى . ومع أنه كان يخشى أن يخنق قانون جستينيان ما هو كائن من نمو فى قانون العرف والعادة فى شمال فرنسا وجنوبها خلال القرن الثالث عشر ، فإن الحال انقلب إلى عكس ذلك تقريباً . فلم يبق تابعاً لقانون جستينيان سوى الجنوب وحده ، على حين تدهور استعمال ذلك القانون فى الشمال إلى مرتبة قانون إضافى مساعد ، أو رأى قانونى مكتوب يستطيع أن يشير إلى حل من الحلول حين لاتنص قوانين العرف والعادة على رأى واحد معين . ومن هنا نشأ تقسيم فرنسا قانونياً إلى أقاليم تابعة لقوانين مكتوبة ، وأقاليم تابعة لقوانين صادرة من وحى العرف والعادة .

وكان هذا التقسيم هو النتيجة الظاهرة للموسسة ، وهى نتيجة معادية للقانون الرومانى ، ملائمة لتحرير الملكية من السيادة الإمبراطورية المستمدة من الروح الرومانية . غير أنه كانت هناك نتيجة أخرى عكسية ، وهى توضيح مدى الفطنة القانونية التى نمت فى فرنسا . وسببها أن فقهاء القانون فى شمال فرنسا نشأوا فى مدرسة القانون الرومانى الثابت القواعد والأركان ، على حين كانت قوانين العرف والعادة غير ثابتة ، غير واضحة وغير مؤكدة ، لأنها لم تنصهر فى بوتقة الصياغة المكتوبة أو تهذب بالفقه النظرى . ثم إن المقارنة المتكررة أظهرت يوماً بعد يوم تفوق القانون المدنى — أى الرومانى — بفضل ما فيه من قواعد مرتبة وفوارق قانونية دقيقة واضحة . ويشهد بذلك الفقيه القانونى بوتيه الذى وصم قوانين العرف والعادة خلال القرن الرابع عشر — وفى شمال فرنسا بالذات

بأنها قوانين كريمة . ومع أنه يعترف بسيادة هذه القوانين وقتذاك فإنه يشحن دراسته لهذه القوانين باقتباسات سافرة من القانون الرومانى ، وشبيه بذلك ما هو معروف باسم مجموعة قوانين العرف والعادة فى فرنسا حتى القرن السادس عشر ، حيث اصطبغت هذه المجموعة بصبغة رومانية أكثر من قبل . وفى نفس الوقت ومن ناحية أخرى كذلك ، لم تلبث قوانين العرف والعادة بفضل معارضتها لرجال القانون المدنى فى الموضوعات الخاصة بالعواطف الشعبية المتأصلة بين الناس أن شعرت بوجودها المستقل ، بعد أن تجردت من كل شيء ماعدا جوهرها الخاص الذى لا يقبل النقص . غير أن الدراسة القانونية الرومانية التى تألقها فقهاء العرف والعادة فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر علمتهم خصالا عقلية لم يتعلمها أسلافهم ، وهى الثقة والثبات والمنطق الصارم فى معالجة موضوعات العرف والعادة . ولذا اجتهد أولئك الفقهاء كل الاجتهاد بمعاونة صريحة من ناحية رجال القانون المدنى بعض الأحيان ، أن يفهموا روح التغير فى قوانين العرف والعادة ، ومهدوا الطريق بذلك لتقنينها . غير أن عملا من هذه الشاكلة لم يكن من المستطاع أمامه دون اقتباسات كبيرة من القانون الرومانى ، وما أكثر المبادئ العرفية الناقصة التى كان لابد من العدول عنها إلى غيرها من المبادئ الرومانية المناهضة لها فى الاستعمال . غير أن عملية الفصل بين ما هو صادر من ناحية القانون الرومانى وبين ما هو كائن فى صميم القوانين تصبح عملية أكثر صعوبة من ذى قبل ، لأن ذلك التآثير لم يقتصر على حلول معينة مأخوذة من القانون الرومانى فحسب ، بل تعداه إلى سائر ما هنالك من روح التطبيق القانونى .

ولم يكن أى إقليم من أقاليم مملكة إنجلترا على اتصال مباشر بإيطاليا ، ولذا بقيت الوحدة القانونية على حالها بأנحاء البلاد ، واقتصرت الشعور بالتأثير الرومانى على ما يصل منه عن طريق فقهاء قانون العرف والعادة ، كما حدث فى شمال فرنسا ، وأعظم أولئك الفقهاء حجة هو القانونى براكتون . وأفلتت إنجلترا فى سرعة كذلك من دورة التأثير الرومانى العام ، التى انتهت موجتها فى القرن الرابع عشر . والسبب فى ذلك كله أن مبدأ التجريد السارى فى القانون الرومانى حير منذ البداية جميع رجال القانون من الإنجليز ، ولهذا السبب رفض أولئك الرجال فكرة السيادة الرومانية المطلقة ، وهى فكرة جاء بها فاكاريوس ، الشارح القانونى البولونى من إيطاليا إلى إنجلترا ، وبنوا قواعدهم القانونية الخاصة بالملكية العقارية على أسس من الحماية المحدودة الصادرة من محكمة الملك هنرى الثانى^(١) . والقانونية . وبينما كانت السنوات تضيف على هذه النظم القانونية الملكية قداسة ونضجاً كان تأثير القانون الرومانى يخبث رويداً رويداً . غير أن ذلك التأثير عاد إلى الظهور مرة أخرى خلال القرن الثالث عشر حين كان انتصار النظم الملكية فى مرحلة التمام . وسبب تلك العودة أنه بعد أن صارت الأرض

(١) كان مستشار الملك هنرى الثانى ، ولا سيما جلافيل وببيكيت ، متشبعين تمام التشبع بفقه القانون الرومانى . ولذا لم تكن النظم التى تم تشريعها بناء على مشورتهم غريبة على القواعد القانونية الرومانية . ومن المحتمل وجود ما يشبه صلة بنوة بين قانون نزع الملكية الجديدة (Novel Disseisin) وبين القانون الرومانى (Interdictum Unde Vi) عن طريق القانون الكهنسى الذى عنوانه (Actio spoli) . وربما كذلك بين قانون (Mort Dancer) والقانون الرومانى (Quorum Bonorum) . غير أنه مما لا جدال فيه أن نظم الملك هنرى الثانى ، ولو أنها وليدة النظرية الرومانية الخاصة بالملك ، كانت هى التى أدت إلى إسقاط المعنى الرومانى الخاص بالسيادة المطلقة وإبطاله كلية من الاستعمال ، لأنه شىء يختلف تمام الاختلاف عن قاعدة الملكية .

الحرية متمتعة منذئذ فصاعداً بحماية النظم الملكية صار من الضروري كذلك حماية أنواع من الحيازة الناشئة عن اتفاق ، وأنواع من التملك الأقل مرتبة من العقار الثابت ، فضلاً عن أنواع حيازات منقولة أقل درجة من حيازات أرباب الأملاك المتمتعين بحماية النظم الملكية . وأمدت النظرية المدنية الخاصة بالتملك جميع هذه الأنواع بما افتقرت إليه من مادة مبررة للحماية . وهكذا يرجع بنا مبدأ الحماية من الاعتداء إلى مبادئ التجريم في القانون الروماني . غير أنه مع احتمال وجود صلة من القرابة أو النسب بين ذلك المبدأ والقانون الروماني ، فإن هذه الصلة غير مؤكدة على أية حال . ومع أن تطور الملكية العقارية الثابتة والملكية الشخصية في إنجلترا يتمشى مع خط نظرية السيادة في القانون الروماني ، فضلاً عن نظرية التملك بالاتفاق ، وكذلك نظرية التملك عامة ، فإن القانون الإنجليزي احتفظ هنا كذلك بصفة خاصة نابعة من ذاته . وأخيراً نستطيع أن نقول إن مدرسة المتكلمين ، باعتبارها مدرسة لدراسة القانون ، لم يكن لها تأثير كبير في إنجلترا ، لأن المؤلف القانوني الإنجليزي براكتون وأخلافه من بعده استمدوا إلهامهم من العالم الإيطالي آزو ومدرسة بولونيا ، ولأن القرن الرابع عشر لم يكن قرناً مناسباً للمجادلات الفقهية القانونية ، ولأن إنجلترا أخذت في القرن الخامس عشر تولى وجهها نحو شؤونها الداخلية بحيث غدت مبتعدة عن القارة الأوروبية والقانون الروماني .

ومن المحتمل كل الاحتمال أن موجة القانون الروماني التي غمرت إنجلترا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر وصلت إلى اسكتلنده في نفس الوقت على وجه التقريب . صحيح أن القوانين الرومانية لم تتأصل جذورها تأصلاً حيويًا قويًا

فى أرض اسكتلندا إلا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، بحيث
غدت أخصب مصادر القانون الاسكتلندى حتى العصر الحاضر . ولكن
أول كتاب فى القانون الاسكتلندى ظهر فى القرن الرابع عشر وعنوانه «جلالة
القانون الملكى» ، ليس إلا تلخيصاً للكتاب المشهور الذى عنوانه «القوانين
والعادات الخاصة بمملكة إنجلترا» تأليف جلافيل ، ولا سبيل إلى إنكار علم
جلافيل الوثيق بالقانون الرومانى . وقبل ذلك بقرنين من الزمان ، أى فى
القرن الثانى عشر ، نشر روبرت ، أسقف سانت اندروز ، بموافقة ملك اسكتلندا
داود الأول مجموعة «استثناءات القوانين الكنسية» على رجال الدين بأسقفية ،
وهى المجموعة التى استطاع الباحثون الحديثون إثبات نسبتها إلى مجموعة
إيفو الشارترى .

ومنذ البداية تقبلت إيطاليا مذهب المفسرين الأولين للقانون الرومانى فى
سهولة وسرعة ، بحيث صارت الاستعمالات القانونية العامة متشعبة بالقانون الرومانى
تشعباً أكثر مما كان الحال فى جنوب فرنسا ، بل تغيرت العناصر المبارذية بسبب
تلك الاستعمالات تمام التغير . غير أن تلك الحال تطلبت من الإيطاليين شيئاً من
المشقة الفكرية ، لأن القانون الرومانى جعل لسيادة الإمبراطور الألمانى شيئاً
من القداسة بينهم . ثم لم يلبث انتهاء هذه السيادة بسقوط الإمبراطور فردريك
الثانى هو هينشاوفن ، أن خلق جوا صالحاً للتأثير القانون المدنى ، وسياً بعد أن صار
العدو الذى تحشاه الجمهوريات الإيطالية المستقلة منذ فضاء ، لا الإمبراطورية ،
بل البابوية التى كان القانون المدنى بمثابة حائط معارض لها . ومن ناحيه أخرى أدى
ازدياد الثروة التجارية فى مختلف المدن الكبرى ، واستمرار المنافسات بينها ،

إلى رغبة مدن بذاتها في شيء من الاستقلال القانوني، فضلا عن شيء من الفردية التي لم يكن في استطاعة مبدأ الوحدة في القانون الروماني إشباعها أو إرضائها. ومن هنا نبتت عدة دساتير محلية مشابهة لمجموعة قوانين العرف والعادة في فرنسا، وهي مجموعة قامت حائلا بين القانون الروماني والناس عامة، وجعلت، تطبيقه أبعد احتمالا مما كان الحال قبلا، مع العلم بأنها لم تعارض كون القانون الروماني أساساً مشتركاً بين جميع القوانين. وسبق لنا أن أشرنا إلى ارتياح مدرسة المتكلمين الجديدة إلى هذه الدساتير، ومن المعروف أن بارتولوس فنسل كان له شأن كبير في وضع نظرية الدساتير المشهورة، وهي النظرية التي أدت إلى قبول القواعد التي تسمح لسلطة الدساتير في حالات معينة بأن تتجاوز حدود السيادة الإقليمية المدنية، وأن تقيّد بذلك سلطان القانون الروماني العام. غير أن التأثير الروماني ظل سارياً في المدن الإيطالية المستقلة خلال عملية اصطباغ دساتيرها بالصيغة الرومانية، كما حدث تماماً في فرنسا، بل بطريقة أوضح على يد بالدينوس في جنوا سنة ١٢٢٩، وبولص دي كاسترو في فلورنسا سنة ١٤١٥.

وظل تأثير مدرسة الجدليين، تلاميذ بارتولوس هو التأثير السائد في فرنسا وإيطاليا حتى القرن السادس عشر، حين انهيار ذلك التأثير أمام هجوم المدرسة التاريخية التي سنتكلم عنها هنا بعدل قليل. إذ ينبغي لنا هنا أن نذكر أولاً أحد الانتصارات الأخيرة للمدرسة الجدلية، ونعني بذلك غزوها لألمانيا، حيث ظل تأثير تلك المدرسة هو السائد المسيطر حتى القرن التاسع عشر، بل في استطاعتنا أن نقول حتى أوائل القرن العشرين.

وربما كان من المنتظر أن نجد ألمانيا بين أول الأقطار التي غزت حركة الأحياء في القانون الروماني وأسرعها، ولا سيما حين نذكر أن مذهب فقهاء القانون المدني شيد من جديد نظرية المقتدرة الإمبراطورية السككية لمصلحة الأمة الألمانية، التي بدت نتيجة ذلك كأنها وريثة الإمبراطورية الرومانية، وادعت لنفسها الأحقية في أن تكون جميع الأراضي الرومانية القديمة تابعة لسلطانها. وهذا من غير شك هو ما ادعاه فردريك بارباروسا لنفسه في مجمع رونساليا الإمبراطوري، حيث جلس فردريك في هذا الجمع يحيط به دكاترة بولونيا الأربعة، وأضاف بنفسه قانونين جديدين إلى قديم قوانين جستنيان. ولكن الموقف الذي اتخذته ألمانيا أولاً تجاه هذا التطور كان موقف معارضة ومقاومة، ولعل مرجع ذلك أن الأمة الألمانية لم تزل حتى وقتذاك بعيدة كل البعد عن دمائات القانون الروماني ودقائقه بسبب خشونة أخلاق الألمان، أو لعل مرجعه أن القانون الروماني بدأ خلال أدوار النزاع والتخاصم فيها بين الإمبراطورية والبابوية في أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر كأنه لواء تلك الحضارة الأجنبية المتسلطة، التي اتهم المعاصرون بها أسرة هوهنشتاوفن الإمبراطورية أشد اتهام. وعلى أية حال ليس ثمة أثر للتأثير الروماني في الدستور الذي عنوانه «مرآة سكسونيا» (١٢١٥)، والأثر قليل جداً في الدستور الذي عنوانه «مرآة سوابيا» (١٢٧٥). وفضلاً عن ذلك فإن فكرة القانون الشخصي سواء في الحياة السياسية العامة أو في المسائل الفردية، متأصلة في نفوس الناس واسعة الانتشار بينهم. ومعنى ذلك أن من حق كل إنسان أن يعيش طبقاً لقانون بلاده، بل قانون طبقته الاجتماعية، وأن يرفض الطاعة والخضوع لأي نظام عام. وهذا الميل المتقطع نحو الاستقلال الفردي هو الذي أدى إلى

احتجاب الإمبراطورية في أثناء فترة الشغور المشهورة ، وإلى ظهور عدد كبير من النظم القانونية المحلية المستقلة المضادة تماماً لفكرة الوحدة الرومانية . على أن القانون المدنى لم يصبح منسياً تمام النسيان وقتذاك ، لأن كلا من القرنين الرابع عشر والخامس عشر شهد في ألمانيا ظهور عدة مؤلفات صغيرة دالة على وجود مقارنة متكررة بين القانون الرومانى الإمبراطورى والقوانين المحلية الجارية في مختلف المدن ، فضلاً عن دلالتها على أن تأثير القانون الرومانى لم يزل ماثلاً في الأذهان ، ولو أنه أمسى قانوناً مرفوض التداول . وإذا نحن أضفنا إلى هذا العدد فى القوانين تعدد السلطات التى قام كل منها بتأييد استقلال نظامه ، استطعنا أن نفهم مدى الفوضى التى امتلأت بها ألمانيا فى القرن الخامس عشر . ثم جاء العلاج الشافى لتلك الحال المريضة من ذات السم الذى نشأ عنه المرض . وتفصيل ذلك أن التجارة أخذت فى النمو بين مدينة وأخرى فى ألمانيا ، بل امتدت منها إلى مدن إيطاليا وفرنسا وفلاندرز وغيرها من المدن فيما وراء الأراضى الألمانية . وأخذ رجال الأعمال التجارية فى مختلف المدن يعملون فيما بينهم بحكم الضرورة على إنشاء محاكم عليا تفصل فى الشئون القضائية بين المدن القومية ، بحيث تستطيع هذه المحاكم أن تعلوا فوق الاختلافات التشريعية المحلية ، وأن تحكم فى القضايا على مقتضى قانون مدنى عام من صنعها . واستمدت هذه المحاكم أصولها من مؤلفات القانون الرومانى المتداولة فى الجامعات التى أسسها علماء إيطاليون فى ألمانيا وقتذاك . ولم يلبث بعض هذه المؤلفات أن صار لهذا السبب بعينه ذا شهرة واسعة إلى حد مدهش . وفى نفس الوقت صار من المعتاد فى القضايا التى تثير الكثير من الجدل أن ترفع الجهة المختصة طاباً

رسمياً يشرح القضية المختلف عليها إلى أساتذة الجامعات لإبداء الرأى ، الذى كان لهم وحدهم الكفاية والأهلية لإبدائه بناء على أسباب صريحة من العدالة والإنصاف . وبهذه الوسيلة أمد بارتولوس رجال القانون بحلول لانهاية لها فى عبارات قاطعة غير قابلة للجدل . وهكذا استطاع القانون الرومانى أن يسد حاجة واضحة إلى قواعد قانونية عامة ، كما استطاع أن يصبح هو القانون الغالب فى بلاد كانت فى البداية محايدة بل ومعادية . وكل ذلك بفضل ما انطوت عليه القوانين الرومانية من براعة وتفوق ، وما تتمتع به شراحها من ذبوع الصيت ، مع عدم الحاجة إلى حمل الألمانين على تشريع مخالف لما درجوا عليه . وكانت قمة هذا الانتصار القانونى وذروته تأسيس المحكمة الإمبراطورية العليا فى القرن السادس عشر . وبذا صار القانون الرومانى هو القانون المدنى العام السارى على جميع البلاد الألمانية ، وظل الحال على ذلك المنوال حتى صدور القانون المدنى الإمبراطورى سنة ١٩٠٠ . صحيح أن عدة قوانين ملكية أصدرتها الممالك الألمانية المختلفة خلال هذه القرون الأربعة أخذت تحد رويداً رويداً من مجال القانون الرومانى فى ألمانيا ، ولكن من المسلم به بأن القوانين الرومانية كانت حتى سنة ١٩٠٠ أرفع منزلة ومقاماً عند الناس من هذه القوانين . يضاف إلى ذلك أن القانون الرومانى الذى أخذت به ألمانيا لم يكن قانون جستنيان ، بل القانون الرومانى بعد أن تناولته أيدي مدرسة بارتولوس بالشرح والتعديل والتغيير الكلى . وهذه المدرسة ظلت ناشطة مزدهرة فى ألمانيا — آخر البلاد التى غزتها — مدة طويلة بعد أن انتقلت منها بقية البلاد الأوربية إلى المدرسة التاريخية ، وهى المدرسة التى يجب الآن أن تنتقل نحن إلى الكلام عنها .

وخلاصة هذا الموضوع أن أوروبا الغربية عامة اتجهت في القرن السادس عشر اتجاهًا حماسيًا، كما هو معروف جيد المعرفة، نحو حضارة العصور الوثنية القديمة، إذ كانت النتيجة السعيدة لعدد من المصادفات أن صارت الدراسة المباشرة للنصوص القديمة شيئًا من المستطاع ممارسته، وتنبه الناس للانحطاط الذهني للقرون السابقة، وللطريقة التي أساءت بها الفلسفة الاسكولائية والتحيز الديني فهم حقائق العصور القديمة. وأصبح الشعار السائد وقتذاك هو الشباب والثقة بالنفس. ولم يلبث سحر الثقافتين اليونانية والرومانية أن تمخض عن ميلاد العقل والحرية الفكرية من جديد. وغدا تحصيل العلم عملية بهيجة جريئة عديمة الاحترام لما مضى من العصور الوسطى، ونبذت أهم التقاليد، ولم يترك العقل شيئًا لم يبحثه بروح التشكك. فكيف تستطيع مدرسة الجدلين وتعبيراتهم الغامضة وأكادسهم الهائلة من السفاسف والسخافات أن تقوم لها قائمة وسط هذه الثورة؟، لأنه لا سبيل إلى إنكار أن فقهاء هذه المدرسة فتحوا على أنفسهم أبوابًا للنقد. وقد أفضت رغبتهم الشديدة في التوفيق بين جمع المتناقضات، وفي إيجاد سند روماني لتبرير حلول عملية هي في الواقع عكس ماهو روماني، إلى مجادلات صبيانية عديدة وشكوك مذهبية كبيرة. والواقع أن فقهاء هذه المدرسة أغرقوا النصوص الرومانية بحواش طفيلية كثيفة بحيث أخفت هذه النصوص وغيرت من معالمها كل التغيير. ولذا فمن السهل علينا أن نفهم زعماء الحركة الإنسانية المقدسة لإزالة ما وقع على هذه النصوص من تدنيس، وأن ندرك كذلك مدى الشهرة التي تمتع بها أولئك الذين وقفوا حياتهم على إعادة هذه النصوص الرومانية إلى نقاوتها الأولى، وأعظم أولئك كوجاس في فرنسا. غير أن الحقيقة الهامة

من وجهة النظر الحالية، هي أنه كان من نتائج الجهود الصادقة التي بذلها زعماء الحركة الإنسانية في سبيل إعادة القوانين الرومانية إلى صورتها الأصلية، أن أقصوا تلك القوانين نهائياً من الحاضر إلى الماضي وسكينة الخالدة . أى أنهم أنقذوا القانون الروماني القديم من التحريفات التي انتابته يوماً بعد يوم في أثناء مداولته بين الناس ، ولكنهم لم يجعلوا منه للمستقبل سوى قطعة فنية لا حياة فيها ، ولا تأثير لها سوى ماعسى أن يشعر به عقل مثقف حين يتأمل قطعة فنية متناسقة الأجزاء . والخلاصة أن في استطاعة الباحث أن يقول تقريباً، بأن مصير القانون الروماني واستعماله بين الناس عامة في غرب أوروبا انتهى على أيدي زعماء الحركة الإنسانية .

غير أن نجاح زعماء الحركة الإنسانية كان في أوله ظاهرياً رناناً أكثر منه عميقاً أو حقيقياً ، وذلك لأن سيطرة مدرسة بارتولوس ومعها جماعة الشراح على فقه القانون الروماني في غرب أوروبا كانت من القوة بحيث لم يجرؤ زعماء الحركة الإنسانية أنفسهم على التفكير في التطرف للدعوة لمذهبهم ، بل ظلوا لمدة ثلاثة قرون، وهم يقولون بأن للقانون المدني مجالاً للتداول والاستعمال ، وهو ما قالت به مدرسة بارتولوس. ولذا لم يستطع الإصلاح الإنساني أن يبلغ تمام نتائجه إلا في القرن التاسع عشر، بل في الجزء الأخير من ذلك القرن. وهكذا لم يكن القانون الروماني الذي عمل كوجاس على إعادته إلى نقاوته الأولى هو القانون المعمول به في أقاليم فرنسا ، المعروفة باسم «أقاليم القانون المكتوب» ، حيث احتفظت المعلومات القانونية الجارية بقديم عاداتها في اللجوء إلى حلول

نصفية ، واستمرت تقارب بينها وبين الحلول التي اختارتها لنفسها مجموعة الأقاليم المجاورة، المعروفة باسم أقاليم العرف والعادة، سواء بسند من النصوص الرومانية المنقحة أو بدونه . ومعنى ذلك أن التأثير الوحيد للإحياء الروماني اقتصر على تعيين الحد المكتوب والقانون الروماني . وصار ذلك التأثير واضحاً ملموساً في أقاليم العرف والعادة عن طريقين مختلفين ، وأولهما أن عطاء رجال القانون الفرنسيين ، وهم دومولان ودارجانتريه وشوبان وليبران وبوتيه ، برهنوا على جدارتهم بأن يكونوا خلفاء البرودتيين ، أى الحكماء الأقدمين ، بمهارتهم في جعل اتجاهات مجموعات قوانين العرف والعادة متمشية مع اتجاهات معالم الطرق الرومانية القديمة بين مختلف الأقاليم ، وذلك في طبقات متعاقبة من مجموعات قوانين العرف والعادة ، فضلاً عن شروح قاموا بها في تلك الطبقات . واستطاعوا بذلك أن يخلصوا تلك المجموعات من شوائب القوانين المحلية ، وأن يبرزوا اتجاهاتها العامة ، وبذا مهدوا الطريق لاندماج جميع العادات في قانون قومي موحد . أما ثاني هذين الطريقين فهو أنه نظراً لقلة التعليمات الفقهية على قوانين العادات المحلية المتباينة ، وجد رجال القانون أنهم مضطرون إلى الرجوع إلى القانون الروماني، لما له من وظيفة القانون الإضافي، أو « العقل المكتوب » ، على قول الفقهاء ، تمييزاً له من قوانين العرف والعادة . وذلك فضلاً عن أن قلة الثقة بالنفس جعلت رجال القانون أنفسهم يكرهون الاستغناء عن مساعدة الماضي العظيم . ولذا لم يحدث إلا تدريجياً أن مكنت عملية تخريج المبادئ العامة من مجموعة الشروح المتجهة اتجاهها واحداً أعظم رجال القانون جرأة من أن يستشهد «بقانون عرفي عام» ، بدلاً من القانون المدني «الإضافي» ، وهو القانون الروماني ، وكان ذلك بسبب تأثير الثورة الفرنسية .

يضاف إلى ذلك أن هذا « العقل المكتوب » الذى هو القانون الرومانى جاء من معنى شديد الشبه بالقانون الطبيعى الذى افتخر به فلاسفة القرن الثامن عشر فى أنحاء أوربا . ذلك أنه منذ صارت حرفة القانون غير واجبة المراجعة، صار من السهل أن ينظر الناس إلى القانون على أنه مثل اجتماعى أعلى . وفى سبيل محاكاة الديموقراطيات التاريخية القديمة كما تصورهما المفكرون الثوريون قبيل الثورة الفرنسية ، ورغبة فى إقامة حكم العقل (الأسمى) بين الناس جميعاً ، أعلنت الثورة الفرنسية ، مجموعة المبادئ العظمى التى تركز عليها المجتمعات الحديثة ، وهى مبادئ يرجع بعضها على الأقل للتراث الرومانى القديم كما يتضح مما يلى :

(٢)

فلنحاول أن نفصل بين أهم مفاهيم القانون العام والقانون الخاص، التى أخذتها العصور الوسطى من الدولة الرومانية القديمة ، ثم أورثتها العصور الحديثة . ولنبدأ بالقانون العام ، فنقول إن نظرة القائد فى ميدان القانون العام الحديث فى غرب أوربا، تبرز فيما تبرز أولاً، ثلاثة مبادئ أساسية ، وهى : (١) فكرة الدولة ، (٢) فكرة السيادة القومية ، (٣) التطاع نحو نظام سياسى دولى . ولنفحص هنا ما تدين به هذه المبادئ للقانون الرومانى ، مع أخذ الأول والثانى منهما معاً فى نصوص قديمة واحدة ، على حين يرد الثالث مبعثراً فى مواضع متباعدة متناثرة .

(أ) ونقطة البداية هنا ، أولاً ، أنه لم يوجد فى أى عصر من العصور

الرومانية أدنى ريب في أن مصدر جميع السلطات العامة هم المواطنون ، وأن المواطنين هم وحدهم أرباب الحق في عمل القوانين ، وإصدار الأوامر ، وأنهم وحدهم أصحاب القدرة على الدفاع عن مصالح المدينة ، أى الدولة . والمواطنون أنفسهم مدركون تمام الإدراك أنهم مصدر هذه السيادة ، ويدلون على إدراكهم هذا بالمشاركة الفعلية في الحياة المدنية ، من مجالس عامة ، وأعياد قومية ، وخدمة عسكرية ، أى أن أركان القانون العام كلها مبنية على مبادئ السيادة العامة .

وثانياً ، أن وسيلة المواطنين للحكم والتنظيم هى « الدولة الرومانية » ، أو المصلحة العامة (ريبوبليكا) ، على قول المصطلح اللاتينى . غير أنه على الرغم من أن المصلحة العامة — أى الدولة — تتكون في الواقع من جميع المواطنين ، فهى فوقهم جميعاً ، وهى سائدة على كل فرد منهم ، لسبب واحد لا أقل ولا أكثر ، وهو أن سلامة المجموع أكثر أهمية من سلامة الفرد . ثم إن الدولة مزودة بسلطان غير محدود على الفرد ، فضلاً عن تمتعها بسلطة مطالبته بتضحية مصالحه الشخصية ، بما في ذلك تضحية حياته . وكان ذلك التنظيم الاجتماعى الذى أوجبه الدولة على جميع المواطنين من أعظم ما حققته العصور القديمة من الجهود البشرية . والدولة الرومانية في أعماقها ليست سوى المدينة القديمة في صورة مكبرة ، وهى وسيلة الدفاع الجماعى ضد العالم الخارجى . ويرجع مولدها إلى صعوبات الحياة العملية في مدينة صغيرة وسط أراض معادية لها في كثير من الأحيان ، وظلت حافظة لهذا الطابع . حتى بعد أن صارت إمبراطورية في أقصى اتساعها الإمبراطورى . وكانت هذه السلطة المطلقة التى تقدمت الإشارة إليها

ملحوظة فى أيام الإمبراطورية الثانية ، كما كانت ملحوظة أيام ملوك روما الأقدمين . وهذه السلطة المطلقة وحدها هى التى استطاعت أن تربط المواطن الرومانى طول حياته إلى واجبات الفئة التى ينتمى إليها ، ولو كانت هذه الواجبات معارضة لرغباته الشخصية . وهى وحدها كذلك التى مكنت لقيام الاشتراكية الحكومية التى نراها فى الإمبراطورية الرومانية بعد عصر دقلديانوس .

ثالثاً — كان آخر هذه السلسلة من الأفكار التى سيطرت على الحياة العامة فى الدولة الرومانية تفويض سلطان الدولة الى موظفين مدنيين يقومون على ممارسة هذا السلطان ، بحيث كان الموظف المدنى يمارس سلطانه المنوط به ، لا باسمه بل باسم الدولة التى هو فيها بمثابة الرمز المؤقت العابر . ويتبع ذلك نتيجتان ، أولاهما : أن الموظف المدنى يشارك بحكم وظيفته فى مهابة الدولة التى هو منها . وعلى هذه القاعدة يصير الإمبراطور سيداً مطلقاً على رعيته من وقت إسناد السلطة الإمبراطورية إليه . ويصبح القانون اليونانى الخاص بالمهابة الإمبراطورية منطبقاً على جميع قضايا السب أو الإهانة لشخص الإمبراطور أو ممثليه ونوابه . ومن ناحية أخرى لا تتعاق سلطة الموظف المدنى بشخصه ، بل بوظيفته ، وليس من حقه ألبة أن ينقلها إلى ورثته ، كما أنه ليس مسموحاً له أن يحصل منها على ربح لنفسه كأنها متاعه الشخصى ، بل هو يمارسها من أجل مصلحة الجميع وباسم الجميع .

أما مذهب تفويض المواطنين السلطة للإمبراطور ، فإنه بقى حياً حتى أواخر

أيام الإمبراطورية . غير أنه ينبغي لنا أن نسلم بأن تأثيرات شرقية أضافت
وقتذاك إلى الوظيفة الإمبراطورية عنصراً شخصياً غريباً على التقاليد الرومانية
القديمة . وهكذا نشأت وتأسست نظرية انتقال العرش بالتوريث من سالف إلى
خالف وهكذا . كذلك اختصت خزانة الخصاص الإمبراطورى ديوان المسالية
الإمبراطورية العامة . غير أن هذه الانحرافات لم تؤد إلى نتائج مذهبية خطيرة .

ثم انهارت النظم الرومانية العامة كلها خلال الغزوات الجرمانية تمام الانهيار،
وذلك لأن الغزاة الذين عاشوا في مجموعات أسرية أو قبلية ، أو انتشروا في
جماعات شبه بدوية متنقلة بين البلاد ، لم يعرفوا شيئاً عن المعنى الجغرافى للمدينة
الرومانية، بل كانت الرابطة العامة بينهم جميعاً بطبيعتها شخصية فردية. فسارت
الجماعة الواحدة منهم وراء زعيمها، والتفت حوله مادام هو ناجحاً منتصراً في
حروبه، وتفرقت عنه عند هزيمته أو موته، لكن لم يربطها به سوى يمين ولاء
شخصى . واندمج زعماء هذه الجماعات في خدمة زعيم أقوى منهم ، وأقسموا
له يمين الولاء عن أنفسهم وجماعاتهم التابعة لهم . ولم يختلف الملك من الملوك عن
أحد من أولئك الزعماء في شيء إلا بصفة أنه رئيس على جماعات أعز نفراً وأكثر
عدداً ، وهى صفة ظل الملك حافظاً لها في فرنسا لمدة قرون طويلة، وفي ألمانيا لمدة
قرون أطول . وعلى هذا الأساس من الولاء الشخصى استند النظام الإقطاعى
الذى ساد في أوروبا كلها حتى القرن التاسع . ونستطيع أن نقول إنه من هذا
الأساس الجرمانى نشأت جميع الأسرات الملكية التى لا يزال بعضها قائماً في غرب
أوروبا ، حيث يتضمن الولاء والإخلاص لأسرة من هذه الأسرات عاطفة خفية

من الحجة لشخص الجالس على العرش الملوكي، لأنه رمز الدولة التي هو رأسها المتوج فحسب ، بل لأنه سليل سادة وأجداد وحماة كرامة أقدمين .

غير أن الصورة الرومانية للدولة عادت إلى الظهور منذ اللحظة الأولى من إحياء القانون الروماني، لأن الكنيسة جعلت عقول الناس مستعدة لذلك منذ قرون، نتيجة لجهودها المستمرة في المباحدة رويداً رويداً بين الملك وبين سياسة الأقطاع الشخصية، وذلك بالإصرار على مراعاة واجبات الملكية ومسئولياتها أمام الرب. ومع أن الكنيسة لم تطلب يوماً من الأيام مراعاة الفكرة العلمانية بشأن المصلحة العامة ، فإنها حثت بشدة على واجب الفرد في رفع راية السلام بين الناس ، وتوسيع حدود العدل والإنصاف ، وحماية الضعيف ، وتأكيده دوام الإحسان والحجة بين الجيران، ومعنى ذلك أن الصورة اختلفت فيما بين الملكية والكنيسة على حين كان الجوهر واحداً في الحالين ، وهو أن الملك يغدو خادماً للعصا العامة أي الدولة ، وأمدت نصوص قانون جستنيان هذه النظرية بقاعدة أكثر ثباتاً ودقة . كانت نقطة البداية لكل مذاهب القانون الروماني من القرن الثاني عشر قطعة من قوانين أولبيان أوردها جستنيان مرتين في قانونه ، ونصها هكذا : « يكون للقرار الذي يتخذه الملك الجالس على العرش قوة القانون في أي أمر من الأمور ، لأن التصديق على القانون الصادر بإعلان السلطة الشرعية للملك يجعله مفوضاً من الناس بجميع سلطاتهم وحقوقهم» . وفي هذا النص يرى فقهاء القانون في العصور الوسطى توفيقاً بين مرحلتين من العقيدة الدستورية دون تمييز لما بينهما من تعاقب تاريخي ، إذ تقول المرحلة الأولى منهما بمبدأ السيادة العامة ، أي أن حق الأمر والنهي ، وبالتالي حق

عمل القوانين ، يخلص الناس وحدهم . وفي استطاعة الباحث أن يرجع بذلك المبدأ إلى أول عصر من عصور التاريخ الرومانى ، حين تألفت حكومة المدينة الواحدة من جزأين مختلفين لسكنهما مؤتلفين ، وهما طبقة الناس وطبقة الأكابر أو الشيوخ . ومن هذا الاختلاف ومن هذه السيادة العامة نشأت العبارة المشهورة « شيوخ وأهل روما » ، وهى العبارة التى كانت تصدر بها جميع الأعمال والأوراق الرسمية . ثم اختفى مبدأ السيادة العامة زمن الإمبراطورية الثانية ، وحل محله مبدأ الإرادة الإمبراطورية . ومن هذا يظهر المبدأ الثانى الذى يمدنا به أولبيان ، وهو المبدأ القائل بأن لقرار الملك الجالس على العرش قوة القانون . على أن المبدأ الجديد الخاص بالإرادة أو السيادة الإمبراطورية لم يكن فى نظر فقهاء القانون معارضاً أو مناقضاً لسلفه ، أى مبدأ السيادة العامة ، إذ فسروا السلطة الإمبراطورية الكلية بقولهم إن الإمبراطور تسلم من الناس تفويضهم بإياه بهذه السيادة التى تنبع منهم وحدهم ، وإن هذا التفويض يقع نتيجة قانون إمبراطورى يصدر عند ولاية كل إمبراطور من الأباطرة وظيفته . على أن ضرورة إصدار مثل هذا القانون الإمبراطورى اختفت فى الواقع زمن الإمبراطورية الثانية ، حين غدا الإمبراطور حاكماً مطلقاً ولا ريب ، لكن ذلك كان نتيجة طبيعية للسيادة العامة التى هو رمزها الجسدى . هذه هى المسائل التى بحثها نص أولبيان ، وهى السيادة العامة ، وتفويض هذه السيادة للإمبراطور ، والحكم الإمبراطورى أو الملكى المطلق . وكان الحل الذى فسر به أولبيان هذه المسائل مؤدياً للتوفيق بين المبادئ الدستورية فى روما القديمة وبين الأحوال السياسية التى جاءت بها الإمبراطورية الرومانية . ومنذ القرن

الثانى عشر فصاعداً أثار هذا النص نقاشاً لا يتقطع بين فقهاء القانون المدنى وفقهاء القانون الكنسى سواء بسواء . ومما يوجب الالتفات هنا أن فكرة السمو العام على الإمبراطور أو الملك كانت هى الأولى والأسبق بين الأفكار التى خلّبت عقول الأغلبية من مفكرى العصور الوسطى، من وليام الأوفرنسى، وتوما الأكوينى، وبارتولوس، ودانتى، إلى هورتمان وآلتوسسيوس وهبروبرت لانجويه . ثم كشفت الحروب الدينية فى القرن السادس عشر عن أخطار المذاهب الديمقراطية المتطرفة ، وأمالت عقول المفكرين نحو الوجه الآخر من المسألة ، على قول الفلسفة ، أى نحو سلطة الإمبراطور المطلقة . وعند ذاك استخدم المفكرون النظرية القديمة القائلة بتفويض الناس سلطاتهم للإمبراطور أو الملك ، وذلك لتبرير الحكم الاستبدادى ، بعد أن زادوا عليها أن ذلك التفويض لا رجعة فيه ، وهذا هو ما قاله الفيلسوف الإنجليزى هوبز . وظل الحال على ذلك المنوال حتى كان القرن الثامن عشر، وأخذت خطوط الدفاع عن الملكية المطلقة تنهار حصونها أخيراً . ولم يبق إلا أن يعلن الفيلسوف الفرنسى روسو بأن السيادة العامة حق لا ينتقل إلى الغير ، وأن يعطى معنى جديداً لفكرة التفويض ، بحيث أصبحت السلطة الملكية محدودة مأذوناً بها قابلة للفسخ والإلغاء . واستخرجت أجيال المفكرين جميع هذه النتائج المتنوعة المتعارضة إلى حد ما من نص أولبيان ، بعد تصريف ذلك النص وتكييفه حسب مقتضيات الأحوال السياسية المختلفة ، التى نجمت عنها هذه النتائج ، أى أنها كلها نتائج صادرة عن أصل رومانى .

ب — قدمت مدينة روما القديمة للعالم المثل الأعلى للعالمية ، وأنبئت تلك

العالمية المثالية وأنضجتها في نظمها القانونية ، ودلل القانونى الألماني العظيم فون
إيهرنج على ذلك كله تدليلاً علمياً باهراً ، منذ أكثر من خمسين سنة . ومن
المعروف أن مدناً قديمة أخرى انصرفت إلى أضيق أنواع الحلية ، على حين
أظهرت روما عبقريتها منذ أيام فتوحها العظمى فصاعداً في معارضة هذا الاتجاه ،
بأن ضمت إليها وتحت جناحها آلاف من مدن مجتمعة في رابطة واحدة من
التقدم السامى والاحترام المتبادل . واستطاعت بحظى بطيئة أن تقود أقواماً من
أجناس مختلفة نحو مرتبة واحدة من الحضارة . وأرضت روما خصائص
محلية في نفس الوقت الذى أعلنت فيه شأن الخصائص والصفات المشتركة بين
البشر جميعاً . واستطاعت بعد أن صار جميع العالم المعروف خاضعاً لقوانينها
أن تذهب بعيداً نحو تحقيق أحلام حكم على قائم على المساواة بين جميع الأجناس
البشرية . ثم جاءت المسيحية فأضفت من روحانياتها على ذلك المثل الأعلى الذى
بدأته روما وتعهدت بتنشئته .

ثم جاءت الغزوات الجرمانية فهدمت تلك الوحدة المثالية ، وظهرت في
التربة الرومانية غابة من سيادات ودول محلية صغيرة غيورة على استقلالها
الذاتى ، فضلاً عن حالها الدائمة من الحرب وأعمال اللصوصية والسلب والنهب
بين بعضها البعض . لكن أصحاب هذه الدول حفظوا ذكرى العصر الذهبى ،
ومن الدولة الرومانية العظمى والسلام الرومانى العام ، واجتهدوا في إحيائها
بمساعدة الكنيسة ، أولاً باسم الدولة الرومانية في الغرب زمن شارلمان ، ثم بعد
ذلك باسم الدول الرومانية المقدسة . غير أن حقائق تاريخية عنيدة لم تقبل
الإذعان لهذا البناء الإمبراطورى الهائل ، وظلت الإمبراطورية الألمانية عالمية

فى الأحلام فقط ، لأن الممالك القومية ثارت ضد مطالبها ، ورفضت كل خضوع لسيادتها ، وبالغت فى الاهتمام بكل شىء يفصل بينها وبين العالم الخارجى عنها ، لىكى توحد بين عناصرها المتنافرة القابلة للتوفيق داخليا فيما بينها . والخلاصة أن ملوكا تحذوهم شهوة الفتح والسلب لا يمكن أن تقوم بينهم إمبراطورية مبنية على قوة غاشمة ، دون أية روابط عاطفية تربط بين أجزائها ، إلا أن تكون إمبراطورية من الورق .

أما القانون الرومانى فقام فى العصور الوسطى بدور العامل الدولى الداعى إلى الوحدة ، فى جلبه أقل وبتأثير أعظم من تأثير الإمبراطورية الرومانية المقدسة . والواقع أن القانون الرومانى بلغ من التأثير العام مثما بلغت المسيحية نفسها ، بفضل ما لسلطانها الأخلاقى وصلاحيته العملية من طاقة عالمية واسعة ، سواء إذ راح يدعو أهل العصور الوسطى ، ويعمل على تأكيد قبولهم مختارين لنفس المبادئ التى نادى بها المسيحية ، من إنصاف وعدالة اجتماعية وضبط للنفس ، وتنظيم إدارى . وعلم القانون الرومانى أهل العصور الوسطى أن ينظروا إلى مصالحهم الزمنية بنفس الروح السابقة ، وألف بينهم جميعا فى رابطة من حضارة عامة أو مشتركة . وجاوز القانون الرومانى أطراف الحدود الفاصلة بين الدول ، وسلك العلماء فى مجموعة عظيمة من الفكر تحذوها ذكرى الدولة الرومانية وقانونها ، وهى مجموعة بلغت آفاقها مبلغا عالميا . وكانت الجامعات مفتوحة الأبواب لكل متعطش للمعرفة ، وامتلات حجراتها وأروقتها بجميع الأجناس من مختلف البلاد . وفى الجامعات اكتشف الدارسون أنواع المشابهات بين اللغات والأجناس والمشاعر ، وهى مشابهات لم تكن

معروفة أو كانت منسية منذ زمن طويل ، وحمل أولئك الذين تخرجوا من الجامعات بذوراً طيبة مباركة إلى أوطانهم ، أى أن إحياء القانون الرومانى فى القرن الثانى عشر كان الفخر الأول والأعظم للجامعات فى العصور الوسطى .

وسبق لنا أن أشرنا إلى كثرة عدد الجامعات فى البلاد التى تكونت منها الدولة الرومانية . وفى القرنين الرابع عشر والخامس عشر صارت هذه الجامعات أكثر محلية وأشد قومية ، بسبب الحروب وأعمال الدمار التى هى من وجهة نظرنا هنا نكسة ورجعة إلى الغيرة المحلية المضادة للصفة العالمية للقانون المدنى الرومانى . ثم أعاد الإحياء الثانى فى القرن السادس عشر إلى القانون المدنى المجدد جاذبيته العالمية . وغدا أرباب العلم والمعرفة من جميع الأمم رابطة أخوية واحدة ، أكثر بكثير من ذى قبل . وعلى أيديهم تكونت أحلام الوحدة ، وأحلام الجمهورية العالمية ، وهى الأحلام التى ملأت أبصار القرن الثامن عشر ، وأشعلت حماسات الثورة الفرنسية ، وتجمدت أخيراً بعد آلام حربين عالميتين فى هيئة الأمم المتحدة . ومع أن بذور العالمية الرومانية انغمرت فى الدماء الجرمانية ، فإنها بنيت وتأصلت جذورها ، وهى الآن جاهدة فى الإزهار ، لتقدم للبشرية ثمار الحرية التى غرسها السلام الرومانى ، بدلاً من المنازعات المستبدة .

ووجدت هذه الرغبة فى الوحدة التى تولدت بين الأمم بفضل الفكرة الرومانية أسرع تطور لها وأكمله فى الحياة الداخلية فى أمم معينة ، وفى فرنسا على وجه التخصيص ، حيث أخذت الطبقات المتعلمة من مختلف الأقاليم الفرنسية

تنضم بعضها إلى بعض في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، بفضل الاتصال المتبادل بين جامعات متشابهة ، وحيث اجتذب البيت الفرنسي المالك إلى مجالسه وبلاطه الصفوة الفكرية من كل إقليم من الأقاليم ، ثم أنفذتهم إلى أقاليمهم مرة أخرى ليكونوا ممثلين للملكية في حكم البلاد . ثم جمعت الحروب القومية الأوروبية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر بين مختلف الأقاليم الفرنسية للوقوف معاً في وجه خطر مشترك . ومنذ القرن السادس عشر فصاعدا احتلت فكرة «الريسبوبليكا» ، أو المصلحة العامة الرومانية القديمة مكانة الصدارة والتقرير بين المشرعين الفرنسيين ، وغدت نظم الإمبراطورية الرومانية الثانية نموذجاً لبيروقراطية مركزية ، دائبة النمو ، مهيمنة تماماً على الحياة الاجتماعية في الأقاليم . وفي عهد الملك فرانسوا الأول ، أسند المستشار الملكي ديبرا إلى مجموعة من رجال كلية القانون المدني بجامعة تولوز مختلف الوظائف العليا بفرنسا . وشاءت ميولهم القانونية أن تسيّر الملكية المطلقة التي أنشأوها مقتفية خطوات الدولة الرومانية ، وأن تنتهي إلى تحقيق المركزية التامة ، التي استطاع قادة الثورة الفرنسية أن يجعلوها أكثر تامة ، بتأثير من نشوة الديمقراطية الكلاسيكية القديمة .

وإذا نحن انتقلنا هنا من مجال القانون العام إلى مجال القانون الخاص ، فسوف نجد تأثير القانون الروماني في النظم الأوروبية على وجه التعميم أكثر وضوحاً وظهوراً في ذلك المجال الثاني . غير أن هذا التأثير يبلغ من العمق والسعة بحيث يحتاج إلى بحث كل نظام من النظم القانونية في كثير من التفصيل ، لكي يخرج البحث في صورة موضوعية معتدلة ، مع العلم بأنه لا يوجد مجال

لا نصيب لهذا التأثير فيه ، على حين لا يوجد مجال يكون فيه هذا التأثير وحيداً فريداً .

على أن قانون الأشياء المنقولة الجارى فى إنجلترا هو الفرع القانونى الذى يتضح فيه هذا التأثير تمام الوضوح . ومع احتمال صحة القول بأن التفرقة والتمييز بين الأشياء المنقولة وغير المنقولة ، وأن تخصيص مجموعة مختلفة من القواعد لكل من هذين النوعين ، ليسا من القانون الرومانى بالذات ، فمن الصعب أن ننكر أن صميم نظرية الملكية مأخوذ مباشرة من منابع رومانية ، بما فى تلك النظرية من صفات وحدود وعدم قابلية للتجربة ، وهى نظرية مأخوذ بها فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا فى العصر الحاضر . ثم إنه ليس فى استطاعتنا أن نتشكك فى أن تحليل الاختلاف بين الملكية والتملك يرجع إلى أصل رومانى . ولذا فربما نستطيع أن ننسب إلى رجال القانون المدنى فى إنجلترا فضل ابتكار مبدأ الشخصية المعنوية فى التملك . والخلاصة أن فى استطاعتنا أن نقرر فى اطمئنان أن جميع نظام الدعاوى العينية والإجراءات الجزائية مأخوذ فى أقاليم القارة الأوربية على الأقل ، من حق المناضلة فى سبيل الوصول إلى البرهان القانونى . وظل النضال الذى حقق هذه النتائج مدة طويلة ، فلم تتغلب الفكرة الرومانية المفردة الخاصة بعدم قابلية الملكية للتجزئة على الاتجاهات المتقطعة التى اتصفت بها النظرية الإقطاعية الخاصة بالملكية الزراعية إلا سنة ١٧٨٩ فى فرنسا ، وبعد ذلك التاريخ فى بقية أوروبا .

أما قانون الالتزامات فإنه خضع بسرعة لضغط السلطان المدنى الرومانى ،

لأن التطبيق الجرماني ، وكذلك النظرية الجرمانية ، كان كل منهما بدائيًا ناقصًا غير ملائم للعلاقات القانونية التي غدت واسعة الانتشار في التجارة والصناعة بعد إحيائها ، على حين كان القانون المدني الروماني وحيدًا ولا منافس له في العصور الوسطى ، سواء في دقة تحليله لمقاصد طرفين متعاقلين ، أو إتقان شرح عناصر العقود القانونية ، أو تبويب الالتزامات وطرقها ونتائجها . وظل القانون الروماني موضع الدراسة والفحص في كثير من المجالات ، كما ظل موضع التطبيق دون أية مقاومة ، بحيث كانت قوانين العرف والعادة ، حين صياغتها في صورة مكتوبة وطبعها للاستعمال ، تحذف أية إشارة إلى قانون الالتزامات الروماني . وترجع غلبة القانون المدني في هذا المجال إلى القرنين الثالث عشر والرابع عشر .

ونستطيع أن نقول ما يشبه ذلك بشأن الإجراءات القضائية عمومًا ، لا لعدم وجود نظرية جرمانية خاصة بهذه الإجراءات ، بل لأن هذه النظرية وقوانينها القائمة على تقديم البينة وتأدية اليمين ، وشكلياتها الضيقة ، واحتيالاتها الماكرة ، كانت كلها كومة لا تقاسم فيها ولا ملامح لها ، غير صالحة ألبتة للوقوف في وجه الإدارة الإجرائية الرومانية ، وما فيها من بساطة ووضوح وترتيب . وفي ذلك المجال أسهمت الكنيسة بكثير من التأييد في سبيل قبول الطرق الرومانية .

ومن ناحية أخرى لم يكن العامل الرئيسي في النظم القانونية في غرب أوروبا في مجال الحقوق العائلية هو القانون المدني الروماني ، بل الكنيسة

والمعانى الجرمانية . ولا محل للدهشة من ذلك إذا نحن تأملنا الأساس الضيق الذى قامت عليه العائلة الرومانية ، إذ هو أساس مبنى على السلطة فحسب ، أى السلطة الأمرة المطلقة التى لا تلين ، فضلا عن المقام الواضح النقص المسموح به فى النظام الرومانى للزواج والعواطف والمصالح المشتركة بين الوالدين ، أحدهما نحو الآخر ، أو نحو أبنائهما . فأى قوة من الجاذبية تستطيع فكرة مبنية على مثل هذه الآلية الجامدة أن تزاخم بها الفكرة المسيحية للعائلة ، وهى الفكرة المستندة إلى روابط الدم والمحبة المتبادلة ، والمعزة بقرابة جميع الذين توحد بينهم هذه الروابط ، والمحترمة حتى لشخصية الطفل فى جميع مراحلها . ومما لا شك فيه أن النظام الرومانى قام بكثير من الجهود القانونية لتلطيف الخشونة التى اتسمت بها معانيه الأولى . غير أن أسسه ظلت على حالها لم تتغير ، ولم تكن آخر إصلاحاته الواردة فى « المتجددة الثامنة عشرة بعد المائة » من متجددات جستنيان معروفة فى غالبا إلا بعد أن رسخت المبادئ المسيحية والجرمانية تمام الرسوخ فى غرب أوروبا . والسرف فى ذلك أن العائلة الجرمانية كانت بالقياس إلى أختها الرومانية أكثر استعدادا لاستقبال المؤثرات المسيحية ، وأن استعدادها هذا امتد إلى آخر نقطة يمكن الوصول إليها من الدم القبلى . وخضعت العائلة الجرمانية لمبدأ إرادة الجماعة لا إلى إرادة رئيس مطلق السلطان ، أى أن الشعور بالمصلحة المشتركة كان فى العائلة الجرمانية أكثر أهمية من ضرورة النظام ، وما بهذه الضرورة من جفاف وقطعية .

ولذا غدت شريعة الزواج وترتيبات التملك بين الزوج والزوجة من

شؤون الكنيسة ، فجعلت الكنيسة الزوجة مشاركة للزوج في إدارة ممتلكات الزوجية ، سواء أدت هذه المشاركة إلى حال أكثر غنى أو أكثر فقرًا ، وسواء نتجت عنها حال أحسن أو حال أسوأ ، وكل ذلك بدلا مما جرى عليه القانون الرومانى من الترخيص بالفصل التام بين مصالح الزوج والزوجة ، وحماية ممتلكات المرأة المتزوجة من أى قيد أو شرط . ولذا ظل نوع من الرقابة العائلية قائما أجيالا لمصلحة العائلة ، لتنظيم التصرف فى الممتلكات العائلية أو نقلها على يد رب العائلة لمدة مؤقتة .

ومع هذا فمن الخطأ أن نقول بأن القانون الرومانى لم يسهم بأى نصيب ، ولو أنه يبدو واضحا أن الأفكار التوجيهية هنا ليست رومانية ، إذ يكفى أن نذكر على سبيل المثال نظام الوصاية وأصوله الرومانية ، أو مادة إعادة الملكية كاملة غير منقوصة إلى حالها الأول ، فى قانون أحوال عدم الأهلية ، بل يكفى أن نعيد إلى ذاكرتنا ما حدث من تقدم خلال العصور الوسطى فى حق التصرف فى ملكية المالك عند وفاته ، إذ المعروف أن هذه الحال ظلت على ما هى عليه حتى صدور القانون المدنى الفرنسى سنة ١٨٠٤ ، حين نرى الغلبة النهائية للمبدأ الرومانى القائل بأن ممتلكات المالك تزول عند وفاته على أنها وحدة واحدة ، مع جميع التفاصيل الفنية الخاصة بانتقال أمثال هذه الممتلكات أو تقسيمها . ومع أن تقسيم ميراث من الموارث يتم فى فرنسا على قاعدة الشهر ، دون حاجة إلى نقل قانونى لحق الملكية ، وهذا وذاك ليس من القانون الرومانى فى شيء ، فإن ثمة قواعد أخرى خاصة بالتقسيم ترجع إلى أصول رومانية ولا ريب ، كما ترجع كذلك جميع النظريات الخاصة بتسديد

ديون المتوفى ، وبحق الحجز عن طريق القانون عل ممتلكات المتوفى لمصلحة المستحقين في (١) وصيته .

وسبق لنا فيما تقدم هنا أن قلنا ما فية السكفاية للتدليل على عمق المدى وعديد المسالك التي تطرق بها القانون المدنى الرومانى إلى جميع النظم القانونية فى غرب أوربا خلال العصور الوسطى . على أنه ربما يود الباحث أن يهتدى إلى عبارة واحدة تشرح تأثيره العام فى تطور القانون الخاص ، مع العلم بأنه ليس من السهل دائماً أن يركز الباحث لب الفكرة الرئيسية تركيزاً تام الوضوح . وليسمح لى القارئ أن أشير هنا إلى ما يبدو الى أنه أبرز صفات هذا التأثير الرومانى ، فأقول أن عامل القانون الرومانى أكثر من أى عامل آخر من العوامل النظرية، كان هو الذى سهل انتقال المجتمع فى غرب أوربا من اقتصاديات العائلة الزراعية إلى أساليب الفردية التجارية الصناعية . على أن القانون الرومانى لم يكن العامل الوحيد فى ذلك الانتقال ، لأن جميع النظام القانونى الخاص بالملكية المنقولة ، وما يتصف به من سرعة التداول ، فضلاً عن قلة ما فيه من حلول معينة ، يرجع أكثره ، لا إلى قواعد جرمانية ، بل إلى تجارب تشريعية متأخرة اقتضتها قلة الاحترام الذى رفق به المجتمع الإقطاعى جميع أنواع الثروة المنقولة . ومع هذا تزعم القانون الرومانى حركة النضال الطويل الشديد فى سبيل تحرير الفرد والملكية الفردية من الروابط العائلية ، أو روابط المشايعة الإقطاعية ، وهى حركة لم تتوج بالنجاح التام أيام الثورة الفرنسية .

(١) أنظر القانون المدنى الفرنسى ، مادة رقم ١٠١٧ ، وكذلك القانون الرومانى ،

ج ٦ ، مادة ٤٣ ، ١ ، ٢ .

ولتقف هنا هنيئة لشرح هذا الموضوع في شئ من التفصيل ، فنقول أن كل مجتمع بدائي حيث لا تزال الدولة ينقصها السلطان تقوم بواجبات الدولة فيه هيئة ابتدائية ، أى العائلة أو القبيلة . وهذه الواجبات لا تقف عادة عند حماية الفرد ، لأنه نظراً لقلّة الاستقرار العام تكون للجماعة الحامية بالضرورة سلطات كبيرة على كل فرد من أفرادها . بل أكثر من ذلك ، وهو أن الحياة اليومية بين الجماعة عموماً لم يفكر فيها أحد إلا على أنها مشاعة بين الأفراد جميعاً ، فكانت ملكية الأرض مشاعة ، وكذلك كانت ملكية قطعان الأغنام والماشية والسائمة في أغلب الأحيان . ثم كلما يقل الخوف من خطر الاعتداء الخارجى يميل كل فرد إلى العمل لحسابه الخاص ، والتمتع بثمرات كده وحده فينسحب من العمل المشاع والبيت العائلى المشاع ، ويشعر بالحاجة إلى إبراز شخصيته الخاصة ، ويفصل نفسه من الميراث العائلى المشاع ، سواء حصل أو لم يحصل على نصيبه منه . ثم يضيف إلى سرعة هذه الحركة ما ينشأ من تطور فى التجارة ، واتصال بالبلاد البعيدة ، ونمو فى الثروة المالىة المنقولة ، وهجرة مؤقتة فى أوساط العناصر المغامرة . ونتيجة لذلك كله يغدو التشريع مشجعاً أكثر فأكثر لتنمية الثروات الفردية ، كما يغدو معادياً أكثر فأكثر لسلطان الجماعة مع العلم ببقاء آثار ما يسبق ذلك من أحوال قديمة لمدة طويلة .

تلك عمامة تاريخية عامة متكررة الحدوث فى جميع الأحوال المشابهة فى كل زمان ومكان ، والدولة الرومانية نفسها اجتازت هذه العملية ، ولكنها تجاوزت هذه المرحلة كذلك منذ مدة طويلة سابقة على أيام الغزوات الجرمانية ، ووصلت قبيل تلك الغزوات إلى تنظيم يبدو فى جميع ظواهره مبنياً على الفردية التامة ،

بعد أن اختفى إشراف الجماعة على انتقال الملكية الثابتة من شخص إلى آخر ، وبعد أن اختفت معالم الملكية القبلية المشاعة ، فضلا عن موانع الهبات الفردية الحرة ، سواء بين الأحياء أو بسبب الوفاة . ومنذئذ صار القانون الرومانى مصدر التقديس لسلطة الفرد المطلقة غير المحدودة فى ملكيته مهما كانت صفتها وطبيعتها . وعلى وجه التخصيص جرى قانون الالتزامات على تطبيق مبادئ القصد الفردى والمسئولية الفردية فى دقة متزايدة ، بعد أن اكتمل تحريره من جهود وحدة العائلة . ووضح عظيم النجاح المذهبي الذى حققه حكماء المجتمع بهذا المبدأ المتعلق بالقصد الشخصى ، حين تمّ تفسيره فى دقة ورسوخ لا يلين ، بحيث صار بمنأى عن أى تعديل ، ولو كان ذلك تعديلا قضائياً . الخلاصة أن سرعة الحركة الاقتصادية وصيانة المعاملات القانونية جعلت الاستقلال الفردى التام ضرورة لازمة ، وصار ذلك الاستقلال أشد صلابة وقوة فى الدولة الرومانية ، لأنه لم يتأسس على الفرد الواحد المنعزل بنفسه ، بل على عاتق الجماعة ، والمقصود بذلك الجماعة الضيقة الراسخة فى المجتمع الرومانى ، أى العائلة ممثلة فى شخص رئيسها ، قاصرة خدمتها على طاعته ، وفى ذلك كله مثل من أمثلة المتناقضات العجيبة التى تتكون منها الحياة البشرية . وهنا نرى صفة من أوضح الصفات المميزة للقانون الخاص الرومانى . وهى إدماح رب العائلة لىكل نواحي الحياة القانونية للعائلة فى شخصه ، وإعطاء حقوقه فى التصرف الكلى المطلق غير المقيد مركز الصدارة فى صميم عين القانون الخاص . فرب العائلة كان بطل الفردية الغالب فى القانون الرومانى القديم ، بفضل ما تمتع به من سلطان وحيد فى الأملاك العائلية المورثة .

وقبالة هذا الاستقلال الفردى القوى سادت حالة مختلفة كل الاختلاف بين الأجناس الجرمانية إبان غزواتها المعروفة ، وهى أجناس مؤلفة من جماعات عظيمة ، غير منتظمة الأشكال أو الاحجام ، تجمع بينها صلات القرابة ، فى دول غير واضحة الحدود أو الأطراف ، خالية من أية سلطة مركزية . وكانت السيادة فى كل دولة من تلك الدول مبعثرة ضائعة بين أعضاء مجلسها العام ، وكان من المحتمل فى بعض الأحيان أن يبلغ النظام من القوة فى أية واحدة منها ، بحيث يجعل من جماعات الأقارب هيئة قادرة على الحرب والفتح . غير أن تلك القوة لا تلبث أن تتلاشى ، ولا يبقى منها سوى هيئة مشرفة على ممتلكات الجماعة من الأراضي الزراعية ، وتكون هذه الهيئة هى العائلة كلها ، ثم بعد ذلك الفرد الواحد من الأقارب ، بحسب الترتيب فى حق الوراثة . وفى هذه الصورة الثانية ، وفى كثير من التنوع بتأثير الزمان والمكان والتطور الطبيعي نحو التخفف من الأعباء والواجبات ، ظلت سلطة العائلة باقية خلال القرون حتى القرن التاسع عشر ، مع شئ من بطء التدهور ، برغم المحاولات الأحيائية لمتقطعة كلما غدت عناية النبلاء والمحافظين بالممتلكات العائلية أقوى لمدة قصيرة من الرغبة فى الحرية التجارية الاقتصادية . وإلى جانب الجماعة العائلية ، وبعد بضعة قرون من عصر الغزوات ، نشأت الجماعة الاقتصادية وهيئتها الطبقة الدقيقة المراتب ، لسد الحاجة إلى الحماية الحرية التى تتطلبها أحوال القرن العاشر الميلادى فصاعدا . وقامت هذه الجماعة الاقتصادية كذلك على أساس من الأراضي الزراعية تنقسم ملكيتها أجيال متعاقبة من سادة مملكين ، ولكل من أولئك السادة بدورهم حق التدخل عند أى انتقال

فى ملكية الأرض الموزعة بين أتباعه . ولذا تطلبت صحة انتقال الملكية شرط الموافقة من جميع السادة المملكين أصحاب المصلحة فى هذه الأرض ، وهو شرط ظل قائماً حتى القرن التاسع عشر ، ولو أنه غدا مهلهلاً بالياً من طول الاستعمال . ومن هذا يتضح أن الملكية الزراعية ، وهى أعظم أنواع الثروة خلال عصور طويالة كانت تحيطها التقاليد الجرمانية بشبكة من حواجز متعاقبة ، غرضها الإبقاء عليها فى حال من العبودية ، وجعل انتقال الملكية عملية بطيئة صعبة ، وذلك على عكس النظريات الرومانية بشأن الحرية ، سواء فى التعامل أو التداول .

وظات الفردية الرومانية تحارب هذا التنظيم حرباً لا تنقطع . على أن الصدمة الأولى التى أحدثتها الفزوات الجرمانية منذ القرن الخامس إلى القرن الثامن لم تكشف بين عشية وضحاها عن مدى عنف النزاع بين المجتمعين الرومانى والجرمانى ، وكان من الجائز والمتنظر أن تكون الأفكار الرومانية سريعة الغلبة فى ذلك الميدان . غير أن اضمحلال الأسرة الكارولنجية الحاكمة ، ثم انهيارها وذهاب روحها الإمبراطورية معها مؤقتاً ، أعاد الروح الجرمانية الأولى إلى الحياة مرة أخرى ، وجعل النزاع بين المجتمعين الرومانى والجرمانى أمراً واضحاً لا بد منه . ثم أعادت حركة الاحياء الإيطالى للقانون الرومانى فى القرن الثانى عشر مبادئ الفردية الرومانية التى قام عليها القانون المدنى ، ومنذئذ فصاعداً صار فعل هذه المبادئ عملية ناشطة صامتة ثابتة متصلة الخلفات . أما استغراق هذه العملية سبعة قرون لإحراز النصر النهائى ، أى من القرن الخامس إلى القرن الثانى عشر ، فمرجهه ولا ريب أن حضارة اجتماعية

اقتصادية متشعبة الجذور والفروع هي وحدها التي تستطيع أن تدرك تمام الإدراك مغريات القانون القائم على الفردية ، كما أن مرجعه كذلك طريقة فقهاءنا القانونيين في استخدام القانون المدني .

(٣)

ومن هنا ننتقل إلى آخر نقطة لنا في هذا المقال ، وهي أن القانون المدني كان خلال العصور الوسطى كلها المرشد والرفيق اليومي بل الأكثر من اليومي لفقهاءنا في القانون ، إذ جعلتهم قلة خبرتهم بالمذاهب القانونية مسحورين أمام هذا التسلسل المرتب من الأوامر والنواهي ، وهذه الثروة الطائلة من البراعة الجدلية ، وفي نفس الوقت فتنهم صلابة المبادئ الرومانية القديمة ، وتدقيقها الفكري القادر بعض الأحيان على تفسيرها تفسيرات متضادة . والخلاصة أن القانون المدني صار عند رجال القانون بمثابة خزانة زاهرة عامرة بجميع أنواع الأسلحة القوية القريبة من متناول اليد للاستعمال في لجاج الحياة اليومية . واستعمل رجال القانون كل هذه الأسلحة لجميع ألوان المشاكل كلما دعت الحاجة دون أدنى تفكير في صلاحيتها للغاية المطلوبة ، بل جندوا القانون الروماني لمحاربة صميم مبادئه الأساسية ، بحيث نجد قطعاً إجراءات فنية رومانية مستخدمة لتعطيل سير المبادئ القانونية الرومانية ، وأبرز الأمثلة على ذلك نظام الإقطاع .

وتفصيل ذلك أن العملية الإقطاعية المعروفة باسم تشيئة الإقطاع تطلبت تجزئة الملكية الزراعية ، وولدت درجات من الملكيات مناقضة تمام التناقض

للقاعدة الرومانية الخاصة بعدم تجزئة الملكية على الإطلاق . ولم يكن من
 المستطاع أن يعود غرب أوروبا إلى نظرية عدم تجزئة حق الملكية إلا بعد
 سقوط الإقطاع نفسه ، بقيام الثورة الفرنسية . غير أنه ليس من الملحوظ
 في كثير من الأحيان أن النظرية الإقطاعية كلها مبنية من مواد رومانية بأيدي
 قادة الحركة الإحيائية الرومانية ، من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر ،
 وأن أولئك القادة القانونيين أنفسهم هم الذين ابتكروا المخلوق القانوني العجيب ،
 المعروف باسم التملك المباشر والتملك الاستغلالي ، وفي نفس الوقت هم الذين
 جعلوا الملكية الفعلية للأرض صفة ملازمة لمجموعة الالتزامات التعاقدية الخاصة
 بالمالك الإقطاعي ، وهذه الالتزامات في ذاتها أعباء مباشرة واقعة على ملكية
 الأرض . غير أن جميع ما قام به القانونيون لإدخال ذلك كله في القانون
 الإقطاعي لم يخرج عن أنهم توسعوا في شرح الفكرة الرومانية الخاصة بالحقوق
 المباشرة والحقوق ، فضلا عن توسعهم في شرح الفارق بين التملك الاستغلالي
 بمقتضى القانون المدني وبين التملك في إقليم من أقاليم الولايات الرومانية الخارجة
 عن الأراضي الإيطالية . وفي أوائل القرن الثالث عشر لم تكن العلاقات الإقطاعية
 توضح نهائيا في نظام قانوني ، بل كانت حتى وقتذاك لا تزال عرضة لأن تتقاذفها
 كل موجة من موجات الأحوال المتغيرة . ولو استمرت العلاقات الإقطاعية على
 تلك الحال لازدهرت ونضجت ، ثم اضمحلت وزالت جنباً إلى جنب الخدمات
 والواجبات الحربية التي أنبتها هي للمجتمع الإقطاعي . ولكن هذه العلاقات
 الإقطاعية اكتسبت لنفسها من القوة بحيث استطاعت البقاء بعد ذهاب هذه
 الواجبات التي كانت العامل المبرر لقيامها ، وذلك بفضل تطويرها إلى حقوق

ثابتة كانت الالتزامات مظهرها الخارجى فحسب . واستمرت هذه العلاقات
الاقطاعية تثقل كاهل غرب أوروبا لمدة قرنين أو ثلاثة قرون ، بعد زوال
العوامل التى أوجعتها إلى المجتمع الأوروبى ، وذلك لأنها كانت مشدودة بعضها
إلى بعض بجبل المنطق الرومانى والطرق الرومانية . وظلت الحال على تلك
الوتيرة حتى اقتضى الأمر الثورة الفرنسية أخيراً تهديد ما سبق لرجال القانون
أنفسهم أن أقاموه من بناء بمعونة الفقه الرومانى، مع العلم بأنه بناء معارض تمام
المعارضة للاتجاهات الطبيعية فى القوانين الرومانية ، لتحقيق الأهداف المضادة
للروح الرومانية فى المجتمع الإقطاعى .

وفى ميدان أضيق مما تقدم من ميادين البرهان على تأثير القانون الرومانى فى
التشريع فى غرب أوروبا نستطيع أن نشير كذلك إلى نظرية الاستبدالات التى
كانت موضع خطوة واسعة بأنحاء غرب أوروبا، من القرن الرابع عشر إلى القرن
الثامن عشر . ومن المعروف جيد المعرفة فى ذلك الميدان كيف رفضت قوانين
العرف والعادة فى كثير من بلاد أوروبا الغربية إدخال مبدأ الوصية الرومانى فى
نظمها القانونية ، محافظة منها على ما لا سبيل إلى اجتنابه من سلطة التوريث
بلاوصية وسلطة الملكية المشتركة فى العائلة . وكان مبعث ذلك الرفض أن
الوصية سلاح هائل فى يد الفرد لسحب ميراثه من السلطة المستمرة للعائلة .
غير أن رفض البلاد الشمالية السماح بحق الوصية كان رفضاً طبيعياً للمبدأ الرومانى
الخاص بحق تعيين وريث ، وهو حجر الزاوية فيه . ومع هذا استمدت
البلاد الشمالية من ذلك المبدأ نظرية الاستبدال التى صارت فى القانون الفرنسى
نظرية الاستبدال بوكيل موثوق به ، وهى نظرية غدت قاعدة فرعية فى

الوارث . وجعلت البلاد الشمالية من نظرية الاستبدال وسيلة ، لا لتسهيل انتقال ملكية المتوفى إلى غرباء بمقتضى وصيته ، بل عكس ذلك ، وهو ضمان دوام الملكية في أيدي عائلة واحدة جيلا بعد جيل ، بإعلان بطلان أى تصرف من نائب عن أى فرد من هذه الأجيال . وهكذا استعان القانونيون في البلاد الشمالية بالقانون المدني الروماني ، القائم على الفردية لتأييد الروح العميقة المتأصلة في فكرة العائلة ومقامها في المجتمع .

وهكذا ولعدة قرون حتى قيام الثورة الفرنسية ظل العالم الغربي كله يشعر بتأثير القانون المدني الروماني في صور مباشرة عامة متفاوتة في الحالين . ثم بدأت الثورة الفرنسية حركة تقنينية كبرى في أنحاء غرب أوروبا ، وهي حركة أزلت تدريجاً معالم السلطة القانونية الرسمية لقوانين جستنيان ، برغم أنها حركة استسلمت لمبادئ رومانية جستنيانية في كل خطواتها . وفي هذا لم تكن هذه الحركة سوى استمرار لحركة سابقة دفعت أوروبا الحديثة ، من القرن السادس عشر فصاعداً ، إلى تنظيم شئونها القانونية ، وتفصيل رداها القانوني حسب مصالحها الذاتية .

الواقع أن صدور القانون المدني الفرنسي سنة ١٨٠٤ كان أول الصدمات الكبرى للسيادة الرومانية ، لأنه جعل لفرنسا كلها مرة أخرى نظاماً قانونياً واحداً ، وقضى على القوة الموجبة التي كانت لقوانين جستنيان في الجنوب ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى صار استخدام القانون المدني الروماني ممنوعاً في أنحاء فرنسا ، ولو بصفة قانون إضافية ، لأن القانون المدني الفرنسي قصد به أن

يكون كافياً لنفسه ، فإذا تبين أن نص القانون لا يكفي ، وجب أن يكون الحل لكل مشكلة تأتي أمام القضاة الفرنسيين مستمداً من روح القانون المدني الفرنسي نفسه ؛ وبذا دلت الفرنسيون على طاعتهم لتشريع المشرعين . ومع أن النصوص القديمة المستمدة من قوانين جستنيان ظلت مقبولة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فإن أصداء الماضي كله خفتت واختفت بعد ذلك ، على الأقل في فرنسا .

واقترنت إيطاليا إلى حد كبير نفس الخطوات التطورية التي سارت فيها فرنسا ، ولكن في صورة أقل سرعة وأقل انتظاماً واطراداً ، ولذا لم يصدر القانون المدني الإيطالي إلا سنة ١٨٦٦ ، بعد أكثر من نصف قرن من تقلبات المد والجزر . وكانت ألمانيا أقل من ذلك سرعة ، فلم تحصل على قانونها المدني الإمبراطوري إلا سنة ١٩٠٠ ، كما سبق أن ذكرنا هنا ، وظل القانون المدني الروماني هو قانونها العام حتى ذلك التاريخ . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أن القانون المدني الألماني الصادر سنة ١٩٠٠ ينبئ في كثير من المواضع ، حتى في العصر الحاضر ، بأنه أكثر إصطباعاً بالصبغة الرومانية من القانون المدني الفرنسي الصادر سنة ١٨٠٤ .

ويستخلص من ذلك كله أن قانون جستنيان لم يصبح عاطلاً مجرداً من قوة الوجوب في مختلف القوانين في غرب أوروبا إلا في عصرنا الحاضر . إذ استمر لمدة أربعة عشر قرناً منذ صدور آخر نسخة منقحة منه ، ولمدة ثمانية عشر قرناً ، منذ ظهور أغلب أجزائه الأصلية الأولى ، وهو يسيطر على العالم المتحضر خلال

أعظم الانقلابات السياسية والإجتماعية التي عرفتها البشرية ، بل بقى حياً قروناً طويلة بعد ذهاب الحضارة التي تولد عنها .

وأخيراً هل يصح لنا أن نقول بأن القانون الرومانى لم يبق له دور يقوم به فى أوربا الغربية بعد أن ذهبت عنه قوته الموجبة فى قوانينها ؟ . الواقع أن الشخص الذى يستطيع أن يقول بذلك يكون جريئاً متجنئاً على الحقيقة ، لأن القانون الرومانى لا يزال يدرس فى كل الجامعات الأوربية وغير الأوربية الحديثة ، وهو لا يزال أساساً لدراسة كل مقبل على الاشتغال بالقانون ، ولتدريبه وشحذ استعداده المنطقى . ونحن المشتغلين بالقانون جميعاً لا نزال نتمتع فى العصر الحاضر طرق فقهاء القانون الرومانى فى التفكير والمناقشة ، فضلاً عن طرقهم فى تناول مسألة من المسائل القانونية ، كما أننا رجعنا إلى تبوياتهم وتصنيفاتهم القانونية بعد أن أهملناها طويلاً ، وأسأنا فهمها بعض الأحيان . ثم أننا فضلاً عن ذلك كله لا نزال نسير على هدى أفكارهم فى العدل ، وجهودهم فى سبيل الوصول إلى الإنصاف .

الفصل الثاني عشر

مركز المرأة في البصير الوسطي

اصطلاح الباحثون على اعتبار مركز المرأة مقياس الحكم الذى نحكم به على حضارة دولة من الدول ، أو عصر من العصور . ومع أن هذا صحيح من أوجه عدة إلا أن القياس يظل عسير التطبيق نظراً لصعوبة تحديد مركز المرأة ، إذ أن مركزها من الناحية النظرية والقانونية شيء ، ومركزها العملى فى الحياة شيء آخر . وكلا المركزين يتجاوب أحدهما مع الآخر ، لكنهما لن يتفقا تمام الإنفاق . . . فجال المرأة الصحيح فى العصور الوسطى كان مصدر إلهام لعدد لا حصر له من الرسائل التهذيبية الموجهة إلى النساء أو المكتوبة عنهن ، كما كانت محاسنهن أو نقائصهن موضوعاً أدبياً خصباً ، أثار بعض الأحيان مجادلات اشترك فيها قادة الأدب فى تلك العصور . ومن أمثلة تلك المجادلات ما ثار فى أول القرن الخامس عشر حول الجزء الهجائى فى قصة الوردة ، وهو الجزء الذى نظمها الشاعر جان دى مون ، وحول القصيدة الغنائية المسماة الحسناء القاسية التى نظمها الشاعر الفرنسى ألان شارتيفيه المتوفى عام ١٤٤٠ .

ونظرية العصور الوسطى فى المرأة — كما وضعت ونوقشت — جاءت وليدة قوتين وهما : الكنيسة والطبقة الأرستقراطية . وهذه النظرية جمعت النقائص كلها ، لأن هاتين القوتين لم تكن الواحدة تناوى الأخرى فحسب ، بل كانت فى عراك مع نفسها ، فاجتمع لكل منهما أشد الآراء تضارباً عن المرأة ، حتى إن النساء وجدن أنفسهن يتأرجحن بين رأيين :

الأول يضعهن في الحضيض ، والآخر يرفعهن إلى أسنى المراتب . ولو أن الكنيسة في أوائل أيام سيطرتها وقفت من المرأة موقفاً واحداً لانتهى مركزها إلى أفضل أو إلى أسوأ مما انتهى إليه . لكن الكنيسة غفلت عن تحذير التوراة من التردد بين رأيين ، فغدا موقف الكنيسة من المرأة متناقضاً — كما يبدو من أحاديث رجالها وكتب نوااميسها ومقالاتها — حتى إن المرأة لم تدر أى الموقفين اتخذته الكنيسة منها : أهى حواء شريكة آدم؟ أم هى مريم والدة المسيح؟ فمن ناحية يقول جاك دى فترى المتوفى سنة ١٢٤٠ م : « لم يكن بين الله وآدم ، وهو فى الجنة غير امرأة واحدة ، ومع ذلك لم يهدأ لها بال حتى أفلحت فى إخراج زوجها من جنات النعيم ، وبالتالي فى الحكم على المسيح بأن يعانى سكرات الموت على الصليب . ومن ناحية أخرى جاء فى إحدى مخطوطات جامعة كمبردج أن « المرأة تفضل الرجل من حيث المادة ، فأدم خلق من طين بينما خلقت حواء من جنب آدم ، وتفضله من حيث المكان ، فقد خلق آدم خارج الجنة بينما خلقت حواء داخلها . والمرأة تفضل الرجل كذلك من حيث قدرتها على الحمل ، إذ أن المرأة هى التى حملت المسيح ، وهذا أمر يستحيل على الرجل الإتيان به . والمرأة تفضل الرجل من حيث الرؤية ، فالمسيح تبدى بعد البحث لإمرأة هى مارية المجدلية من حيث رفعة المنزلة ، فإن المرأة تحتل مكان الصدارة بين المترنمين من الملائكة وهى مريم المباركة » .

ومن أطراف البحوث أن نتتبع أثر هاتين النظريتين العصور الوسطى ، فالنظرة إلى المرأة على أنها أداة من أدوات الشيطان ، وأنها شىء ناقص شرير ، ظهرت فى تاريخ الكنيسة منذ أيامها الأولى ، وهى من خلق الكنيسة . أما أهل الدولة الرومانية فعلى الرغم من التزامهم مبدأ الوصاية على النساء ، فإن هؤلاء

وأولئك اتصفوا باحترام جوهرى نحو المرأة. وبينما أخذ الناس فى اعتبار الرهبانية مثالا أعلى فى الحياة، وأقبل المسيحيون على الدخول فيها، وغدت الديرية مؤثلا وملاذاً لكثيرين من ذوى العقول الممتازة والنفوس المتوقدة حماسة للعقيدة، إذ تبرز إلى الوجود نتيجة لهذا فسكر أن المرأة أشد عوامل الغواية، وهى باب الشيطان وهى أخطر العقبات فى سبيل خلاص الروح. ونحن لانرى ضرورة تدعو للدخول فى تفاصيل هذه الفكرة ، بيد أن أهميتها ترجع إلى أنها غدت أساساً لرأى فى المرأة ظل قائماً مدة طويلة ، حتى عقب زوال الأحوال الدينيوية التى ترتب عليها قيامه . ولم يكن لهذا الرأى من الناحية العملية سوى أثر طفيف فى حياة الناس اليومية ، فظلوا يتزوجون ، وظلت الكنيسة تبارك لهم هذا الزواج . ولم يتغير هذا الرأى بفض النظر عن الواقع ، وكان أن تسربت ببطء وجهة النظر الديرية فى المرأة إلى المجتمع . يحدثنا تشوسر الشاعر الإنجليزى فى قصته « الزوجات الشريرات » على لسان (حسناء باث) كيف أن زوجها الخامس اعتاد أن يقرأ عليها كل ليلة أمثلة من خيانة الزوجات ، فى كتاب جمعت صفحاته بين مقتطفات من ترتوليان الكاتب المسيحى ، والقديس جيروم ، وأشعار أوفيد الرومانى (حتى أنها ضاقت ذرعاً فمزقت صفحات الكتاب، ولما ضربها وأفقدتها السمع بإحدى أذنيها، انصلح حالها وغدت زوجة مطيعة). وكان رجال الدين، الذين نادوا بأخذ التنسك مثلاً أعلى للحياة، هم الطبقة الوحيدة المتعامة، الذين كان لهم صوت مسموع فى المجتمع خلال قرون عديدة. لذلك لم يكن من الغريب إذن أن النظرية الأساسية التى تكونت عن المرأة هى نظرية تنادى بأن المرأة إنسان ناقص بالضرورة. وحلت هذه النظرية من الرجل العادى محل القبول. وفيما عدا جماعات

وأضحى في كل كنيسة تقريباً محراب للعدراء ، ولا نستثنى من ذلك الكنائس التي لا تحمل اسمها . وفي القرن الثالث عشر — حوالى الوقت الذى نادى فيه الكاتب الفرنسى فيليب الفوفارى المتوفى سنة ١٢٧٠ م بأن الفتيات يجب ألا يتعلمن القراءة — كان ألبرت العظيم ، الراهب الدومنيكى الألمانى المتوفى سنة ١٢٨٠م ، يناقش السؤال المدرسى: هل كانت مريم العدراء تملك ناصية الفنون السبعة الحرة؟ ، ويجيب عن هذا السؤال بالإيجاب . وكانت معجزات العدراء على كل لسان ، وكان اسمها مكتوباً بأحرف من الأزهار البرية فى الحقول ، وأضحت عثرة الإنسانية فى آدم مسألة تستأهل التهنئة ، إذ لولاها لما رأت الإنسانية مريم متبوثة عرشها فى السماء .

هى تفاحة ولكن بها مريم أضحت ملكة فى السماء
باركتك السماء يا لحظة القطف وجادت عليك بالنعماء
فلنغن شكراً على ذلك لله — ونزجى إليه شكر الغناء

وكان التفانى فى احترام المرأة الذى ابتدعته الطبقة الأرستقراطية فى العصور الوسطى هو الشق الدينى لعبادة العدراء. ففي الفروسية أصبح احترام المرأة — مثل عبادة الله — صفة ضرورية يجب أن يتحلى بها الفارس الكامل ، وكما عبر جينون تعبيراً يدل على ذكاء ، أكثر مما يدل على كياسة ، عند ما قال « كان الفارس نصير الله والمرأة — إني أحمر خجلًا من الجمع بين هذين اللفظين المتنافرى النعمة » ، ووجدت هذه الفكرة تعبيراً واضحاً فى أنشودة فرنسية

في القرن الرابع عشر ، حيث تردد الفقرة « في السماء إله وعلى الأرض آلهة » .
وإحدى الظواهر الهامة لهذه الفكرة هي تطور نظرية « الحب العذرى » ، وهو
حب أفلاطوني في مفهومه ، ولو أنه من نواح شتى حب مصطنع بقدر ما كانت
الفلسفة المدرسية المعاصرة له . وهذا الحب العذري مصدر إلهام لأروع
أشعار التروبادور في فرنسا والمسنجرز في ألمانيا ، كما هو مصدر إلهام الغنئين
أرباب الطراز الحديث الجميل ، وللشاعر دانتي نفسه في إيطاليا . ومن الواضح أن
تلك النظرية ، التي اعتبرت عبادة المرأة في الحل الثاني مباشرة بعد عبادة الله ،
ونظرت إليها باعتبار أنها الدافع الرئيسى إلى الإتيان بأعمال الشجاعة ، وعلى
أنها مخلوق نصفه عاطفي ونصفه الآخر مقدس — تلك النظرية لا بد أنه كان لها
تأثيرها بحيث وازنت الاعتقاد بنقص المرأة . على أية حال بدأت عملية إعلاء
شأن المرأة ، ومهما فكرنا في الأهمية القصوى لرفع مرتبة المرأة (لأن قلة قليلة
من بنى الإنسان هي التي تصلح للقيام بدور العموديين سواء أكانوا نساءً
أم عاطفيين) فقد كان ذلك خيراً من اعتبارها في أسفل سافلين ، وهو الموضع
الذي قدره لها آباء الكنيسة الأولون . ومع ذلك فيجب ألا نعلق أهمية كبرى
على مثل الفروسية الأعلى كعامل في رفع مركز المرأة ، فكما كان التنسك هو
المثل الأعلى المحدد لطائفة صغيرة من رجال الدين ، كانت الفروسية هي المثل
الأعلى المحدد لطائفة صغيرة من الأرستقراطيين . ولم يكن لأولئك الذين
كانوا خارج نطاق تلك الطائفة إلا قدر ضئيل في أى أثر تهنيدى للفروسية ،
وحتى في الطبقة التي انتشرت بينها والتي مارسها يستحيل على المرء أن يشعر أن
الفروسية قد تركت أكثر من مجرد غشاء سطحي . ففي الأشعار التاريخية
الفرنسية ، وفي الكتاب الذي وضعه في القرن الرابع عشر الفارس الفرنسي

جفرى دى لاتورلاندري لتعليم بناته ، كثيراً ما نقرأ أخبار رجال يضرّبون زوجاتهم وهم فى ثورة من غضب . أضف إلى هذا أن القانون الكنسى لم يكن ليحرم إنزال العقاب البدنى بالزوجة . ثم إن المثل الأعلى للحب العذرى سرعان ما تدهور ولم يعد له شأن كبير من الناحية الاجتماعية ، كما كان له من الناحية الأدبية . وقد كان للحب العذرى أثر تهذيبى على السلوك ، غير أن الشموانية والتفاهة — وهما الأساس الذى قام عليه هذا اللون من الحب ، برغم ما يعلوه من مظاهر سطحية ، كانتا تظهران بوضوح فى كتب كثيرة من كتب القرن الثالث عشر ، التى ألفت عن تصرف النساء ، والتى صيغت على نمط كتاب أوفيد فى فن الغزل ، تلك الكتب التى هاجمتها الشاعرة والأديبة الفرنسية كرستين دى بيزان (١٣٦٥ — ١٤٣٠) مهاجمة عنيفة . ومن المحتمل أن يكون لفكرة الفروسية أثر على الأجيال التالية أعمق من أثرها على عقول المعاصرين لها ، وهى — كثرات — لاشك أنها أثرت على مركز المرأة فى العصور الحديثة ، إذ مهما كان أثر فكرة الفروسية على أولئك الذين مارسوها عملياً فى العصور الوسطى ، فقد كانت الفكرة من أقوى الأفكار التى ظهرت فى تلك العصور ، وهى فكرة أصيلة فى جوهرها ، رغم أنها تدين بشيء لمؤثرات عربية .

هذه إذن النظرية الوسيطة عن مركز المرأة ، وهى كما رأينا نخلو من الاتساق والتوافق ، إذ بينما تنادى بسمو المرأة ، إذا بها تنادى بدونيّتها ، فمثلاً فى تناقضها كأي تعميم فى الحكم على جنس . والمسئول عن صياغة تلك النظرية — كما سبقت الإشارة إلى ذلك — هو الكنيسة والطبقة الارستقراطية ، وهما الطبقتان

الثان كانتا تنتهى إليهما مقاليد الأمور من البداية . وفى مستهل القرن الثالث عشر ظهرت إلى جانب هاتين الطبقتين قوة جديدة شخّصت فى البرجوازية كطبقة أخذت أهميتها فى الازدياد منذ ذلك الوقت . وأظهرت هذه الطبقة الجديدة فى بعض النواحي رأياً أدقّ فهماً من سابقه لطبيعة شخصية المرأة عند الطبقتين السالفتين ، فلم تغفل القوانين المحلية عن ذكر المرأة التى تتخذ التجارة مهنة . وفى كثير من المدن كانت هناك « عادات » مرعية لمعاملة المرأة المتزوجة التى تحترف حرفة خاصة بها ، باعتبار أنها امرأة لا عائل لها . وتختلف هذه العادات اختلافاً بيناً عن الحدود التى جاءت فى القانون العام بشأن مركز المرأة المتزوجة . ومع أن المقصود من تلك العادات هو حماية الزوج فقد كانت أيضاً تحسناً إيجابياً فى مركز الزوجة . غير أن البرجوازية بوجه خاص ، غدت طبقة هامة فى عالم تطور كل من القانون والرأى فيه تطوراً واضحاً فعلاً واتخذاً قالباً معيناً . وتقبّات هذه الطبقة ما وجدته سائداً من الآراء فى المرأة وفى الزواج على أنهما تطبيق للناموس الطبيعى . حقاً إن النعمة البرجوازية فى الأدب — وأول ظهورها فى المنظومات القصصية الفرنسية القديمة فى القرن الثانى عشر والثالث عشر — كانت أشدّ عداء للمرأة من نعم الكنيسة ، ومن نعمة الحب العذرى ، وذلك لأن التفانى فى احترام المرأة والنظر إليها نظرة التقديس لم يجدا من الترحيب بين الناس إلا قليلاً ، باستثناء الأسرات التجارية التى مكنتها ثرواتها من غشيان المجتمعات الأرستقراطية . ومع ذلك فإن المرأة — ذلك الخلق البغيض — كما صورتها فى المنظومات القصصية الفرنسية القديمة — تكشف عن شيء من روح المساواة العملية التى سادت بين رجال ونساء الطبقتين الوسطى

والدنيا . فالمرأة مع فرض خضوعها للرجل ، فإن هذا الخضوع لم يكن تاماً ، مع العلم بأن موضوع الزوج الخاضع لزوجته كان مجال سخرية المؤلفين دون أن يكون حقيقة واقعة . وتشاء الأقدار أن يتمنى الرجال أن يكون أزواجهم من شاكلة جريزelda الصبور ، فإذا بهم أزواج لشريرات من أمثال حسناء باث ! .

وتمت قسمان كبيران من الآراء خلا خافتين ، وأولها آراء الطبقات الفقيرة العاملة التي حلت فوق أكتافها حياة الكنيسة ، والطبقة الأرستقراطية والبرجوازية جميعاً ، إذ بقيت هذه الطبقات الفقيرة عدة قرون صامتة لا تفصح عن رأيها ، لأن ذلك المجتمع الكادح من الرجال والنساء الذين نلمح حياتهم أحياناً في سجلات المحاكم والمدن لم ترتفع أصواتهم عن حشة المنجل أو طفطقة النول إلا في القليل النادر . أما آراء الطبقة الثانية التي ظلت صامتة ، فنحنى بها آراء جمهرة النساء ، فقلما سمعنا رأيهن في أنفسهن ، إذ أن كافة الكتب — كما شكت ذاك حسناء باث — كتبها رجال :

« من ذا الذى أسمى الأسد وحشاً ، قل لى من ؟
فو الله ! لو أن النساء كتبن قصصاً كتلك التي
يحفظها رجال الدين في معابدهم ، لكن كتبن عن شر
الرجال وخبثهم أكثر مما يستطيع كافة بنى آدم
أن يكتبوا ! »

والكتب التي كتبتها النساء نادرة ، بصرف النظر عن الرسائل الغرامية

التي كتبتها هلويز بطرس أبلار ، والكتابات الوجدانية التي كتبتها النساء المتصوفات ، ومن هؤلاء الكونتيسة الشاعرة التروبادورية بياتريس دوبي ، وماري دي فرانس كاتبة قصص الحب والمغامرات المشهورة ، ممن سرن على العرف الشعري للمألوف إبان عصرهم . أما أساطير النساء الخيرات التي ظهرت للرد على الزوجات الشريرات ، وقصيدة « مدح النساء » الفاترة التي رد بها صاحبها على قصيدة « ذم النساء » الأكثر قوة وعنفًا ، فربما تكون كل هذه الكتابات مكتوبة بأقلام رجال . ولم يظهر حتى أواخر القرن الرابع عشر من يدافع عن المرأة إلا كاتبة انبرت للدفاع عن بنات جنسها ، ورفعت علم الثورة على ذم المرأة السائد حينذاك . كانت هذه الكاتبة — وهي كرسيتين دي بيزان — ماهرة في كافة ألوان عادات القصور ، لأنها كانت تعيش وتعمل ثلاثة أطفال على ما تكسب من قلمها ، وهي مثالية وواقعية في هجومها على « قصة الوردة » ، وفي موضوعها التعليمي الذي كتبتَه لترجع إليه النساء ، والذي يعرف باسم « كتاب الفضائل الثلاث » . وفيما عدا ذلك ينبغي أن نستنبط وجهة نظر المرأة « من صرخة قلب » تسمع بين حين وآخر ، أو من تعليق طريف نوعًا ما مما نجده في صميم الحياة الواقعة لا في بطون كتب الأدب . ففي إحدى العظات باللغة العامية الحية ، يحث القديس السيني الفرنسيكاني بيرناردينو (١٣٨٠ — ١٤٤٠) الأزواج على معاونة زوجاتهم ، ويشفع رجاءه ، بذكر عبارة جاءت على لسان إحدى النساء في حديث لها معه . يقول برناردينو « انظر يا معان كيف تعاني زوجتك الآلام عند الوضع ، وكيف تعاني الآلام في الرضاعة وفي تربية الطفل ، وفي الغسل والتنظيف ليل نهار . وكل هذا كما ترى مجهود

مضى تضطلع به المرأة وحدها ، بينما يغدو الرجل قرير العين ، يغنى أينما سار .
و ذات مرة قالت لى زوجة أحد البارونات « أعتقد أن زوجى يعمل ما يراه
خيراً ، وإني لقانعة بأنه خيراً يفعل . لكن المرأة تتحمل الألم وحدها فى كل
ما يتعلق بأمور الطفل ، فهى تحمله فى أحشائها ، وتلد ، وتتعهد بهغائيتها ، وكثيراً
ما يكلفها هذا بذل الجهود المضنية ، فلو أن الله أسند إلى الرجل بعض العبء ،
لو أن الله جعل الرجل يضطلع بحمل الطفل . على هذا النحو تكلمت السيدة ،
وكان ردى عليها هو : أعتقد أنك على صواب فيما تقولين » . وشئ من قبيل
هذا الروح كان مصدر إلهام لأغنية من أغانى القرن الخامس عشر ، مجهولة
المؤلف ، وهى أغنية ذات نغمة بسيطة صادقة الشعور .

أشعر بخفة الغزال ،
لمدح النساء أينما ذهبت ،
بينما كان مديح النساء عاراً فيما مضى ،
لأن المرأة قد تكون امرأتك !
إن العذراء المباركة تحمل اسم سائر
النساء أينما كن وأينما ذهبن
والمرأة مخلوق نافع
فهى تغسل ، وهى تعصر ،
وهى تدندن لطفلها مغنية ،
ومع كل هذا لا يصيبها إلا الهموم والبلايا !

* * *

والمرأة غالية القدر ،
فهى تخدم الرجل صباح مساء ،
باذلة كل ما تستطيع من جهد ،
ومع هذا فلا يصيبها إلا الهموم والبلايا !

والنظرية السائدة عن المرأة، سواء أ كانت تنسكية أم عاطفية قلما قوطعت
بأمثال تلك الأنشودة عن أعمالها المنزلية. غير أن النظرية التى تكونت عن المرأة —
وهى نظرية متضاربة، ومن عمل قلة قليلة ممن ملكوا وسائل التعبير — لم تكن
إلا عاملا واحداً فى تحديد موقفها ، كما أنها لم تكن إلا أقل العوامل أهمية .
ولما كانت تلك النظرية موضوعاً لإنتاج أدبى ضخيم ملحوظ، أعطاها ذلك وزناً
ماء، غير متناسب مع مركز المرأة. وللوصول إلى حقيقة ذلك المركز يجب أن نزن
الناحية النظرية بالناحية العملية، كما تبين لنا من قراءة مصادر تتعلق بحياتها المنزلية،
والنتيجة هى أقرب ما تكون إلى ما يجمع عليه الذوق العام . ذلك لأن المركز
الذى احتملته المرأة فى الحياة اليومية لم يكن بالمركز الدنى ولا بالمركز السامى ،
ولكنه كان مزيجاً متساوياً تقريباً من المرتبتين . وهذا التساوى فى الجانبين —
الحلو والمر — لوحظ فى الطبقات الإقطاعية بقدر ما كان ملحوظاً فى الطبقات
العامة ، فقد سمح بلا شك للسيدة من الطبقات العليا بالتمتع بمجال أوسع مما
كانت تتمتع به أحياناً بعد ذلك فى القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر .

ولتقدير هذا المركز يحمل بنا أن ننتقل من النظريات إلى واقع الحياة ،
ولنحاول إن أمكن — أن نفسر بعض الخصائص الرئيسية فى حياة ثلاثة من

النساء : الأولى لسيدة من الطبقة الاقطاعية ، والثانية لإمرأة من الطبقة البرجوازية ، والثالثة فلاحه . ويجب أن تكون المرأة من هذه الطبقات زوجة أو — على وجه أعم — ربة بيت ، لكن ينبغي ألا يدور بخلدنا أن الزواج كان من نصيب كل امرأة ، كما يجب ألا نتصور أن العصور الوسطى لم تعرف المرأة العزب التي تعتمد على نفسها كما هو الحال في عصرنا هذا .

كان عدد النساء في ذلك الحين — كما هو الحال الآن — يزيد على عدد الرجال ، ومن العيب أن نبعث عن إحصائيات دقيقة للاسترشاد بها ، ولكن قوائم ضريبتى الرأس والمدفأة تمدنا بمعلومات هامة . وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر قامت بعض المدن الألمانية بتعداد سكانها ، ومن ذلك الإحصاء يبدو أن عدد النساء في مدينة فرانكفورت سنة ١٣٨٥ يبلغ ألفاً ومائة مقابل كل ألف رجل ، وفي نورمبرج سنة ١٤٤٩ ألفاً ومائتين وسبع نساء مقابل كل ألف رجل ، وفي بازل سنة ١٤٥٤ ألفاً ومائتين وستاً وأربعين امرأة لكل ألف رجل . حقاً إن زيادة عدد النساء عن عدد الرجال في تلك المدن ترجع إلى أن العادة جرت على أن تلجأ الأرمال من الريف المحيط بتلك المدن إلى المدن نفسها ، غير أنه من المحقق أن التناسب العددي بين الجنسين لم يكن موجوداً^(١) . ولا شك في ذلك بسبب عدد الضحايا من الرجال في الحملات الصليبية وفي الحروب المختلفة التي كانت تنشب بين المدن وبين الأسر الاقطاعية ، وهذا فضلاً عن أن الحياة الديرية والتبتل الذي فرض على رجال الدين ، استبعد

(1) K. Bucher, Die Frauenfrage im Mittelalter
(Tubingen, 1910) P. 6.

أعداداً غفيرة من الرجال من سوق الزواج، مما أدى إلى إزدياد التفاوت بين عدد الرجال والنساء .

والواقع أن سجلات العصور الوسطى تفيض بأخبار أولئك النساء المستقلات في حياتهن . ونظرة إلى أية قائمة من قوائم الخدمات ترينا نساءً من طبقة الأثنيان يقمن في أكواخ يعشن على ما تغل حصصهن الصغيرة من الأرض ، ويقمن بنفس الخدمات التي يقوم بها الرجال ، وبعض أولئك النسوة أرامل ، غير أن من الواضح أن الكثيرات منهن لم يكن متزوجات . وكان في استطاعة بنات القن غير المتزوجات أن يجدن عملاً في أنصبة آبائهن من الأرض ، وأن يستخدمن سواعدهن القوية نظير أجر في قطع الأعشاب وعزق الأرض والمعاونة في جمع الحصول . وقام النساء بمختلف أنواع العمل في الحقول فيما عدا الحرث الذي كان عملاً شاقاً بالنسبة إليهن ، وكثيراً ما شاركت النساء في إقامة السقوف من القش . وفي دوار المسالك الاقطاعي نهضت المرأة بالنصيب الأكبر في جز أصواف الأغنام ، على حين كن الاضطلاع بشئون صناعة الألبان وتربية العدد القليل من الطيور من نصيبها دائماً . وفي المدن قامت النساء بعدد كبير من ألوان الحرف ، واختصت النساء بخمس حرف على الأقل من الحرفمات التي عددها إثنيان بوالو في كتابه عن الحرف والصناعات في باريس في العصور الوسطى ، بالإضافة إلى عدد كبير من الحرف الأخرى استخدمت النساء فيها مع الرجال جنباً إلى جنب . وهناك صناعتان على وجه الخصوص غالباً ما كانت في أيدي النساء لسهولة مزاوتهما في البيوت ، أولهما عمل الجعة وهي شراب كل من لم يستطع شراء النبيذ في تلك الأيام التي لم يلجأ إلى شرب الماء فيها سوى

الفقراء المعدمين . وكل باحث في سجلات المحاكم الاقطاعية الإنجليزية يعرف صانعات الجعة ، وحضورهن الجلسات التي كان يحكم فيها عليهن بدفع غرامة لخالفتهن المواصفات المنصوص عليها في لأئحة صناعة الجعة . وثانيهما غزل الصوف في الجهات التي قامت فيها صناعة الأقمشة على نطاق واسع مثل فلورنسا والأراضي الواطئة وإنجلترا ، حيث كانت النساء هن اللاتي يقمن بالأدوار الأولية في صناعة النسيج . وكان الغزل بلا شك هو العمل الدائم لجميع النساء ، وهو المورد المعتاد الذي ترتزق منه المرأة العزب . وكما تقول حسناء باث ، جعل الله للمرأة ثلاثة أسلحة : الخاتلة والدموع والغزل . وبالإضافة إلى عمل الجعة وغزل الصوف ، كثيراً ما نهضت المرأة بأعمال أخرى مثل الخدمة المنزلية ، وهي من الأعمال التي احترقتها الكثيرات من النساء . وينبغي بطبيعة الحال أن يتذكر المرء أن نساءاً متزوجات وعانسات على السواء زاولن تلك الأعمال ، ومن الجلي أن تلك الأعمال أوجدت حلاً لمشكلة النساء الزائدات عن الحاجة بين الطبقات الدنيا . ومع ذلك فإن المساواة بين المرأة والرجل في سوق العمل كانت محدودة . فكثير من اللوائح المنظمة للحرف حرمت استخدام النساء ، وكان بعض تلك اللوائح يحرم ذلك لأن العمل يعتبر شاقاً جداً للمرأة ، لكن معظم اللوائح بنى سبب التحريم على أساس ليس بفريب علينا اليوم ، وهو أن منافسة النساء تبخس قدر الرجال . وكانت أجور النساء في ذلك الحين — كما هو الحال الآن — أقل من أجور الرجال حتى ولو تساويا في نوع العمل . ولم يخرج مؤلف كتاب الفلاحة عن المبدأ العام الواقع حين قال في أعقاب وضعه لواجبات المرأة المشتغلة بالألبان ، أنه إذا لم يكن بالدوار معمل للألبان فمن المستحسن دائماً استخدام امرأة بأجر أقل كثيراً من أجر الرجال .

وكانت مشكلة فتاة الطبقة العليا غير المتزوجة أشد تعقيداً من مشكلة أختها فتاة الطبقة الدنيا ، ذلك لأنه لم يكن في المجتمع الاقطاعي مكان للعانسات واللائى لم يتزوجن صغيرات . وكانت الكنيسة هى التى قدمت لهن يد المساعدة بأن أضفت عليهن — باعتبارهن عرائس للمسيح — وقاراً أكثر روعة مما يضيفه عليهن كونهن عرائس لرجال ، فدير الراهبات كان نظاماً طبقياً ، يتقبل النساء المنتميات إلى طبقة النبلاء والأعيان فحسب ، وفي العصور الوسطى المتأخرة كان يتقبل نساء الطبقة البرجوازية .

وفي واقع الأمر — الذى لا يتفق مع القانون الكنسى — كان الدير يتطلب من النساء دفع صداق . ولو أن ذلك الصداق يقل عما يتطلبه زواج الدنيا . أما عانسات الطبقة العاملة فاستوعبتن دور الصناعة وفلاحة الأرض فلم يحتجن إلى الصداق . وفتحت الديرية أمام النساء العانسات من طبقة الأعيان مجالاً لاستخدام كفاياتهن وقدراتهن — ولولا ذلك لذهبتا هباء ، كما أسبغت الديرية عليهن احترام النفس واحترام المجتمع ، وانتفعت بمقدرتهن على تنظيم الجماعات وحكمها وفي الإشراف على الأسر ، وفي إدارة الضيعات . وضمنت الديرية للراهبات نوعاً من التعليم أرق كثيراً من التعليم الذى كان يناله الرجال والنساء على السواء خارج نطاق الدير . أضف إلى هذا أن الدير فتح للراهبات آفاق التجارب التأملية الفكرية السامية ، ودلت القادرات منهن على التحليق فى تلك الآفاق العالية . ومن القديسات الديريات ورئيسات البيوتات الديرية دلائل كافية تشهد على ما استطاعت الديرية الإتيان به ، وهى فى أعظم العصور

ذلك النوع من الزواج، وعلى الوحشة التي تشعر بها الزوجة في حالة هذا الزواج. وهذه الوحشة هي السكينة على قول المؤلفين الديرين في وصفهم لتلك الحياة التي يزيناها الأدب الوسيط بجميع أنواع الزينة القصصية. وخلف المصلح السكسوني جوهان بوش في كتابه عن إصلاح الأديرة (١٤٧٠ - ١٤٧٥) حواراً لاذعاً بينه وبين دوقة برنزويك وهي على فراش الموت، وكتب هذا المصلح يقول «لما انتهى اعتراف الدوقة وما يتبعه من طلب الغفران والتكفير عن الذنوب، قلت لها «هل تعتقدين يا سيدتي أنك ستنتقلين إلى ملكوت السماء عند وفاتك؟، فأجابت: «إني أعتقد اعتقاداً جازماً في ذلك»، قلت: «إن هذا ليكون معجزة، فأنت ولدت في حصن، وشببت بين جدران القلاع، وقضيت السنين الطويلة حتى الآن مع زوجك، السيد الدوق، في سرور مقيم، تشربين النبيذ والجمعة وتأكلين اللحوم المذبوحة، ولحوم الصيد، مشوية ومسبوقة، ومع ذلك فأنت تأملين في الانتقال بجناحين إلى الدار الآخرة فور وفاتك.» فأجابت الدوقة «يا أبا العزيز: لم لا أذهب الآن إلى ملكوت السماء؟، إني عشت هنا في هذه القلعة عيشة الزاهدة في الصومعة، فما هي ألوان السرور والمتعة التي تمتعت بها هنا، ما عدا أني جهدت أن أظهر سعيدياً أمام خدعي وحاشيتي من الفتيات؟. إن زوجي — كما تعرف — رجل قاس يكاد يخلو قلبه من كل عطف أو اهتمام بالنساء أو ميل إليهن. ألم تكن حياتي في هذه القلعة كأي في صومعة؟. قلت لها «تعتقدين إذن أنه عند وفاتك سينزل الله ملائكته على فراشك ليحملوا روحك إلى الجنة وإلى ملكوت الله؟» فأجابت: «إني على يقين من ذلك.» عندئذ قلت لها: «لعل الله لا يخيب رجاءك ويحقق لك آمالك.»

غير أنه ليس من الضروري أن نفترض أن الغالبية العظمى من الزيجات في البيوت الإقطاعية لم تنته إلى نهاية سعيدة ، فالوالد الذي لا يتوق إلى بذل قصارى جهده من أجل سعادة ابنته ليس إنسانا . ولم ترجح الاعتبارات المادية على العواطف الإنسانية إلا في البيوت الإقطاعية الكبيرة ذات المصالح والأطماع السياسية في المجتمع الإقطاعي . أضف إلى هذا أن معظم المتزوجين بدأوا حياتهم الزوجية في سن مبكرة جداً ، وهذه الحقيقة كانت من العوامل المساعدة على نجاح الزواج ، لأن الطبيعة البشرية سهلة التمازج والملائمة ، ولا سيما حين يقبل الزوجان على الحياة الزوجية دون تعارض في آرائهما ولا تحزب أو تمييز يفرق بينهما ، فضلا عن أنهما يشبان معاً . وكان موقف العصور الوسطى من الزواج المبكر هو الموقف الذي عبرت عنه كرسيتين دى بيزان تعبيراً مؤثراً عندماتداعت إليها ذكريات حياتها السعيدة مع زوجها الذي تزوجته ، وهي في سن الخامسة عشرة ، والذي توفي وهي في الخامسة والعشرين ، فتركها أرملة تكلى تعول ثلاثة أطفال .

كان يحبنى ، وكان هذا حقه

الذى وهبه إياه سن الشباب ،

ولو استطعنا تنظيم كل شيء

حيننا وقلبيننا ،

لأحب كل منا الآخر حباً يفوق الإخوة أو الأخوات . ولكننا اندمجنا قلباً
وقالبا في السراء والضراء .

والواقع أن سجلات العصور الوسطى عامة تدل على نوع من الزمالة والألفة

بين الزوج والزوجة. وهذا يتعارض تعارضاً ظاهراً مع صورة العبودية التي كان يحلو للكيسة أن ترسمها للمرأة ، كما يتعارض مع صورة المرأة المعبودة التي تخيلتها الفروسية . وفي القرن السادس عشر كتب نساج فلمنكي مجهول الاسم خطاباً لزوجته ، وهو غائب في إنجلترا ، ذيله بالعبرة الجميلة «زوجك الصديق» . ونستطيع أن نقول — صادقين — بصدد زوجات العصور الوسطى عامة أنه على حين امتلاء الشعر والقصص بنساء من أمثال « جريزدا » و « الحسناء القاسية » فإن الحياة الواقعية امتلأت بكثير من الأزواج الأصدقاء . وتقوم أمهات وزوجات وبنات البارونات والفرسان الإقطاعيين شهوداً أقوياء على صدق عبارة خالدة جاءت على لسان مسز بويزر ، (وهي إحدى شخصيات « قصة آدم » ، التي ألفها جورج إليوت سنة ١٨٥٩) — هذه العبارة هي «خلق الله تعالى النساء أنداداً للرجال» . فإذا كانت الزيجات الإقطاعية أخضعتهن للإقطاعيات ومصالحها ، فقد أصبح في إمكانهن أن يرثن ويمتلكن الأرض والألقاب والشرف والوظائف مثل الرجال ، ونجدهن يدافعن عن حقوقهن كما يفعل الرجال . ومن ناحية أخرى كانت الأرمال يتمتعن بسلطان قوى خوله لهن حقهن الطبيعي ، أو باعتبارهن وصيات على أطفالهن . ومن الدليل على ذلك أن بلانش أميرة شمبانيا — أشعلت حرباً شعواء لمدة أربع عشرة سنة (١٢١٣ — ١٢٢٧) من أجل ولدها الصغير . وقامت بلانش أميرة كاستيل وصية على ابنها القاصر لويس التاسع ملك فرنسا . ومن الواضح أن تاريخ مطلع القرن الثالث عشر امتلاءً بشخصيتي هاتين الأميرتين المتشابهتين في الذكاء والنشاط ، وهما من حيث الجمال والموهبة والإرادة الحديدية ، إليانور الأكيثانية ، بلانش والددة القديس لويس ملك فرنسا ، وبرنجاريا والددة القديس فرديناند ملك قشتالة .

وفي العصور الوسطى كذلك ، ألفت الأحوال الاجتماعية والطبيعية

والحروب المستمرة والمواصلات البطيئة على عواتق الزوجات حملاً ثقيلاً من المسؤولية ، أثناء قيامهن نائبات عن أزواجهن الغائبين . وإذا قيل إن مجال المرأة في كل العصور هو المنزل ، فإنه لم يكن من المعترف به أن دائرة ذلك المجال تختلف كثيراً باختلاف العصور ، وإن هذه الدائرة امتدت في بعض العصور والأحوال بالنسبة للنساء إلى آفاق أبعد مما كانت عليه في عصور وأحوال أخرى . ولعدة أسباب كان المجال في العصور الوسطى واسعاً بسبب تلك الضرورة المستمرة التي تجعل الزوجة مكان زوجها ، هي الوصية الطبيعية على الإقطاعية وهي مديرة الضيعة ، كلما تغيب زوجها في الحملات الحربية ، أو في الحج أو في البلاط أو من أجل العمل . وامتلاأت أوروبا بأولئك السيدات الأكفأ اللاتي لم يقضين وقتهن في الصيد والمغازلة والغزل ولعب الشطرنج ، ولكنهن أدرن الضياع ، ودافعن عن حقوقهن أمام المحاكم ، بل تحملن أعباء الحصار في غياب أزواجهن . وعند ما لبى النبلاء في أوروبا نداء الحرب الصليبية كانت زوجاتهم هن اللاتي يقمن بالأعمال في أوطانهن . فأشرفن على الزراعة وقابلن المستأجرين واقتصدن المال للحملة التالية . وإذا أخذ الزوج أسيراً كانت الزوجة هي التي تجمع فديته ، وتعتصر كل درهم من الضيعة ، وتلج على الأساقفة لكي يعلنوا تقبل العطايا للحصول على الغفران ^(١) ، ثم إنها كانت تبيع حليها

(١) كان تقبل العطايا للحصول على الغفران شائعاً أثناء حرب المائة عام ، فسجل يورك مثلاً — الذي كتيبه كلب رئيس الأساقفة — يحتوي على إعلان دعوة للحصول على الغفران في مدى ٢٨ يوماً لجمع مبلغ خمسين جنيهًا فدية ريتشارد بوترل — من مقاطعة شروبشير الذي أخذ أسيراً في فرنسا . وهذا المبلغ يدفع لرئيس الأساقفة أو لولي اليازات ، زوجة ريتشارد (١٤٤٣) . وقد أعلن غفران آخر نيابة عن اليازات ، زوجة سيرجون هولت ، الذي كان قد أخذ أسيراً أيضاً . انظر

Testamenta Eboracensia (Surtees Society), ii, p 31 (rote)

وشعار الأسرة. ونكرر القول هنا إن أولئك الزوجات هن اللاتي يمثان المرأة في الطبقة الإقطاعية ، ولسن نساء من أمثال جريزندا ، أو جماعة الحسنات صاحبات العيون النجلوات التي تفيض بالسحر ويقررن الفائزين بالجوائز .

وقد أحصت كرسيتين دى ييزان فى كتاب « الفضائل الثلاث » (حوالى ١٤٠٦) الواجبات التي تجب على السيدة أو البارونة فى أراضى ضيعتها ، فقالت إنه ينبغى للمرأة أن تكون قادرة على أن تحل محل زوجها فى كل شأن من الشؤون أثناء غيابه . وحيث إن الفرسان وسادة القوم كثيراً ما يسافرون فى الرحلات ويشتركون فى الحروب ، فإنه يجب على زوجاتهم أن يكن عاقلات وقادرات على التدبير والإدارة وعلى دراية بما يعملن ، وذلك لأنهن غالباً ما يبقين بلا أزواجهن الذين يعملون فى البلاط أو فى بلاد شتى . لذلك يجب أن تكون السيدة ماهرة فى كافة دقائق تأجير الأرض وفى القانون الإقطاعى فى حالة ما إذا اعتدى على حقوق زوجها . ويجب على السيدة أن تعرف كل شىء عن إدارة الضيعة لكي تشرف على عمل خولى الضيعة ، ويجب أن تفهم أنها ربة الدار قادرة على عمل ميزانيتها بتعقل . وميزانية السيدة العظيمة كما تقترح كرسيتين ينبغى أن تقسم إلى خمسة أبواب ، أولها يخصص للمساعدات الخيرية ، وثانيها لنفقات المنزل ، وثالثها لدفع أجور الموظفين والنساء ، والرابع للهدايا ، والخامس يجب أن يوضع جانباً للسحب منه لشراء الجواهر والملابس ، والنفقات المختلفة التى تلزم . وبانت دتة إدارة الزوجة لدارها فى بعض الأحيان ما هو أكثر قيمة لزوجها من دخله من مستأجره . ووظيفة الزوجة فى كل طبقة من طبقات الحياة هى التصرف بحكمة فى أموال زوجها تبعاً لمركزه ، سواء أكانت

هذه الأموال هي ميراث بارون أم هي أجر عامل . وكانت كرستين دى بيزان تكتب عما يجب أن يكون عليه سلوك السيدة ، ولكننا نعرف من سجلات كثيرة أن سلوك المرأة المثالي هو عملها الذي تقوم به في الواقع . وليس هناك شهادة أدل على الثقة التي وضعها الأزواج في مقدرة زوجاتهم الإدارية، من مجموعة الوصايا والخطابات، التي كتبت في العصور الوسطى المتأخرة . ومن المستحيل أن نقرأ في أية مجموعة من المجموعات الكبيرة من الوصايا الوسيطة مثل وصايا يورك التي نشرتها جمعية سرتيز، دون أن نلاحظ عدد الحالات التي عينت فيها الزوجة منفذة لوصية زوجها ، أحياناً وحدها وأحياناً بالاشتراك مع آخرين . وكثيراً ما غدت اللسة العاطفية الأسلوب القانوني ، كما هي الحال عندما توسل جون سوتل — من ديوزيرى — إلى منفذ وصيته بقوله « أتوسل إليكم أن ترجوا ولدى توماس ، باسمي وحباً في الله ، أن يتفادى أى نزاع مع والدته لأنى سأدعو الله أن يباركه ، وسيجد أن والدته حريصة على معالجة كل شيء » . وتقص بعض الخطابات الباقية من تلك العصور نفس القصة ، فمجموعة الخطابات المنسوبة إلى أسرة باستون والتي تمودلت فيما بين ١٤٤٠ — ١٤٨٦ تعطينا صورة بينة للمرأة القديرة المشتغلة بالأعمال الاقتصادية بإنجلترا في القرن الخامس عشر . والواقع أن أحداً لا يستطيع أن يحب مارجريت باستون التي دأبت على زجر ابنتها ، والتي لم تحفظ في قلبها المتناهي في القسوة إلا نزرًا من الحب لزوجها فقط ، ومع هذا فقد كانت في منتهى المقدرة ، وأدارت أملاك زوجها بنجاح منقطع النظير . فكانت تجمع الإيجارات وتدون الحسابات وتنتصر على خصومها بحيلها ، ويبدو أنها اعتبرت محاصرتها في ضيعتها ومهاجمتها بواسطة رجال مسلحين — شيئاً عادياً .

غير أنه لم يكن فقط في المناسبات الخاصة وفي مدة غياب الزوج أن وجدت السيدة من المسؤولية عبئاً ثقيلاً ملقى على أكتافها . حقا إن واجبات الأمومة كانت من بعض الوجوه أقل مشقة مما نتصور ، فالأسرة العديدة الأفراد كانت مظهراً عاماً، وفي نسبة الوفيات بين الأطفال، كما نستنتج من اللوحات التذكارية في قبور العصور الوسطى حيث نرى صوراً لجثث صغيرة ملفوفة في أكفانها مصفوفة أمام صور أطفال أحياء واقفين خلف آبائهم في أثناء ركوعهم للصلاة . ثم إن العادة جرت في الطبقات العالية على الأقل أن يسلم المولود حديث الولادة إلى مريض . وكان من دلائل حنان الأمومة^١، أن ترضع الأم أطفالها بعض الأحيان . ثم إن تربية الطفل الصغير غالباً ما كانت تستلزم أخذه بعيداً عن رققة والدته في سن مبكرة . وكان من المعتاد إرسال الأبناء والبنات إلى بيوت أشخاص من ذوى المكانة لكي يتعلموا الآداب والسلوك ، حيث عاشوا ، بلا شك، في كثير من الأحيان كأنهم لم ينتقلوا من بيوت آبائهم، وعلى أية حال كان الزواج المبكر يعني قصر مدة الصبا . وصممت كتب السلوك صمتاً غريباً عن الكلام في موضوع واجبات الأمومة بوجه عام ، تلك الواجبات التي حجبتها واجبات الزوجة (ونستنتج ذلك من سلوك جريزدا الشائن) . غير أنه إذا لم تكن تربية الطفل عبئاً ثقيلاً ، فإن التدبير المنزلي في العصور الوسطى — بل في سائر العصور قبل عصر الثورة الصناعية — كان عملاً أكثر تعقيداً مما هو الآن ، إلا فيما يتعلق بخدم المنازل الذين كانوا يتناولون أجوراً زهيدة ، وكانت أعدادهم كثيرة ويلزمون حدودهم بأمانة .

ولم يكن غذاء الأسرة أو كساؤها عملاً هيناً في زمن كان عدد أفراد الأسرة

كبيراً ، والضيوف كثيرون ، وأصناف الطعام يتم إعدادها في المنزل ، بينما هي اليوم تنتجها المصانع وتشتري من المحال . فالزبد والجبن تصنع في مصنع الألبان ، والجة تعد في المكان المخصص لذلك ، والشموع تصنع منزلياً ، ولحوم الشتاء تملح في مخزن الماء كولات ، كما كان جزء على الأقل من القماش وفرش الأسرة ينسج في المنزل . وتعين على سيدة المنزل أن تشرف بنفسها على جميع هذه العمليات ، كما كان عليها أن تشتري من الأسواق أو من أقرب مدينة الأشياء الضرورية ، كالنبيذ والمواد الغذائية والأفشة التي يتعذر إعدادها أو صنعها في الضيعة . ثم إنه كان من المنتظر أيضاً من ربة البيت أن تعنى بأفراد الأسرة في الصحة وفي المرض على السواء ، وينبغي لها أن تكون على شيء من المعرفة بالطب والجراحة ، إذ إن الحياة في العصور الوسطى كان أقل تشعباً في نواحي التخصص ، فالطبيب لم يوجد على قيد خطوات منا كما هي الحال الآن . ومع أن السيدة الإقطاعية التي تقيم في منزلها في المدينة أو السيدة الثرية البرجوازية ، قد تجدد بالقرب منها طبيياً من أ كسفورد أو باريس أو سالرنو ، غير أنه في الحالات الطارئة التي تتطلب الإسعاف السريع في الضيعات المنعزلة كان لابد من وجود شخص على استعداد لمباشرة الحالات الطارئة . ثم إن قصص الحب المنظومة في آداب اللغتين الفرنسية والإنجليزية القديمتين تمتلئ بذكر سيدات يطبن ويضمدن جراح أزواجهن ، وكانت العقاقير المنزلية تنتقل من الأم إلى الابنة مع صفات عمل أطباق الحلوى وزجاجات الروائح العطرية . وكانت الدراية بتلك الأمور شيئاً منتظراً منهن ، وكذلك من المرأة البالغة التي كانت تقوم بخلط المواد وهي تتلو الرقي والتعاوين . وهناك أيضاً عدة أبحاث مختلفة في أمراض النساء يبدوا أنها

كتبت أو ترجمت لينتفع النساء بقراءتها. وفي الترجمة الإنجليزية لمقال منسوب إلى تروتولا في أمراض النساء، يؤكد المترجم أنه قام بذلك العمل لكي تستطيع النساء تشخيص أمراضهن ومعالجتها ، « ولأن النساء الإنجليزيات لا يحسن إلا قراءة اللغة الإنجليزية وفهمها فهنَّ جيداً عن أية لغة أخرى . وعلى كل امرأة متعلمة أن تقرأ المقال للمرأة الأمية وتساعدنها على إخفاء علمها حتى لا تضطر إلى عرض نفسها على رجل ، من أجل هذا كله أعددت هذا المقال وسطرته بالإنجليزية. ^(١) ومع ذلك فإن أعدت أية امرأة عيادة للعلاج خارج حدود منزلها ، وادعت شيئاً من المعرفة أكثر مما تستطيع الهاوية أو الساحرة أن تدعى ، فلا تلبث أن تثور حولها ضجة كبرى، يبدو أنها كانت ظلاً سابقاً لمعارضة الأطباء اشتراك النساء في مزاوله المهنة في القرن التاسع عشر . وكانت معارضة الأطباء وجيهة ، فالنساء لم يكن يحصلن على الدرجات العامة في الطب ، ولم يكن لديهن خبرة بالمهنة أو الممارسة عليها ^(٢). ومع ذلك اكتسب بعض النساء هنا وهناك شهرة عظيمة كطبيبات. وأعظم تلك الطبيبات إثارة للاهتمام سيدة من أسرة عريقة تدعى جاكوبا فيليشي ، كانت في الثلاثين من عمرها في سنة ١٣٢٢ عندما قدمتها كلية الطب في باريس للمحاكمة ، بتهمة مخالفة القانون الذي يحرم على أى شخص مزاوله مهنة الطب في المدينة وضواحيها، دون أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية، وعلى

(1) MS. Bodl. Douce 37 (Western 21611), f. ib.

وهناك مقال بالإنجليزية مشابه لهذا يرجع إلى القرن الرابع عشر عن أمراض النساء، كان الغرض من كتابته أن تقوم المرأة بمساعدة أختها في الجنس في حالة المرض . وهذا المقال موجود في المتحف البريطاني ، مخطوطة ساون رقم ٢٤٦٣ . ولأن مدينة بهذه المراجع للدكتور سنجر .
(٢) يخفى تروتولا وطبيبات سالارنو الشهيرات سرياً تحت الأضواء الدقيقة للبحث الحديث

تصريح مزاوله المهنة من مدير الجامعة. وشهد الشهود العديدون الذين استقدمتهم المحكمة بأن جا كوبا استخدمت كافة وسائل التشخيص وطرق العلاج. وقرر بضعة شهود أن عدداً من الأطباء يئسوا من علاجهم قبل أن ينالوا الشفاء على يد جا كوبا، وعددوا أسماء أولئك الفاشلين من ذوى المؤهلات، وكان ذلك أمراً شديداً الواقع على أفراد المهنة. ولا يبدو أن أحداً كان لديه أدنى شك في مهارتها، إذ قرر أحد الشهود « أنه سمع من عدة أشخاص أن جا كوبا أعلم في فن الطب والجراحة من أكبر أساتذة ذلك الفن في باريس ». ومع كل هذا صدر قرار بمنعها من مزاوله المهنة ، رغم أنها قامت بالدفاع عن نفسها دفاعاً بليغاً يحدوه الاتزان . غير أنه لما كانت ممنوعة بقرار قبل ذلك ، ومحكوماً عليها بغرامة كبيرة لم تدفعها ، فمن المحتمل أنها استمرت في مزاوله مهنة الطب .

وهكذا كانت السيدة في العصور الوسطى مضطرة للعمل ليس فقط ربة منزل في نطاق قدرتها ، بل جندياً هاوياً وربة بيت في غيبة زوجها وطبيباً عندما عز وجود الأطباء المحترفين . كما اضطرت أيضاً أن تكون مزارعاً متفوقاً على المزارع العادى في المقدرة ، لأن الواجبات الكثيرة التى كانت على عاتق ربة البيت فى الريف ، استلزمت أن تكون متصلة اتصالاً وثيقاً بمختلف النواحي الاقتصادية فى الضيعة. ويتضح من كتابات العصور الوسطى أنه كان من المنتظر من السيدة أن تشرف إشرافاً عاماً على مزرعة الضيعة ، فضلاً عن إشرافها على معمل الألبان الذى كان من صميم اختصاصها . والسيدة العظيمة فى رأى كرسيتين دون ييزان هى التى تعرف كيف تختار العمال ، وتعرف المواسم الملائمة لمختلف

العمليات ، وأنواع الحاصلات التي تصلح لمختلف أنواع التربة ، وتعرف كيف تعنى بالحيوانات وتكون ذات دراية بالأسواق التي تباع فيها المنتجات الزراعية بأحسن الأسعار. وعلى السيدة أن تلبس الملابس الخشنة وتدب بخطوات ثابتة في خطوط المزرعة، متفقدة حقولها الواسعة ومراعيها النظرة ، وتجول وسط غيطانها الحديثة الزرع ، وتلاحظ حقول القمح والمراعي والغابات. ثم إنه يجب ألا تغفل السيدة عن مراقبة عمالها ، ويتعين عليها أن تسكر التردد على حقولها لترى بعينها كيف يعمل الفلاحون . ولتكن السيدة حريصة على إيقاظهم مبكرين في الصباح ، وعليها ألا تعتمد على أحد الفلاحين لإيقاظها في الصباح إذا كانت ربة بيت ، بل عليها أن تستيقظ بنفسها وترتدى معطفها وتذهب إلى النافذة وتنادى بهم حتى تراهم مسرعين بالخروج ، لأنهم معتادون الكسل . ويبدو أن قصيدة الشاعر الفرنسي ديشامب المولود حول سنة ١٣٤٦ - وهي القصيدة التي يصف فيها ربة البيت في الضيعة الإقطاعية، مأخوذة من واقع الحياة :

« إنني مكلفة بالإشراف على كل شيء »

وليس لدى وقت لتحريك قدمي

ومسؤولتي تقع في عشرين مكاناً

فهذا يقول لي « الأغنام في حاجة إلى جز صوفها »

وذاك يقول « الحملان في حاجة إلى الفطام »

وآخر يقول « الكروم في حاجة إلى العناية »

وآخر يقول « أنا مشغول بمرث الأرض »

وآخر يقول « لابد من مراقبة سير القطيع وراء الراعي »

وآخر يقول « يجب أن أسلخ البقرة التي نفقت »
وآخر يقول « لا بد من تغطية الأجران والحظيرة » .

ونجد أيضاً صورة حية لربة بيت من الطبقة البرجوازية العليا في المدن ، في الكتاب المشهور الذي كتبه مواطن باريسى كبير السن ، ميناجيه دى باريس ، بين سنة ١٣٩٢ — ١٣٩٤ بقصد تعليم زوجته الصبية . ورقة عبارة هذا الكتاب والطبيعة العملية للغاية التي سيقت بها المعلومات التي يحتويها يجعل هذا الموضوع فريداً بين عديد من الكتب التعليمية التي وجهت للنساء في العصور الوسطى . وقد بين هذا المواطن الباريسى لزوجته الصغيرة أنه أخذ على عاتقه كتابة هذا الكتاب استجابة لرجائها بأن يعلمها ، ولأنها حتماً ستزوج مرة أخرى بعد وفاته ، وفي تلك الحالة سيقع اللوم عليه إذا كانت تجهل كل مايتعلق بالعناية بالمنزل والسهر على راحة زوجها . ولا بد أن الزوج الثانى لهذه الزوجة الصغيرة عاش رجلاً سعيداً ، إذا لم يكن عانى من زواجه ما وصفه برجوازي آخر من أهل القرن الرابع عشر . واسمه باعولو دى سيرتالدو الفلورنسى إذ يقول : « إذا كنت قادراً ، فخذار أن تتزوج بأرملة لأنك لن تستطيع أن ترضيها ، إذ كلما ترفض لها طلباً قالت : « إن زوجى السابق لم يكن يعاملنى هذه المعاملة » . غير أنه إذا كنت فعلاً قد تزوجت من أخرى ، فتزوج الأرملة وأنت أكثر أمناً واطمئناناً ، فإن راحت تقول لك « إن زوجى السابق لم يكن يعاملنى هذه المعاملة » ، أو قالت « رحم الله فلاناً » ، ففي استطاعتك الرد قائلاً « رحم الله السيدة فلانة التي لم تسبب لى هذه المضايقات كل يوم » .

ولقد قسم البرجوازي الباريسى كتابه إلى ثلاثة أقسام ، عالج فى القسم الأول واجبات السيدة الأخلاقية والدينية وواجبات السلوك وواجبها نحو زوجها ، ذلك لأن هذين الواجبين ، وأعنى بهما خلاص روحك وراحة زوجك هما الأمران الأصيلان ، لهذا عنيت بوصفهما أولاً . أما القسم الثانى وهو أكثر الأقسام إثارة للاهتمام ، فيعالج إدارة المنزل واختيار الخدم ومعاملتهم ، كما يعالج خير الطرق لتهوية الملابس والفراء وإصلاحها وتنظيفها . ويذكر إحدى النصائح للتخلص من البراغيث والحشرات الأخرى المعروفة للإنسان ، ويصف طريقة لحفظ حشرات النوم خالية من البعوض وجحور الفيران ، كما يعالج فيه فلاحه البساتين . أضف إلى هذا كله ما عالجه البرجوازي الباريسى من إعداد قوائم الطعام واختيار المناسب منها لكل وجبة من الوجبات . واستطرد قائلاً ، أما المقصود فى المقال الرابع فهو أن تعرفى بحكم مركزك كيف تشرفين على إعداد وجبات الغداء والعشاء وأنواع اللحوم والأطباق ، وتكونين عارفة بأعمال الجزارين وباعة الدواجن ، مع الإحاطة باستعمال التوابل . والمقال الخامس يعلمك كيف تملين رغباتك وتصدين أوامرک وتبتدعين طرقاً لإعداد كافة ألوان الحساء والسليقة « والصلصات » وأطباق اللحوم المختلفة وما يناسب المرضى من تلك الأطعمة . لا شك أن البرجوازي الباريسى كان فى العصور الوسطى بمثابة السيدة إليزابث مارى بيتون فى العصور الحديثة ، (١٨٣٦ — ١٨٦٥) ، مؤلفة كتاب فى الطبخ والتدبير المنزلى . ولعلنا نلاحظ أن تقديراته لكميات المواد اللازمة للأطعمة المختلفة هى فى الواقع مماثلة لتقديرات السيدة بيتون . ويختتم

البرجوازي الباريسي كتابه بالقسم الثالث، لكنه للأسف لم ينته منه . وهذا الباب يتعلق بألوان تسليية زوجته .

ومن قراءة هذا القسم نعلم عن الاقتصاد المنزلى لدار أحد المواطنين الأغنياء أكثر مما نعلم من قراءة أى سجل آخر من سجلات العصور الوسطى . وإحدى خصائصه العظيمة القيمة هى عنايته الخاصة بالتعليمات التى تتعلق بخدم المنازل، فهو يقول بأن زوجته الشابة يساعدها فى إدارة المنزل رئيس للخدم، وهو السيد جان المتصرف فى شئون المنزل ، وسيدة متقدمة فى السن كمديرة للمنزل ، هى السيدة أجنس المربية . على أن البرجوازي الباريسى ترك للزوجة مسألة اختيار الخدم ، ذلك بمعاونة رئيس الخدم ومديرة المنزل . وكان فى باريس إذ ذاك موصيات أو نساء يدرن ما يسمى الآن بمكاتب الترخيم . وحددت أجورهن عقب « الفناء الكبير » بمقتضى القانون الذى أصدره حنا الطيب ملك فرنسا فى عام ١٣٥١ ، فأجر تشغيل خادمة قدر بثمانية عشر بنساً ، والمربية بشلنين ، وهذا القدر من العمولة كانت تحصله مكاتب الترخيم من الطرفين . وحذر البرجوازي الباريسى زوجته من استخدام الخادومات « إلا بعد أن تعرفى آخر بيت كن يعملان فيه ، وترسلى أحد أفراد الأسرة إلى هناك لمعرفة شئ عن سلوكهن ، وعما إذا كان من شيمتهن إفشاء الأسرار أو الإفراط فى الشراب ، وكذلك لمعرفة المدة التى قمن فيها بالعمل فى ذلك البيت ، وعن العمل الذى اعتمدن القيام به ويستطعن أدائه ، واستطلاع ما إذا كانت لهن منازل أو أصدقاء فى المدينة ، وأى نوع من الأهل ينحدرن منه ومن أية بقعة من البلاد أتين ، وطول المدة التى قضينها فى البيت السابق ، وسبب تركهن الخدمة » .

وفى حالة استخدام إحدى أولئك الخادومات، على السيدة أن تبلغ رئيس الخدم
 ليقيد اسمها فى سجله ، واسم والدها ووالدتها وأقاربها ومحل إقامتهم ، ومحل
 ميلادها والتوصيات التى لديها عن مدة خدمتها . ويجب إحكام الرقابة المستمرة
 على سلوك الخادومات وأخلاقهن . ويجب على السيدة أن تكون لهن القدوة
 الحسنة فى كل شئ . وطعام الخادومات ينبغى أن يكون جيداً ،
 ويجب أن يسمح لهن بوقت مناسب للراحة . وعلى الفتيات
 الصغيرات الغريبات أن ينمن فى غرفة مجاورة لغرفة السيدة، ويراعى فى تلك
 الغرفة أن تكون بلا نوافذ واطئة تطل على الطريق . وأوصى البرجوازى
 الباريسى زوجته بقوله : إذا ما انتاب أحد الخدم مرض من الأمراض ، فعليك
 بترك كل ما يشغلك ، وإسباغ عطفك وعنايتك بسخاء على الخادم أو الخادمة .
 وحدد البرجوازى الباريسى كذلك العمل اليومى للخدم بعناية فائقة ، فكنس
 المنزل وتنظيفه يكون فى الصباح وكذلك تغذية الكلاب والطيور المستأنسة،
 وتهوية السرير والأغطية والملابس والفراء فى الشمس لكي تبقى سليمة من العتة .
 وذكر البرجوازى الباريسى أيضاً صفات متنوعة لإزالة البقع ، وقال إن
 التفتيش على النبيذ والحل والحبوب والزيوت والبقول والأغذية الأخرى
 يجب أن يقوم به رئيس الخدم أسبوعياً ، وكذلك أوصى توصية شديدة بالعناية
 بنظافة المطبخ . وينبغى على كل خادم أو خادمة أن يقوم بعمل معين ،
 وعلى رئيس الخدم ومديرة المنزل والسيدة الصغيرة مراقبة تنفيذ العمل
 مراقبة دقيقة .

غير أن عمل ربة البيت البرجوازية لم يقتصر بأية حال على إدارة شؤون المنزل والإشراف على الخدم ، بل وجب عليها — ومثلها في ذلك مثل سيدة الضيعة الإقطاعية — أن تكون على استعداد — إذا تطلب الأمر — أن تحمل محل زوجها، وأن تعلم بوجه عام الكثير عن عمله. فمثلا اعتاد ولیم وارتر — من مدينة بوسطن بالإنجلترا — والذي كان يتاجر في زيلنده أن يرسل أسما كاً مخففة وبضائع أخرى إلى زوجته أيسلند، لكي تعرضها في السوق للبيع كما تفعل في البضائع الأخرى. ومع أن معظم لوائح النقابات حرمت استخدام المرأة ، فإنها كانت تستثني زوجات أرباب الحرف. وبناتهم اللاتي ينتظر منهن أن يعملن في أعمال المصنع ، ولم يكن في حاجة إلى القيام بمدة التمرين الرسمية. ومن ثم فإن الخبرة المكتسبة على هذا النحو كانت تكفل للأرملة أن تزاوّل حرفة زوجها وتشرف على صغار الصانع حتى يتموا مدة التمرين. وهكذا نجد الأرامل يحترفن ليس فقط حرفاً صغيرة ، بل يقمن بعمليات تجارية على نطاق واسع ، مثل مارجرى رسل — من مدينة كوفنترى بالإنجلترا — التي حصلت على رخصة تبّيح لها مهاجرة مراكب تجار من سانتاندر الأسبانية، واستحوذت على مركبين من مراكبهم.

ولم يقتصر النزول إلى ميدان العمل على المرأة الأرملة أو التي تحمل محل زوجها ، بل تعداه إلى النساء المتزوجات اللاتي زاولن أحياناً كثيرة أعمالاً مستقلة ، كما لو كن نساء وحيدات بغير أزواج. وسبقت الإشارة إلى أن نظم الكثير من المدن اعترفت بهذه الحال ، وبإمكان مقاضاة أولئك النسوة من

أجل الديون ، وبعقابهن على إرتكاب المخالفات ، تماماً كما لو كن أعزاباً .
وشارك أولئك المتزوجات النساء الأعزاب في صناعة النسيج وإنتاج الأطعمة .
وكان هناك نساء أخريات إن جانب حسناء باث ممن زاولن عمل صناعة
الملابس — ومصدق ذلك البيت الآتى :

« كن بارعات في صناعة الملابس التى فاقت إنتاج مقاطعى إبيرجونت ،
غير أن أولئك النسوة لم يتزوجن خمس مرات فى أوقات فراغهن كما فعلت
تلك السيدة المخيفة حسناء باث » .

وإذا نحن نزلنا إلى أوطأ فى درجات السلم الاجتماعى ، وجدنا من الطبيعى
أن تزداد أعباء ربة البيت ، لأنها كانت مضطرة بوجه عام إلى مساعدة زوجها
فى حرفته ، أو عليها أن تقوم بحرفة ثانوية مستقلة ، وذلك بالإضافة إلى عنايتها
بالمنزل وبالأطفال . واستطاعت قلة من ربات البيوت ممن ينتمين إلى طبقة
دون الطبقتين العليا والبرجوازية الغنية أن يقصرن عنايتهن على منازلهن ،
التي كثيراً ما تعاون الزوجان على فتحها بما يكتسبه كل منهما . وكان أكثر
النساء عملاً هن الفلاحات اللاتى كن يعشن على نتاج الأرض ، وصدق القول
المأثور الذى نصه : « ربما تبعث المقادير بعض الراحة للفلاح ، غير أن أعمال
الزوجة أبداً لا تنتهى » . حقاً إن العادات فى الضيعة الاقطاعية كانت تعفى
زوجة القن من ضرورة العمل فى أرض السيد الإقطاعى ، ولكن نادراً ما استغنى
الزوج عن مشاركتها له العمل فيما لديه من الأرض ، فضلاً عن الصناعة الثانوية
الضرورية التى استغرقت الوقت المتوفر لديها من العمل فى الحقول ، وفى كوخها

المكون من حجرة أو حجرتين ، حيث تكتنفه الظلمة ويعبق بالدخان ،
وتقاسمها فيه الحيوانات ، وكما وصفها تشومر في قصة شوتكليوبرتولت ،
كان على المرأة أن تعمل في غير انقطاع . وهناك بضعة مقتطفات في الأدب
الوسيط أكثر سمرارة من تلك التي وصف فيها الشاعر الانجليزي وليم
لانجلاند (١٣٣٠ — ١٤٠٠) « عذاب أولئك النسوة اللاتي يعشن في
الأكوخ » .

ومع كل هذا كان للحياة جوانبها العذبة ، ففي غرب أوروبا على الأقل ،
خطا فلاح القرية خطوات وثيدة نحو الحرية والرخاء خلال العصور الوسطى .
وكتيراً ما تصور لنا المنظومات القصصية الفرنسية القديمة حالة الفلاح
الإقطاعي الموسر :

كان يعيش في الزمان الخالي فلاح ثرى ،

وكان هذا الرجل ممعنا في البخل إلى حد الشح

ومع أن العادة جرت في الضيعة الإقطاعية على اعتبارا المرأة عوضاً لأى
نقص في الأيدي العاملة في المزرعة ، ومع أن الفلاح الإقطاعي إضطر إلى دفع
مبلغ معين للسيد ليحصل منه على الإذن بزواج ابنته ، وإلى دفع غرامة في حالة
اتهم ابنته بارتكاب الفحشاء ، فالعرف أيضاً أعطى زوجة الفلاح عناية خاصة
عند أداء رسالتها الجوهرية في الحياة . فأحياناً كانت تغنى وهى على سرير
الوضع من ضريبة الدجاجة السنوية التي كان يجب أن تقدمها في موسم

الاعتراف الذى يسبق الصيام الكبير ، وأحياناً أخرى كان لها أن تطالب بحمل من خشب الوقود ، وأخرى كان يسمح لها باصطياد السمك لنفسها فى القناة التى تترك خاصة للسيد . وفى دنكندورف من أعمال مقاطعة فرتمبرج بجنوب ألمانيا كانت المرأة القن وهى على فراش النفاس تحصل على معيارين من النيذ وثمانية أرغفة من الخبز الأبيض عند تعميده وليدها . وحياة زوجة الفلاح على ما كان فيها من قسوة وخشونة وعمل شاق ، كان لها ألوان سرورها الساذجة . ولم تكن كرسيتين دى بيزان بعيدة عن الحقيقة فى حكمها عندما قالت « كيف أنهن يقتتن فى أغلب الأوقات بالعيش الأسمر واللبن ودهن الخنزير والمرق ويشربن الماء ، ومع أنهن كن مجهدات فى حياتهن ، فإن عيشتهن كانت أكثر استقرار مما كانت عليه حياة المرأة فى بعض الأسر الكبيرة .

غير أن قصة الحياة الحافلة بالعمل والمجهود الشاق التى عاشتها المرأة فى ضيعة السيد ، أو فى بيت البرجوازي ، أو فى كوخ الفلاح ، لم تناول إلا القليل عن ألوان التسلية التى تمتعت بها المرأة فى العصور الوسطى .

لقد كان هناك الكثير من أنواع التسلية ، فالبرجوازي الباريسى ، وهو رجل ثرى يملك منزلاً فى الريف وآخر فى باريس ، استطاع أن يعد لزوجته وسائل التسلية الخاصة بالطبقة الأرستقراطية . ويكشف لنا القسم الثالث عن السيدة فى لهوها . وفى فصل سابق يذكر لنا البرجوازي شيئاً عن عمل زوجته فى ساعات راحتها فيقول : « إعلمى أنه لن يضيرنى بل على العكس يسرنى أن

يكون لك أشجار من الورد والبنفسج تتمدينها بملاحظتك وعنايتك ، وأن
تصنعى باقات الزهور ، وأن ترقصى وتغنى ، وإني أتمنى ألا تنقطعى عن ذلك
بين أصدقائنا وأهل طبقتنا . ومن الصواب والمناسب أن تصرفى وقت شبابك
على شرط ألا ترغى أو تقبلى الذهاب إلى المآدب وحفلات الرقص التى يقيمها
كبار السادة الذين لسنا من طبقتهم ، ذلك لأن هذا لا يليق بك ، ولا يتلاءم
مع حالتى أو حالتك » . وترينا قصص الفرام والصور الصغيرة كيف تعلقت
سيدات العصور الوسطى بإقامة المآدب وحفلات الرقص ، وهوين تنسيق باقات
الزهور فى الحدائق وإقامتها فى أحواض مرتفعة مقامة على مادة صلبة ، وفى
الفسقيات والعرش وفى « المروح الزاهرة » ، كالملاهى داخل أسوار الحصن التى
وصفت وصفاً جذاباً فى « قصة الورد » ، أو « معرض الزهور » الذى رأى فيه
جيمس ملك اسكتلندا ليدى جوهونا بوفورت ، وهى تتجول بين الزهور .
« وبصرف النظر عن ضروب الترفيه هذه ، أراد البرجوازي الباريسى أن تأخذ
زوجته قسطاً من ألوان التسلية الأخرى ، الخارجية منها أو الداخلية التى تناسب
مع حالتها و مركزها . وحين يتحسن الجو تستطيع الذهاب للصيد ، ولهذا فإن
القسم الثالث يحتوى على مقال مفصل عن فن التسلية . أما حين يضطرب الجو
فتستطيع الزوجة أن تخلص إلى منزلها وبصحبتها سيدات أخريات من لدايتها ومن
طبقتها ، يتسايين بلعب الشطرنج والدومينو وبعض الألعاب الأخرى ، التى
صارت منذ قرون من ألعاب الأطفال ، مثل الاستخفاء والأسئلة والأجوبة ،
والأحاجى ، وغيرها مثل اللعبة المسماة « الملك الصدوق » . وإذا لم يرغبن
اللعب فيستطعن الغناء وقص الأقاصيص ، وذلك لأن مجموعة القصص المائة التى

ألفها بوكاشيو فيما بين (١٣٤٨ - ١٣٥٨) كانت شائعة في العصور الوسطى .
وكل سيدة متعلمة تعرف من القصص ما لا نهاية له ، وكان لازماً عليها أيضاً أن
تقوم بدورها بمهارة في المناظرات الطويلة ، وفي المناقشات التي كانت الحب
هو الموضوع المفضل والمحور الذي تدور حوله تلك المناقشات . وكان في نية
البرجوازي الباريسي إتمام كتابه بمجموعة من الألعاب والأحاجي ، وربما كان
الموت هو الذي أعاقه عن ذلك أو أن يكون مل الكتابة ، ذلك لأن القسم
الثالث منقوص الفصاين اللذين كان المفروض أن يشملهما . وكيفما كان الأمر
فلا بد أن زوجته لمعت في قص الأقاصيص ، لأن وصاياها كانت مدعمة بالقصص
أو « الأمثال » على قول الوعاظ . واعتذر البرجوازي الباريسي لزوجته لأنه
ضمن الكتاب جريزدا الصبور ، وبرر ذلك بقوله : فلتعلمي أن حوادث هذه
القصة لم تقع على هذا النحو أبداً ، لكنها هكذا تدور وليس لي أن أصححها
أو أعدل فيها ، لأن كاتباً أرجح مني عقلاً هو الذي كتبها ، ورغبتى هي أن
تعرفي أنت كذلك هذه القصة بما أن آخرين عرفوها ، إذ يجب عليك أن
تستطيعين التحدث في أى شيء كما يفعل الناس الآخرون » .

واحتلت القصة مكانة كبيرة ، بين ضروب التسلية في ذلك العصر كما كان
الذي تحتله الكتب اليوم . ومع أن مجموعات الخطابات — كمجموعة
الخطابات التي حفظتها أسرة باستون (١٤٤٠ - ١٤٨٦) أو مجموعة خطابات
ستونز — جعلت من الواضح أن الطبقة المتوسطة في القرن الخامس عشر
سيدات ورجالا ، كانت تستطيع الكتابة والقراءة ، أو فأن الكتب كانت

نادرة قبل اختراع الطباعة ، وترينا وصايا الناس القليل جداً منها ، إذا قورنت
بكتب الصلاة المتنوعة ، وكتب مبادئ القراءة والأناشيد وما شابه ذلك .
غير أننا نسمع أحياناً بكتب أخرى ، فمثلاً ترك سيرتوماس كامبرويرث (١٤٥١)
لابنة أخته السعيدة الحظ آن ، « كتابي عن قصص كانتربري » — وتركت
جوانا أرملة سير روبرت هيلتون (١٤٣٢) — من إقليم صرى — لشقيقته
كاترين كامبرويرث « كتاباً عن القصة يبدأ بعشر وصايا ، وتركت لابنة شقيقها
« كتاباً عن قصة الحكماء السبعة » وترك سيرجون مورتون (١٤٣١) —
من مدينة يورك — لجوانا ، كونتيسة وستمورلند « كتاباً بالإنجليزية يسمى
« جوور للذكرى » . وترك جون رافنشورب (١٤٣٢) — وهو قس من
يورك — كتاباً عن القصص والروايات الإنجليزية لخادمتة أجنس — من
سيلين — التي قامت على خدمته سنين طويلة . والخلاصة أن السيدة من
سيدات البيوت الإقطاعية في العصور الوسطى ملأت خيالها برواية القصص ،
سواء أكان القاص واعظاً ، أم بهلواناً ، أم زميلات لها ، أكثر مما ملأته
بقراءة الكتب .

أما البرجوازية ساكنة المدن فتمتعت بمجموعة كبيرة من ألوان التسلية
التي كانت تدخل السرور على قلب حسناء باث ، مثال ذلك :

(قت ببعض) الزيارات ،

وذهبت لرؤية مواكب واحتفالات

وخطب ومواعظ دينية وزيارات ،

والمناظر التمثيلية والزينات ،

وزهدت لحفلات العرس . . .

وأقبل النساء على الاستماع إلى المواعظ كلما وجد واعظ بارع . ولو اتخذنا
برناردينو السيبنى ، أو برتهولد — من مدينة رجنزبورج — مثلاً (الأمر
الذى يخشى معه ألا يكونا كذلك) ، فالمواعظ الدينية لابد أنها كانت مسلية
إلى جانب أنها وسيلة لتنمية المعرفة لأنها حفلت بالأمثال . وكان بعض
الأخلاقيين (ومن بينهم دانتى نفسه) يشكو من أن تلك الطرائف كانت
تافهة فى كثير من الأحيان (إذا تجاوزنا عن وصفها بأنها غير لائقة) .
واستغرقت معظم الموعدة التى كان يجب أن تكون موضوع الحديث « ولكن
ما قيمته نصف بنس من الخبز كان يوضع فى جوال عظيم الحجم » . وكثيراً ما
كانت النساء المستمعات يجدن فى بعض المواعظ إشارات إلى مواضع الضعف
والملازمة ، وعلى الأخص ملابسهن ذات الألوان الزاهية وأحذيتن المتربة ، وذيول
فساتينهن الطويلة ، وصدورهن العارية ، وغطاء الرأس ذا القرون . وتأثر بعض
السيدات بهذه المواعظ تأثراً بالغاً ، وفى ذلك يقول الكاتب أومست ، كما
حدث أيام كان توماس كوووث البريتانى يعظ حين أشعل النساء الفرنسيات —
المتأثرات بنقده — النار فى الملابس والحلى الثمينة وعلب العطور . تكرر هذا
بعده بقرنين عند ما قامت بذلك أخواتهن — نساء إيطاليا فى أسواق مدينتى
سينا وفلورنسا ، حين أمرهن بذلك القديس برناردينو . ومن المعلوم أن
النساء ألقين فى النار المناضد وأوراق اللعب والزهر والشعر المستعار ، وحقاق

الأمر ، وبعض الأدوات الأخرى التي تحول دون العبادة ، وحتى لوحات الشطرنج » .

غير أنه بعد زوال أثر الموعظة وبعد ذهاب الواعظ ، كانت النساء عرضة لرد الفعل الذى ينتاب السيدات النادمات حين ينسفن إلى تعويض فقدانهن غطاء رؤوسهن ذى القرون . إذ غدون ، « مثل القواقع التى أصابها الفزع فشددن قرومنهن ، إذا زال الخطر أرخينها ثانية ⁽¹⁾ » .

على أن القديس برناردينو استحق الثناء من السيدات اللاتى جئن لسماعه ، إذ كان دائماً يحث الأزواج على إظهار الاهتمام والعناية بزوجاتهم . وبينما امتدح فضائلهن كربات بيوت ، لم يتحرج من ذم غرورهن . وفى إحدى المناسبات أعلن برناردينو أنه « فضل عظيم أن يكون للإنسان امرأة ، لأن عدد النساء اللاتى تخلص أزواجهن إلى الجنة يزيد على عدد الرجال » . وفى مناسبة أخرى رسم برناردينو صورة حزينة لانعدام الراحة فى منزل العزب ، واختتم عبارته مخاطباً النسوة بقوله « أتعلمن كيف يعيش مثل هذا الرجل ؟ ، إنه يعيش كما لو كان حيواناً وحشياً . إنى أقول إنه لا يمكن أن يكون من الخير أن يعيش رجل وحيداً على هذا النحو . سيداتى : إنحنين احتراماً لى ! » وإن الإنسان ليأمل أنهن قد فعلن .

هذه إذن بعض النماذج لنوع الحياة اليومية التى عاشتها النساء فى العصور

(1) G. Owet, *Preaching in Medieval England* (1926), p. 190

الوسطى ، وإذا كنا نصدر حكماً على حضارة العصور الوسطى على ضوء الحياة اليومية لمن ، فينبغي أن نقرر أن تلك الحضارة تخرج مرفوعة الرأس من ذلك الامتحان . حقاً لقد ترك الاعتقاد السائد عن خضوع المرأة ، ذلك الاعتقاد الذي أصبح راسخاً في القانون العام وفي قوانين الزواج ، ترك هذا الاعتقاد للأجيال التالية تراثاً استغرق وقتاً غير معقول إلى أن زال من الوجود . وحقاً إن المرأة لم تكن من الناحية القانونية « شخصاً حراً يعترف به القانون » ، إلى حد أن لم يكن لها من حظ أو نصيب آئذ ، بل إلى القرن العشرين ، فيما قد نسميه حقاً وواجبات عامة ، إذا فرقنا بينها وبين الحقوق والواجبات الخاصة ، كما كانت محرومة من نيل حظ أعظم في التعليم . ومن ناحية أخرى كان للمرأة نصيب كامل في الحقوق والواجبات الخاصة التي نشأت من امتلاك الأرض والتي لعبت دوراً هاماً في الصناعة ، بالرغم من عائق الأجور المنخفضة ، وفي بعض الأحيان كان العمل مقصوراً على الرجال . وإذا قارنا تعليم المرأة العادية بتعليم زوجها ، فإن نتيجة المقارنة تكون في صالحها . وبعض نساء المجتمع الراقى كن قدوة في الثقافة كالأميرات اللاتي شملن يوماً برعايتهن الشعراء التروبادور وكالنساء اللاتي كرسن أنفسهن للعلم مثل كرسيتين دي بيزان . ومع أنه لم يكن في مجتمع الطبقات العليا مكان للمرأة المستقلة العزبة ، فقد وجدت في الديرية مخرجاً كريماً تصرف فيه ضروب نشاطها . وفي كل طبقة من طبقات المجتمع أتاحت الحياة للمرأة المتزوجة آفاقاً بعيدة ، طالما أن العمل في البيت خلال تلك العصور — كما سبق أن أشرنا — كان واسع النطاق . وقد تطالبت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية من الزوجة أن تكون دائماً الاستعداد للقيام بواجبات

زوجها إلى جانب واجباتها ، وكان عليها أن تشرف داخل منزلها على القيام
بعدد كبير من الأعمال .

والخلاصة أنه حين ورثت العصور الوسطى من الماضي نظرية خضوع المرأة
إلى درجة ما على الأقل ، فإن تلك العصور ابتدعت لنفسها نظرية الفروسية التي
كان لها نصيب في إلهام الشعراء ، وفي تهذيب السلوك وتقديم الحضارة ، وأورثت
هذه النظرية للعالم الحديث . فإذا ما أخذنا الطيب مع الرديء ، ووازننا بين
الناحيين النظرية والعملية ، وجدنا أن المرأة في العصور الوسطى قامت بدور
نشط محترم في مجتمع العصر الوسيط الذي عاشت فيه .

الفصل الثالث عشر

الحركة الاقتصادية في مدن العصور الوسطى

تغير اتجاهات البحث العلمى كما تتغير الحياة اليومية من ناحية إلى أخرى ،
ومن الدليل على ذلك أن الدراسات المتعلقة بنشأة المدن ودساتيرها وسياساتها
فى العصور الوسطى استأثرت باهتمام الباحثين، بحيث لم يتعرض أحدهم إلا قليلا
لما أسهمت به المدن فى تاريخ العصور التالية، مع ما لهذه الناحية من أهمية تاريخية.
وكان زوال الاقتصاد القومى وما انطوت عليه هذه الظاهرة من تطور اجتماعى
من أول ما أسهمت به المدن. ويلاحظ أن القرى ذاتها — ممثلة فى ضياع زراعية
— ظلت موجودة ، لكن الاقتصاد القروى هو الذى زال وتلاشى وحل محله
الاقتصاد المدينى (نسبة إلى المدينة) . ومن البديهي أن الزراعة استمرت مظهراً
من مظاهر الإنتاج، بل شهدت الحياة الزراعية تقدماً جديداً ورخاء غير مألوف
فى بعض نواحيها . غير أن المجتمع الجديد — وهو المدينة المشتغلة بالتجارة —
جعل القرى والضياع المجاورة فى مستوى التبعية للمدن . وهنا أخذت الأوضاع
الاقتصادية تتمخض عن اضطراب بدا فى مظهره هادئاً ، لكنه كان بعيد المدى
والأثر . ذلك أن الضياع كانت مملوكة بالواحدة أو بالجملة ، فامتلك الدير الفلانى
عشرين ضيعة ، وامتلكت الأسقفية الفلانية أربعين ضيعة ، وربما بعدت هذه
الضياع بعضها عن بعض خمسين أو مائة ميل . وكانت المواد والمنتجات الغذائية
ترسل إلى الدير أو إلى القصر الذى تتبعه الضيعة مقابل استئجار الأرض
أو بصفقتها من إنتاج الممتلك ، فتساق الأغنام وتحمل اللحوم الجففة والفلال على

العربات مسافات بعيدة إلى أما كن الاستهلاك . لكن المدينة تحدث ذلك التوزيع السيء وما فيه من بعثرة للمنتجات دون أى تدير ، وذلك بأن جعلت من نفسها سوقاً مركزياً محلياً من شأنه أن ينافي التكتلات الإقطاعية للضياع . وهكذا أصبح يوجد نظامان متنافسان : أى نظام الضياع الإقطاعى الذى يقوم على أسس مجتمعات قروية مبعثرة ترتبط بمالك معين يبعد عنها كثيراً فى أغلب الأحيان ، ومجموعة الضياع المتأسكة الجديدة التى تتطلع إلى المدينة على أنها مركزها الاقتصادى الرئيسى . وظلت عناصر نظام الضياع الإقطاعية باقية فى الأقاليم النائية فى شمال أوروبا وشرقها ، على حين زالت هذه العناصر زوالاً سريعاً ملحوظاً فى معظم المناطق التى كانت منتشرة بها فى الغرب والجنوب . والواضح أن المدينة أضحت محور ارتكاز اقتصادى جديد . ولم يلبث أن انهار نظام الاكتفاء الذاتى للضيعة ، وحل محله نظام العلاقات المتبادلة مع المدينة ، كما حل نظام إرسال الفائض من الإنتاج إلى أقرب مدينة تجارية لبيع فيها محل نظام إرساله سابقاً إلى مقر المالك الإقطاعى . واهتدى المستأجرون إلى بيع الزائد عن حاجاتهم فى الأسواق ، كما فضل الطموحون منهم دفع أموال للمالك بدلاً من العمل فى الأرض . وهكذا نافس نظام الأجر النقدى نظام الخدمة الإقطاعية ، بل حل محله فى بعض الجهات ، أى أن نظام التعاقد أخذ يحل محل العرف الجارى والعادة . وبعبارة أخرى أخذت أسس التعامل بالنقد فى الظهور فى المجتمع الجديد ، وكان ذلك وتداً من أوتاد التنافس التجارى . ويبدو أن ذلك ليس كل ما أسهمت به المدينة ، بل إن قيام المدينة نفسها هو السبب فى ذلك الظهور .

ذلك أن المدينة لم تأت بنظام أو اقتصاد جديد فحسب ، بل أوجدت طاقة جديدة في سرعة التطور والتقدم . ومن البديهي أن تطورات وقعت في المراحل السابقة لنشأة المدن في المجتمع ، سواء أكان ذلك في مرحلة المجتمع القروي أو ماسبقه من المراحل ، لكنها كانت تطورات بطيئة . ومنذئذ دلت المدينة في مدى ثلاثة أو أربعة قرون على مقدرة عجيبة في التقدم . على أن المدينة الناشئة السائرة في طريق التقدم غلب عليها الطابع التجاري ، بقيام سوق فيها فضلاً عن مجموعة من المحازن والخوانيت . وكان ذلك شأن مدن إنجليزية كثيرة ، أهمها لن، وساندوتش، وكامبردج، وأندوفر، وكثير من مدن ألمانيا الشمالية؛ وكذلك عدد من المدن الروسية حتى العصر الحالي . واشتغلت بعض هذه المدن بالصناعة إلى جانب التجارة ، أي أنها اشتهرت إلى درجة كبيرة بالمهارة في صنع مختلف الحاجات ، مثل الأواني النحاسية بمدينة دينسان ، والبضائع الخشبية بمدينة نورنبرج، والأقمشة الصوفية بمدينة غنت ، وغيرها من المراكز الكثيرة . وتعتبر هذه هي المرحلة الثانية من مراحل نمو المدن .

وأحرز عدد قليل من المدن أهمية سياسية وحضارية مما جعلها في الواقع مراكز للفنون والمعرفة الجديدة . ولم تقتصر إمكانيات التقدم في هذه النواحي على أهالي المدينة فحسب ، بل تعدتها إلى نظام المدينة نفسها . وفضلاً عن ذلك كله يلاحظ أن الفرصة أضحت سانحة للتخصص في التجارة أو الصناعة ، في القانون أو الطب ، في الرسم أو النحت . ولا يقل عن ذلك أهمية ما كان من التأثيرات الناجمة عن الاتصالات الجديدة المستمرة ، ومثال ذلك اتصال أهالي لندن بالتجار المباردين واتصال البنادقة بالشرق عن طريق التجارة . وهكذا ازداد نشاط عقول أهل

المدن، وأصبحت الحياة مدنية عملية تشترك فيها جميع الحواس الطبيعية والعقلية. والواقع أن المدن صارت جمع الطاقات البشرية، على حين ظل الريف مستودعاً لها، أى أن المدن صارت ميدان الزعامات، على حين جاء أصحاب الموهبة والزعامة من القرى القريبة والبعيدة. ومن الطبيعى أن تشتق المدينه تسميتها من المدينة.

وأسهمت المدينة بدورها فى تطور الصناعة من مرحلة الإنتاج البدائى المقتصر على الأسواق المحلية، إلى نظام الإنتاج فى المصانع الحديثة. ذلك أنه قبل ظهور المدن كان الغرض من الإنتاج الصناعى هو الاستهلاك المحلى، لا البيع فى أسواق خارجية. ثم تلاشى هذا النظام — أو أنه أخذ فى التلاشى — ليحل محله نظام التجزئة فى بيع المصنوعات اليدوية، أى أن البضائع ظلت تصنع يدوياً فى النظام الجديد، لتباع فى الأسواق لا لتستهلك محلياً فحسب. وكان المستهلك فى العادة قريباً من الصانع، فيشتري منه إنتاجه وبضائعه مباشرة. وكل الذى حدث من تطور هو أن بعض الأفراد أصبح عملهم مقتصرأ على إنتاج بضائع للبيع، على حين كانت الزراعة والصناعة من قبل مهنتين متداخلتين، وهذا التطور هو بداية التخصص الصناعى المستمر حتى أيامنا، وهو الذى يمثل القوة الهائلة فى الإنتاج. وكانت للمصنوعات اليدوية التى تباع بالتجزئة تصنع أولاً لتلبية لتكليف خاص، ثم أصبحت البضائع تصنع لتباع حسب العرض والطلب. وفى هذه المرحلة أخذت الرأسمالية الصناعية تظهر لتمويل عملية الحصول على المواد الخام وتسويق المنتجات المصنوعة. ثم كانت خطوة أخرى فى القرن الرابع عشر فى جنوب وغرب أوروبا، عند ما ظهر نوع من التخصص والتميز فى كل من الصناعة والتجارة بين رأس المال والإدارة. والخلاصة أن الصناعة اليدوية تحولت من

نظام التجزئة إلى نظام الجملة . وفي هذا النظام الجديد عكف الصناع على صنع المنتجات وبيعها إلى التجار الذين يتولون بدورهم بيعها ، إما مباشرة للمستهلكين ، وإما عن طريق غير مباشر على أيدي تجار آخرين . وظل الإنتاج الصناعي يدويا ، ماعدا أن الصناع لم يعد يبيع إنتاجه للمستهلك مباشرة بل أخذ في التعامل عن طريق وسيط مختص . وليس هناك ما يؤخذ على هذا النظام الجديد ما دام الصناع حراً في بيع إنتاجه لمن يشاء من التجار ، وما دام ذلك الصناع يمتلك المواد الخام والأدوات والآلات الصناعية اللازمة له ، ويتحكم في ربحه — لا أجره — . غير أنه عندما أخذت طبقة أصحاب المصانع تظهر في أوائل العصر الحديث ، وهى الطبقة التى أفقدت الصناع اليدوى استقلاله الاقتصادى وجعلت منه تابعا خاضعا ، أضحت ذلك النظام الجديد موضع سخط ضحاياه من الصناع أولا ، ثم الجمهور عامة بعد ذلك . والواقع أن التحول من التجزئة إلى الجملة فى الإنتاج اليدوى أدى فى الصناعة إلى التخصص ، وانفصال رأس المال الصناعى عن رأس المال التجارى ، فضلا عن نمو الإنتاج وازدياد المهارة والمقدرة . وهذا التحول هو كذلك بداية خضوع العمال واستغلالهم . وتدل الثورات والاضطرابات فى مختلف المدن الصناعية الناشئة فى العصور الوسطى على التطور البطيء نحو الإنتاج اليدوى بالجملة .

ويمكن اعتبار أمثلة هذه الثورات وتقاليدها جزءاً من تراث المدن فى العصور الوسطى للمجتمع الحديث . فبالإضافة إلى ثورات الفلاحين جاءت ثورات أهل المدن ، وبفضل هذه الوسائل أمكن تطهير الصالح العام من كل شائبة ، ورعاية الكيان الاجتماعى من بذور الانحلال . غير أن ثورات المدن لم تكن

كلها ثورات صناعية ؛ فمع أن ثورة غنت (١٣٤٣ - ١٣٤٥) و ثورة فلورنسا (١٣٧٨) كانتا إلى حد كبير صراعا بين صغار رجال الصناعة من جهة ، وكبار رجال التجارة من جهة أخرى ، فإن من الثورات ما احتدم بسبب خلافات ومنازعات بين أحزاب وطوائف متنافسة متساوية في المرتبة ، أو بين مدينة بأكملها وسيد طاغية يأبى أن يزيد من حريات المدينة . على أن موضع الخلاف كان واحداً في جميع الأحوال ، وهو أنه كلما أدرك الأفراد وأدركت الطبقات ما لها من أهمية في المجتمع فلا مناص من قيامها ومطالبتها بازدياد نصيبها من الثروة العامة . والواقع أن العصور الوسطى عرفت مبادئ الفلسفة الاجتماعية التي نأخذ بها اليوم ، وهي التي تقول أن الإنتاج ملكية المنتجين . غير أنه لسوء حظ المجتمع في تلك العصور الوسطى — أو في العصور الحاضرة كذلك — لم توجد وسيلة سهلة لمعرفة مدى حقوق المنتجين في إنتاجهم حتى الآن .

وفي النواحي الفنية أو المكنية في الإنتاج خطت المدن الوسيطة خطوات ملحوظة ، إذ عرفت كيفية بناء منازل بسيطة تتوفر فيها وسائل الراحة ، كما رصفت بعض شوارعها وساحات أسواقها ، وأقامت طواحين تعمل بقوة المياه لكبس المنسوجات الصوفية وطحن الغلال ، وأدخلت تحسينات في طرق الصباغة مثل صبغ الأقمشة وديغ الجلود ، وصنع الأواني النحاسية والفضية ، وزخرفة الأدوات الفخارية والخشبية . وتقدمت أعمال الصائغين والزجاجين والنحاتين تقدماً جعل من صناعاتهم فنوناً رفيعة ممتازة . على أن أهم اختراع مكّن كان الطباعة بحروفها القابلة للتغيير والحركة ، مما جعل إنتشار الثقافة وازدياد

استخدام الآلات وكثرة الإنتاج أموراً ممكنة كلها في آن واحد . ولم يكن اختراع الطباعة مديناً بشيء على وجه التأكيد للعصور السابقة ، وهذا الاختراع هو الذى جعل من المدينة منبع الدراسات العلمية ومركز المنافسة الجديدة للناسخين والمزخرفين والديريين .

وإذا نحن تأملنا فوائد التقدم المكنى فى الطباعة فلا ينبغي أن نغفل التنظيم التجارى الذى ساعد على تحقيق هذه الفوائد . فلو أن الناس أنتجوا ما يحتاجون إليه فى استعمالهم الخاص فحسب ، أو لو أنهم صنعوا بقصد بيع صناعاتهم للمحتاجين إليها مباشرة لا نعلم مستقبل الطباعة ومقدرتها على التوزيع فى أسواق واسعة . وبعبارة أخرى تدين الطباعة بقسط غير ضئيل من نجاحها إلى التنظيم التجارى فى عصر ظهورها . وكان التخصص أهم مظاهر هذا التنظيم التجارى ، إذ تخصص بعض تجار المدن فى تجارة المنتجات المحلية مثل الغلال واللحوم والدواجن ، وتاجر غيرهم فى بضائع مستوردة من أماكن بعيدة — كاللح والجلود والنبيد، على حين تخصص فريق ثالث فى المصنوعات، مثل تجار المسنوجات والأقش والأدوات الحديدية والخردوات، وجرى أولئك التجار على شراء بضائعهم من منتج أصلى أو من مستورد وبيعها إلى تاجر التجزئة أو تاجر التصدير. وذات مرة ثار جدل بين العلماء الألمان حول احتمال وجود تجار جملة بالمعنى المفهوم فى العصور الوسطى . على أن فى إصرار نظم المدينة على إلزام المستوردين أن يبيعوا للمستهلكين فى مدة معينة عقب وصولهم ببضائع للتجارة ، ما يدل على أنه برغم تفضيل كثير من التجار للبيع بالجملة ، فإنه لم يسمح لهم بأن يكونوا تجار جملة فحسب . على أن معنى هذا التخصص برغم حدوده الضيقة التى أشرنا إليها

هو ازدياد الخبرة التجارية وامتداد الرحلات وكثرة البضائع ، فضلاً عن ازدياد قوة التجار في نزاعهم ضد غيرهم من أجل الاستئثار بالأسواق ، أو ضد أرباب الصناعة من أجل السيطرة على الإنتاج الصناعي . وكل هذا وذاك حديث في نموه واكتمال سيطرته لا في أصله ونشأته .

ومن هذا النشاط التجاري نشأت قواعد وعادات وقوانين تجارية أضحت على جانب عظيم من الأهمية في العصور التالية . فالاعتقاد في وجود أسعار عادلة معتادة موروث عن العصور الوسطى ، مع ما شهدت تلك العصور من مخالفات كثيرة لهذه القاعدة كلما سنحت الفرص . وظلت التجارة عندئذ عملاً محتوماً لا يتطلب عجلة أو سرعة — كما يعتقد الكثيرون حتى اليوم — فالبضائع ينبغي أن تكون عالية المستوى ، والديون يجب أن تسدد في مواعيد استحقاقها .. وجاءت هذه القواعد نتيجة لما حتمته ضرورة الاتصال المباشر بين التاجر العام وتاجر التجزئة ، وبين تاجر التجزئة والمستهلك . على أن جميع أنواع النشاط التجاري لم تكن وليدة العادات والأوضاع السلبية ، لأن القوانين التجارية المرعية كانت تختلف عن العادات السارية ، وهي قوانين جمعتها وبلورتها تجارب لما ينبغي أن يكون ، والتزمها محاكم كان التجار يقيمونها أرتجالاً وهم ينتقلون من سوق مدينة إلى سوق مدينة أخرى . ثم إن كثيراً من المدن صارت قوانينها الرسمية من العادات السارية ، وهذه القوانين تؤلف اليوم شطراً هاماً من نظم المعاملات التجارية في العصر الحاضر، وتؤلف هذه المعاملات الحد الأدنى الذي لا يقبل الجدل من نظمنا الاقتصادية .

والواقع أننا في نشاطنا الاقتصادي الحالى نجد — ونستخدم — كثيراً من الوسائل التى ترجع فى أصلها أو فى تطورها إلى العصور الوسطى . فمع أن النقود فى مختلف صورها تسبق زمنياً نشأة المدن فى تلك العصور فالمدن هى التى ابتدعت النقود المسكوكة . ومع أن مقدار ما تدين به المدينة فى العصور الوسطى لأختها فى العصور القديمة مسألة جدلية طويلة ، فالعملات الأوربية الحديثة تدين للعصور الوسطى فى أصلها ووحداتها ، ومثال ذلك وحدة العملة الإنجليزية من جنيه وشللنات وبنسات . أما النقود الورقية — فى صورة تعهدات من البلديات بديونها — فترجع على الأقل إلى القرن الثالث عشر، عندما أصبحت هذه التعهدات أو الكمبيالات مقبولة فى بعض المدن الإيطالية فى دفع الديون والمستحقات للدولة ، وعودت — سنة ١٢٥٠ — بالنقود المعدنية فى مدينة كومو . ومن الأمور المعروفة أن الكمبيالات كانت تنتقل من يد لأخرى — مثل النقود — حتى يحين تاريخ استحقاقها . وأمدت المدن الناشئة فى العصور الوسطى أهلها بالموازين والمقاييس كما أمدتهم بالنقود ، وبذل الملوكة فى إنجلترا وفرنسا جهوداً كبيرة لتحديد تلك الوحدات المحلية . على أنه يبدو أن المدن فى مملكة واحدة من ممالك العصور الوسطى لم تتفق على توحيد نقودها أو مكاييلها أو أوزانها ، لكنها وضعت جداول لمساعدة التاجر فى حساب أثمان البضائع إذا هو باع أو اشترى حسب موازين أو نقود مختلفة عن المعمول به فى مدينته .

وفى قمة عمليات النقد ظهرت المصارف (البنوك) التى تميل إلى اعتبارها من التنظيمات الحديثة، مع العلم بأن مصارف مملوكة لأسرات خاصة نشأت وامتد

نشاطها إلى الأقاليم بعيدة في العصور الوسطى . وأسهم اليهود — وغير اليهود من الفلورنسيين والمبارديين في أنواع من النشاط نسميها اليوم أعمالاً مصرفية . فصرفوا نقداً بنقد ، واشتروا مسكوكات ذهبية وفضية ، وقبلوا إيداع الودائع وصرف الشيكات ، وإقراض المال للعملاء . وفي عالم الصيرفة اشتهرت بيوت باردى وبيروزي في فلورنسا ، وأسرات بيزانى وتيبولو في البندقية . ويبدو أن هذه البيوت المصرفية نشأت من مزاولتها التجارة ، واشتغالها بالمعاملات المالية . أما المصارف (البنوك) العامة فلم يوجد منها سوى عدد ضئيل يرجع إلى إيطاليا وأسبانيا في القرن الخامس عشر ، وأشهرها مصرف سانت جورج في جنوا ، وهو مصرف بدأ في أوله جماعة من دائي الدولة ، ثم صار يقسم الودائع ويحول الحسابات حتى اكتمل نموه في العصور الحديثة ، وأصبحت له أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والسياسية في جنوا ، كما غدا مثلاً احتذته بلاد أخرى . ولم تنشأ بنوك عامة في البندقية إلا في القرن السادس عشر ، ولو أن بنوكاً خاصة نشأت بها قبل ذلك بقرون . ثم إن منظمات تحدوها روح خيرية للقرض الحسن نشأت في بعض المدن الإيطالية، وقامت بشيء من الأعمال المصرفية ، لكنها لم تؤثر إلا قليلاً في تاريخ الصيرفة . وبوجه عام هيأت المصارف أداة أبعد أثراً من ذي قبل في استغلال رؤوس الأموال ، كما سهلت تبادل البضائع والخدمات . والواقع أن في تاريخ الصيرفة سلسلة من التجارب المتعثرة والأخطاء الأسيفة ، وكان طريق التعلم من هذا وذاك طويلاً شاقاً ، ولم تكن التجارب المصرفية التي شهدتها العصور الوسطى جزءاً هيناً من هذا الطريق .

ومن العسير على رجال البنوك — ورجال الأعمال بوجه عام — أن يحرزوا أى تقدم فى أعمالهم بدون مسك الدفاتر . والمعروف أن نظام القيد المفرد نشأ فى كل المدن الأوربية التى اتسعت فيها التجارة ، أما نظام القيد المزدوج فترجع نشأته إلى إيطاليا وحدها . وكانت الطريقة التى اتبعت فى البندقية أوضحها وأحسنها ، ولو أنه يبدو أن لدينا أمثلة تشير إلى استخدام نظام القيد المزدوج فى جنوا (١٣٤٠ م) قبل البندقية . وأول جدول معروف للقيد المزدوج هو الذى كتبه لوقا باتشيولى البندقى وطبعة سنة ١٤٩٤ ، كما ألف بنادقة آخرون مؤلفات تعليمية فى ذلك الموضوع . ولم تلبث المدن الأوربية أن أصبحت عند منتصف القرن السادس عشر بوجه عام فى حاجة إلى دراسة ذلك الفن . ومما لا شك فيه ، أن القواعد الأساسية فى الحساب التجارى ، وهى التى تسير عليها الشركات التجارية والمصالح الحكومية فى العصر الحاضر ، ترجع أصولها إل ما جرت عليه المدن الإيطالية فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

ولا بد لنا من الرجوع إلى المدن الإيطالية كذلك للتدليل على أوائل الأمثلة المعروفة لقيام رجال الأعمال بتكوين وحدات أو شركات تجارية جديدة . وفى تلك المدن انتشرت المشاركة العائلية بين الأخوة والأقارب — أى الذين يشتركون فى الحياة اليومية ، وكان ذلك الانتشار ظاهرة طبيعية فى التجارة المحلية والخارجية ، دون أن يكون لهذه الظاهرة أصل معين أو تاريخ واضح . على أن عملية المشاركة فى السفن بدأت فى جنوا فى القرن الثانى عشر . ومن ثم انتشرت فى سرعة من تلك المدينة . وهذه العملية هى أن يعهد تاجر برأسماله — سواء أ كان ذلك

مالاً أو بضاعة — إلى تاجر مسافر في البحر إلى الخارج ابتغاء التجارة والربح .
وفي هذه العملية يتعاقد الرأسمالي الذي لم يتحرك من بلده مع شريكه المسافر على
أن يحصل على قسط من الربح أو على نسبة معينة من الفائدة على رأس ماله .
وفي الحالة الأولى يكون صاحب رأس المال بمثابة شريك مساهم أو حامل أسهم ،
وفي الحالة الثانية يكون بمثابة شريك دائن أو حامل سندات . ولقى هذا النوع
من الأعمال التجارية قبولا كبيراً في أوروبا حتى القرن التاسع عشر ، فكان
الشريك المستتر صاحب رأس المال عادة — بل غالباً — مجموعة أشخاص من
حملة الأسهم ، على حين كانت التجارة الفعلية بيد الشريك الظاهر أو العامل .
وغلب هذا النوع من الشركات المساهمة على غيره من الأعمال التجارية . ولم
يكن هذا النوع في ذاته جديداً بل قديماً بين أنواع الشركات التجارية . وفي
أوائل القرن الخامس عشر ، كان مبدأ الشركات المساهمة معمولاً به في مصرف
سانت جورج في جنوا (١٤٠٩) ، وفي ميدان صناعة الحديد في ليون (١٤١٥) .
وتختلف الآراء في أهمية هذه الشركات المساهمة الأولى التي سبقت قيام شركات
الهند الشرقية : الهولندية منها والإنجليزية والفرنسية . غير أنه ليس ثمة شك في قيام
هذه الشركات الأولى ، أو في أهمية شركة تجارية هدفها تعبئة رأس المال ابتغاء
الربح على نطاق واسع .

على أن أكثر ما خبزه المدينة في العصور الوسطى لم يكن في الشركات التجارية
بقدر ما كان في اتحاداتها التجارية النقابية . فبينما أدى تكوين الشركات إلى قيام
وحدات تجارية جديدة مشتركة في تحمل المكسب والخسارة ، فإن تكوين

الاتحادات أدى إلى نوع من التجمع بين الوحدات مع بقائها مستقلة — على الأقل في جميع النواحي الأساسية . وأول الاتحادات ظهوراً وأكثرها بقاءً في بعض المدن هو اتحاد التجار — أى نقاباتهم ، وهذه تألفت من مختلف أصناف التجار ، كما ضمت أحياناً بعض أصحاب الحرف ، بل بعض أصحاب الأراضي الزراعية المجاورة ، وشملت عضوية النقابة بعض الأحيان أفراداً من التجار والأجانب الذين يتاجرون في المدينة . على أنه يوجد خلاف كبير في الرأي حول تاريخ نشأة نقابة التجار ومكان قيامها وعلاقتها بحكومة المدينة ، مع التسليم بأنه لاخلاف حول أهمية وظيفتها . ففي أوائل العصور الوسطى كان لنقابة التجار إشراف عام على تجارة المدينة وإنتاجها — ولا سيما المدن الصغيرة — ولو أنه من المحتمل أن ذلك لم يصل إلى مرتبة السيطرة التامة . والواقع أن نقابة التجار أشبهت الغرف والنوادي التجارية والجمعيات المدنية في العصر الحديث ، مع أنه ليس من المحتمل أن تكون هذه المؤسسات الحديثة متفرعة عن تنظيمات العصور الوسطى . وعلى الرغم من أن الاتحادات التجارية الحديثة ولدت مرة أخرى منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فإن ما اضطلعت به نقابات التجارة من تنظيم الاقتصاد العام وتحسين الأحوال المدنية ظل مستمراً في المدن منذ القرن الحادى عشر على الأقل . ومن الواضح أن عملاً بدأ واستمر ما يقرب من ألف سنة جدير بأن يوصف بأعظم أوصاف الثناء .

وعند ما بدت نقابات التجار غير قادرة على النهوض بوظيفة الإشراف في المدن حلت محلها نقابات أرباب الحرف ، وكلاهما كان اتحاداً بين رجال أعمال

هدفهم أكبر قسط من المنفعة لأنفسهم ولمدينتهم. ذلك أنه عند ما ازداد سكان مدينة من المدن ، وازداد تعقيد نشاطها الاقتصادي غدت النقابات العامة القديمة غير قادرة على رعاية مطالب المدينة. ولذا ظهرت النقابات المهنية—أو الاتحادات التي تضم أعضاء الحرفة الواحدة لرعاية مصالح هذه الحرفة وأعضائها فحسب. وهكذا أصبح لكل من الجزارين وبائعي الدواجن والخبازين وتجار الغلال والملح نقابة خاصة، وكذلك الحال لكل من النساجين وأصحاب المكابس والصباغين والبجارين والبنائين والسقايفين وصانعي الأحذية والإسكافية والسروجية وتجار الحرير والأقمشة والحدادين والخردواتية وتجار الأنبذة وأصحاب الخانات والفنادق ، وكذلك الحلاقين والأطباء والقضاة والكتبة والناسخين . لم يظهر ذلك الإمعان في التخصص بين نقابات الحرف حتى القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، غير أن القرن الرابع عشر — وهو العصر الذي بلغت فيه النقابات أقصى قوتها — امتلأ بعشرات من هذه النقابات القادرة على رعاية مصالح حرفةها، ولو أن بعض الحرف أعوزها التنظيم لقلة مالها من أهمية ، أو لكثرة ما أحاط بها من كراهية محلية. ونستطيع أن نقول بصفة عامة أن النقابات ضمت الصبيان والعمال كما ضمت المعلمين ، مع العلم بأن المعلمين وحدهم هم الذين كان لهم النفوذ في إدارة النقابة . ولم يكن لهذه الحال أهمية مادام الصبيان يرتقون إلى مرتبة عمال ، والعمال يرتقون إلى مرتبة معلمين. وإذا كانت الكراهية التي أحست بها حرفة نحو حرفة أخرى شيئاً كامناً في الطبيعة البشرية ، فإن النقابات ألهمت ذلك الشعور وجعلته أكثر استمراراً ، كما حصلت على تشريعات تحد من نشاط منافسيها. ومن الأمثلة المشهورة في ذلك الباب قصر عمل الإسكافية على إصلاح الأحذية القديمة، وقصر

عمل صانعى الأحذية على صناعة الأحذية الجديدة . وأكثراً أهمية من ذلك ما قامت به النقابات من تنظيم شئونها الخاصة بها ، سواء أكانت تجارية أم صناعية ، اقتصادية أم مهنية . ولا شك فى أن هذا التنظيم — رغم ما جنح إليه من تقييد وتعطيل للتطور — كان فى أول أمره وسيلة لخلق مستويات عالية فى الصناعة والتجارة والعمل والخدمة .

ومن المعروف أن محاولة أوربية عامة بدأت فى إنجلترا فى السنوات الأخيرة (١٩١٢—١٩١٥) غرضها تخريج نوع جديد من الاشتراكية ، يكون وسطاً بين الاشتراكية الحكومية والاشتراكية النقابية ، على أن تكون النقابات الاشتراكية قومية لا محلية ، وأن تهيمن على وسائل الإنتاج التى يجب أن تمتلكها الدولة ، حتى لا تكون هذه الهيئات الحديثة شبيهة بنقابات العصور الوسطى . والفكرة الأساسية هى أن تكون النقابات الجديدة مجموعة منسجمة من العاملين فيها — من الصبيان المبتدئين إلى المعلمين ، أى الرؤساء المديرين . ويبدو أن هذا التصوير يعبر عن أحوال النقابات وتكوينها فى العصور الوسطى ، ذلك أن الانسجام الذى قام فى نقابات العصور الوسطى يرجع إلى سيطرة المعلمين ، وإلى اطمئنان كل صبي وكل عامل لليوم الذى سوف يرتفع فيه إلى مرتبة المعلمين ويصبح بدوره مسيطراً على زملائه من العمال . ومن الدليل على ذلك أنه عندما حاول العمال إقامة نقابات خاصة بهم ، لقيت محاولتهم أشد أنواع المعارضة . ومن ناحية أخرى يختلف النظام النقابى الحديث عن سلفه فى العصور الوسطى ، لأن الحركة الاشتراكية الحديثة مبنية على قاعدة إنضمام

المهن المتشابهة بعضها إلى بعض، لا على قاعدة تخصيص نقابة لكل مهنة، أى أن يترك كل من البنائين والنقاشين والمبيضين والنجارين نقابته الخاصة ليكونوا جميعاً فى نقابة مهنية واحدة اسمها نقابة بنائى البيوت . غير أن العصور الوسطى لم تنجب نقابة لبنائى البيوت فيما أعلم، بل المقطوع به أن مهنة البنائين وأشباههم وكذلك مهن الغزالين والكباسين ، والصباغين والقماشين انتظم كل منها فى نقابة مهنية خاصة ، مع العلم أنه من الخطأ أن نتهم النقابات المهنية بنقص فى التخصص فى العمل . أما موضع الالتفات هنا فهو أن النقابة المهنية فى العصور الوسطى استطاعت أن تخلف تراثاً ضخماً ينطوى على مثل مهنية نعتبرها عالية فى العصر الحاضر ، وأن من هذا التراث ما يستطيع أن يكون مساعداً على حل بعض المشاكل الصناعية الحديثة .

وبسبب التغييرات التى طرأت على نظم البيع والشراء فضلاً عن التغييرات فى نظم الإنتاج الصناعى ، تحول كثير من النقابات المهنية إلى شىء جديد يختلف تماماً عن صورتها الأصلية . وعرفت هذه النقابات الجديدة فى لندن باسم النقابات الخاصة ، كما شهدت مدن أخرى كبيرة فى أوروبا تحولاً نقابياً مشابهاً لهذا النوع من التغيير . وهذه النقابات الجديدة التى اعترفت المدن بشخصيتها كانت إدارتها فى أيدي أقلية من المعلمين الأغنياء الذين يستطيعون أن ينفقوا من أموالهم لتمييز العضوية فى نقاباتهم بزي خاص غالى الثمن ، وأن يتحملوا ما هنالك من مسؤوليات عالية أخرى . وفى هذه النقابات لم يكن للمعلمين القليلي الثروة سوى اليسير من القوة أو النفوذ فى شئون النقابة ، ومن

بعدهم كان العمال الذين لم يبق لهم في كثير من النقابات فرصة ليصبحوا معلمين يوماً من الأيام، إلا عن طريق الكد والعمل الإضافي خلسة في بيوتهم بعيدين عن تطبيقات نظام العمل في نقاباتهم. وذهب العمال أحياناً إلى الريف حيث لا تسرى عليهم القواعد النقابية، ولا يضطرون إلى دفع رسوم باهظة ليصبحوا معلمين، أو إلى إنتاج الواحد منهم قطعة فنية ثمينة من صناعته دليلاً على مهارته كما كان متبعاً في أوروبا. وإذا نحن حللنا هذه النقابة الخاصة من زاوية أخرى فإننا نجد أنها نقابة مهنية تتألف من فئتين: إحداهما فئة المعلمين الفقراء الذين يتكسبون من عمل أيديهم في أغلب الأحوال وهم معظم النقابة، وثانيهما فئة المعلمين الأغنياء أو التجار الذين استخدموا الصناعات اليدوية في بيوتهم الخاصة. وهذا هو التراث الحقيقي الذي خلفته نقابات العصور الوسطى للعصور الحديثة. والواقع أن هذه النقابات ظلت حية في مدينة لندن حتى الوقت الحاضر، وهي ما زالت تحتفظ بمكانة هامة في انتخاباتها البلدية. وبعض هذه النقابات متصل اتصالاً فعلياً بالمهنة التي تمثلها، مثل اتصال نقابة السباكين بتجارة السمك، على حين تقتصر عضوية البعض الآخر من النقابات — مثل نقابة مبتجى الخمر — على الأشخاص المشتغلين بالمهنة التي يمثلونها اسمياً. وتوجد حركة لجعل هذه النقابات منطبقة على أسمائها لأن معظمها أخذ منذ القرن السادس عشر في الابتعاد عن مهنته أو صناعته والتحول إلى جمعيات لإقامة الاحتفالات أو توزيع الصدقات، بل جنح بعضها جنوحاً أدى إلى زوالها من الوجود.

وإذا إزدادت سيطرة الرأسمالية تدريجياً على بعض نقابات الحرف، أخذ

العمال في القيام بحركة ترمي إلى انفصالهم عن هذه النقابات ، وتكونت جمعيات أخوية (أخيات) تحت ستار التقوى الدينية لتقوم بحرب اقتصادية ضد المعلمين الأغنياء المسيطرين على النقابات الخاصة بحرفهم ، وضد رجال الأعمال الذين سيطروا تدريجياً على صفار المعلمين ، وجعلوا من المستحيل على العمال أن يصبحوا معلمين ، أو على الأقل صناعاً معلمين على أنفسهم يبيعون بالتجزئة لأى عميل يستريحون لمعاملته . وفي إنجلترا أخفقت هذه الأخيات في تحقيق غايتها ، أى إنها أخفقت في الوصول إلى تأسيس نقابات عمالية مستقلة بالمعنى الذى نعرفه اليوم . غير أن هذه الأخيات استطاعت أن تحصل على الاعتراف باستقلالها بعد نضال طويل . ففي مدينة كولمار أضرب العمال من الخبازين أواخر القرن الخامس عشر مطالبين بالاعتراف بأخيتهم ، وكسبوا معظم مطالبهم في النهاية بعد نضال طويل شاق في محاكم الإمبراطورية . وفي السنوات التى استغرقتها ذلك النضال استطاع أولئك العمال أن يحصلوا على مساعدة مالية من زملائهم في المدن المجاورة ، كما نجحوا في حمل عمال تلك المدن على اعتبار المعلمين الخبازين في كولمان في القائمة السوداء . ولا محل طبعاً للقول بأن أصلاً من أصول النقابات العمالية الحديثة ينحدر من نقابات الأخية في العصور الوسطى . ففي إنجلترا التى نشأت فيها النقابات العمالية الحديثة لم يبق من نقابات الأخية في العصور الوسطى باقية لتصل — على الأقل — بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ، ومع هذا يحتمل أن نقول بأن ذكريات الجهود التى قامت بها الأخيات ظلت باقية جيلاً بعد جيل . والواقع أنه حينما ضاق العمال بضغط التغييرات الصناعية الجديدة ، ولا سيما في القرن الثامن عشر — جنحت طوائفهم

إلى تكوين جمعيات سرية تطورت آخر الأمر إلى النقابات الحديثة ، التي تساحت في قيامها ثم اعترفت بوجودها الحكومات والمجتمع . وعلى العموم لا يستطيع الباحث أن يجد دليلاً واضحاً على شيء باق من التراث الروحي لنقابات العصور الوسطى في الحركة النقابية الحديثة .

وثمة نوع من النقابات يختلف تماماً عن جميع الأنواع التي تقدم ذكرها في العصور الوسطى ، هو اتحاد — أى نقابة — المنتجين المسماة « الكارتل » ، وخلاصته اتفاق بين التجار أو غيرهم لرفع الأسعار أو الاحتفاظ بمستواها ، عن طريق مباشر أو بتحديد الإنتاج . ومن الطبيعي المنظر ألا تكون لدينا معلومات كثيرة عن أصول هذه التنظيمات وأشباهاها . غير أنه من المعروف تماماً أن التجار الفلورنسيين بإيطاليا وتجار مدن العصبة الهنسية بألمانيا ، كونوا اتفاقات من نوع « الكارتل » ، وأن مصانع لإنتاج ملح الطعام والشب تأسست وفقاً لاتفاقات رسمية من هذا النوع . وربما أدى الاستقصاء والبحث على أن الاتفاقات الودية كانت موجودة دائماً من القرن الخامس عشر إلى القرن العشرين ، إذ الواقع أنه ليس من الصعب أن نعثر على أمثلة لها خلال المدة الواقعة بين هذين القرنين .

أما أعظم ما خلفته العصور الوسطى للعصر الحديث في ميدان التنظيم التجاري فهو الاتفاقات التجارية . وهذه الشركة كانت عبارة عن مجموعة من التجار يباشرون نوعاً واحداً من التجارة أو يتاجرون في منطقة واحدة . وكان من المفيد المأمون لأولئك التجار أن يرسلوا سفنهم في أسطول لضمان الدفاع

المشارك ضد القرصنة . ثم إن هذا الاتفاق بين التجار جعلهم يستطيعون التفاوض للحصول على امتيازات في البلاد الأجنبية التي يتاجرون فيها ، فضلاً عن كفالة المحافظة على تلك الامتيازات . ومن الممكن أن يصبح الاتفاق مسؤولاً عن أعضاء الذين أصبحوا خاضعين لتنظيماته وقوانينه العامة . ومثال ذلك العصبة الهندية — وهي اتحاد من المدن بين شركات تجارية منظمة . ويبدو أن أول شركة منظمة تأسست في إنجلترا هي شركة تجار الصوف التي اشتغلت بتصدير أصواف الأغنام إلى القارة الأوروبية . ثم قامت بعدها شركة التجار المغامرين التي انحصرت أغلب نشاطها في تصدير الأقمشة الإنجليزية . وكانت جميع الشركات التجارية الإنجليزية في القرن السادس عشر بدون إستثناء شركات منظمة ، كما كان كثير منها في القرن السابع عشر . وعن طريق هذه الشركات كسبت إنجلترا أسواقاً في العالم القديم ، كما أسست مستعمرات في العالم الجديد ، أى أن العصور الوسطى أعدت سلاحاً ماضياً ليستخدمة العصر الحديث .

أما الأساس الذي قامت عليه هذه الشركات فكان تنظيم التجارة . والواقع أن المدن استطاعت عن طريق هذه الشركات وغيرها من الوسائل أن تحقق سيطرتها على النشاط الاقتصادي . ولم يكن ثمة طريق غير ذلك الطريق ما دامت لم توجد سلطات ذات خبرة كافية بالشؤون المدنية . وعلى الرغم من أننا لا نستطيع القول بأن هذه الشركات والنقابات أوجدتها المدن لفرض التنظيم فإن هذه الشركات والنقابات أصبحت أداة في أيدي سلطات المدينة للإشراف

على الشؤون التجارية الداخلية وامتداد التجارة الخارجية . وفي بعض الأحيان استطاعت هذه الشركات التي كانت غايتها خدمة المدينة أن توسع سلطانها الداخلي ، بل أن تسيطر سيطرة تامة على شؤون المدينة . وكثيراً ما غدت المنافسة مريرة عنيفة كلما حاولت مجموعة من هذه الشركات والنقابات منازعة مجموعة أخرى . وعلى الجملة فإن هذه الشركات والنقابات نجحت في إتمام ما نهضت به ، وهو تنظيم الإنتاج والتجارة لمصلحة أعضائها . وإذا كان أى نجاح يحزره المنتجون يعود على مقياس صغير إلى المستهلكين ، فإن نوع الانتاح لم يتكافأ مع ارتفاع الأثمان التي دفعها المستهلكون . وكيفما كان الأمر فإن سلطات المدينة حرصت أن تكون أنواع معينة من التجارة — كلها أو بعضها — تحت إشرافها المباشر . ومثال ذلك تجارة القمح والنبيد والحم والملح فإن لها من الأهمية — ولا سيما في سنوات القحط وأوقات الحرب — ما جعل سلطات المدينة تضع لها تشريعات للطوارئ ، حتى لا يستغل تجار القمح مثلاً فرصة قلة الخزون لجمع أرباح عالية عن طريق رفع أسعاره فوق مقدرة الفقراء . ذلك أن ضرورة إطعام الفقراء كانت فوق جميع الاعتبارات ، لأن الاضطرابات والمظاهرات والمذابح داخل المدن خلقت الفرص التي افترصها الاقطاعيون وكبار النبلاء لتحقيق أطاعهم وإشباع أغراضهم الأثانية . وعلى الجملة عملت المدن على تنظيم التجارة في المواد التموينية لصالح المستهلكين ، ولا سيما في أوقات الشدة ، وذلك عن طريق تشجيع الاستيراد وحظر التصدير ومنع الغش وتحريم الاختزان .

ثم صارت سياسة المدن لتنظيم التجارة والصناعة هي السياسة التي اتخذتها

الدولة الحديثة . وأول مثال لهذه السياسة في الدولة هو مذهب التجارية (المراكنتيلية) الذى وصفه العلماء الألمان بأنه ليس إلا تنظيماً من تنظيمات المدن على مقياس كبير . ومصدق ذلك أن المواطنين فى كل من المدن والدول كانوا دائماً موضع التفضيل عن الأجانب . وفى كل من المدن والدول كانت الثقة مركزة فى قوة الحكومة ومقدرتها على الإدارة والتوجيه ، كما كانت الثقة مركزة فى أشخاص معينين أو هيئات شبه عمومية للإشراف الأعلى ، وفى كل من الحالىين جعلت السلطات لمواد الغذاء قسماً خاصاً من العناية . ومن كليهما نبتت روح الثورة التى نستطيع تسميتها مذهب الأحرار أو الفردية . وفى المدن دفعت هذه الروح ذوى الطموح من الأفراد إلى مخالفة القوانين البلدية أو الهجرة إلى الريف أو إلى مدن أخرى جديدة حيث تكون حرية العمل أكثر وفرة . وفى الاقتصاد القومى أدت هذه الروح لا إلى اشتغال غير التجار بالتجارة والخروج على التقاليد فحسب ، بل إلى وضع خطة مضادة وسياسة عكسية نالت بفضل تسميتها مذهب الأحرار ، أو الحرية التجارية ، بعض الإعجاب هنا وهناك لأزمة قصيرة .

ومع أن المدينة فى العصور الوسطى لم تستنبط نظاماً لحماية الصناعة عن طريق تعريف جمركية على الواردات الصناعية ، وهى لذلك لم تحلف للدولة الحديثة شيئاً من هذا النوع ، فإنها نجحت فى تكوين نظام جمركى لتنمية دخلها . ويبدو أن هذا النظام هو النموذج الذى قام عليه — فى إنجلترا على الأقل — نظام الضرائب الجمركية فى الدولة الإنجليزية . وذلك أن المدن الإنجليزية

كان لها نظام شامل لرسوم وعوايد مفروضة للضرائب الجمركية المفروضة على البضائع الخارجية من أسوار المدينة أو الداخلة إليها للبيع . غير أن هذا النظام أفسدته الإعفاءات التي منحت لبعض زعماء المدينة أو لأعضاء نقابة التجار . ويلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الإعفاءات ساعدت على تقوية هذا النظام ، لأن الأشخاص المكلفين بتطبيقه والإشراف عليه استمدوا كثيراً من المكاسب على حساب الأجني لا أهل المدينة . وفي القرنين الحادى عشر والثانى عشر أنشأ ملوك إنجلترا نظاماً جمركياً قومياً ، لم يلبث أن شابه النظم المحلية فى المدن من حيث أن الأفراد والطوائف حصلوا على إعفاءات ، وأن جميع الضرائب الجمركية صار إقطاعاً يقطع لخاصة أو عملية محلية لإيراد المدينة . ثم لم يلبث أن اتضح فشل ذلك النظام القومى ، فلجأ ملوك إنجلترا بعد ذلك إلى وضع نظام جديد تماماً تجنبوا فيه نواحي الفساد فى النظام القديم . ومن المعروف أن التنظيم الاقتصادى القومى سمقته تنظيمات اقتصادية محلية مختلفة فى المدينة والقرية والدير . وكانت المدينة وحدها هى التى أقامت لنفسها نظاماً جمركياً يستطيع أن يكون نموذجاً لنظام قومى . وإذا نحن عرفنا أن النظام الجمركى القومى الإنجليزى هو النموذج الذى احتذته بلاد أخرى أمكننا أن ندرك الأثر العميق الذى يرجع إلى المدن الانجليزية فى العصور الوسطى .

وفضلاً عن النظم الجمركية المحلية كان لمدن العصور الوسطى موازين ومقاييس ونقود — كما تقدم — وصار بعضها فيما بعد وحدات قومية ، مثل عيار الرطل الإنجليزى المأخوذ من مدينة تروى ، وعيار البوشل المأخوذ من مدينة ونشتر بإنجلترا نفسها . ومن الواضح أن هذه كلها كانت وسائل لتنظيم التجارة ، مع العلم بأن ساطات المدينة نفسها اشتغلت فعلاً بالتجارة . مثال ذلك

أن جنوا و بازل وغيرهما من مدن القارة الأوربية احتكرت تجارة الملح، وأمدت مواطنيها وغيرهم بالملح إما عن طريق مباشر على أيدي موظفين، أو عن طريق غير مباشر على أيدي نقابات (طوائف) خاصة نشأت لذلك الغرض. كذلك كانت فلورنسا تمد فقراءها أحياناً بالقمح في القرنين الرابع عشر والخامس عشر وفعلت لندن ذلك في القرن الخامس عشر. وفي سنة ١٤٨٥ طلب أهل مدينة هامبرج إنشاء شونة غلال عامة تابعة للبلدية. ولكن شونة عامة لم تنشأ سواء في إنجلترا أو في القارة الأوربية قبل القرن السادس عشر. وهذه الأمثلة وغيرها من الأمثلة المشابهة الدالة على النشاط الاقتصادي معروفة جيد المعرفة بصفة عامة — على الأقل — ولا بد أنها أثرت في تاريخ التطور الاقتصادي في الدول الحديثة. وما يشبهه الواقع أن إنجلترا منذ القرن السابع عشر حتى القرن العشرين لا تزال تناقش مزايا إقامة شون قومية كبيرة للغلال.

ويرجع تخزين المواد الغذائية إلى ضرورة توفيرها للفقراء الذين لا يستطيعون مواجهة الأسعار المرتفعة التي تسود في سنوات القحط. ومع أن الفقراء كانوا في الوجود قبل أن توجد المدن، فالفقر لم يصبح مشكلة إلا بعد نشأة المدن. ذلك أن عدم المقدرة الجسمانية والعقلية — فضلاً عن سوء الحظ — ما برحت عوامل فعالة في النزول بالرجال إلى أحط المستويات الاقتصادية. وهكذا أضافت التنظيمات الاقتصادية في المدن إلى العوامل السابقة عاملاً جديداً هو الاحتكار الجزئي للأراضي ولرأس المال. وقبل نشأة المدن كانت العائلة أو العشيرة تقوم بمساعدة المعوزين، ثم جاءت المدن فصارت الأديرة والصدقات الخاصة ونقابات الحرف هي التي تقوم بمواساة الفقراء والمحتاجين. ثم لم تلبث

حكومات المدن تدريجياً — حتى في العصور الوسطى — أن أسهمت في مساعدة الفقراء. فمنذ منتصف القرن الرابع عشر بدت في ماربورج دلائل على وجود معونة اقتصادية للفقراء ، مع العلم بأن أول ملجأ مدني لم ينشأ فيها إلا سنة ١٤٨١ . وهنا ينبغي أن نلاحظ أن هذه الخطوة تمت قبل مائة عام من حركة الإصلاح الديني البروتستانتي في تلك المدينة . وفي أوائل القرن الخامس عشر كان بمدينة أمستردام موظفون مدنيون لتوزيع الصدقات وتخصيص منازل معينة للاقامة فيها بدون مقابل . ومن البديهي أن هذه الإجراءات وأشباهاها كانت بداية صغيرة، لكنها تدل دلالة واضحة على أن مبدأ مواساة الفقراء على أيدي سلطات مدنية عمل مستطاع . وكان الإصلاح الديني وارتفاع الأسعار — وفي إنجلترا حركة تسوير الأراضي الزراعية — مما عجل في خلق هذه المشكلة ، واضطر المدن والدول إلى الإسراع في اتخاذ التدابير . وحينذاك — أي في القرن السادس عشر — أخذ أهل المدن يعمنون في رسم خطط معقولة لعلاج هذه المشكلة وهي خطط استرعت الانتهاء القومي والعالمي .

وكان ازدياد رؤوس الأموال مما أصبح ظاهرة مميزة للمدن المزدهرة، ويديل عديد وصايا التجار التي لا تزال باقية على درجة اليسر التي تتمتع بها كثير من التجار ورجال الصناعة، وتدل عمليات البيع والشراء والقرض على مقياس واسع بين طائفة معدودة من الناس على تركيز رؤوس الأموال إلى درجة كبيرة . والواقع أن النقابات القليلة التي ضمت كبار التجار هي التي سيطرت على الشؤون المدنية في المدن المزدهرة الكبيرة . ومن أمثلة ذلك آل مديشي في فلورنسا، وآل فوجر في أوجسبرج، ودك هوتنجنون في لندن، وهم أعظم المعروفين من أغنياء

التجار أو آخر العصور الوسطى . وزعم الاقتصادى الألماني ورنسو مبارت أن
ازدياد رءوس الأموال فى العصور الوسطى نشأ من ريع المدينة ، وأن هذا الريع
تحول فيما بعد إلى العمل فى التجارة الخارجية ، ومن ثم ازداد ونما فى سرعة . غير
أن سومبارت كان اشتراكياً ، وهو ولا شك لم يتحرج أن يجعل للرأسمالية —
الفاسدة فى نظره الاشتراكية — أساساً مبنياً على الازدياد والنمو دون جهد
أو نشاط . وبناء على وجهة نظره كان لدى ملاك الأراضى الذين استقروا فى
المدن الناشئة أو فى القرى التى أخذت تتحول إلى مدن من الدخل المالى الكبير
ما جعلهم يستطيعون استغلال مبالغ هائلة فى التجارة الخارجية . وينبغى أن نقرر
هنا بأن دخول النبلاء الايطاليين فى مشاركات السفن التجارية — كما حدث
فى جنوا مثلاً — يساعد مساعدة غير قليلة على قبول هذه النظرية العامة . غير
أن الأبحاث التى قام بها هينن وشتريدر وغيرها أثارت ، من الشكوك الكثيرة
حول هذه النظرية ما جعلها بعيدة عن القبول . ثم إنه من المعقول بوجه عام أن
يمنح التجار إلى استثمار أموالهم فى الأرض أكثر مما يمنح إليه ملاك الأراضى
من استثمار أموالهم فى التجارة . وهذا هو الراجح فى العصور الوسطى ، حيث اشتهر
ملاك الأراضى بالاسراف والميول الاستهلاكية ، لا الإنتاجية والاستثمارية . ولعل
النظرية الأقرب إلى الصواب — ولو أنها أقل غرابة — هى أن تكوين رأس
المال جاء نتيجة لمخدرات صغار التجار وأرباب الحرف الذين باعوا مصنوعاتهم
ياقطاعى ، ثم ازداد رأس المال نمواً نتيجة لتجارة الجملة والإنتاج الصناعى بالجملة
واستغلال المناجم ، وإدارة الجمعيات الزراعية الكبيرة ، وإقراض الأمراء
والحكومات . ومهما اختلفت الآراء حول نشأة رأس المال فموضع الأهمية هو
أنه نما وازداد حتى أصبح من أعظم ما خلفته العصور الوسطى للعصر الحديث .

أما كيف استخدمت رءوس الأموال في إقامة مستشفيات وكنائس ، فهذا ما يوضحه القرن الخامس عشر . وأما كيف أثر تقدم العلوم والفنون فهذا ما تبرهن عليه سجلات المدن الإيطالية أواخر العصور الوسطى . فالنهضة الكبرى ربما نفثت من روحها في عدد كبير من الشخصيات ، لكنّها بوجه خاص استمدت شعاعها من تجار وأسرار رغبوا أن يمدوا الإنتاج الفنى مادياً ، بل روحياً بعض الأحيان . ومن هذا كله نشأ الاعتقاد — الذى يرجع بعضه إلى تجارب العصور القديمة — فى أن الفن والعلم ليس لهما دعامة سوى الأرستقراطية وأرباب الحكم الأثرياء . والواقع أن مايسناس الرومانى وآل مديشى الفلورنسيين حل محلهم فى العصر الحاضر آل روتشلد وآل مورجان ، ما عدا على أنه حين كان الأولون يرعون الفنانين ويشجعونهم ، غدا الآخرون يرعون الفن نفسه ويشجعونه . غير أنه من المحتمل فى المستقبل أن يصبح هذا الاعتقاد خرافة سخيفة ، وذلك عندما يتضح أن أساس رعاية الفنون وتشجيعها ليس المرتبة الاجتماعية والثروة بل التعليم .

وبقدر ما كان لرءوس الأموال الكبيرة من فائدة للفنون فى العصور الوسطى ، كانت لها أيضاً أهمية لا غنى عنها فى توجيه الأحداث السياسية الكبرى فى تلك العصور . فالبابوات والأمراء والملوك استطاعوا أن يقوموا بحروبهم باقتراض الأموال اللازمة . ولم يكن من الميسور تقديم الإمداد الكافى للجيوش المضطرة إلى الإقامة فى الميدان مدة طويلة إلا عن طريق منتجين وتجار يعرفون عملهم جيد المعرفة . ثم إنه لم يكن من المستطاع جمع ضرائب كافية لمواجهة حاجات الدولة وباهظ نفقات الحروب إلا من المدن ، وهكذا

كانت الحكومة بطموحها إلى القوة ، كما كانت الحرب باتجاهها نحو السلب والنهب هما اللذان مهدا لنمو المدن واتساع مغامراتها . ومن الدليل على ذلك أن حكومة كل من لويس الحادى عشر فى فرنسا ، وهنرى السابع فى إنجلترا وفرت للمدن أسباب الاستقرار والنظم ، على حين أمدت المدن هذين المسكينين بثمار السلم ونفقات الحرب . وبذلك أخذت الدولة الإقطاعية القائمة على أساس استغلال الأرض والخدمات الشخصية فى الزوال لتحل محلها الدولة المدنية القائمة على الملكية الشخصية وتبادل المتاجر . ولم يكن إستقرار المدينة التجارية الصغيرة بل نشأة المركز التجارى الصناعى الآخذ فى النمو بفضل ما فيه من رؤوس أموال كبيرة ، وتجار محبين للسلم ، ومواظبين على دفع الضرائب ، هو الذى جعل من المستطاع قيام الدولة المركزية الحديثة . ومن الدليل على ذلك أن المسيطر على لندن وبعض المدن الأخرى فى الحروب الأهلية كان هو الذى تتم له السيطرة على أنحاء إنجلترا . ومن المعروف أن المدن ليست هى التى خلقت الملكية الحديثة ، لكنها هى التى جعلت قيام هذه الملكية أمراً ممكناً بفضل معونتها المالية .

ولتكوين رؤوس الأموال الكبيرة يرجع الفضل العظيم لا فى نهضة الفن الجديد أو قيام الملكية الحديثة فحسب ، بل فى ظهور الإمبراطوريات الحديثة التى قامت بالضرورة على أساس التوسع فيما وراء البحار . والواقع أنه لولا الأساطيل الكبيرة المؤلفة من سفن المدن المختلفة ، ولولا البضائع التى ملأت مخازن السفن ، ولولا الخبرة التجارية التى نجمت عن الاشتغال بهذه النواحي المادية ، لاقتصر الأمر على عبور المحيط الأطلسى دون التجول فيه ، وعلى دخول المحيط الهندى دون فتحة للتجارة الأوربية . وفى ذلك المضمار كانت

الأمم التي سمحت لأرباب رؤوس الأموال أن يديروا دفعة الاستعمار ويسيظروا على الشركات التجارية ، هي التي أحرزت النجاح الاقتصادي الأكبر في العالم الحديث ، كما أحرزته في العالم القديم . وبرهان ذلك أن إنجلترا والأراضي المنخفضة تركتا مستعمراتهما للتجار أكثر مما فعلت أسبانيا وفرنسا ، ولذا حصلتا على فوائد مادية أعظم وأوفر . ومن البديهي أن المشروعات التجارية العظيمة التي تمت في القرن السابع عشر في جزر الهند والأمريكتين تمت مما سبقها في القرن السادس عشر من أنواع نشاط وتنمية للثروة . ولم يكن القرن السادس عشر سوى القرن الخامس عشر في سن البلوغ ، وليس في القرن السادس عشر شيء من أنواع النقابات والاتحادات ، أو من حيل التجارة أو طرق التقدم أو الاستغلال ، إلا وكان معروفاً جيداً في القرن السابق . ومن الواضح أنه لا يوجد في التاريخ الاقتصادي خط فاصل عند ، أو قرب ، سنة ١٥٠٠ ، إذ يبدأ العصر الحديث في التاريخ الاقتصادي من حوالي سنة ١٣٠٠ ، حين أخذت قواعد النظام الاقتصادي المالي تظهر في المدن الناشئة . وجميع ما حدث في عالم التجارة والصناعة منذ ذلك الوقت إنما هو نتيجة منطقية — والبعض يميل إلى القول بأنه نتيجة حتمية — لهذه المرحلة المبكرة من التجديد الاقتصادي .

وتمشت روح جديدة جنباً إلى جنب مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة ، فلم يقتصر الأمر على تكوين رؤوس الأموال ، بل تولدت روح الرأسمالية لا في الدولة كلها بل في المدن ، ولا سيما المدن التي استطاعت بفضل موقعها وما حبتها به الطبيعة من مركز جغرافي ، أن تدر الأرباح الواسعة على أصحاب الجهود .

والواقع أن العصور الوسطى شهدت هنا وهناك جهوداً لا تعرف الملل ، ومشروعات جلييلة ، ومغامرات جزئية ، فضلاً عن طاقة لا حدها في استخدام الثراء حباً في الظهور وابتغاء التجارة . وجعل سومبارت وأتباعه لحركة النهضة الأوروبية وقيام الحروب فضلاً كبيراً في نمو روح المغامرة المادية الجديدة ، وكان ذلك منهم إشباعاً لحبهم في إرجاع أصول هذه الروح الجديدة إلى الانقلابات الدرامية والكوارث الحربية . لكن الأرجح أن حركة النهضة ذاتها كانت نتيجة ليقظة الروح الإنسانية ، التي صادفت أول ثمارها الواضحة في المدن التجارية لا في استديو الفنان أو غرفة الناسخ بالدير . ويستطيع الباحث أن يتقبل التفسير الاقتصادي للتاريخ إلى هذا الحد دون ضرورة إلى إنكار ما للنهضة الأوروبية من تأثير متبادل على جانب كبير من الأهمية . فازدياد النشاط الفكري في الفلسفة والآداب ، تولدت عنه حركة لم يكن لها عند بعض الأفراد مخرج سوى الدخول في ميادين التجارة والعمل . ولا يغيب عن بالنا أن منتجات الفن الجديد كانت مادة للتجارة فضلاً عن كونها قطعة من الجمال . ذلك أن الفن يمد التجارة لا ببضاعه فحسب ، بل إنه بفضل ماله من تأثير مباشر في أفئدة الناس بتشجيع طلب الإنتاج الفني من تماثيل وصور وآلات موسيقية وأواني خزفية ومجوهرات وطنافس . ومما لا شك فيه أن الرغبة في الكسب المادي هي التي ساعدت على إبراز الفردية الفنية في تماثيل ميخائيل أنجلو وفي لوحات ليوناردو دافينشي . ثم إن الشهرة التي نالها الفنانون ورجال العلم دفعت فيما يبدو ، أفراداً لم يكونوا فنانين أو علماء إلى السعي وراء النجاح عن طريق التجارة .

وأدت روح الرأسمالية كذلك بما فيها من طاقة متوثبة وقوة على الحركة إلى تهديم الصرح الكنسى وقصم العقود اللاهوتية التى ملأت العصور الوسطى. وتفصيل ذلك أن العصور الوسطى وصفت النظم الاقتصادية القديمة بالفساد، وحكمت عليها العصور الحديثة بالإعدام. وهنا — كما هى العادة فى أغلب الأحوال — ينال العصر الحديث جميع ألوان الفخر أو جميع ألوان اللوم، حسبما يكون الأمر. فالكنيسة الكاثوليكية نشأت ونمت حينما كانت المدن القديمة تنهار وتهدم. وبلغت الكنيسة أقصى عظمتها فى عصر ساد فيه الاقتصاد القروى الاقطاعى. وكانت هذه الكنيسة مجموعة فاخرة من جارى العرف والمثل الملائمة للحياة الريفية وركودها. وفى أسواق القرى والضيايع الإقطاعية نمت النظريات الاقتصادية التى نادت بها الكنيسة. لكن المدن كانت آخذة فى الظهور، ناهضة فى القيام على إشباع حاجات جديدة. وعندئذ أصبح لزماً على النظم الاقتصادية التى نادى بها آباء الكنيسة أن تفسح الميدان لما نادى به الإسكولانيون، من عودة إلى النظم القديمة، وهذه بدورها تقبلت ما نادى به رجال القانون الكنسى من استثناءات لمصلحة التجارة فى المدن. وفى كل من ظواهر العودة إلى النظم القديمة القائلة باعتدال الأسعار والفوائد على الأموال، كانت الكنيسة تنزل مضطرة لسد حاجاتها باعتبارها سلطة زمنية ولترضية المدن، بسبب ما انتشر بين سكانها من وسائل غير متفقة مع مبادئ الكنيسة. والواقع أن السلاسل التى قيدت التجارة فى العصور الوسطى احترقت بنيران عصر الإصلاح الدينى فى زمرة الشهداء فى ذلك العصر. وفى عصر حركة الإصلاح الكاثوليكى الذى أعقب حركة الإصلاح البروتستانتى

كان النزول عن كثير من نظم العصور الوسطى في الحياة الاقتصادية هو الثمن الذي دفعته الكنيسة في سبيل الحصول على شيء من النجاح في البلاد الكاثوليكية. وليس هذا أول — أو آخر — مثل في التاريخ تضطر فيه طبقة محافظة إلى قبول إصلاح يأتيها من خارج طبقتها. ومع ما ترتب على ذلك من إدبار مجد الزعامة عن الكنيسة إلى حين، فإن كسباً اجتماعياً حقيقياً حصل، وهو قنوع الكنيسة نهائياً بمركز روجي، وتطبيق المذهب العقلي مباشرة على النظريات الاقتصادية.

ومما يقال في ذلك الصدد أن الحركة البروتستانتية جاءت بعد أوانها، لأن إشباع الحاجات المادية للمدن تطلب نشاط هذه الحركة قبل قيامها الفعلي. لكن هذا القول لا يمكن اعتباره تفسيراً وحيداً للحركة البروتستانتية، بدليل أن المدن الإيطالية ظلت كاثوليكية — مع التسليم بمحبة طابعها الكاثوليكي — على حين غدت انجلترا الريفية على المذهب البروتستانتى. والواقع أن النظام الاقتصادي الجديد المرتبط بنو الرأسمالية أضحى يواجهها لنظم كنسية جامدة، فأهل المدن أصبحوا منصرفين إلى شئون دنيوية (من تجارة وصناعة)، كما أصبحوا مؤمنين بالفردية، لا يستطيعون صبراً على قيود الحياة القديمة وتقاليدها، وبعبارة أخرى أخذت الطبقة المتوسطة في المدن تشب عن طوق التقاليد السائدة. ونتج عن ذلك نتائج متنوعة، فكما رأينا تحولت نقابات الحرف إلى نقابات خاصة، وعمد بعض المنتجين الطامعين إلى تشغيل عمالهم ليلاً، خارقين بذلك نظم النقابات التابعين لها، على حين هجر آخرون المدن إلى الريف وما فيه من حرية من القيود النقابية. ومن هذه النتائج كذلك ما حدث في الميدان الديني حيث

اتجهت الجهود لإحراز النجاح فيما فشل الوكليون والمسيون في إحرازه، وهو
تخطيط القيود التي جعلت رجال الأعمال والتجارة موضع ريبة. وبفضل هذه
العملية أضحي باستطاعة المدن وأهلها البروتستانتين الناشئين أن ينهضوا
بالإنتاج الجديد، على حين أضحي باستطاعة الإقطاعيين الباقين على الكشلكة
أن ينعموا بما في ذلك من وفرة. وهكذا تبدو الحركة البروتستانتية — حزئيا
على الأقل — انقلابا اجتماعياً هائلا يعبر عن احتجاج غاضب، قامت به طبقة
طامحة ناجحة تريد أن تعمل، وأن تعمل في قوة وبدون هوادة من أجل مصالحها
الشخصية والطبقية. وهذه القوة الدافعة هي القوة الاجتماعية الزاحفة ضد مافى
الطريق من تقاليد جامدة، وهي القوة التي زعزت أولاً أركان الكنيسة
الرومانية الكاثوليكية، ثم لم تلبث أن زعزت حليفها ومؤيدتها، وهي
الملكية ذاتها.

ومن الواضح أن العصور الوسطى انطوت على نوع من المثالية المفرطة
الملائمة للحياة الاقتصادية القروية والإقطاعية، والإيمان بحياة كلها طرب ومسرة
في الآخرة، كان أقصى ما يمكن من الأمل في حياة قروية تطفح بالمرض والحاجة
والذلة والكرهية. وغيّرت المدن هذه الحال في خطوات تدريجية بطيئة،
لكنها خطوات ثابتة أكيدة، مما جعل المدن واحات يتجلى فيها الاجتهاد في
العمل، فضلا عن الاعتزاز بالنفس وتنعم بالحياة، وجعل في استطاعة أهلها
الكادين القديرين أن يستفيدوا من ثمار اجتهادهم، بل أن يتمتعوا بثمار اجتهاد
غيرهم من الناس، دون اعتبار للفوارق الاجتماعية أو كرم المولد. وأخذت
المدن تنمو في الوقت الذي ظل الريف يغلب عليه الجمود، بل نقص عدد سكانه

في بعض المناطق . وإذا نظرنا نظرة موضوعية هادئة إلى ما أتت به المدن من جنوح نحو الإنشغال بالأعمال الدنيوية واقتراض القرض المادية السانحة فلا مناص لنا من الاعتراف بما في ذلك الاتجاه من خير وشر . وجميع ما تمخض عنه هذا الجنوح من مساوئ مؤقتة معروف جيد المعرفة في تاريخ القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، أما آثاره الدائمة من الخير فسوف تزداد وضوحا وإدراكا على مر الأجيال الحاضرة والمستقبلية .

والخلاصة أن المدينة في العصور الوسطى احتوى جسمها وروحها على عناصر كفيلة بالتقدم والتوسع والآمال الواسعة فيما سوف يتمخض عنه المستقبل ، وتحالفت فيها قوى ضمنية بخناق نظام اقتصادي جديد ، وهذه القوى هي التنظيم التجاري والنمو الرأسمالي والروح المغامر والجنوح الدنيوى . ولا شك في أن المدينة في العصور الوسطى خطت الخطوات الأولى نحو تأسيس الاقتصاد المدني المركزي ، ذلك أنه مثلما حدث من سيطرة المدينة إقتصادياً على القرى المجاورة ، كذلك ظهرت مدن تجارية كبيرة سيطرت على المدن الأخرى المجاورة وأزالت استقلالها الاقتصادي . ونرى بداية هذه الظاهرة في العصور الوسطى في إيطاليا وألمانيا ، مع العلم بأنها لم تتعد البداية ، فنلاحظ في فلورنسا مثلاً استخدام السلطة السياسية بين حين وآخر لجلب القمح ليس فقط من النواحي الريفية المجاورة ، بل من جهات أوسع تشمل مدناً أخرى بنواحيها الريفية . غير أنه لم يكن هناك دوافع أو مجهود لأن يصبح إقليم تسكانيا متطلعاً إلى إعتبار مدينة فلورنسا مركزاً اقتصادياً يعتمد عليه في عدد كبير من المتاجر والخدمات التجارية ، لأن المدينة في العصور الوسطى جعلت غايتها الحقيقية تقدم التجارة المحلية الخالصة ،

مع الاقتصار في تجارتها الخارجية على البضائع الكفيلة بالأرباح الكبيرة .
والواقع أن المدينة في تلك العصور استطاعت أن تنفي أهلها وأهل القرى المجاورة
بالحاجات العادية ، وأن تقطع شوطاً بعيداً في التجارة براً وبحراً في شتى الأقاليم
الأوربية ، بل أن تؤسس وحدات تجارية كبيرة وشركات ناجحة لمباشرة
تلك التجارة الراجعة . غير أنها لم تستطع أن تحدث شيئاً من ذلك للأقاليم الواسع
الذى تقع فيه جغرافياً ، بل اقتصر نواحي النشاط في تجارة الجملة على المبادلات
التجارية الخارجية ، أو البعيدة المدى الزمنى . وعلى هذا الأساس كان اختزان
البضائع وأعمال المصارف . وبالاختصار لم يكن هناك تنظيم حقيقى شامل لتجارة
مساحة جغرافية واحدة أو إقليم واسع متجانس الأجزاء ، لأن القاعدة
الاقتصادية في جوهرها قامت على إخضاع القرى للمدن ، لا إخضاع المدن
لسيطرة مدينة معينة . وأما نمو لندن وباريس وبرلين ومانشستر وليفربول
وهامبورج ومرسيليا حتى صار كل منها مركزاً اقتصادياً شامخاً لاستثمار موارد
محلية واسعة ، فضلاً عن مباشرتها تجارة خارجية في مختلف البلاد البعيدة فهو
ظاهرة من ظواهر النمو الاقتصادى في العصر الحديث . وفي أواخر العصور
الوسطى — كما سبق أن أشرنا — كانت الدلالات على هذا التطور واضحة في
تنوع وسائل تنمية المتاجرة مع البلاد البعيدة ، مع العلم بأن تنظيم التبادل
التجارى في مساحة واسعة واحدة ظل في الواقع بطيئاً شاقاً حتى جاءت السكك
الحديدية ، وجعلت وسائل النقل سريعة رخيصة في آن واحد .

ويشبه ذلك من بعض الوجوه جهود المدينة في جعل نفسها وحدة سياسية
قائمة بذاتها . وهنا نجد النجاح أحياناً والفشل أحياناً أخرى ، ففي إيطاليا

استطاعت المدينة أن تخلق تنظيمًا سياسيًا كاملاً للإقليم واسع ، كما فعلت جنوا في إقليم ليجوريا ، والبندقية في إقليم فينيسيا ، وفلورنسا في إقليم تسكانيا . لكن المدن التي وجدت نفسها خاضعة لهذه المدن لم ترض بهذا المصير ، فنارت مدينة فرارا ضد البندقية ، كما ثارت بيزا ضد كل من جنوا وفلورنسا . ثم إن كلا من جنوا وفلورنسا والبندقية استطاع أن يحتفظ باستقلاله إحتفاظاً متقطعاً ، مما حال دون قيام دولة واحدة في إيطاليا ، برغم أحلام مكيا في قيام دولة إيطالية موحدة ودعوته إلى ذلك في كتاباته أواخر العصور الوسطى . أما في ألمانيا فإن عصبية المدن الهنسية غدت قوة فعالة في القرن الخامس عشر . ولو أن هذه العصبية أخذت في النمو بدلاً من أن تأخذ في الاضمحلال ، لكان من المحتمل أن تنجح في إقامة دولة أساسها إقطاعي مدني وأجهاها السياسي ، يعتمد على قواعد اقتصادية بدلاً من أن تكون القواعد متحركة في سياستها ، كما حدث لها فعلاً . والواقع أنه لم يكن أمراً سهلاً أن تصبح ستون أو ثمانون من المدن عصبية واحدة ذات مصالح تجارية مشتركة . غير أن عصبية تتكون من مدن متقاربة في القوة دون أن يدخل عنصر القوة في تكوينها وتماسكها ، لا تستطيع أن تزداد قوة ، أو أن تحافظ على قوتها الأصلية أبداً الأبدية . والسبب في ذلك أن الطبقة الوسطى لم تكن قادرة على إقامة دولة من وحدات اقتصادية مدنية ، وأن النظام الاقتصادي السائد لم يكن قادراً على إعداد الأداة السياسية التي تتطلبها اضطراد التقدم الاقتصادي . وهكذا أصبح الطريق ممهداً لظهور نوع آخر من الدولة ، وهو الدولة القومية في إنجلترا وفرنسا ، أو الدولة ذات الأقاليم في ألمانيا . وفي مثل هذه الدولة قام أعيان الريف وتجار المدن بدور كبير بقدر

ما قام الملوك فيها بدور السيطرة ، وما قامت به الطبقة العامة من المقاومة السلبية . وفي ذلك التنظيم السياسى الجديد أسهمت المدينة بسياستها ، كما أسهم التجار بثروتهم ، لكن المولود الجديد جاء قوميا واسعا لا مدنيا ضيقا .

ومن أعظم تراث المدن فى العصور الوسطى ، بل تراث التاريخ الاقتصادى كله للعصور الوسطى ، أن المحلية فشلت فشلا ذريعا . فالمدينة نجحت فى كثير من نواحى التنظيم وفى توجيه حياتها الفكرية ، غير أنها ما دامت غير قادرة على التوسع لم يكن باستطاعتها أن تقف صامدة فى وجه التطورات المنافسة لها . ومن هذه التطورات فى الناحية الاقتصادية سياسة الاقتصاد المركزى الشامل لعدة مدن ، وفى الناحية السياسية قيام الدولة الموحدة . ووافقت هاتان الظاهرتان الجديدتان بعضهما بعضا تمام الموافقة ، فأفسحت الدولة للمدينة ذات الموقع المختار مجالا لانهائية له لتبسط عليه سيطرتها الاقتصادية . وبرهان ذلك أن مدينة لندن لم تصادف قيودا فى توسعها الاقتصادى سوى المسافات الجغرافية والصفات الجزرية ، التى تجعل لندن والجزر البريطانية كلها منفصلة عن أوروبا . وهذا الاقتصاد المركزى الشامل حقق بدوره للدولة شيئا لم يسبق له مثيل من الوحدة والتركيز الاقتصادى . وحيثما تركزت القوة المادية أعظم تركيز قامت أعظم القوات السياسية ثباتا واستقرارا ومقدرة على الكفاح فى الميدان الدولى والتوسع فيما وراء البحار . وهكذا ظلت قوة انجلترا مدة كبيرة تستمد من قوة لندن التى غدت قلب الأمة والإمبراطورية ، دون أن تراحها فى ذلك أية مدينة أخرى .

غير أن المدينة فى العصور الوسطى عجزت عن أن تخلق نظاما مرنة تستطيع

النمو والتوسع وفق الخطوط المعروفة للاقتصاد المدنى . والواقع أن المدينة عجزت عن أن تستخرج نظرية واضحة المعالم فى الاقتصاد ، كما عجزت عن تحقيق العدالة للطبقة العاملة الكادحة التى جعلت غايتها حفظ أبدانها ورجولتها . ومن ناحية أخرى فإن ما أسهم به الاقتصاد المدنى والتاريخ الاقتصادى فى العصور الوسطى يتضح فى تنمية الرأسمالية على أن هذه النقطة بالذات هى التى يتحداها الاقتصاديون الباحثون فى العصر الحاضر ، لأن الكنيسة المسيحية وغيرها من الهيئات الناقدة لنظمنا الاجتماعية تنكر دائماً ما نجم عن الرأسمالية من تراث جانح نحو المادية والفردية والدينيوية . على أن هذا الجنوح لم يكن فى الواقع سوى مظهر للتطور الاجتماعى ، وهو فى ذاته ليس ثابتاً أو غير قابل للتغيير ، بل هو خاضع لمؤثرات تؤثر فيه وتساعد على التخلص من الجوانب السيئة فيه ، وإظهار إمكانياته الطيبة . وكلما تطور هذا الجنوح بفضل المؤثرات السابقة ، كلما ساعدت الدراسات العلمية على كشف مقدرتها الطيبة وشرح معناها ، فهى تفتح لنا أبواباً جديدة ، وتؤدى بنا إلى انتصارات فى ميادين أخرى ، وبذلك نؤجل إلى أجل غير مسمى أية أحكام على قيمتها الحقيقية فى الأحوال البشرية .

الفصل الرابع عشر

السَّاطَةُ المَلِكِيَّةُ وشؤون الحكم والإدارة

ينشأ المواطن في الدولة الحديثة على اعتبار الدستور الذي يعيش في ظله أداة للتعبير عن إرادة أغلب المواطنين وتحقيقها ، غير أنه إذا هو عمد إلى دراسة دستور دولته في تفصيل ، تبين له أنه صورة معدلة تعديلاً حميداً للملاءمة هدف غير الهدف الذي وضع هذا الدستور من أجله . ويرغم ما جرى في بعض الأحوال من إعادة تنظيم هذه الأداة الدستورية وتشكيلها وفقاً لما تجدد من نظريات حديثة ، مثلما حدث في الولايات المتحدة وفرنسا ، فإنها حفظت كثيراً من الصورة القديمة مع اتخاذها أسماء جديدة بعض الأحيان ، شأنها في ذلك شأن القول بأن «شيخ الكنيسة ليس إلا قساً قديماً اسمه مكتوب بحروف أكبر .»

على أنه لا شك في وجود اختلاف كبير بين نظم العصور الوسطى ونظم العصور الحديثة . وهذا الاختلاف يرجع من جهة إلى اتساع وظيفة الحكومة الحديثة ، ومن جهة أخرى إلى ما تهيأ للحكومة الحديثة من وسائل ، مثل سهولة المواصلات وانتشار التعليم ونمو المالية وتطورها . ومع هذا فإن عملها الجوهرى لم يتغير ، إذ كان عليها أن تحفظ الأمن في داخل البلاد وخارجها ، وأن تنشر العدل بين الناس ، وأن تنظم ما يرتبط بالصالح العام من أمور اجتماعية واقتصادية ، مثل تنظيم شؤون النقل بين البلاد والاهتمام بالموازن والمقاييس والنقد . وينبغي توفير الحاجات المادية لهذه الغايات ، كما ينبغي إقامة وسائل

الدفاع وإنشاء الإدارات العامة ، ودفع رواتب الجيش وموظفي الدولة . وسوف يجد الباحث قدرا من التشابه في الطرق التي استخدمت لتحقيق هذه الغايات في مختلف الدول ، ولو لم يكن بينها صلة تاريخية .

والدستور في معظم دول أوربا في العصور الوسطى ملكي ، على أن الملكية الابتدائية في أوائل تلك العصور لم تختلف كثيرا عن القبيلة ونظامها الجماعي القليل التماسك . والراجح أنه لم يكن ثمة فارق سياسي كبير بين قبيلة يتولى أمرها ملك ، وبين قبيلة ليس لها ملك . إذ الواقع أن الملك كان ممثلا للمجتمع الذي يحكمه لاسيدا عليه . والسلطة الملكية في أول مراحل الملكية تكون غير محددة الاختصاص ، فيظل الملك هو القاضي والقائد والحاكم بعد أن لم يعد كاهن قومه ، ثم أنه يبدو رب أسرة وسيد دولة في آن واحد ، وحكمه متراوح ، فلا هو استبدادي ولا هو مقيد بقيود معينة . ومع أننا نستطيع أن نتبين طوال العصور الوسطى جنوحا مدرجا نحو تعيين السلطات الملكية واختصاصاتها ، فضلا عن محاولات متعاقبة لتقييدها ، فإن المجال لم يزل متسعا لتأثير الصفات الفردية ، حيث أسهمت المؤهلات الملكية الشخصية في العصور الوسطى بنصيب أكبر منه في العصور الحديثة .

وتقع الرحلة الأولى في تعيين السلطات الملكية بين تولية كلوفيس الحكم سنة ٤٨١م ووفاة شارلمان سنة ٨١٤م . وتفصيل ما حدث أثناء تلك المرحلة أن السلطات الملكية أخذت في النمو والازدياد زمن الملوك الأوائل من الميروفنجيين ، فعند التنظيم في الدولة هو التنظيم الملكي ، وغدا الملك فضلا عن ذلك صاحب

السلطة في منح الأفراد والجماعات من الحماية الخاصة ما جعل لهم مكانة ممتازة ، كما جعل للذين يعمدون إلى مناوئتهم عقوبات خاصة ، وتنفذت أوامر الملك ونواهيته خشية عقوبات خاصة تحمل التسمية الملكية . ثم أن وظيفة الملكية أضحت وراثية مع عدم التزام انتقال الحكم من الأب إلى الابن ، بل حدث أحيانا أن انتقل إلى الأخ أو العم . وظل عدم تعيين الوراثة زمناً طويلاً في بلاد كثيرة ، بل غدت الملكية انتخابية محضة في بعض الدول ، مثل بولندا . ومع أن مبدأ ولاية الابن بعد أبيه أصبح تدريجياً هو القاعدة ، فإن قاعدة وراثة الابن الأكبر للحكم ، وهي نقيض قاعدة تقسيم الارث الملكي ، لم تصبح هي القاعدة العامة في أوروبا إلا أواخر العصور الوسطى . وتوضح أهمية المبدأ الوراثي أكثر ما تتضح في طول الحقبة الواقعة بين انهيار سلطان الملوك الميروفنجيين ونهاية حكم البيت الميروفنجي ، إذ سيطر على ممتلكاتها^(١) مدة قرن من الزمان تقريباً حجاب القصر ، الذين صاروا يتصرفون في تولية الملوك وعزلهم كيفما أرادوا . وتضالت سلطات ملوك الميروفنجيين حتى صارت في حكم العدوم ، على حين ظلت أشخاصهم التي لم تختلف عن سائر رعاياهم إلا بشعورهم المرخاة على أكتافهم ، موضع الاحترام ، يجلسون على العرش ، ويستقبلون السفراء ، ويحيبون على أسئلتهم بما يلقنه لهم حجاب البلاط من إجابات . وظل الحال على ذلك المنوال حتى سنة ٧٥٢ م ، حين جرى عزل شلدريك الثالث آخر ملوك

(١) تألفت هذه الممتلكات من فرانكيا (فرنسا) Francia التي تمتد من بريتانى إلى حوض نهر الراين ، ويقسمها خط شرقي باريس إلى قسم شرقي اسمه استراسيا ، وقسم غربي اسمه توبستريا ، ويضاف إلى ذلك اكينانيا وبوجنديا وبروفانس — وتولى كل اقليم من هذه الاقاليم فيما يبدو حاجب من حجاب القصر .

الميروفنجيين ، وانتقال لقب ملك إلى صاحب السلطة الملكية الفعلية ، وهو بين بن شارل مارتل . ومع هذا لم يتم ذلك الإجراء إلا بعد مشورة البابا ذكرياً .

وكانت السلطات الملكية في تلك المرحلة لا تزال من الناحية النظرية محدودة بما للجالس العام من سلطان . غير أن الملكية الميروفنجية امتازت على الملكية الابتدائية التي سبقت الإشارة إليها بعاملين خطيرين ، وهما أولاً : أن الميروفنجيين تملكوا في أقاليم أهلها مسيحيون مصطبغون بالصبغة الرومانية ، ونظمها رومانية إقليمية ، وهي أقاليم تقبلت إعتناق المسيحية ، وعلى رأسها أبناء البيت الملكي . لذلك أضحى الملك الميروفنجي حائزاً لكل مؤهلات الإمبراطور الروماني قبله ، وتملك على ضياع واسعة يتصرف فيها كيفما شاء ، فضلاً عن كل ما لا مالك له من الأراضي ، بالإضافة إلى ما جرت العادة بفرضه على الإقليم الروماني من ضريبة الرؤوس ورسوم النقل ومقررات التجارة وأرباح العملة . وغدا الملك أيضاً الملاذ الرسمي ، وليس بينه وبين مقام الرئيس الأعلى للكنيسة المسيحية إلا مسافة قريبة . و (ثانياً) أن الملكية ذاتها اكتسبت طابعاً مقدساً جديداً ، إذ ارتهنت علاقة الرعية بالملك بما جرى من يمين الولاء ، ودعا الملك المجالس الكنسية للانعقاد ، وطابقت أعمال هذه المجالس إلى حد معلوم أعمال المجالس العامة التي سبقت الإشارة إليها . ثم أن الملك اختص بالتصديق على انتخاب الأساقفة ، وتولى أحياناً تعيينهم في أسقفياتهم بحجة حق الإشراف عليهم . ومن ذلك يتضح أن سلطات الملك

الميروفنجي لم تكن ذات حدود معينة ، ومع هذا لم يكن الملك من الناحية العملية فوق القانون . ومن الدليل على ذلك أن الملك شاريرت أخذ على نفسه يوم اعتلائه العرش ألا يسن قوانين أو عادات جديدة . ونستطيع أن نستخلص هذا المعنى أيضاً من قصة « وعاء سواسون » الذي ورد في نقشه أن جندياً نازع كلوفيس ما ادعاه لنفسه من جزاء معين من غنيمته لم يكن من نصيبه ، ويبدو أن الجندي برهن على أحقيته هو في هذا الجزء ، ولو أنه لقي حتفه من جراء ذلك . ثم أن سلطات الملكية تقيدت بثلاث وسائل عملية ، وهي :

(١) انتقال ملكية الأرض بدون مطالبة بما يقتضيه ذلك من خدمة عامة .

(٢) وإصدار الإعفاءات الإقليمية التي أخذت معها كل ما يتعلق بمباشرة القضاء وموارده وأرباحه ، (٣) وتحويل الوظائف العامة إلى إقطاعات وراثية .

وهذه القيود هي التي أسهمت بنصيب كبير في سقوط البيت الميروفنجي .

أما الكارولنجيون الذين استقامت إليهم حجابة القصر في أستراسيا ، فإنهم ساعدوا على توطيد المملكة الميروفنجية بسلسلة من الانتصارات على منافسيهم قبل أن يتجرأ أحد أولئك الكارولنجيين على إتحاذ لقب الملك لنفسه . ثم استطاع شلمان بعد أن امتدت أملاكه حتى شملت معظم غرب أوروبا أن يحصل من البابا سنة ٨٠٠ م على لقب إمبراطور . ولا ريب في أن عرش القسطنطينية كان في نظره شاغراً ، وأن اللقب الإمبراطوري الذي إتحذه لنفسه انطوى على أحقيته أن يكون خليفة أغسطس . غير أنه لم يحاول أن يحصل على امتلاك أراضي الإمبراطورية الشرقية ، بل قنع بما جرى من الاعتراف به

إمبراطوراً في الغرب . وبلغت الإمبراطورية الكارولنجية من الاتساع (إذا امتدت من البحر البلطى إلى جبال البرانس ومعظم إيطاليا ، ومن المحيط الأطلسى إلى نهر الفستولا) ، ونال الإمبراطور من العظمة ، ما جعل للنظم الإمبراطورية في دساتير الدول الأوروبية تأثيراً مضارعاً لما لهذه الإمبراطورية من نصيب في الأساطير الأدبية أواخر العصور الوسطى . ونستطيع أن نقيس آثار المحاكاة للنظم الإمبراطورية العظيمة التي انتشرت بغرب أوروبا في البلاد التي لم تمتد إليها سيطرة الكارولنجيين يوماً عن الأيام مثل إنجلترا واسكنديناوه .

ثم أن السلطة الملكية التي انعدمت تقريباً في البيت الميروفنجي لم تلبث أن استعادت قوتها وتوطدت أركانها في ظل البيت الجديد ، فلم يكن الإمبراطور ملكاً في ممتلكاته فحسب ، بل قسماً علمانياً للبابا في سلطانه ، وكل منهما مساو للآخر في واجب العمل على مد أطراف مملكة المسيح . ومن الدليل على مبلغ اعتقاد شرلمان في وظيفته الإمبراطورية إيمانه في الانتصار على السكسونيين ، وما قام به بعد ذلك من حمل السكسونيين جملة على اعتناق الديانة المسيحية ، فضلاً عن حملاته ضد المسلمين في أسبانيا . وفي الأمور الكنسية زاول الإمبراطور حق الإشراف على انتخاب الأساقفة ورؤساء الأديرة مزاوله بلغت في كثير من الأحيان أن صار الإمبراطور صاحب الحق في إختيار مرشحيه لهذه المناصب . وعين الإمبراطور موظفاً خاصاً للنظر في أمور الكنيسة ، وهو من أهم موظفي البلاط ، وهذا الموظف هو المعروف

باسم رئيس القسيسين الإمبراطوريين ، وكانت وظيفته تقابل من بعض الوجوه وظيفة رئيس البلاط ، وهو كبير القضاة في المسائل العلمانية . ثم إن صفة القداسة التي لصقت بملوك الميروفنجيين ظلت لصيقة بخلفائهم الكارولنجيين ، كما أشبه ثوب الإمبراطور عند تتويجه طليسان الأسقف ، على حين أشبه ثوب الملك رداء القس . واستلزم التتويج رسامة الإمبراطور أو الملك بدهن الرأس بالزيت المقدس . وزادهم مر السنين أن اعتقدتهم الناس أصحاب صفات مقدسة طاهرة لا سبيل إلى زوالها . ولم يكن التماس الشفاء من داء الفيل على أيدي ملوك فرنسا وإيجلترأ سوى تعبير عن ذلك الاعتقاد ، وعلى مقتضاه كان الإمبراطور رئيساً من رؤساء كنيسة القديس بطرس ، وكان ملك ألمانيا ، رئيساً من رؤساء كنيسة آخن . ومن ذلك كله يتضح أن ثمة علاقة واصله بين ما جرى في القرن الثامن الميلادي من استنجاد بين البابا زكريا وتتويج شلمان بيد البابا ليو ، وبين نظرية « الحق الإلهي » فيما بعد ، وما جرى من تحالف طويل الأمد بين « الكنيسة والملك » . وفضلا عن ذلك امتدت ولاية الملك زمن الكارولنجيين حتى دخل في نطاقها قضايا جرائم معينة سميت في القانون الإنجليزى باسم القضايا العامة ، وهى جرائم إنتهاك حرمة المعابد وإيذاء الأرامل واليتامى والمساكين العاجزين عن حماية أنفسهم ، ومنها كذلك جرائم إحراق البيوت ، والاعتداء بالقوة على أملاك الآخرين والاعتداء على الحرأر ، والهروب من الجيش .

وكانت الملكية وراثية ، دون ثمة ما يمنع من تجزئتها ، وللملك أن ينظم

وراثته الحكم . وعلى هذا قسم شرلمان سنة ٨٠٦ م ممتلكاته بين أولاده الثلاثة ، بل أن ابنه الأصغر وهو لويس التقى الذى عاش بعد اخوته جميعاً وانفرد بحكم امبراطورية أبيه كلها ، لم يلبث أن سار على نهج أبيه ، بأن قسم مملكته بين أولاده ، لوثير الذى جعله قسماً له فى الإمبراطورية ، وبين الذى تولى حكم أكيانيا ، ولويس الذى أضفى ملكاً على بافاريا وما لحقها من الأقاليم .

وظل مبدأ التقسيم سائداً طول زمن الكارولنجيين ، دون أن يدل على انقسام الامبراطورية من الناحية النظرية على الأقل . أما مبدأ عدم قابلية المملكة للتقسيم فلم يظهر إلا فى زمن متأخر ، ويرتبط ظهوره بالوعى القومى ، وهو ما لم يكن فى القرن التاسع إلا طيفاً ضعيفاً ضئيلاً . ونستطيع أن نلاحظ شيئاً من هذا القبيل فى التاريخ الانجليزى ، حيث انتقلت إنجلترا ونورمنديا عند وفاة الملك وليم الأول إلى ابنين مختلفين ، ولم يستقر مبدأ توريث الابن الأكبر إلا زمن هنرى الثانى . وفى المانيا ، أى فى الأراضى التابعة للإمبراطورية ، لم يتقدم مبدأ عدم تقسيم المملكة ومبدأ توريث الابن الأكبر إلا فى ببطء شديد . ومع أن المرسوم الذهبى الذى أصدره شارل الرابع سنة ١٣٥٦ م منع تقسيم أراضى الناكسين الإمبراطوريين ، فإن مبدأ توريث الابن الأكبر لم يصبح قاعدة عامة فى جميع الأراضى الألمانية إلا نهاية القرن السابع عشر الميلادى .

وأعظم ما نهض به شرلمان هو تمكين الرابطة بين الملك والأمة أو الأمم التى تولى عليها ، ويتضح هذا فى أعماله الحربية والتشريعية والمالية . ويبدو أكثر وضوحاً فى نظام يمين الولاء ، حيث تحتم على كل رجل حر ، سواء أكان تابعاً

أو غير تابع لسيد من السادة ، أن يحلف يمين الولاء للملك عند اعتلائه العرش ، ويمتد ذلك اليمين من حين إلى آخر إلى أولئك الذين يبلغون سن الرشد والمسؤولية . ومع أن نمو التنظيم الاتطاعي أضعف من هذا الرباط العام ، فإنه لم يزل من عقول الناس إلا بعد مضي زمن طويل ، حتى في ألمانيا . ومثال ذلك أن عندما أعلن أرنست دوق صوابيا الثورة على الإمبراطور كونراد الثاني سنة ١٠٢٨ ، عمد إلى تذكير أتباعه الصوابيين بما أقسموه له من يمين الولاء . فتصدى للاجابة عنهم اثنان وقالوا : « نحن لا ننكر أننا أقسمنا الولاء لك ضد جميع الناس ما عدا ذلك الذي جعلنا أتباعا لك ، فإذا نحن كننا عبيد الإمبراطور ، وجرى انتقالنا منه إليك وفقاً للقانون ، فإن نستطيع أن نتخلى عنك ، ولكن إذا نحن أحرار والإمبراطور هو حامى حرياتنا ، فإننا إذا تخلينا عنه ، نضيع بذلك حرياتنا ، وهذا ما لا يفعله رجل شريف على ما هو معروف ، إلا كلفه ذلك ضياع حياته . وعلى هذا فاسوف نطيعك في كل ما هو شريف وحق ، أما إذا أنت حملتنا غير ذلك فاسوف نعود باختيارنا إلى ذلك الذى جاء بنا من جهة إليك بشرط معلوم » .

ويدل التفسير المتواتر ليمين الولاء دلالة واضحة على مدى الاعتقاد في حقيقة الساطة الملكية . على أنه يحتمل أن تغدوا هذه الحقيقة خيالاً هزلياً بدليل ما هو مأثور عن أحد الحامين الاتطاعيين في فرنسا في القرن الثالث عشر ، حين أجاب بالإيجاب الواضح عما إذا كان من المحتم على الذين يربطهم بالبارون يمين الولاء أن يحاربوا في جيشه ضد ملك البلاد . ومن البديهي أن تاريخ التغيير في هذا الاعتقاد ، فضلاً عما جرى بالتدريج من رجوع إلى الفكرة الملكية القديمة في مختلف

البلاد هو تاريخ قيام النظام الاقطاعى وانهيائه . والواقع أن فشل خلفاء شرلمان فى المحافظة على الادارة المركزية التى ابتدعها لحكم الإمبراطورية هو ذاته دليل على عبقرية شرلمان الشخصية. إذ ترتب على اختفاء هذه الرأسة القومية أن أخذت هذه الأداة فى التفكك السريع ، ونزل الملك كأنثاً من يكون عن حكم رعيته حكماً مباشراً ، وبات موظفوه يتوارثون وظائفهم ، ولم يلبثوا أن استقلوا بها . وترتب على ذلك انتشار الفوضى والحروب الخاصة التى أدت إلى تنظيم إجتماعى سمته غلبة مبدأ التعاقد على القانون العام، وذلك لأن العلاقة بين السيد الاقطاعى ، وتابعة قامت على أساس تعاقدى ، وفى استطاعة كل من الطرفين أن يتحلل من العقد . ثم أن السلم العام لم يتوطد إلا بمقدار ما سمحت به الكنيسة، وهذا النوع هو المعروف باسم سلام الله ، أو بما تألف من عصابات سياسية لمبادلة التوفيق بين مختلف الأطراف المتنازعة ، وهذا النوع هو ما يعرف فى التاريخ الألمانى الامن العام . وكان استقرار السلم الملكى فى فرنسا مثلاً كان فى انجلترا من قبل دليلاً على عودة السلطة الملكية إلى نشاطها القديم .

وإذ رأينا فيما سبق كيف كان الملوك الميروفنجيون مقيدى فى سلطاتهم التشريعية ، فيتبقى هنا أن نشير إلى أنه لم تكن هناك حدود رسمية معينة . وكذلك كان الحال زمن شرلمان من حيث انعدام الحدود ، لكن شرلمان كان مشرعاً خصبياً ، فلم يكتف بجمع قوانين مختلف القبائل التى حكمها ، بل سن قوانين جديدة ، وأصدر أوامر إدارية تارة بموافقة الناس فى المجلس السنوى العام ، وتارة بدون موافقتهم . ولم يسكن هناك ثمة تفرقة حتى وقتذاك بين القوانين التى يقرها الملك بموافقة رعاياه ، وبين الأوامر أو المرسومات التى

يصدرها بمساعدة المجلس الملكي ، ولذا لم يختلف التشريع الكارولنجي عن تشريع الإمبراطورية الرومانية في قلة التفرقة بين القوانين والمرسومات واللوائح . والراجح أن هذا النشاط التشريعي لم يوجد أواخر العصور الوسطى إلا في إنجلترا ، وذلك لأن العرف جرى على اعتبار القانون قديماً لا يتغير مثل القانون العام بإنجلترا ، وأن كل ما يحدث من متجددات لا يعدو أن يكون شرحاً لا قانوناً جديداً . ثم إن استخدام القانون الروماني في ألمانيا وبعض جهات فرنسا أدى كذلك إلى قلة التشريع واقتصراره على ناحية اللوائح الإدارية . ومع أن التشريع ، ولا سيما ما يتعلق بالقانون الخاص ، بدأ أقل أهمية عن الإدارة في العصور الوسطى ، فإنه ظل من خصائص الملكية ، وارتبط بيمين الملك عند تنويجه ، حيث يلتزم بحماية حريات الرعية . ولهذا اشتملت مواد وثيقة التتويج في كثير من الأحيان على الوعد بإزالة مفسد معينة ، سواء كان هذا إثبات بقانون جديد أو رجوعاً إلى القانون القديم . ومثال ذلك أن الملك هنري الأول عمد عند اعتلائه العرش ، لا إلى إحياء قوانين الملك إدوارد التقي « وما أضيف إليها من تعديلات زمن ويليم الفاتح وموافقة بارونات » ، بل سن أيضاً قواعد خاصة بشأن ضريبة المعونة ووسيلة جمعها لنفسه أو للإقطاعيين التابعين له . وتوافر هذا التكامل بين عنصر السلطة الملكية وعنصر الموافقة العامة في الأمور التشريعية مثلما توافر في تعيين الملك . على أنهما اختلفا في الأهمية باختلاف الأزمنة ، ففي المدة التي صدرت فيها قرارات أكسوفرد زمن الملك هنري الثالث في إنجلترا لم يكن من المستطاع الاستغناء رسمياً عن موافقة الملك ، على حين أن ما أصدره الملك في فرنسا في القرن الرابع عشر من مرسومات بمشورة وزرائه (الذين لم يكن لهم

أية أهمية جوهرية) ، جرى إعلانه كافة « بموافقة رجال الكنيسة والبارونات » على أن المعنى الحقيقي لهذين النصين يستمد من نمو الحكم المطلق والتنظيم النيابي على التعاقب . ثم إن منح براءات الحريات لم يقتصر على سنوات التتويج ، بل تعداه إلى أوقات أخرى ، وكما ترتب على الحركة الارستقراطية ضد ملوك البلانتاجنت في إنجلترا إصدار العهد الأعظم وكذلك عهد الغابات وتكرار إصدارها من حين إلى آخر ، حدث كذلك في فرنسا سنة ١٣١٤ م بعد الثورة ضد الملك فيليب الرابع أن منح خليفته لويس العاشر سنة ١٣١٥ سلسلة من العهود لأقاليم عديدة ، فضلاً عن تأكيد مرسوم سنة ١٣٠٣ الشامل لجميع أقاليم فرنسا . لكن التشريع تطلب في العادة وسائل أقل تعقيداً ، إذ أصدر الملك قراراته بموافقة المجلس الكبير ، سواء كانت الموافقة حقيقية أو صورية في قوانين يتولى ديوان المكاتبات الملكية نشرها وإذاعتها . ولا يزال هذا الإجراء هو المعمول به في إنجلترا حتى العصر الحاضر ، ما عدا أن إذاعة القانون عن طريق « المطبعة الأميرية » حل محل إرساله إلى الأقاليم محتوماً بالخاتم الملكي . أما التنظيمات الصغرى فصدرت في صيغة منشورات جرى إرسالها إلى نواب المقاطعات ، محتومة بختم الملك مع التعليمات بقراءتها علناً في الأيام المناسبة ، كأيام الأسواق في المدن الكبيرة بالمقاطعة . وكان نشر القوانين وإذاعتها على هذه الصورة في فرنسا ضرباً من تقييد السيادة الملكية ، إذ أصبح من المحتم أن يجري تسجيل القوانين في « البرلمان » ، وأتاح هذا الإجراء فرصة لرجال القانون بالبرلمان لتوجيه النقد للقانون المعروض للموافقة ، أو للحصول أحياناً بطريق الاحتجاج على تعديله أو سحبه .

وكان شارلمان كما كان سلفه من ملوك الميروفنجيين القاضى الأعلى فى إمبراطوريته ، وفى ذلك يقول إينهارت مترجم حياته ، إنه كان يأذن لأصدقائه بالدخول إليه وهو يلبس نعليه أو يرتدى عباءته ، بل إذا عرض عليه رئيس البلاط قضية من اختصاصه فإنه يأمره بإحضار المتقاضين فوراً ، ويستمع إلى القضية ، ويصدر قراره فيها كأنه فى مجلس الحكم . وجرى الملوك المتأخرون على النظر بأنفسهم فى القضايا من حين إلى آخر ، فجلس هنرى الثالث ملك إنجلترا للقضاء فى المحكمة الملكية وفى محكمة دار الخزانة ، واستمع لويس التاسع إلى المظالم يوماً فى كل أسبوع تحت شجرة البلوط فى فيسين . ويبدو أن لويس الرابع عشر حاله أن يقتفى آثار جده القديس بالجلوس أسبوعياً للحكم بالعدل لكل قادم إلى حضرته الملكية . ثم إن شارلمان استعاد ما فقده الميرفنجيون من حق الإشراف على القضاء فى مختلف الأقاليم ، ومع التسليم بأن أصحاب الإعفاءات ظلوا يتولون النظر فى قضايا المقيمين فى دوائرهم ، فإنهم خضعوا رغم إعفاءاتهم لسيا خضع له رجال الملك من الضبط ودقة الإشراف .

على أنه يتبقى أن نذكر هنا بأن الملك ، مع اعتباره القاضى الأعلى ، لم يكن المصدر الوحيد للقضاء فى العصور الوسطى . ذلك أنه رغم ندرة بقايا مجالس الحكم التى ترجع إلى الأزمنة المتأخرة الأولى فى أنحاء الإمبراطورية ، فإن الفصل فى القضايا ظل فى أيدي الأحرار الذين تألفت منهم المحاكم الكارولنجية ، حتى بعد أن غدا رجال الملك وموظفوه هم الذين يقومون بالإجراءات القضائية . وعند ما أصبحت الوظائف وراثية ، وزال الإشراف الملكى من أرجاء البلاد ، لم يعد القضاء ملكياً أو فى أيدي الأحرار ، بل أصبح فى أيدي السادة الإقطاعيين ،

كما أصبح حق الاستئناف موضع الجدل والأخذ والرد . واتخذ امتداد السلطة الملكية وقتذاك صوراً وأشكالاً مختلفة ، كأن يقبل الملك استئناف بعض القضايا إليه ، أو أن يعفى بعض الأفراد أو الفئات من الخضوع للقضاء المحلى ، أو أن تختص محاكم الملك بالنظر فى أنواع معينة من القضايا ، ولا سيما القضايا الجنائية ، أو أن يستعيد الملك ، كما فى إنجلترا ، حق الإشراف على القضاء المحلى على يد قضاة الدوائر المدنية بالأقاليم . كل هذه الإجراءات انتهكها الإقطاعيون ، وهم الذين كانوا حائلاً بين الملك والرعية . وهكذا كان قبول الملك استئناف القضايا مصدر متاعب كثيرة بين إنجلترا وفرنسا فحسب ، بل هياً الفرصة لما شنه إدوارد الأول من حرب على الأسكتلنديين ، لأن عزل حنا باليول عن العرش الأسكتلندى كان سببه استمرار قبول إدوارد الأول لقضايا الاستئناف من اسكتلندا . وكانت الإعفاءات من القضاء الملكى ، وهى التى سميت باسم تحديد الاختصاص ، من بواعث شكوى إدوارد الثالث فى إقليم جيين ، « وكانت تعتبر قضايا خاصة » ومن المواد الأساسية فى العهد الأعظم مادة تنص على حماية محاكم البارونات من الضياع .

وقاد شرلمان الجيوش إلى ساحات القتال أو عهد بقيادتها إلى كبار رجال بلاطه . وظلت وظيفة الملك باعتباره القائد الأعلى للجيش على أهميتها ، لأن الحرب فى القرنين السابع والثامن بقيت من الأمور المألوفة . وكان الربيع هو الفصل الذى جرت عادة الملوك بالخروج فيه للقتال ، وكل فرد من الأحرار جندى ، وعليه أن يعد نفسه بالعدة اللازمة حسب مقدرته ، وأن يخرج إلى القتال بناء على أمر الملك ، فإذا خالف ذلك تعرض لأشد العقوبات . وهذا الواجب العام

لم يجر إبقاؤه أبداً ، غير أن أهميته قلت أحياناً لأن الجيش الذى تكون بموجبيه أعوزته الخيالة . وسد العقد الإقطاعى هذا العوز ، إذ التزم التابع بمقتضاه بمساعدة سيده بعدد معين من الجند الراكبة لمدة معينة . وللعلاقة الشخصية أهمية ملحوظة ، ومثال ذلك ما يوجد من تمييز فى القانون الإنجليزى بين حملة حربية يتولى قيادتها الملك ، وحملة حربية عادية . وفى سنة ١٢٩٧ م رفض الأتباع الإقطاعيون الرحيل إلى غسقونية إلا إذا كان الملك متولياً بقيادتهم بنفسه ، وهذا الرفض لم ينطبق إلا على الخدمة الحربية خارج البلاد ، لا فى حالة الدفاع عن الوطن . على أن الحملات الخارجية فى الممالك الإقطاعية تتخذ عادة صيغة شركة مساهمة ، مثل حملة ويليام الفاتح على إنجلترا ، وحملة هنرى الثانى على إيرلنده . وفى هذه الحالة وما يماثلها من الحالات دل مبلغ ما للملك من علاقة مباشرة برعاياه على مدى قوته الفعلية بينهم . ومثال ذلك قيام نائب الملك بالمقاطعة مباشرة — وهو حاكم الإقليم — بجمع ما هو مقرر على إقليمه من بدل الخدمة الإقطاعية ، على حين أن أقصى ما دل على اتساع السلطة الملكية فى فرنسا زمن فيليب الرابع الاتجاه إلى ما هو معروف عند ملوك الفرنجة من قاعدة الدعوة العامة إلى التغيير العام .

أما شئون الإدارة زمن شرلمان فلدينا من الأدلة ما يؤيد أنها خضعت للملك مباشرة ، أو عن طريق المبعوثين الملكيين ، وهذا هو التصوير الذى أمدنا به هتكمار ، وهو تصوير تؤيده منابع أخرى ، رغم ما فيه من واضح الملق والمبالغة . غير أنه عندما أخذت الملكية فى الاضمحلال أخذ أولئك الموظفون صفة محلية وراثية ، شأنهم فى ذلك شأن الكونتات الإقليميين الذين أشرفوا عليهم . ثم غدت الوظائف الكبيرة فى البلاط وراثية كذلك ، ولم تلبث أن

أصبحت وظائف شرفية، وتولى أعمالها مندوبون من طبقة أقل مرتبة . ومشى الحال على هذا المنوال حتى فى بعض الوظائف القديمة ، حيث جنحت الإدارات التابعة لها نحو الاستقلال والانفصال « وخرجت عن الدائرة » على قول التعبير القانونى . وترتب على ذلك وقتذاك أن عهد الملك القوى بأهم شؤونه الحربية والمالية إلى موظفين خاضعين مباشرة لإشرافه الشخصى . وكانت عمليات التخلص من « محاسيب الملك » أو « الوزراء الفاسدين » وهى العمليات التى تعدد حدوثها فى تاريخ العصور الوسطى ، لا تخرج عن أنها جهود من ناحية الأرستقراطية لاجد من السيطرة الملكية على شئون الإدارة . غير أن الحال غدت بحاجة إلى طريقة أفضل من محاولة الحد من السيطرة الملكية على شئون الإدارة بواسطة تدخل البارونات أو تعيين اللجان البارونية . وشهدت العصور الوسطى بداية طريقة أفضل فعلا لحفظ التوازن بين الحكم المطلق والفوضى ، وذلك بفضل التطور التدريجى فى فكرة الحكومة النيابية .

غير أن الفكرة النيابية عموما لم تكن ذات موضوع زمن المتبررين ، إذ كان من المستطاع عرض التدابير الهامة على مجلس الأحرار السنوى للموافقة أو الرفض بإعلان الرضا أو السخط العام . ومع التسليم بأن معرفة رأى العام بهذه الطريقة لم يكن إلا وهما فى مملكة مثل مملكة الميروفنجيين أو السكارلنجيين ، فإن المجلس المؤلف من الأساقفة والأمراء لم يكن كذلك خالياً من صفة النيابة رغم عدم اشتراك الناس فى انتخابه ، وذلك لأن هؤلاء وأولئك شغلوا مناصب كبيرة فى مختلف أجزاء المملكة، واستطاعوا أن يقولوا بسلامة أو فساد ما يعرض عليهم من اقتراح، مثلما يقوم به عضو البرلمان فى الوقت الحاضر من

تحذير زعماء حزبه من سخط دأثرته الانتخابية إذا عهدت الحكومة إلى تنفيذ اقتراح معين . وكيفما كان الأمر فمن الواضح أن طريقة الحصول على موافقة الأمة عن طريق نوابها المنتخبين ، وهو ما نعنيه عادة عند الحديث عن النظم النيابية ، لم يكن لها مكان في تاريخ أوائل العصور الوسطى ، على الرغم من قيامها عند أهل إقليم غاليا الرومانية حيث كان لهم مجلس قومي في مدينة ليون . وكان للسكسون كذلك قبل خضوعهم لشارلمان مجلس قومي سنوى . غير أن هذه السوابق لم تؤد فيما يبدو إلى أى تغيير أو تعديل في تكوين المجلس القبلى العام ، ولذا لم تلبث أمثال هذا المجلس أن زالت بسبب ضخامة عضويتها وصعوبة إدارتها . ومع هذا لم يختلف مبدأ ضرورة الحصول على الموافقة الجماعية يوما من الأيام . ففي الدولة الإقطاعية سار الملك وكل سيد إقطاعى في إقطاعه ، في كل ما يتعلق بمقطعيه بناء على ما يصدر من مجلسه العادى الذى يتكون من الأحرار التابعين له . ثم غدا هذا المجلس العادى فى القرن الثالث عشر عاجزاً عن تنفيذ قراراتها ، وترتب على ذلك بحث عن وسائل أخرى لتنفيذ القرارات التى يتخذها . غير أنه لم توجد لذلك قواعد دستورية معينة ، بل جرى العرف أن الملك يتصرف فى المسائل الهامة بمشورة مجلسه العادى ، وأنه يستدعى المجلس الشامل لجميع رجال البلاط للنظر فى المسائل الأكثر أهمية . وسميت الدورة الخاصة من دورات هذا المجلس باسم « البرلمان » أو « الديت » ، وتألفت فعلا من جميع رجال البلاط للنظر فى الأغراض القضائية أو المالية أو أغراض المداولة فى شئون الحكم ، وهذا المجلس هو الذى تدعمت عضويته بالفرسان المنتخبين ونواب المدن . أما تقوية المجلس العادى فلم تظهر ضروريته إلا تدريجاً ، وهى فى ذاتها دليل على التقدم القومى العام . ذلك أنه عندما صارت وظائف

البلاط ونواب الأقاليم الذين تألف منهم المجلس الكارولنجي وراثية إقطاعية ،
وغدا أصحابها أعظم قوة من الملك الذين هم في خدمته بات من العسير حملهم
على تلبية الحضور إلى دورات الانعقاد العادية للمجلس . غير أن العرف جرى
بأن أية قرارات تتعلق بحقوقهم ينبغي أن تكون صادرة من أسويائهم ، لا من
أقل منهم مرتبة من الموظفين الذين خلفوهم في القيام الفعلي بأعمالهم في البلاط
والأقاليم . ومع أن المقطعين المالكين يعتبرون من الناحية النظرية أسوياء ،
فإن أقوياء هذه الفئة استطاعوا أن يجعلوا من أنفسهم طبقة خاصة ، ومنها طبقة
« نبلاء فرنسا » « وأمراء الإمبراطورية » وكبار البارونات في إنجلترا تمييزاً
لهم عن صغار البارونات بها . وأدى نمو السلطة الملكية في مختلف العهود إلى
اتحادهم لمقاومة الاعتداء على حقوقهم ، وجعلهم يشعرون بأنهم طبقة بدائية .
أما طبقة رجال الدين فلم يكن ثمة حاجة في القرن الثالث عشر إلى ما يبعث فيهم
الشعور بذاتيتهم الطبقيّة الواضحة . ذلك أن النضال الكبير حول التقليد العلماني
في نهاية القرن الحادي عشر ، وإن لم يحدث من الضجة في إنجلترا وفرنسا مثلاً
أحدث في ألمانيا وإيطاليا ، فإنه خلف أثراً دائماً في أنحاء أوروبا ، ولذا كان
النضال المشابه بين السلطتين الدينية والسياسية وهو النضال الذي أدى إلى استشهاد
القديس توماس بكت جعل من رجال الدين في جميع البلاد طبقة لها مصالحها الخاصة .

أما تاريخ الطبقة الثالثة^(١) المعروفة باسم « الطبقة العامة » أو طبقة العموم

(١) تستخدم عبارة الطبقة الثالثة هنا على أنها مصطلح سهل ، لسكنها لا تعني أنها تمثل
أية نظرية تتعلق بتطور الطبقات في إنجلترا .

فليس أمره سهلاً . على أن المعروف أنها تشتمل على جميع الأحرار الذين ليسوا من النبلاء أو رجال الدين أو الرهبان . وتدين هذه الطبقة بطابعها الخاص في إنجلترا ذاتها، وكذلك في فرنسا وألمانيا، إلى إزدياد أهمية المدن على مر القرون الوسطى . ذلك أن أهل المدن عاشوا عيشة واحدة متجاوزة المستوى والسكن ، واقتضت حاجات التجارة منهم أن يعملوا معاً لتحقيق مصالحهم المشتركة . ولذا اشتروا من الملك أو من سادتهم الإقطاعيين امتيازات خاصة، ومنها أنواع الحكم الذاتي ، ولم يلبثوا أن حصلوا نهائياً على حق التصرف قانوناً على أنهم شخص معنوى واحد . وفي فرنسا وألمانيا غدا المقصود بلفظ « العموم » الذين تجرى دعوتهم « للبرلمان » أو « الدييات » الإمبراطورى هم ممثلو سكان المدن ، على حين لم يجر تمثيل صغار المقطعين الريفيين ، مع ما عليهم من واجب المشاركة في نفقات ممثلى رجال الدين والنبلاء . ومن ناحية أخرى نضج الوعى الجماعى فى المناطق الريفية بإنجلترا بفضل امتداد الإدارة الملكية ونظام لجان المحلفين الهامة ، وهى التى بمقتضاها تصدر الأحكام، وبفضل ما جرى من ترتيب لإجراء التقارير المحلية وجمع الضرائب، وبالعمل على ربط السلطة المحلية بالسلطة المركزية. ومن المفارقات الغريبة أن كل ازدياد فى مقدرة الحكومة المركزية بإنجلترا، وإنجلترا فحسب نجم عنه نمو متناسب فى الشعور الطبقي بالأقاليم الإنجليزية، حتى صار طبقة العموم يعنى طبقة أهل الأقاليم بإنجلترا . ثم إن الطبقة الثالثة اكتسبت طابعاً قومياً بتحالفها مع جانب طبقة النبلاء . ومنشأ ذلك أن المادة الواردة بالعهد الأعظم خاصة بدعوة صغار المقطعين للاشتراك فى الشورى العامة للمملكة، لا بناء على دعوة فردية مباشرة ، بل عن طريق النائب الملكى بالمقاطعة ، جعل شيئاً من

التمييز بين درجات النبلاء ، ويحتمل أنه لم يكن جديداً . وسواء كانت أول طائفة من فرسان المقاطعات تمثل هذه الطبقة فقط ، كما تتطلب الناحية القانونية الخالصة ذلك من هذا الموضوع ، أو كما يبدو على الأرجح أنهم انتخبهم طبقة الملاك الأحرار في مجلس المقاطعة بكامل هيئته ، فالمعروف أنهم لم يجروا مناقشتهم منفصلين بعد نهاية القرن الثالث عشر ، بل انضم إليهم ممثلو أهل المدن وألقوا معاً ما هو معروف باسم مجلس العموم . على أن هذا الائتلاف لم يتعد إنجلترا ، ولعل السبب في ذلك أن الفاصل بين النبيل وغير النبيل بلغ في أوروبا ما لم يبلغه أبداً في إنجلترا . وترتب على ذلك أن تطور المجلس الكبير إلى هيئة نيابية ، مهما كانت بعيدة عن الكمال ، فهي الهيئة التي تمت فيها الموافقة على الاعتمادات المالية الاستثنائية لاستمرار الحاجة إليها مقابل قيام الملك بإزالة مساوئ الحكم والإدارة .

ولست إنجلترا في ذلك أنموذجاً فريداً ، إذ إن انقسام طبقة النبلاء إلى فئتين كان معروفاً في أرجونة ، ما عدا أن صغار النبلاء بها لم يكن لهم ممثلون ، بل جاءوا إلى المجلس بأنفسهم ، كما أنهم لم يتحالفوا مع ممثلي المدن . وفي اسكتلندا اقتصر حق النبلاء في حضور جلسات البرلمان شخصياً أو عن طريق ممثلهم على كبار المقطعين والمدن التابعة للملك مباشرة . أما فرنسا فلم يجتمع مجلس طبقات الأمة في مواعيد معينة ، وفقد صلته ببرلمان باريس بعد القرن الرابع عشر . وفي هذه المرحلة المبكرة لم يوجد فيما يبدو نظام نيابي معين ، ولو أنه من المعروف أن أفراداً جرى تفويضهم بالنيابة عن آخرين . وفي سنة ١٤٨٣ حدثت في فرنسا محاولة لاشتراك الطبقات الثلاث في انتخاب

ممثلين عن منطقة . لكن المحاولة لم تلق إلا نجاحاً جزئياً ، لأن رجال الدين في باريس رفضوا أن يفوضوا عنهم النواب الذين اختارهم النبلاء والطبقة الثالثة . يضاف إلى ذلك أن بعض الأقاليم مثل برجنديا التي ظلت محتفظة ببقايا استقلالها التاريخي اختارت نوابها في المجلس الإقليمي ، على حين جرى انتخاب النواب محلياً في لانجدوك الداخلة في الممتلكات الملكية ، ولها إدارة خاصة بها . وكانت هذه الاستحالة في توحيد طريقة الانتخاب نتيجة طبيعية للاستقلال الإقليمي التاريخي . كما أن تبعية إقليم جين لملك إنجلترا في القرن الرابع عشر جعلها غير ممثلة في مجلس طبقات الأمة ، وكما أن دوقيتي ديرهام وتشستر في إنجلترا لم ترسلأ عنهما ممثلين إلى البرلمان الإنجليزي إلا بعد ١٤٨٥ .

ويرجع فشل مجلس طبقات الأمة في احتلال مكانة وطيدة دائمة في الدستور الفرنسي إلى ارتباطه في أذهان ملوك فرنسا ومستشاريهم بالاضطرابات العامة . ذلك أن الأزمة السياسية في فرنسا ، كما في إنجلترا ، هي التي حملت الحكومة إلى التماس المساعدة من المجلس العام ، إذ التمس الملك فليب الرابع مساعدة الأمة سنة ١٣٠٢ في تأييد استقلالها ضد مطالب البابا بونيفاس الثامن . وفعل إدوارد الأول مثل ذلك في إنجلترا في السنة السابقة في برلمان لنكون ، حين دعا البارونات للاحتجاج باسم الأمة ، التي لم يكن في وسع الملك أن ينتقص حقوقها ، على دعوى البابا نفسه بسلطان البابوية على اسكتلندا . وفي فرنسا كما في إنجلترا أيضاً هيأت حاجات الحكومة للمال بسبب حرب المائة عام أنواع الفرص للمجالس في كل منهما ، وساعدتها سيطرتها على الاعتمادات المالية على تحقيق إصلاح المالية والإدارة والمجالس نفسها . غير أن المحاولة

النهائية التي قامت بها طبقة رجال الدين والطبقة الثالثة سنة ١٣٥٨، دون تأييد طبقة النبلاء ، لإلغاء المجالس الإقليمية حتى لا تستطيع الحكومة أن تحصل بالمقاومة الإقليمية على ما تبتغيه من المال ، انهارت بسقوط زعيم أهل مدينة باريس، وهو إيتين مارسيل الذي حول الحركة الإصلاحية إلى ثورة عنيفة .

وللمرة الثانية وقع مجلس طبقات الأمة سنة ١٤١٣ تحت ضغط عام شديد قبيل حصوله على المرسوم الملكي المعروف باسم مرسوم كبوشيين، وهو ما أدى إلى حركة رجعية ناجحة قامت، بها الطبقة الأرستقراطية . ومع هذا كله ظل مجلس طبقات الأمة الفرنسي يدعى للانقضاء من حين إلى آخر في أثناء القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، لضرورة الحصول على موافقته في شئون الحرب والسلم وفي فرض الضرائب . ثم قويت الملكية بفضل استعادة شارل السابع باريس سنة ١٤٣٦ ، واستطاع الملك أن يحصل على موافقة مجلس طبقات الأمة المنعقد تلك السنة في بواتييه بإعادة المعونة الإقطاعية ، وهي صورة كريمة من الضرائب غير المباشرة ، كما استخدم هذه الموافقة في تبرير جمع هذه المعونات سنويا على مسئوليته الشخصية ، بدعوى أن عقد مجلس طبقات الأمة يتكلف من النفقات ما ينوء به كاهل الناس . على أن تقرير حق الملك في فرض الضرائب ، وعقد الصلح وإعلان الحرب دون الرجوع إلى مجلس طبقات الأمة لم يصبح حقا رسميا إلا زمن لويس الحادي عشر . ثم جرت محاولة أخيرة لاستعادة سلطات مجلس طبقات الأمة سنة ١٤٨٤ ، في أثناء الوصاية على شارل الثامن ، ومنذئذ غدت السيطرة على الجيش والضرائب في أيدي الملك .

أما البدايت الإمبراطوري (الجلس الإمبراطوري) فلم يبلغ يوماً من الأيام

مبلغ المجالس النيابية ، بسبب ما ظلت عليه الملكية الألمانية من تفكك العروة وغلبة الطابع الإقطاعي . والواقع أن العصر الذي أحرزت فيه كل من إنجلترا وفرنسا وعيا سياسيا يعتبر أضعف عصور الإمبراطورية الألمانية ، فلم يكن ثمة نضال لانتزاع الإشراف على المالية من ملكية قوية ، ولو أن جلسات انعقدت لأغراض تشريعية وغيرها من الأغراض ، ولا سيما من أجل تهدئة الأقاليم المتحاربة . ونص مرسوم أصدره الإمبراطور ويليم الهولندي سنة ١٩٥٥ م على أن يشترك الأمراء والكونتات وموظفو الإمبراطورية ، ونواب عصابة المدن الرأبئية فى الدايت الإمبراطورية . وفى القرن الخامس عشر انتظم الدايت فى ثلاث هيئات ، وهى (١) الناخبون من العلمانيين ورجال الدين (٢) وسائر الأمراء والسادة الإقطاعيون (٣) ثم المدن (سنة ١٤٨٩) . وكانت موافقة الهيئات الثلاث وتصديق الإمبراطور من شروط صحة القوانين الصادرة ، وليس لطبقة من الطبقات حق الكلام باسم المتغيبين من أعضائها . وعين الدايت عدد الفئات العسكرية التى يقدمها إقليم للجيش الإمبراطورى ، ووافق على ما تتطلبه من النفقات الاستثنائية من ضرائب من حين إلى آخر .

وأما المجالس الإقليمية بفرنسا ومجالس الدايت الإقليمية بألمانيا فكانت أقرب إلى النظام النيابية . ففي فرنسا كانت المجالس الإقليمية فى القرن الرابع عشر صورة مصغرة لمجلس طبقات الأمة ، والوحدات الريفية فيها ممثلة بنواب المدن التى تقع فى نطاقها . وفى القرن الخامس عشر انقسم كل إقليم إلى أقسام انتخابية ، تعين الطبقات الثلاث بها توزيع الضرائب التى يقررها

مجلس الطبقات الإقليمي الذي يبعث إليه كل قسم من الأقسام السالفة ممثلين عنه . وآثرت الحكومة الفرنسية أن تتصل مباشرة بالمجالس الإقليمية التي أخذت أهميتها الكبيرة تتضاءل منذ أواخر القرن الرابع عشر ، بسبب امتداد السلطة الملكية على يد شارل السابع .

ويبدو أن مجالس الدايت الإقليمية بألمانيا، كمجالس فرنسا الإقليمية نشأت من المجالس العامة، التي درج على عقدها الحكام الكارولنجيون، ثم الدوقات في الأقاليم التي حكموها ، وأن هذه المجالس مرت بمرحلة صارت فيها مجالس إقطاعية مكونة من الإقطاعيين الأحرار . وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر بلغت هذه المجالس مبلغاً من القوة بفضل اتحاد الطبقات المختلفة لمقاومة الضرائب. ذلك أن أمراء الإمبراطورية لم يكن لهم حقوق ملكية، بل اقتصرت حقوقهم على السلطتين الحربية والقضائية ، وتحددت حقوقهم المالية بالعقد الإقطاعي. ولذا كان في استطاعتهم جمع المعونات من أنصارهم المباشرين فحسب، حتى إذا عمدوا إلى فرض هذه المعونة على سائر السكان الذين يدينون بالولاء أولاً وأخيراً للإمبراطور ، تحتم عليهم الحصول على موافقتهم ، وفي مقابل هذه حصلت المجالس الإقليمية على براءات تنص على حقوقهم ، أو تحميهم من استخدام موافقتهم على أنها سوابق قانونية . وفي بعض الأقاليم مثل أولدنبرج لم يتقدم الدايت خطوة واحدة في سبيل النمو، على حين حصلت طبقة الفلاحين على حق التمثيل النيابي في أقاليم أخرى ، مثل التيرول وفريمبرج . وفي بعض الأقاليم اقتصر المجلس الإقليمي على مجلس واحد ، على حين تفرع في أقاليم

أخرى إلى ثلاثة أو أربعة مجالس . وسأكت هذه المجالس مسلكا أنانياً في أغلب الأحيان ، فلم ترع سوى مصالحها الخاصة ، لكنها حصلت على قدر عظيم من السيطرة على التشريع ، وقامت أحياناً بإدارة الإقليم ، أو اختارت حاكمها ، أو منعت من تقسيم ممتلكاته أو رهنها أو بيعها . وفي كثير من الحالات توطد احترام العهود الممنوحة للمجالس الإقليمية بضمان حقها في الثورة إذا جرى تقض هذه العهود . غير أن سلطة هذه المجالس الإقليمية تضاءلت أواخر القرن الخامس عشر بسبب ما جرى من إصلاح في الدستور الألماني ، إذ أزال النص فيه على سلام دائم ما كان لهذه المجالس من ضمان ، كما ترتب عليه استعمال القانون الروماني رسمياً ، وهو ما ساعد على ازدياد سلطان الحاكم .

والمعروف أن مجلس الكورتيز في قشتالة يعد أقرب المجالس التشريعية شبهاً بالبرلمان الإنجليزي، وفي إشراف هذا المجلس الأعلى على فرض الضرائب بل على صرفها ، حتى القرن السادس عشر ما يجعل له أهمية خاصة . على أن هذا الإشراف اقتصر على المدن ، إذ يبدو أن النبلاء ورجال الدين كانوا معفيين من الضرائب ، ولم يكن تمثيلهم منتظماً . يضاف إلى ذلك أن المدن في أسبانيا ، كما في سائر أوروبا ، غدت دساتيرها أولي جارية ، أى يتولى شئونها فئة قليلة من الناس . ولم ينته القرن الخامس عشر حتى هبط عدد المدن التي أرسلت نواباً عنها إلى الكورتيز إلى سبع عشرة مدينة ، أما طبقة صغار النبلاء وطبقة الفلاحين فلم يكن لهما نواب يمثلونهما . ومع أن أسبانيا استغرقت مدة أطول من غيرها

من البلاد في استقرار الحكم ، فإن سلطة الملك بها بلغت من الاستبداد ما لم تبلغه في دولة أخرى .

حاولنا الإمام فيما سبق بطبيعة السلطة الملكية وحدودها في العصور الوسطى دون أن نتعرض للإداة التي مارست بها الملكية سلطاتها . وتحدد استخدام هذه السلطة في حالات معينة بمبدأين غير ثابتين ، وأقدمهما التقسيم المحلي لسلطات غير واضحة الاختصاص ، وأحدثهما تخصيص الوظائف والأعمال . واستندت الظاهرة الأولى من هاتين الظاهرتين على التقسيمات الإقليمية ، على حين استندت الثانية على تقسيم وظائف البلاط بين كبار الرجال حول الملك . غير أنه كان من الممكن أن يعهد بالسلطة الملكية عن طريق النذب ، دون حاجة إلى التقسيمات المحلية أو الوظيفية ، وذلك باسنادها إلى فرد من الأفراد مثل حاجب البلاط زمن الميروفنجيين ، أو إلى وصى على الملكية ، أو نائب للملك قبل بلوغه سن الرشد ، أو في أثناء تغيبه عن المملكة ، أو إلى هيئة من الأفراد مثل مجلس نيابى أو مجلس دائم .

وسبق أن تعرضنا لهذه الهيئة من حيث أصولها ، ومن حيث إنها أساس التمثيل النيابى ، لا من حيث إنها أداة دائمة للإدارة . ولم تكن ثمة قاعدة لتأليفها ، إذ استطاع الملك من الناحية النظرية على الأقل أن يدعو إليها من يشاء ، وترتب على ذلك أن التدخل الأرستقراطى أو غير الأرستقراطى في السياسة ، حدث في معظم الأحوال عن طريق المطالبة باستبعاد أو استقراب أشخاص معينين . وكان أعضاء هذه الهيئة دائماً في خدمة الملك ، فإذا تغيب عن عاصمة

ملكه تخلف بها عدد منهم لتصرف شؤون الحكم ، وتقرير مالا يتطلب موافقة شخصية من الملك . ومن الأمثلة على ذلك أن إدوارد الأول اعتاد إسناد بعض المسائل التفصيلية وغيرها إلى اثنين من الموظفين يعتقد في صلاحيتهما . وفي القرن الخامس عشر غدا هذان الموظفان مضافاً إليهما حامل أختام الملك ، هم المجلس الملكي ، مع العلم بأن أعداداً أكثر حضرت هذا المجلس في أحوال كثيرة ، ومثال ذلك عهد الوصاية أو ضعف الملكية ، حيث يزداد أعضاء المجلس ، ويصبح أداة منتظمة الانعقاد لتصرف شؤون الحكم ، فضلاً عن وفرة ما يجري عليه من مال . وكلما تحددت اختصاصات المجلس جنبحت أعماله إلى أن تكون في يد طائفة من المستشارين المحترفين من رجال الدين والعلمانيين ، الذين يعرفون أعمال المجلس تمام المعرفة ، ثم لا يلبثون أن يصبحوا حلقة الاتصال بين المجلس والدواوين الإدارية . وظل المجلس طوال العصور الوسطى مصدراً لسلطة الملك التي لا تنتهى ، ولهذا السبب استطاع المجلس أن ينشئ من السلطات الملكية أواخر القرن الخامس عشر هيئات قضائية لتحقيق العدالة والإنصاف ، مثل محكمة قاعة النجوم (المظالم) ومحكمة العرائض في إنجلترا ، والمجلس الكبير في فرنسا ، للنظر في القضايا التي لم تستطع المحاكم العادية الحكم فيها بسبب قوة أحد الطرفين المتقاضيين أو انعدام الصفة المدنية لطرف دون الآخر ، أو قصور القانون^(١) . وهذه السلطات غير المتنوعة هي التي جعلت في استطاعة المجلس أن يستخدم التعذيب زمن التيودوريين ، مع العلم بأن إجراءات محاكم التفتيش

(١) ترجع الولاية القضائية الخاصة بالمستشار إلى أصول تاريخية .

لم تكن معروفة في القانون الإنجليزي العام . ثم إن المجلس حفظ لنفسه زمناً طويلاً ، سواء كان في فرنسا أو إنجلترا بقية من أصول حين كان لجنة دائمة لمجلس الملك ، سواء اجتمعت هذه الهيئة لأغراض تشريعية أو مالية أو أغراض قضائية . غير أن لفظة مجلس جرى استخدامها في فرنسا للدلالة على اللجنة القضائية (برلمان باريس) ، ويقابلها في إنجلترا من بعض الوجوه المحكمة الملكية ، كما جرى استخدامها في فرنسا كذلك للدلالة على ديوان الحسابات . أما في إنجلترا فظل المجلس حتى القرن الرابع عشر يجمع تارة على أنه المحكمة الملكية وديوان الخزانة ، أو ديوان المسكبات الملكية ليزيد من قوة هذه الدواوين ، وكان المجلس مائلاً في البرلمان الإنجليزي . غير أنه نجم عن قيام المجلس بممارسة سلطات ملكية غير متنوعة أن حدث تنازع بين مختلف الاختصاصات ، كما حدث في فرنسا عند تحويل القضايا من المحاكم العادية إلى المجلس . ولهذا السبب نفسه أضخى المجلس أداة طبيعية للملكية المطلقة ، ومن هنا كانت المقاومة ضد سلطات الاستيواريين حركة لجعل القانون العام فوق ولاية المجلس الملكي واختصاصه .

غير أن المحاكم التي تنازعت الاختصاص فيما بينها نشأت كلها من أصل واحد ، لأن محاكم القضاء والمجلس نفسه ترجع أصولها إلى محكمة الملك الشاملة للكبار الإقطاعيين ، وهي بدورها تنتهي إلى أصول كارولنجية . ففي إنجلترا مثلاً نرى هذه المحكمة تنقسم إلى قسمين : مجلس الحكم الملكي ويتولى رئاسته الملك أو كبير قضاة وينظر في كل ما يتعلق بالأمور القضائية ، ومجلس الخزانة ، ويحضره نفس الأعضاء للنظر في الأمور المالية والإدارية . ومن هذين المجلسين

أولاً على الأخص من المجلس الثانى (مجلس الخزانة) نشأت المحكمة الدائمة التى تتبع فى مكان معين ، وتختص بالنظر فى الدعاوى المتعلقة بالأرض ، وهى المعروفة باسم القضايا العامة . ثم أخذ كل من هذه الأشكال المختلفة لمجلس الملك تستكمل بالتدرج هيئتها الإحصائية وتتعين حدود ولايتها القضائية . وغدا من المبادئ الأساسية أن لكل محكمة الولاية على موظفيها فى كل ما يقع منهم من تصرفات شخصية ، لأنه لم يكن من المعقول أن يتخلوا عن أعمالهم وواجباتهم للرد على ما يوجه إليهم من دعاوى فى جهات أخرى فى زمن رغم مسؤولياته الحضارية كثيرة التخاصم والمقاضاة . يضاف إلى ذلك أنه بفضل امتداد ولاية مجلس الخزانة إلى جميع كل القضايا ، حتى ما كان منها بعيد الصلة بالمقدرة المالية بين مدينى الملك على تأدية ما هو مطلوب منهم من ديون ، وبفضل استخدام مبدأ « القوة والسلاح » فى الدعاوى التى يمكن أن تدخل فى نطاق ما هو معروف بالقضايا العامة ، حتى تنازعت هذه الحاكم الثلاث دوائر الاختصاص فيما بينها ، كما تنازعت اختصاص النظر فى المظالم مع ديوان المكاتبات الملكية ، وذلك قبل أن تنتهى العصور الوسطى .

وحفظت المحكمة بضع بقايا من صفتها الأولى قبل أن يتعين اختصاصها ، ولا سيما ما هو معروف باسم قضايا الخطأ ، على أن أهم أعمالها بصقتها محكمة استئنافية انتقلت إلى الجلسات غير العادية للمجلس الملكى ، وهى المعروفة باسم البرلمان ، وسبقت الإشارة إليها هنا فى موضع آخر . ولا يزال هذا الاختصاص يمارسه مجلس اللوردات حتى العصر الحاضر . وهذه الوظيفة القضائية لمحكمة الملك هى أبرز اختصاصاته فى فرنسا ، حيث يعنى لفظ « برلمان » محكمة قضائية ،

مع العلم بأن كفاية المحكمة الفرنسية حسبما ورد في أوثق المصادر أشبهت في أول الأمر مجلس الملك في إنجلترا ، من حيث قلة التفرقة بين الاختصاصات ، وذلك قبل انفصال ديوان الخزانة واعتباره محكمة مستقلة . غير أن برلمان باريس في فرنسا رغم احتفاظه بطابعه الشكلى ، على أنه محكمة نبلاء فرنسا ، صار منذ زمن مبكر هيئة مؤلفة من قانونيين محترفين وموظفين من رجال الدين والعلمانيين . وهذه الهيئة منقسمة إلى ثلاثة أقسام ، وهى على التعاقب البرلمان ودewan النفقات والمجلس ، حسبما تمارسه من أعمال قضائية ومالية وسياسية . ولم تنس هذه الأقسام أصلها المشترك ، ولذا اجتمع أعضاؤها معاً في أغلب الأحيان ، فضلاً عن أنه لم يكن ثمة تفرقة ظاهرة بين مختلف أولئك الأعضاء . ويتضح من ذلك أن الهيئة التى غدت في إنجلترا مجلساً سياسياً متقطع الجلسات ، اتخذت في فرنسا منذ زمن مبكر صفة محكمة قضائية دائمة ، وما لبثت هذه المحكمة أن قطعت صلتها بمجلس طبقات الأمة في القرن الخامس عشر ، وغدت محكمة خالصة تختص بالقانون . ومن النتائج التى ترتبت على هذا التنظيم المبكر أن اختفى أعضاء محكمة نبلاء فرنسا الذين لم يعودوا يجتمعون إلا لأغراض خاصة ، كما اختفوا من مجلس الملك وديوان الخزانة في إنجلترا . غير أنه على الرغم من أن برلمان باريس غداً هيئة قضائية ، فإنه لم يفقد صفته السياسية تماماً ، بل أصدر قرارات كثيرة ، تارة بمفرده وتارة بالاشتراك مع ديوان الخزانة والمجلس فى المسائل القومية والدولية الهامة .

وإذ تنتقل من الملك ومجلسه الملكى إلى الإدارة المحلية قبل أن يسرى إليها التخصص والتنوع ، فعلى أن نرجع إلى زمن أقدم من زمن الإمبراطورية

الكارولنجية ومركزيتها الناضجة . ذلك أن هذه النظم المحلية التي ترجع إلى مزيج، بعضه روماني وبعضه أفرنجي، ورثت في الواقع نظاماً سابقة وجعلت منها نظاماً واحداً متجانساً . وفي هذا النظام كانت الكونتية هي الوحدة المألوفة للحكومة المحلية ، والكونت هو الموظف الذي يتولى شئونها ، وهو نائب الملك في الشئون الحربية والمالية والقضائية . والكونتية تقابل أحياناً الكونتية في غاليا الرومانية ، وأحياناً ما هو معروف عند الجرمان باسم « الجاو » أي العشيرة ، والقومص الروماني وهو زميل الأسقف في إدارة قسمه ومدينته المركزية يقابل ما هو معروف عند الجرمان باسم جراف . ويتبين من ذلك أن الكونتية هي ما كان معروفاً عند الرومان باسم القسم ومدينته المركزية ، وما هو معروف عند الجرمان باسم الحى . وامتاز الكونت بما له من حق الثلث في أرباح القضاء بين الناس . وفي إنجلترا كان الإيرل الإنجليزى له هذا الحق الذي جرى الإصلاح على تسميته « البنس الثالث في الكونتية » ، وكان الأسقف صاحب السلطة العليا في الشئون الروحية في الكونتية ، وهو كبير القضاة في قضايا رجال الدين . كما كان الكونت كبير القضاة في قضايا العلمانيين ، وعلى هذا النحو جلس الإيرل والأسقف في محكمة الكونتية زمن السكسون . وفي المستويات الصغرى في التقسيمات الإدارية المحلية ، ترتب على تقسيم ما هو معروف باسم الجاو أو الباجوس أى العشيرة إلى أقسام مئينة، أن صار لقب مئني أو سنتورى في اللاتينية يطلق على فئة من صغار الموظفين ، الخاضعة سلطتهم ، بقطع النظر عن أصلها ، لسلطة الكونت ، ولا تختلف عنها في طبيعتها .

هكذا كان النموذج الكارولنجي ، وهو جهاز للحكم يجرى فيه انتقال

السلطة بين ثلاث درجات ، وهى الملك والكونت والمئینى . غير أن هذا الجهاز لم يلبث أن أصابه التعقيد لسببين : أولهما استحالة السيطرة المباشرة على هذا المقياس الإمبراطورى الضخم ، وثانيهما منح أفراد رجال الدين والعلمانيين امتيازات إعفائية من القانون . ويرجع السبب الثانى لهذه التعقيدات إلى العصر الميروفنجى أو ما قبله ، وبلغت الحال أنه إذا حدث أن صار الأسقف أو رئيس الدير كوتتا فى الكونتية ، لم يكن فى استطاعة الملك أن يتدخل فى هذه الحال، بأن يعين أحداً فى وظيفة الكونت إلا بناء على سلطته فى التدخل فى الشؤون الكنيسية . أما إذا كان للأسقف أو رئيس الدير أراضى فى كوتتياى مختلفة، أو فى أقسام مئينية منها، وله فى هذه الأراضى سلطة وولاية على مقطعيه، فلا تلبث أن تنشأ وحدة إدارية جديدة، برغم عدم إتصال أجزائها وتنفار بذلك وحدة الكونتية . ثم إن رجال أمثال هذه الوحدات الإدارية الجديدة لا يذهبون للحرب تحت لواء الكونت ، أو ياتمسون العـدالة والقضاء فى المحاكم العاية ، فضلا عن أنهم يتمتعون بالإعفاء من الضرائب . وكان السيد ، المسئول عن هذه الوحدة الإدارية الجديدة وامتيازاتها هذه، ملزماً بجميع الترتيبات اللازمة للإدارة الحربية والقضائية والمالية فى هذه الوحدة .

وقام الملك الإقطاعى بشئون الإدارة المحلية فى ضياعه الخاصة، أى دومينه الإقطاعى . ولذلك صارت السلطات المحلية فى فرنسا منذ زمن هنرى الأول فى يد النظار ، وهم نواب الملك فى إدارة أراضيه وضياعه الخاصة ، وعلمهم المعتاد إدارة التفتيش الملكية (الضياع) . وقام كبار المقطعين بإدارة إقطاعاتهم

على هذه الشاكلة تماماً ، مع احتمال اختلاف ألقاب الموظفين ، مثل الفيكونت في نورماندى ، أو البابلي أو الفييجيه في الجنوب . وهكذا غدت الإدارة في أرجاء فرنسا ، ما عدا الجهات التي استقرت بها نظم المجالس البلدية ، من اختصاص الممتلكات الثابتة ، بل إن العهود البلدية جنحت على هذا النحو ، أى على أنها نوع من الملكية .

والمفروض أن النظار استرشدوا في قراراتهم بمجلس مؤلف من أربعة من العدول ، وتنفيذ قراراتهم يقوم به أعوان أو عرفاء . على أن مخلفات هؤلاء الأعوان ورؤسائهم من النظار ، أدى في القرن الثانى عشر الميلادى إلى تعيين موظفين كبار يطلق عليهم اسم البابلي (الوكيل المالكى) ، ولهم سلطة تصحيح الأخطاء ومراجعة القرارات . وفي جنوب فرنسا اتخذ هذا الموظف الكبير لقب صنجيل . وحذا كبار الإقطاعيين حذو الملك ، وظلت أعمال أولئك الموظفين الكبار على حالهم لم تتغير دون توضيح أو تحديد لاختصاصاتها طوال العصور الوسطى ، لكن وظائفهم أخذت تنتقل بالتدريج إلى أيدي آخرين . فانتقلت أعمالهم القضائية إلى قضاة استئنافيين محترفين ، وتحولت واجباتهم المالية إلى فئة من الجباة ، كما صارت وظائفهم الحربية إلى أيدي القباطنة والحكام الإداريين .

ولم تكن الإدارة المحلية في إنجلترا إقطاعية تماماً إلا في تشستر ، ودير هام ، وأقاليم الأطراف في غالة ، مع العلم بأن الولاية الإدارية على المزارعين غير الأحرار ، فضلاً عن العرائض الخاصة بالملكية الزراعية ، كانت كلها مرتبطة بامتلاك

الأراضى. وظلت الكونتية هى الوحدة الإدارية ، ولو أن الإيرل حل محل الوكيل الملكى فى رئاسة محكمة الكونتية ، بسبب ما جرى فى القرن العاشر الميلادى من اجتماع كونتيات عديدة فى يد أدواق . ومع أن أصل هذا الوكيل ليس معروفاً على وجه التحقيق، فيبدو من مسؤوليته عن أحوال ضياع الملك بالكونتية أنه يقابل تقريباً الوكيل الملكى المعروف فى فرنسا باسم البايلى ، بما له من سلطة الإشراف على الناظر . ثم إن الملك احتفظ بإشرافه على الإدارة المحلية عن طريقه ، وكان فى استطاعته دائماً فصله من عمله بسبب سوء السلوك أو عدم الكفاية . وفقد الوكيل الملكى فى إنجلترا ، كمنظيره البايلى فى فرنسا ، جانباً من اختصاصاته وأعماله تدريجياً . غير أن ذلك لم يتم عقلاً إلا أواخر العصور الوسطى، مع العلم بظهور نظم جديدة فى أثناء تلك العصور لتصرف أعمال جديدة كان من المحتمل أن تقع فى دائرة سلطات الوكيل الملكى . وكان ديوان الخزانة هو الذى يتولى عن الحكومة المركزية هذا الإشراف المباشر على الإدارة المحلية ، على حين قامت المحاكم الملكية بمباشرة أمور القضاء . ومع هذا وقعت مخالفات من حين إلى آخر ، وتولى علاجها لجان خاصة كالتى تعرف باسم لجنة فحص أحوال الوكلاء الملكيين سنة ١١٧٠ ، وهى اللجنة التى ترتب عليها عزل معظم الوكلاء وقتذاك، وتعيين آخرين بدلا منهم . وبينما تظل وظائف الوكلاء الملكيين غير وراثية إلا فى أحوال نادرة ، صارت محاكم المئينات فى كثير من الأحوال منذ زمن مبكر فى أيدي هيئات دينية أو أفراد معينين ، مع العلم بأن هذا لم يمس كثيراً ما للملك من سلطان ، وإن أدى بعض الأحيان إلى تعطيل تنفيذ الدعوات الملكية . ولم تتأثر وحدة الكونتية إلا حين غدا لأصحاب

المحاكم المئينة حق رد الدعوات الملكية والاتصال الفردي بديوان الخزانة .
وبالإضافة إلى الباي في الأقسام المئينة استخدم الوكيل الماسكي فئة من الكتبة،
وقام أحد هؤلاء بوظيفة الجاني ، على حين قام الأعوان والعرفاء بتنفيذ أوامره .
وإذ ظل الوكلاء المالكين هم الرؤساء الفعليون للإدارة المحلية ، مع العلم بتضاؤل
أهميتهم تدريجاً ، فمن الطبيعي أن يكون الإشراف على تعيينهم كالإشراف على
الجلس الكبير ، مسألة من المسائل التي كثر حولها الجدل بين الملك والأحزاب
الإصلاحية المتعاقبة . ومن الدليل على ذلك أن انتخاب الوكلاء المالكين كان
من المطالب التي وردت في قرارات أكسفورد سنة ١٢٥٨ ، ووافق الملك
عليها بصفة مؤقتة أكثر من مرة بعد هذا التاريخ ، وحفل تاريخ البرلمان بالقوانين
التي تنظم سلوكهم وأتجاههم .

وإذ تتبعنا ما للملك من سلطة غير محددة المعالم في مختلف تفرعاتها المحلية ،
فعلينا الآن أن ندرس التنظيم الذي يفسر خصائص هذا التفرع . وهنا نستطيع
أن نجعل من بلاط شرلمان إطاراً مبدئياً ، حين لم تكن ثمة تفرقة واضحة بين
ما للملك من صفة شخصية وصفة رسمية، إلا بعد زمن طويل، بحيث كانت النفقات
العامة تعتبر نفقات ملكية خاصة ، كما اعتبرت الإيرادات دخلاً خاصاً له . ونجزم
عن ذلك نظرية لم تكن قاصرة على إنجلترا أبدأً، وهي تقضي بأن « الملك يجب
أن يعيش من دخله » . وكانت طليعة وظائف البلاط هي وظيفة القس الخاص ،
ويتولى أمرها موظف معروف باسم أبو كريسايريوس ، ونائبه هو كاتب السر .
ويرجع المزج بين أعمال القس الخاص وأعمال كاتب السر إلى قلة التعليم العلماني .

ويكفي للدليل على ذلك ما تحمله لفظة « كاتب » من معنى استخدامها العام ، مع العلم بأن معناها الأصلي رجل من رجال الدين . ثم إن ما يتمتع به كبار أساقفة الدين الثلاثة من وظيفة رسمية ، أى مستشارى ألمانيا وإيطاليا وبرجنديا على التعاقب ليس إلا بقية من هذا التقليد الكهنسي . وفي معظم الدول الأوروبية جرت العادة بأن يكون كاتب السر أسقفًا من الأساقفة فى أغلب الأحيان . وفى إنجلترا جرت العادة من زمن بعيد أن يقوم فى المكاتبات الملكية أشخاص فى كنيسة القصر . وما زال المسئول عن الشمع اللازم لكل من الخاتم الملكى والقناديل بالكنيسة عريف واحد . ثم إن المستشار فى الدستور الإنجليزى هو الموكل بخاتم الملك ، وهو الذى يعين صيغة الوثائق التى يجرى ختمها به . ولذلك يحتاج كاتب السر إلى طائفة من الكتبة ، التى اشتهرت بدرايتها بخطوط الوثائق وتحريرها ، وإلى طائفة من العلمانيين التى اختصت بختمها ، لأنه كان من المبادئ الهامة فى العصور الوسطى أن الأشخاص الذين يختمون الوثائق بالخاتم الملكى لا ينبغى أن يستطيعوا قراءة أو فهم ما يقومون بختمه من الوثائق . ولهذا على سبيل المثال أن الأختام البابوية يتولى الختم بها فئة من الإخوان السترشيانيين العلمانيين الذين لا يعرفون القراءة أو الكتابة . وهذا النوع من تقسيم العمل بين الذين يقرأون ويكتبون من رجال الدين ، وبين الذين لا يعرفون القراءة أو الكتابة من الأعوان أمر مألوف فى الوظائف المدنية فى العصور الوسطى . على أن هيئة الكتبة فى ديوان المكاتبات الملكية لم تلبث أن انقسمت إلى طبقتين : أى طبقة الحررين وطبقة الناسخين . وسرعان ما استقر الإصلاح على عدة صيغ وعبارات فى مصنفات ، مثل الكتاب المعروف باسم

الدليل اليومي ، والكتاب المعروف باسم الجامع المختصر لسد حاجات الأعمال الإدارية والقضائية . ولم يكن باستطاعة أحد تغيير هذه الصيغ أو تعديلها إلا إذا كان من أعلى طبقة الكتاب ، وهم المعروفون باسم «الموثقين» أو «الرؤساء» ، وهم يلتزمون في أعمالهم ما لديهم من السوابق ، ولا يخرجون عنها إلا بناء على تعليمات خاصة من الملك أو المستشار . وبذا استقر أسلوب معين لوثائق ديوان المكاتبات الملكية ، وصدرت الأوامر الملكية باتباع ذلك الأسلوب ، مادامت هذه الأوامر لا تشمل على أية إشارة بإغفالها . ومن ثم نشأ نوع من السلطة الإدارية ، إذ أضحي ديوان كاتب السر هو الذى يقرر اعتبار الرسائل الحرة مقبولة أو غير مقبولة من حيث الشكل ، وهو الذى يقرر إذا كانت هذه الرسائل تتعارض أو لا تتعارض مع حقوق أى طرف ثالث . وفى القرن الثالث عشر صار لديوان المكاتبات الملكية سلطة النظر فى المظالم ، وذلك فيما يبدو بفضل ما كان لكاتب السر من صلة وثيقة بالمجلس الملكى ، حيث قام المستشار فيه بوظيفة كاتم السر فى بداية عهده . ثم إن إنشاء سلطات إدارية وقضائية جديدة للنظر فى المظالم والشكاوى كان من أعمال المجلس ، الذى انعقد لذلك الغرض بديوان المكاتبات الملكية ، ويبدو أن كاتب السر ورث على مر السنين قدرا من هذا الاختصاص . ثم إن كاتب السر باعتباره حامل أختام الملك كان فى الأصل شخصا ضروريا لجميع الدواوين التى تحتاج إلى ختم أوراقها بالختم الملكى ، وما زال نائبه فى ديوان الخزانة بالملتر من وزراء الدولة . غير أن النائب تطور فى إنجلترا ، وإن لم يتطور فى فرنسا عن صفة التبعية لكاتب السر ، وغدت له السلطة التامة على ما كان أول الأمر الختم الكبير الاحتياطى ،

ثم أصبح معروفا باسم ختم الخزانة الكبير . وكلما ازدادت أهمية الختم الملكي غدا من غير المستطاع أن يكون كاتب السر دائماً بحضرة الملك ، وأصدر الملك لكاتب السر أذونا مختومة بختم صغير أو خاتم ملكي شخصي . وهذا الختم الخاص الذي احتفظ به الملك أو أحد رجال بلاطه المتصلين به مباشرة لم يلبث أن خرج بدوره من دائرة « البلاط الملكي » كما في إنجلترا ، وأضحى إدارة خاصة من إدارات الحكومة لها قواعدها وتقاليدها ، على حين حل مكانه ختم أصغر حجماً أو خاتم ملكي شخصي صغير . وكان من الطبيعي أن تصير الرسائل الدبلوماسية والسرية إلى يد حامل الختم ، أو الخاتم الذي يكون من أقرب الموظفين للملك . وصار لقب هذا الموظف في القرن الثالث عشر كاتب سر الملك ، وازدادت أهميته سريعاً في أواخر العصور الوسطى ، حتى إذا كان القرن الثامن عشر الميلادي ، أصبح وزيراً من وزراء الدولة . غير أنه بينما تحولت هذه الأختام الصغرى في إنجلترا إلى إدارات مستقلة ، فإن الذين تولوا حمل عمل هذه الأختام في فرنسا صاروا إدارة كلية واحدة خاضعة لإشراف المستشار ، مع تخصيص كل من الأختام لنوع معين من الإدارة الحكومية ، وهذا على حين أنها في إنجلترا حلقات متتالية في عملية واحدة .

وكان أهم الموظفين المدنيين في البلاط الكارولنجي هو كونت البلاط ، وهو الذي ينوب عن الملك في مباشرة القضاء ، وله سلطة النظر في المظالم ، والقضايا المستأنفة من محاكم الكونتات الإقليمية ، والراجح أن عدداً من هؤلاء الكونتات الإقليميين كانوا يتولون وظيفة كونت البلاط ، كما كان جماعة

من الموظفين يفعلون ذلك في بلاط هنرى الأول ملك إنجلترا . ثم اختفت وظيفة كونت البلاط في الإمبراطورية منذ أوائل القرن الحادى عشر ، على حين بقى كونتات البلاط الإقليميين ، كما بقى هذا الاسم جاريًا على طائفة معينة من قضاة محكمة البابا . غير أن وظيفة كبير القضاة ظلت باقية ، فهمى فى ألمانيا جزء من وظيفة الناظر الإمبراطورى ، وهو الذى كان فى الوقت نفسه الكونت البلاطى لإقليم الراين ، وهو وحده صاحب الاختصاص فى محاكمة أمراء الإمبراطورية ، بل الإمبراطور ذاته . وفى إنجلترا فى القرن الثانى عشر الميلادى نجد قاضى القضاة ، وله من السلطة ما يضارع سلطة الملك مع تبعيته للملك . وهذه الوظيفة يمثلها قاضى القضاة وقضاة المحكمة العليا . أما فى فرنسا فيبدو أنه لم يكن هناك وظيفة كبير القضاة ، كما يبدو أن سلطات الكونت البلاطى انتقلت إلى لجنة نبلاء فرنسا ، وإلى فئة من القضاة المحترفين ببرلمان باريس . ولم يكن بأرجونه سوى نوع واحد من القضاة ، أما قشتاله فكان يباشر القضاء بها هيئة من القضاة .

وبينما يستند القضاة الملكيون فى التدخل فى السلطات القضائية المحلية على مدى الروح الإقطاعية فى الدستور ، سواء بالنظر فى القضايا المستأنفة إليهم أو بالإشراف المباشر على القضاء المحلى ، كما قلنا هنا سابقًا ، فإن إنجلترا انفردت بالنجاح الذى لزم المحاولات الملكية للإشراف على سلطات القضاء المحلى ، بتعيين قضاة مـلكيين لدوائر محاكم كلية للنظر فى كل أنواع القضاء ، ثم دوائر محاكم جنائية للأقاليم . وفى القرن الرابع عشر ترتب على تعيين دوائر محلية

للنظر فى القضايا الجنائية الصغيرة ، وهى دوائر قضاة الأمن المحلى ودوائر قضاة
الفعلة والعمال ، فضلا عن تنظيم دوائر جنائية مدنية كل أربعة أشهر ، أن الإدارة
الحماية فى الشئون العامة خاضعة مباشرة لسيطرة المجلس ، دون أن تفقد هذه
الإدارة طابعها المحلى بتعيين إدارتين من الخارج . أما ألمانيا فرغم احتفاظ
الإمبراطور بحق النظر فى القضايا المستأنفة ، وهو الحق الذى تطور سنة ١٤٩٥
إلى ما هو معروف بمحكمة النقض ، الذى اشترك فيه كل من الإمبراطور ومجالس
الطبقات ، فإن القضاء ظل قبل كل شئ محليا . على أن الإمبراطور ظل حتى
القرن الرابع عشر السلطة الوحيدة للحياة والموت . ومع أن تعيين الكونت
كان بيد حاكم الإقليم ، فإنه تختم عليه الحصول من الإمبراطور على ما هو
معروف بالتصديق الإمبراطورى . غير أن الإشراف الإمبراطورى على القضاء
لم يستمر إلا فى النظام الاستثنائى المعروف باسم نظام وستفاليا وما يتعلق به من
« كونتات أحرار » ومحلفين أحرار .

وتركزت الإدارة المالية بالملكة الكارولنجية فى دبوان الحاجب ، الذى
كانت وظيفته استلام ما يقدم للملك من « الهدايا » فى أدوار انعقاد المجالس
القومية والقيام على حفظها بالقصر . وكانت هذه الهدايا جانباً من الدخل الملكى ،
وكانت معروفة بانجلترا حتى زمن هنرى الثانى ، والراجح أنها هى الضريبة التى
فرضها الأمراء على رعاياهم . وكانت وظيفة الحاجب معدودة من وظائف
الخدمة بالقصر ، وتلقى الحاجب الأوامر من الملكة ، وشاركها المسئولية فى
تدبير شئون القصر . غير أن الحاجب فى مملكة آل كابية بفرنسا بلغ من

ارتفاع الشأن وشدة الهيبه ما جعله بعيداً عن الإدارة الفعلية ، وتولى شئونها
موظف أقل مرتبة ويحمل لقباً مختلفاً، وهو الذى يضطلع بأعباء خازن بيت المال.
على أن هذا الموظف أخذ يفقد أهميته تدريجياً حتى أمسى خازن داراً بالقصر، على
حين غدت الشؤون المالية فى أيدي الداوية ، وأشرف على إدارتها هيئة من
برلمان باريس ، وهى هيئة ديوان النفقات التى سبقت الإشارة إليها . وعندما
سقطت الداوية جرى تعيين ثلاثة أو أربعة من موظفى الخزانة تحت إشراف
هيئة ديوان النفقات ، غير أن مهمتهم اقتصرت على تحصيل الأموال وصرفها ،
ولم يكن لهم شأن بالإدارة المالية .

ما فى إنجلترا بفضل الصدفه الحميدة التى حفظت التأليف الخاص بالمالية
زمن هنرى الثانى ، غدت خطوات التطور المالى أقل غموضاً لدى الباحث .
ولذا نستطيع أن نميز فى وضوح بين هيئة موظفى المالية التى ترجع أصولها إلى
وظيفة حاجب القصر زمن الكارولنجيين ، وبين مجلس الخزانة الذى يقارب
ديوان النفقات بفرنسا . غير أن هيئة موظفى المالية فقدت أية صلة بحاجب
القصر ، على حين كسبت زميلاً من رجال الدين ، وهو الخازن ، وشارك
هؤلاء فى مسئولية تحصيل الأموال وإنفاقها ، والتأكد من جودتها . ويتضح
من ذلك التأليف كذلك، أن أول مرحلة من مراحل المالية العامة قام على قاعدة
بدائية من تأدية الضرائب من غلة من أراضى الضياع الملكية ، وأن هذه
القاعدة تحولت تدريجياً إلى نظام الدفع نقداً . وأدت الحاجة إلى اختبار جودة
النقود على أيدي هيئة موظفى المالية إلى قيام صلة وثيقة بين هذه الهيئة وبين
عملية الإشراف على ضرائب النقود المحلية . وعندما تأسست دار مركزية

لضرب النقود فيما بعد لم نلبث أن نجد صلة وثيقة بين أعمالها وأعمال دار الخزانة ، لأن الملك اعتاد أن يرسل إلى دار الضرب في طلب ما يتم ضربه من النقود ، ولا بد من رصد مصاريف أعمال الضرب لحساب أمين دار الضرب في دفاتر دار الخزانة على أنها أموال أو ما يعادلها . ثم فقد نظام الخزانة هذا صلته بالبلاط منذ القرن الثاني عشر الميلادي ، وحل مكانه ما هو معروف باسم الخزانة الخاصة التي حفظت جميع ما لدى الملك فعلا من مال ، وكذلك جميع ما لديه من جواهر وفراء وملابس ثمينة . ثم لم يلبث أن تحول هذا النظام كذلك إلى إدارة كاسنرى ، وجرى عليه ما جرى للختم الكبير والخاتم الخاص .

وكان مجلس الخزانة في الأصل إحدى جلسات المجلس الملكي للنظر في الأمور المالية . وفي هذه الجلسة صار موظفو دار الخزانة من أعضاء المجلس . وجرى الإصلاح على تسميتهم باسم هيئة خزائنة المتحصلات ، أو الخزانة الصغرى . أما مجلس الخزانة نفسه ، وهو المعروف باسم الهيئة المالية العليا ، فتألف من كبار موظفي الدولة والبارونات ، وينظر في حساب الوكلاء الملكيين في الأقاليم وسائر حسابات المحاسمين . ثم لم يلبث كبار الموظفين باستثناء أمين الخزانة ، أن اكتفوا بإرسال نواب عنهم إلى مجلس الخزانة . وغلب على هذا المجلس طابع التخصص المهني والاستمرار . وسبق أن شرحنا ما لهذا المجلس من شرعية ، فيتبقى أن نذكر هنا ما كان له من الإشراف على ما يحميه الوكلاء الملكيون من الأموال ، فضلا عن النظر في صرف هذه الأموال في مختلف

دواوين الإنفاق ، بما فى ذلك خزانة الثياب التى نشأت مما كان معروفاً فى القصر
باسم الخزانة الخاصة .

ومن الواضح أن الموارد المالية للملك فى العصور الوسطى أشبهت كثيراً
موارد نبيل من النبلاء ، لا موارد دولة حديثة ، إذ الملك فى تلك العصور من
كبار الملاك ، ولم يكن فى استطاعته فى مجتمع إقطاعى أن يحافظ على مركزه
بدون امتلاكه ضياعاً واسعة خاصة . ومن الدليل على ذلك أن ضعف
الإمبراطورية الألمانية فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى
نشأ إلى حد كبير من ذهاب معظم الضياع الإمبراطورية إلى أيدي المقطاعين .
وفى تلك المرحلة الأولى من التطور الاقتصادى ، حين كانت النقود نادرة ،
وكان تحصيل الأموال من الضياع الملكية غلة لا نقداً ، استحال على البلاط
الملكى أن يظل مستقراً فى مكان واحد لا يتغير . ومع التسليم بأن التنقلات
الملكية هيأت للملك فرصة استكمال السيطرة السياسية والقضائية على أرجاء
المملكة ، فالراجح أن هذه التنقلات ترجع أصلاً إلى الحاجة إلى استهلاك
غلات الأرض قرب جهات إنتاجها . وهذا تفسير ما ورد فى كتاب الروك
النورمانى من قيام ضياع معينة بخدمة الضيافة الملكية ليلة أو ليلتين ، وهى الخدمة
التي تحولت فيما بعد إلى ضريبة تقديرية ، وظلت حسبما جاء فى سجلات
المالية الإنجليزية رغم تقويمها نقداً تجبى غلة وفق عملية تحويلية ثابتة . ومن
الضرائب المتصلة بضرائب الأرض رسوم القضاء ، لأن المحكمة المئينة المحلية ارتبطت

بالضيعة التابعة لها واعتبرت جزءاً من مواردها ، وتنقل معها من يد إلى أخرى .

واستطاع الملك باعتباره الحامي الرئيسي للكنيسة أن يضيف إلى ماله ما تغله أملاك الكنيسة في أثناء شغور الأسقفيات والأديرة من رؤسائها ، كما استطاع باعتباره الرئيس الإقطاعي الأعلى أن يستولى لنفسه على جميع ما يخلفه المقطعون الذين لا وراث لهم ، وهو المعبر عنه في المصطلح المصري في العصور الوسطى باسم الموارث الحشرية . وفي ألمانيا جرى تقييد هذا المورد المالي باشتراط كبار الإقطاعيين في الإمبراطورية بضرورة إعادة منح هذه الأراضي إلى إقطاعي جديد ، في مدة لا تتجاوز سنة ويوماً واحداً . وكان من الموارد المالية الملكية كذلك ما يتقاضاه الملك من الحلوان من الورثة عند قبولهم على إقطاعات آبائهم ، ومن الأوصياء على صغار المقطعين قبل بلوغهم السن القانونية . وفي إنجلترا جرى تعيين موظفين معروفين باسم مباشري الموارث الحشرية لإدارة ما يأتي بهذه الطريقة من الأراضي إلى أيدي الملك . واستطاع الملك كذلك أن يطلب من المقطعين هبات مالية لافتداء شخص الملك عند وقوعه في الأسر ، وعند تنصيب ابنه الأكبر فارساً ، وعند زواج ابنته الكبرى . ولم يختص الملوك بهذه الحقوق والمقررات الإقطاعية ، بل فرضها السادة الإقطاعيون كذلك على أتباعهم . أما الحقوق والمقررات الإقطاعية التي اختص بها الملوك فهي إبدال النقد بالخدمة العسكرية وإقامة الاستحكامات ، وإصلاح الطرق والجسور فضلاً عن العوايد والمسكوس ورسوم الموانئ ، التي تجبى في أول أمرها

غلة . أما الحقوق الملكية فى مناجم الذهب والفضة والملح فلم تكن عامة فى جميع البلاد ، ويبدو أنه لم يجر الاعتراف بها فى ألمانيا إلا فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر . ولم تكن ضريبة الملح فى فرنسا جزءاً من الدخل الملكى المعتاد ، ونكاد لا نسمع عنها شيئاً فى انجلترا . ولم تكن حقوق الغابات فيما يبدو كذلك موزراً مالياً أصيلاً . أما حق ضرب النقود فكان من المصادر العامة للدخل ومن أوفرها ربحاً ، سواء سمح للمام أفراد محليين بضرب النقود وجعل عليهم مقررات مقابل هذا السماح ، أو أقام داراً رئيسية للضرب وتقاضى رسوماً على ما يجلب إليها من السبائك فضلاً عن نفقات الضرب . ولم يكن غش العملة وسيلة مالية كثيرة الانتشار أو عظيمة الأرباح كما يبدو لنا من اتهامات المؤرخين . ويكمل قائمة هذه الموارد العادية بيع الامتيازات ، ورسوم المحاكم الملكية ورسوم الختم الملكى ، وهى الموارد التى يستطيع الملك أن يعيش من مجموعها زمن السلم .

أما المطالب الملكية الاستثنائية فجرى الملك من أجلها ، من حين إلى آخر ، على فرض ضريبة طارئة على مقطعية غير الأحرار ، أو على أهل المدن الواقعة فى ضياعه الخاصة ، أو على اليهود الذين عاشوا بأرضه على مبدأ السماح ، واعتبرهم العرف وقتذاك كأنهم متاع خاص . ولم يكن باستطاعة الملك أن يتجاوز هذه الحدود قانوناً إلا بموافقة رعيته ، مع ضرورة إعلان الأسباب المستعجلة التى تؤدى إلى ذلك ، مثل الدفاع عن المملكة . وفى حالة الموافقة على هذه الضرائب أقام الملك لجباتها أداة إدارية خاصة ، وترتب عليها فى فرنسا قيام ديوان خاص يعرف

بديوان المساعدات المالية ، وهو الديوان الذى أنشأه مجلس طبقات الأمة لتنظيم تقرير الضرائب ، وصرفها فى الأغراض التى فرضت من أجلها . ونجم هذا التطور المالى العاجل فى فرنسا عن كوارث الحرب ضد إنجلترا ، حيث جرى هذا التطور عن طريق ضغط برلمان بطيء بعد انقضاء العصور الوسطى . بزم من طويل ، أى حين انهيار ديوان المساعدات المالية تماماً . وكانت هذه الضرائب التى يحصل عليها الملك بهذه الطريقة من أنواع مختلفة وهى : ضريبة المنقولات ، وضريبة الأرض ، ويدخل فيها مال الدفاع عن البلاد ومال المساحة الزراعية ، ثم ضريبة الصادرات وضريبة الرأس والاحتكارات المؤقتة . ويتضح نمو الحكم المطلق جلياً فى تلك العصور من أمرين متلازمين ، وهما تحول الضرائب المؤقتة إلى ضرائب دائمة ، وإقامة جيش ثابت من حصيلة هذه الضرائب .

أما العلاقة بين الجيش الإقطاعي ووظيفة الكند سطل والامير اخور فلا ترجع إلى أيام الكارولنجيين ، وذلك لأن الجيش الإقليمي الذى أشرنا إليه تولى قيادته الملك بنفسه أو ابنه ، أو تابع اشتهر بأمانته . وظل الناظر حتى فى أيام ملوك فرنسا الأولين هو الذى يتولى قيادة الجيش ، على حين تولى الكونت قيادة الجيش المحلي . ولم تقتصر قيادته على الجند الأحرار بأقليمه بل اشتملت كذلك على جنود الجهات المتمتعة بالامتيازات من الإقليم ، مع العلم بأنهم انضموا إلى لوائه تحت قيادة سيدهم أو نائبه . أما فرسان الجيش الكارولنجي فجاء بهم أرباب الإقطاعات الشخصية الجديدة ، إذ كان ما يؤدونه

من خدمة ثمنًا لإقطاعاتهم الشخصية لدى حياتهم ، ثم ما لبثت هذه الإقطاعات أن غدت إقطاعات وراثية . ذلك أنه ما دامت التنظيمات الاقتصادية ناقصة في تلك العصور فإن الوسيلة الوحيدة لإنشاء جيش من الجند الخيالة لمواجهة أخطار المسلمين والنورمان أو الهون هي منح الأراضي للقادرين على الحجء بخيلهم إلى ميادين القتال . وبفضل ازدياد الجيوش الراكبة منذ القرن العاشر وما بعده صار للكندسطل والأمير اخور، وهما من موظفي الاسطبلات الملكية، مكانة في قيادة الجيش الإقطاعي، الذي غدا منذئذ عماد الجيش النظامي . وفي الوقت نفسه نشأت طبقة حربية معينة إلى الملكيات الزراعية ويرتبط أفرادها فيما بينهم بنظام شبه ديني ، ولا يختلف عن نظام الحرف (النقابة) ، ويجرى على ما هو معروف في النظام النقابي من درجات . فالصبي في النقابة يقابله الغلام ، والأجير باليومية يقابله الفتى ، والعريف يقابله الفارس . ومع أن الفروسية غدت أواخر العصور الوسطى مرتبة لا مهنة ، لم تكن طبقة الفرسان في أول أمرها على الأقل قاصرة على ما جرى القانون باعتبارهم «أحراراً» . ولذا يمكن القول بأن الجيش الإقطاعي تألف من فئات صغيرة من الفرسان، تخدم كل منها مدة أربعين يوماً دفعة واحدة بقيادة سيدها الإقطاعي ، الذي تأخذ منه إقطاعاتها . ولم يكن لهذا الجيش أهمية كبيرة في العمليات الحربية التي تستغرق زمناً طويلاً ، نظراً لقصر مدة الخدمة ، وإذا امتنع فارس عن تأدية الخدمة المطلوبة منه ، كان من العسير تجريده من الأراضي التي يحوزها . ولذلك لجأ الملوك الإنجليز إلى فرض بدل نقدي يضارع مبلغ أجور فارس لتأدية الخدمة الإجبارية المقررة ، وهذه الضريبة هي المعروفة بالبدل ، كما أنهم تقاضوا غرامة

نقدية كذلك للامتناع عن الحضور دون عذر مقبول . وكان حشد الجيش من أعمال الكندسطل وناظر الاسطبلات الملكية ، وجميت ضريبة البديل بناء على شهادتهم . وكان للبارونات، الذين أدوا ما هو مطلوب منهم من الخدمة أن، يجبوا البديل من أتباعهم الذين تحلفوا عن الذهاب معهم إلى ميدان القتال . ومع أن الجيش القوي القديم قام أصلاً لأغراض دفاعية فإنه ظل موجوداً رغم قيام التنظيم الإقطاعي . ومن الدليل على ذلك وجود قوانين مثل قانون السلاح الذي يتطلب أن يحرز كل رجل من الأسلحة والعدة ما يتناسب مع قدرته المالية . ويتصل بهذا القانون اتصالاً وثيقاً ما هو معروف من القاعدة التي تقضى بإلزام كل شخص يمتلك من الأراضي ما يزيد قيمتها على مقدار معين من المال بأن يقبل مرتبة الفروسية ، وهذه القاعدة جرى تنفيذها في إنجلترا في مرات عديدة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلادى . ثم إن ما للملك من حق دعوة رعيته للدفاع عن البلاد لم يبلغه العقد الإقطاعي تمام الإلغاء . ففي ألمانيا ذاتها لم يختلف صوت النفير الذي يهرع الناس عند سماعه إلى حل السلاح باعتبارهم جيش الوطن، على حين دعا الملك في فرنسا أتباعه للقتال ، وأصدر الملك في إنجلترا الأمر إلى النائب الملكى بالإقليم لجمع الرجال من إقليمه ، أو عين مندوبين لاختيار نسبة معينة منهم . غير أن الجيش الإقطاعي والجيش القومي أصبحا قوة غير كافية في القرن الرابع عشر ، وأخذت الحروب تعتمد مرة بعد أخرى على جند مأجورة يتولى تأليفها قباطنة محترفون وفقاً لعقود واضحة ، وهذه هى بداية التنظيم العسكرى الذى يجعل الكولونيل مسؤولاً اسمياً عن تأليف الأورطة الحربية الحديثة والإنفاق عليها . أما النتيجة المباشرة لهذا التنظيم فهى قيام

جيوش من المأجورين وهى الجيوش المعروفة باسم « الجماعات » ، وكان ولاؤها لقائدها مشوباً بالقلق ، كما كان معظم تجنيدها عن طريق فتح السجون . أما الجيش الملكى الثابت فى العصور الوسطى ، وهو نواة هذه الجيوش المؤقتة فتألف من فرسان الملك وأجناد الحاشية الذين يقومون باستمرار على خدمته الشخصية، ومن هؤلاء جرى تعيين قادة القوة الحربية التى يعدها الملك لمختلف الطوارئ . وعلى هذا النسق اضطلع كتبة القصر الملكى بتنظيم الجوامك ودفع الرواتب نظراً لاختصاصهم بالحساب والعقود المتعلقة بما يحتاج إليه القصر من مؤن وحاجات يومية . وهنا نجد نفس الامتزاج بين العناصر الدينية والدينية على شاكلة ما شهدنا هنا سابقاً فى ديوان الخزانة ، وهو الامتزاج المتناسب مع ازدواج السلطة الذى نجد عنه كثيراً فى الأمثلة .

أما البحرية فلم تبلغ فى العصور الوسطى ما بلغه الجيش من التنظيم، إلا فى بعض الحالات مثل البحرية الاسبتارية التى كانت السلاح الهجومى الوحيد لهذه الهيئة . وجرت العادة فى إنشاء البحرية فى تلك العصور أن تطلب الدولة من الموانى إقراضها سفينة أو أكثر ، والاستيلاء على السفن التجارية الراسية فى مختلف الموانى لمدة معينة . وحملت هذه السفن أنواع الجند للخدمة فى الحملات المختلفة ، وأشرف الكتبة الملكيون على تجهيز هذه السفن وإعدادها ، على نسق ما حدث فى إعداد الجيش . وعندما أبحر رتشارد الأول ملك إنجلترا إلى فلسطين عمداً إلى اتخاذ إجراء استثنائى بأن اشترى نصيب النصف فى كل السفن التى اشتركت فى الحملة الصليبية المعروفة . وكانت جميع السفن تسير مسلحة ، كما

كانت القرصنة من الأمور المألوفة ، والترضيات لا تتم إلا بالاعتداء على السفن والتجار التابعين لبلاد المعتدين . وكانت الطريقة المعتادة للترضية أن يحصل الذين وقع عليهم الاعتداء على التماسات كتابية من حاكمهم لتوجيهها إلى حاكم الدولة التي ينتمى إليها المعتدون ، أو لرئيس مدينتهم . فإذا لم تتم الترضية بسلام ، وهو ما يحدث عادة ، لجأوا إلى استخدام القوانين العرفية ، وصار كل فرد من أفراد الدولة المعتدية هدفاً معرضاً لما يقوم به الفريق الآخر من أعمال انتقامية . ووافق إصدار المكاتب الانتقامية عصر بداية احترام القانون الدولي في عرض البحار .

يتبقى بعد ذلك من وظائف القصر ، الناظر والساقى ، على قول المصطلح المصرى فى عصر سلاطين المماليك . وسبق أن أشرنا إلى ما قام به الناظر من أعمال القضاء وقيادة الجيش ، ثم حل محله فى نظارة القصر فى العصور المتأخرة موظف أقل مرتبة ، وظل هذا الموظف الرئيس العلماني للقصر . وهذا كذلك نرى شبه ما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن الجيش ، من تقسيم السلطة بين رئيس علماني ورئيس ديني . أما الرئيس الديني لديوان القصر فهو صاحب الخزانة ، وتطلبت كل وظيفة من الوظائف كاتب أو كتبة لتدوين الحسابات فضلاً عن طائفة من صغار الموظفين أو النقباء . ومن مجموعة كبار الموظفين بالبلاط تكون مجالس القصر ، وهو المعروف فى إنجلترا باسم لجنة موظفي البلاط . وكان لكبار الموظفين المدنيين ، وهما الناظر وناظر الاسطبلات ، ولاية القضاء بين خدم القصر الملكي وأصحاب الشكاوى من العاملين لأولئك الخدم .

ومن اللبديهي أن هذا الاستعراض السريع لوظيفة الملكية وقيودها

الدستورية ، وللجهاز الذى ربط بين رأس الدولة وأقل رعيته قدر لابد أن يكون غير واف . ثم إنها لابد أن تبدو أكثر بساطة وثباتاً عن حقيقتها الفعلية . ومن الدليل على ذلك أن الأحوال لم تكن متماثلة فى مختلف البلاد ، حتى إن القضاء والشرطة ولا سيما فى الأمور الصغيرة كان فى أيدي أفراد محليين حتى فى إنجلترا التى اشتهرت بقوة الملكية .

ولم نحاول هنا أن نوضح بالتفصيل كيف حدث ذلك ، بل اعتمدنا على النظرية القائلة بأن هذه الحقوق شذرات متناثرة من السلطة الملكية ، لا حقوق نابعة من زراعة الأرض ، كما أننا تركنا بلا إجابة أو شرح مدى اعتبار هذه الحقوق بقايا من السلطة المحلية فى المجتمع . غير أنه إذا كان هذا الاستعراض الجزئى الناقص لتوضيح جانب من مجتمع العصور الوسطى يبدو قليل الفائدة للتاريخ العلمى ، فلعل قيمته هى توجيه الباحث إلى ميدان طافح بما ينبغى معرفته ، ومجال لنشاط لا ينتهى للعقل البشرى الذى يجد المتعة فى الموازنة والاستنتاج .

الفصل الخامس عشر

الفكر السياسي

تغيرت النظرة إلى الفكر السياسى فى العصور الوسطى، فلم يعد هذا الفكر طريقاً طويلاً غير مألوف، بدل الطريق بين أرسطو ومكيافلى . وأخذ يثير اهتمام دائرة تزداد اتساعاً بين الباحثين، ومن هؤلاء أصحاب العقليّة التاريخية الذين يرون فى الفكر السياسى فى العصور الوسطى مجموعة المبادئ التى استرشدت بها الحكومة البابوية فى الحلول محل روما فى الأثر الإمبراطورى، ومنهم الدارسون للدبلوماسية الحديثة الذين يبحثون عن سوابق دولية فى سبيل السلام، ومنهم أحرار المفكرين الذين يرون فى تحديد العصور الوسطى بين الدائرتين الروحية والزمنية إجابة مبكرة عن السؤال القديم الخاص بمدى سيطرة الدولة على ضمير المواطن، ومنهم القانونيون وعلماء الاجتماع الذين يتأثرون خطوات جيركه الألمانى وميتلاند الإنجليزى، ويستمدون تفكيرهم فى حقوق الطوائف والتجمعات المحلية داخل الدولة من نظرية الجماعة التى سادت العصور الوسطى من القرن الثانى عشر إلى القرن الثامن عشر، ومنهم بصفة أهم كثير من المفكرين الذين يرفضون رأى القائل بأن الدولة يجب أن تؤدى للفرد كل شىء وأن يتلاشى الفرد أمام واجباته للدولة، ويرون فى إرسال العملية الاجتماعية على سجيتها ما يكفل التنور والتحرر من المنافع الذاتية الضيقة، فضلاً عن تكبير الشخص الذى كان يظن قبلاً أنه داخل فى دائرة الدولة . ولذا بدا لهؤلاء الباحثين

جميعاً، رغم رفضهم لما في العصور الوسطى من أسس لاهوتية، أن في اعتبار تلك العصور ذات فضل للمجتمع ، على أنها وحدة حية لها أسس أخرى تجعل تلك العصور نفسها موضع الالتفات والاهتمام . ونحن نحاول أن نشرح بعض هذه الأسس في الصفحات التالية :

وإذا نحن سألنا أنفسنا في البداية عما إذا كانت العصور الوسطى تصورت الدولة تصوراً يقرب من تفكيرنا الحالي ، فإننا لا نلبث أن نصطدم بصعوبة معينة . ذلك لأن النظريات ، وخاصة نظريات العصور الوسطى ، إذا درست منفصلة عن النظم القائمة لا تستطيع دائماً أن تكون خير مرشد . لأننا إذا اقتصرنا على أقوال الفلاسفة الذين اعتبروا السياسة فرعاً من الفقه ، فالراجح أننا نخرج منها بأن تصورنا الحالي للدولة أو السيادة لم يوجد في العصور الوسطى . وآية ذلك أنه رغم أن كلمة الملك وكلمة الولاية العامة من أقرب كلمات العصور الوسطى للمعنى الأول ، وهو الدولة كما نفهمه ، فإنه يبدو أن فكرة السلطة العامة التي تباشرها الحكومة مباشرة متساوية في سبيل الصالح العام في إقليم معين من الأرض لم توجد في تلك العصور . ونذكر على سبيل المثال هنا سلسبوري في مؤلفه الذي عنوانه أنواع الحكومة (١١٥٩-١١٦١) ، حيث يدل على أن الولاية العامة هي الجماعة أو الهيئة ، فإننا لا نستطيع الجزم بأنه لا يعني المجتمع بصفة عامة ، بدلا من المملكة الإنجليزية التي يبدو في فقرات أخرى من تأليفه أنه يشير إليها . ذلك أن أصحاب النظريات السياسية في العصور

«الوسطى استمدوا المصطلحات التي استخدموها في نظرياتهم من آباء الكنيسة
الأولين، أو من القانون الروماني، أو من المؤلفين اللاتينيين في العصر الإمبراطوري،
أى أنهم استمدوها من المعانى والعصور التي ساد فيها قانون عام
و حين لم تكن الملكيات القومية تخطر على بال أحد . ثم إن المؤلفين
هجروا منهج أرسطو الصحيح المعتمد على الملاحظة والدراسة المقارنة ، ولم
يهتموا أى اهتمام بالذاتير أو النظم الإدارية ، لكنهم اهتموا غالبا بالجدل حول
العلاقات بين نوعين من السلطات ، هما الروحية والزمنية ، وبرهنوا على أقوالهم
بحجج يغاب عليها الاستعارات التي تبدو كأنها حجج الأطفال . على أن غموض
مصطلحاتهم ، وبعد حججهم عن الواقع لا ينبغي أن يؤدي بنا إلى الظن بأنه لم
توجد فكرة عن الدولة في المرحلة الرئيسية من العصور الوسطى . كما أنه
لا ينبغي أن نقول افتراضاً أن أوروبا كانت ضياعاً مختلفة، ولم تكن دولاً مختلفة ،
وأن الخطوط الفاصلة بين الأقوام في العصور الوسطى كانت خطوطاً أفقية
لا رأسية ، اعتماداً على ما نشهد في تلك العصور من انتشار الحيازات والآراء
الإقطاعية انتشاراً عاماً في أوروبا في القرن الثالث عشر الميلادي . والمثل المشهور
لهذا التعميم هو ألمانيا من القرن التاسع إلى القرن الثالث عشر ، حيث قيل في
غير جدال أن الحكومة بها كانت إلى حد كبير مسألة فردية ، وأن التشريع
اتسم كذلك بسعة المنحة الخاصة ، وأن المنظمات السياسية الوحيدة
اقتصرت على الجماعات الحرة والنقابات والمدن ، وأن الملكية كانت
سيادة شريفة ، وأن القانون العام والقانون الخاص اختلط أمرهما
اختلاطاً شديداً . ومن الواضح أنه حينما وجدت هذه الأحوال لم توجد بين

الناس فكرة عن الدولة. ثم جاء المؤرخون ، وأوضحوا في تودة أن تمييزاً كان موجوداً فعلاً بين العناصر السياسية والعناصر الإقطاعية ، وأن هذا التمييز أدركه المعاصرون ، إذ دلت دراسة النظم الضريبية الإمبراطورية ، والحقوق الإمبراطورية ، ونظم الإعفاءات أن الإقطاعية لم تكن متغلغلة في كل شيء ، وأن صفات الدولة لم تكن قاصرة على الجماعات الحرة ، وأن في استطاعتنا أن نجزم بوجود دولة ألمانية ، وأن نقول بوجود دستور مؤسس على القانون العام للصالح العام^(١) ، وذلك قبل القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، أي قبل عصر الانفصالية في الإمبراطورية الألمانية وهكذا . وإلى هذا الحد يستطيع التاريخ أن يصحح الأحكام المستمدة من النظريات وخدها .

ومن المعروف أن القانون العام في العصور الوسطى اعتبر تعيين الملوك وقيامهم بإدارة شئون ممالكهم على أنهم حراس الصالح العام حماة العدل . والدولة عند مفكرى العصور الوسطى هي ميدان اختصاص الملك بصفته المشتقة من حمايته لشعبه وعدله بينهم وهذا هو جوهر الدولة الإقليمية . ومن المسلم به أن الملك هو السيد الإقطاعي الأعلى في مملكته ، وأنه الأول بين كبار الإقطاعيين ، وأنه ربما يكون في الواقع تابعا إقطاعياً لحاكم أو ملك ، لكنه مع هذا كله هو الحاكم السياسي في مملكته ، وله حقوق وعليه واجبات تخرج جميعها عن

(١) لخص فون بيلو في كتابه الذي عنوانه :

Von Below : Der Deutsche Staat des Mittelalter المجلد الأول (١٩٢٥)

ص ١ — ١١١ . التغيير الذي طرأ على الفكر السياسي في هذا الصدد نتيجة للدراسة المفصلة للإدارة ، ويؤكد التمييز بين القانون العام والقانون الخاص في العصور الوسطى .

الدائرة الإقطاعية . ومن الدليل على ذلك ما جرى عليه ملوك إنجلترا في يمين التتويج من الوعد بتحقيق السلم والعدل والعدالة لجميع الرعية ، أى أنهم كما جاء في المصطلح القديم « مدينون لجميع الناس بتحقيق العدالة » ، أو كما قال فيويليه في وصف آل كابيه : أن وظيفتهم الأساسية هي القضاء . وليس معنى هذا أنه لم توجد أنواع أخرى من القضاء بجانب القضاء الملكي أو أن علاقة المحاكم الإقطاعية بالحكمة الملكية لم تكن خاضعة لتنظيم دقيق وفق القانون العرفي . وإذا كان من المعروف أن السيد الإقطاعي في فرنسا مثلاً كان ملكاً منتصباً في إقطاعه ، كما قال بومانوار ، فمن المعروف كذلك أنه إذا تعلق الأمر في النهاية بالصالح العام لمملكة كان القضاء الملكي هو الأعلى ، رغم وجود الإعفاءات المحلية . ذلك أن النظم الملكية كالديوان والمالية والقضاء ، وإن اختلفت بحقوق الملك في ملكه الخاص (الدومين) وبحقوقه الإقطاعية وإيراداته ، فإنها كانت أكثر من نظم خاصة ، بل هي صور للسيادة الملكية ، مع العلم بأن هذه السيادة الملكية لم يتوافر لها ما للسلطة العامة الحديثة من سعة شاملة وقوة نافذة . ثم إن هذه السيادة الملكية اختلفت في العصور الوسطى فعلاً من سنة إلى أخرى ، باختلاف السلوك الشخصي للملك ، ومجرى علاقته بالكنيسة وبأتباعه من الإقطاعيين ، ومدى قوة إداريته ، فضلاً عن عوامل أخرى كثيرة . مثال ذلك ما كان للسيادة الملكية في الممالك النورمانية من قبول وطاعة ، على عكس حالها في الإمارات الصليبية اللاتينية في الشرق الأدنى ، حيث كانت لا تكاد ترفع رأسها يوماً من الأيام . وعلى ذلك فإننا لا نستطيع أن نقرر سوى تعميم واحد ، وهو أن الدولة كانت في نظر الإنجليزى أو الفرنسى في العصور الوسطى

هى الملك ، وأنها فى نظر الألمانى — قبل القرن الرابع عشر — هى الإمبراطور ،
وأنها وظيفة شخصية ، مهما اعتقد الناس بأن الملك خاضع للقانون ، أو ملزم
باستشارة مجلسه فى شئون الدولة .

غير أنه بالإضافة إلى الملك ودائرة شخصيته كانت الدولة ، هى الجماعة
الكبرى التى لا تعرف هموم الوراثة الملكية أو تطورات الولاء الإقطاعى .
وأول واجبات الملك فى الدولة هو حماية الكنيسة ، ونصت المادة الأولى من
العهد الأعظم على هذا الواجب ، والملك ملزم به فى كافة الأحوال . ويصعب أن
نجد فى العصور الوسطى أحداً لا يعتقد بأن الشئون الإنسانية تنقسم قسمين
كبيرين ، وهما الشئون الروحية والشئون الزمنية ، وأن للمجتمع فرضاً أخروبياً
وهدفاً إلهياً لا يمكن تحقيقه إلا إذا هيمن المجتمع وزعيمه المنتدب من الخالص
الأعظم (المسيح) على تصريف الشئون المتعلقة بتهديب النفوس أو هداية
الأرواح . وكان تعيين الحدود الفاصلة بين هاتين الدائرتين ولا سيما حق الكنيسة
فى السهر على السلوك الخلقى والضمير ، محاولة مبكرة للقول باستقلال الحياة الروحية .
ولا شك فى أهمية هذه المحاولة فى تطور الأفكار الحديثة للحرية . ولننظر
الآن إلى هذه المحاولة فى مراحلها الأولى .

ونقطة البداية هى أنه طالما كانت الكنيسة المسيحية فى الإمبراطورية
الرومانية هيئة مضطهدة غير معترف بها قانوناً لم يكن ثمة مجال لظهور مشكلة
علاقتها بالسلطات الإمبراطورية . غير أنه بعد أن أصبحت المسيحية هى الدين
الرسمى فى الإمبراطورية ، وأصبحت المواطنة هى التبعية الكنيسة ، أثارت هذه

الصفة الكنسية الشاملة وموقفها من السلطة العلمانية مشا كل صعبة . ذلك أن المسيحية سارت سيراً سريعاً ، وأن الكنيسة اشتملت في بداية القرن الخامس على جماهير من الجهال الذى عناهم الأب دوشين حين قال : « إن ماء التعميد مس الكثيرين من الناس دون أن يتشربوا شيئاً من روح الإنجيل » . فهل تضم الكنيسة المقدسة ، وهى الهيئة الطاهرة - أفراداً دنيويين ، وتسمح لهم بتقديم أسرارها المقدسة للناس ، كما تسمح لهم بتناولها ؟ . وهل تعتمد الكنيسة على السلطة الإمبراطورية لإرغام المتشككين والمعارضين فى الأقاليم على قبول من تعيينهم من رجال الدين ؟ . هل يتفق رجال الدين مع الملوك ؟ ، أو هل يتفق الأساقفة مع البلاط ؟ . هذا هو السؤال الذى وجهه بتيان . أما السؤال الذى أثاره الدوناتيون ، الذين اعتبروا الدولة نظاماً رجساً من عمل الشيطان ، جرياً على قديم الموقف المسيحى الناتج من عصر الاضطهاد ، فكان سؤالاً بعيد الأثر فى النفوس ، ذلك لأن هذا السؤال نفسه ثار مرة أخرى فى القرون الثلاثة التالية فى صورة لا تقل اضطراباً عما سلف ، وذلك حين هبط البرابرة بمجموعهم على الإمبراطورية ، واستخدم ملوكهم بعد اعتناقهم المسيحية وتعميدهم ، القوة الوحيدة الداعية إلى الوحدة والسلام ، وهى الكنيسة ورجالها لمساعدتهم فى إدارة ممالكهم . وفى تلك العصور تجنب المتشائمون والمتصوفون هذه العملية فلجأوا إلى الحياة الديرية . أما الناحية المدنية من الكنيسة فإنها عمدت إلى تحديد دائرتها ، كما عينت علاقتها بالحكومة المدنية ، مع استقلالها عنها فى الوقت ذاته .

وللجواب عن هذه المسألة فى صورتها الأولى ، اتجه آباء الكنيسة الأولون

إلى ماشاع من أقوال القانونيين الرومان والفلاسفة الرواقيين ، مثل القول بالحرية
والمساواة فى الطبيعة الإنسانية ، والتباين بين الطبيعة والتطبيع . ولذا قالوا : إن
الإنسان فى مراحلہ البدائية الساذجة خضع لقوانين الطبيعة ، فى أحوال من
الإخاء والمساواة ، وهى قوانين أجمعت الآراء على أنها معقولة سليمة . ثم إن
الشئ الطبيعى ليس معناه الشئ الساذج ، بل هو الشئ الذى له الحق الثابت الذى لا يتأثر
بالتغيير والصنعة ، وهو الشئ المعقول فى النهاية . وعلى هذا ليست النظم التى
يسير عليها المجتمع شيئاً طبيعياً بل شيئاً مصطنعاً كيفته حوادث خروج آدم من
الجنة ، وفقدان الإنسان براءته من الدنس ، وهو ما استلزم تنمية قوة تهيم
على الشهوات والرغبات . ولذا فهذه القوة نظام لعلاج الضعف البشرى
وتصحيحه ، ولا وسيلة ضرورية للحياة المثالية الطبيعة كما قال أرسطو . وإذا
ساهمت بوجود الخطيئة ، فإن الحكومة القهرية فى الوقت ذاته علاج إلهى ، لأن
العدل أساس الدولة وهدفها الذى يوجهها ، وطاعة الدولة القائمة أمر واجب .

ويذهب البابا جريجورى الكبير بعيداً إلى حد القول بأنه لا يجوز مقاومة
الحاكم بأية حال . لكن القاعدة العامة هى ، كما جاء فى عبارة الدكتور كارليل ، أن
آباء الكنيسة الأولين يميلون إلى الاعتقاد فى مبدأ العدل كانه شئ خارج عن قوة
السلطة المدنية ، وهذه السلطة المدنية لا تحدته ، وهى إلى حد ما مسئولة عنه . وتدرج
النظر إلى هذا المبدأ حتى أصبح له صدى فى النظام الكنسى ، فالكنيسة لها أحكامها
ولها ساطانها الخاص المستقل عن السلطة المدنية ، وإن اتصل بها اتصالاً وثيقاً . ومما
يوضح هذا الموقف حياة القديس أمبروز الميلانى (ت ٣٩٧) وكتاباتة ، إذ يقول
فى خطاباته إلى الإمبراطور ثيودوسيوس ، بأن الحاكم المدنى لا سلطان له على

رجال الدين في الشؤون الدينية، وأن الممتلكات الكنسية التي قدستها الكنيسة واستخدمتها لأغراض دينية لا تخضع للسلطة الإمبراطورية. وشرح البابا جلازيروس (ت ٤٩٦) النظرية القائلة بأن للكنيسة مركزاً مستقلاً خاصاً بها، وتعريفه للدائرتين الروحية والزمنية أصبح من القواعد الأصولية ، إذ قال بأن السلطتين الروحية والزمنية معتمدتان في المجتمع المسيحي على سلطتين تستمدان من الله، وكل منهما سيطر على دائرته الخاصة ، كل منهما معتمد على الآخر. ولا شك أن جلازيروس أدرك أن هذا الفصل بين السلطتين لا يمكن أن يكون تاماً ، مع العلم بأن سيطرة إحدى السلطتين على الأخرى لم يكن أثراً بعد. ثم أضاف كاتبان من أهل القرن التاسع ، وهما يوناث الأورلياني (ت ٨٤٣) وهنكارا الريمسي (ت ٨٨٢) إلى شرح رأى البابا جلازيروس، فقالا بأن كلا من السلطتين الزمنية والروحية داخل في حظيرة الكنيسة ، وأن واجب القسيس يقتضيه إلى حد ما أن يتأكد من قيام الحاكم العلماني بواجبه، وكما أنه في حنل مسح الملك بالزيت المقدس يكون الماسح في مرتبة درجة فوق المسوح، وكذلك يكون القسيس في مرتبة فوق الحاكم السياسي. ونتيجة لقيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة أصبح من الصعب القول بهذا الازدواج ، نظراً لما ترائى للناس بوضوح متزايد في الحياة اليومية من مداخلة بين السلطتين ، مع العلم بأن الأحوال السياسية التي يمكن أن تثير مشكلة السيطرة والخضوع في صورة حادة لم تكن موجودة حتى في القرن الحادي عشر .

ومع هذا فالرجل الذي يرجع إليه أعظم الفضل في تعويد المفكرين المسيحيين في الغرب على البحث عن العدل فيما وراء الدولة ، هو القديس أوجسطين الذي ينتسب إلى العصر القديم تقريباً. وهو أفريقى اجتمعت في نفسه أعنف أضداد

الصحراء . ومن الناحية السياسية يقف القديس أوجسطين موقفاً منفصلاً عن عصر آباء الكنيسة الأولين، لكنه يسيطر على هذا العصر سيطرة تامة . ومن بحر فكره العظيم ترامت أفكار حركت لوثر، وكلفن كما حركت قلوب معظم الأصوليين . وذلك أن كتاب مدينة الله ، وهو تأليف عميق اختلفت مقاصده ومناسباته ، وهو سجل لتجربة دينية لاتنقضى، لاينادى بمذهب واضح للكنيسة أو للدولة . ومع هذا فلا يمكن المبالغة فى مدى انتشاره وأهميته فى الحياة الفكرية أواخر العصور الوسطى بفضل فكرتين رئيسيتين، وهما أولاً: أن العدل ليس هو سبب وجود الدولة أو أساسها ، إذ جاء فى شيشرون على لسان سيمون تعريف للجمهورية بأنها متاع الناس ، والناس جماعة من البشر وحد بينهم اتفاقهم على ما هو عدل ، ومشاركتهم بعضهم بعضاً فيما هو نافع . ويعرف القديس أوجسطين لفظ الناس بأنه جماعة من العقلاء وحد بينهم انسجام المشاركة فيما يحبون . ويحتمل أن تتشرب الدولة بالعدل ، لكن العدل ليس من جوهر قيام الدولة . وثانياً : أنه توجد مدينتان يختلط أمرها فى هذا العالم ، لكنهما منفصلتان بعضهما عن بعض فى العالم الآخر ، وهما مدينة الله ومدينة الناس . ونشأ هذان المجتمعان المتشابهان (ولعل هذا هو ما قصده أوجسطين) عن نوعين من الحب : حب الله وحب الذات بعيداً عن الله . هل نستطيع أن نقول إنهما الكنيسة والدولة ؟. يحملنا القديس أوجسطين على هذا الظن أحياناً ولا يحملنا عليه غالباً . وأقصى ما نستطيع قوله، هو أن القديس أوجسطين تصور مدينة الله على أنها جماعة روحية سواء فى هذا العالم أو العالم الآخر — اتجهت عقول أفرادها وحياتهم إلى الله على نحو شركة صوفية من

القديسين ، كما تصور المدينة الدنيوية مكونة من البقية التي أبى أفرادها الاعتراف بسيطرة الباعث الروحي في حياتهم على نحو شركة من الضالين . ولم تتردد الأجيال التالية التي استخدمت هذا المؤلف الكبير في معرض الدفاع أو الجدل أن تعتبر الكنيسة في هذه الدنيا جزءا من المجتمع الإلهي ، لها أحكامها وبنائها ونظامها الشامل . وربما كان مذهب القديس أوجسطين في الأسرار المقدسة ، وشروحه (أسس العقائد المسيحية) الأخرى من أكبر ما ساعد على ظهور هذا الرأي . وبفضل القديس أوجسطين أكثر من غيره غدت الكنيسة تعد نفسها هيئة كبرى منظمة بيدها « سلم السكال » ، الذي يستطيع به الناس أن يرقوا من بابل الحياة الدنيا إلى أورشليم السماوية . ويبدو روح القديس أوجسطين حية واضحة في شعر ايبيلار

خليق بنا في عهد الانتظار التفتن
ومن كل أمانينا نتوق إلى التوطن
ومن بابل إلى أورشليم نرجو الأوبة
بعد أن طالت بنا الغربة^(١)

ومن المعروف أن استقلال الحياة الدينية استمد من استقلال الجماعة

(١) شرح أونو الفرنجي في كتابه الذي عنوانه :

(Historia des daubus civitatibus) تاريخ المدينتين « أفكار القديس أوجسطين في عقول الناس ص ٩ فقال : لما كان تغير الأزمان لا يمكن أن يقف ، صار من الواجب كما قلت الرحيل عنها إلى مدينة الأبدية العاقلة الثابتة الدائمة . وأى عاقل لا يسلم بذلك ؟ ولما كانت هناك مدينتان : إحداها زمنية والأخرى أبدية ، لإحداها دنيوية والأخرى سماوية ، لإحداها من الشيطان والأخرى من المسيح ، فإن الكتاب الكاثوليك قالوا عن الأولى إنها بابل ، وعن الثانية إنها أورشليم .

أو الهيئة المكلفة بتعهد ذلك الاستقلال . غير أنه ماذا يحدث حين تستشعر هذه الهيئة مدى الأهمية البالغة لسلامة الروح، فتطالب قساوستها، لا بالتححرر من الاتصال بالدنيا فحسب ، بل تطالبهم بالخضوع التام للرئيس الدينى الأكبر ، أى البابا . هل من الممكن عند ذلك أن تظل العلاقة بين السلطين الروحية والزمنية على حالها الأول ؟. الجواب عن ذلك أن الإصلاح الذى يرتبط ارتباطا تاما باسم هلدبراند (البابا جريجورى السابع) رعى إلى التوحيد والتركيز، والابتعاد الاكثروسى من الاتفاق مع الدولة . ذلك أن الكنيسة ينبغى أن يكون لها قانونها وسلطانها الذى جعل خليفة المسيح فى الأرض حيث كان، الإمبراطور الرومانى. وتوسلت الكنيسة فى حملتها الإصلاحية بوسائل منها: العمل على تقنين شرائعها ومراسيمها، والكفاح الشديد فى سبيل حرية انتخاب القساوسة وطهارتهم ونزاهتهم ، فضلا عن الإشراف الدقيق على الأسقفيات . ومهما اختلف تقديرنا لنجاح هلدبراند ، فما لا شك فيه أنه أثار وعيا جديداً فى الكنيسة . ومن ناحية أخرى كانت الملكيات القومية سائرة سيراً أكيداً فى مضمار التكوين الذاتى فى أثناء القرنين الحادى عشر والثانى عشر، إذ ساعدتها القوانين والنظم الملكية السارية فى مختلف الممالك على أن تصبح دولا بمعنى الكلمة. ومصادق ذلك أن الملوك النورمانيين فى إنجلترا، وملوك آل كابيه فى فرنسا، والأباطرة السكسونيين والساليين، ساروا على ما يصح أن نسميه سياسة علمانية، وخلقوا فى رعاياهم شعوراً بالصالح العام، كما علموهم التطلع إلى الأسرة المالكة للحصول على العدل والسلم . ولذا لم يكن بد من أن تتغير النظرية القديمة القائمة على ازدواج السيطرة بين الكنيسة والدولة ، إذ لم تلبث

إحدى السيطرتين أن أدعت أنها المنبع الوحيد للسيطرة العليا ، وأن السيفين
الروحي والزمني ينبغى أن يكونا فى قبضة يد واحدة .

على أن الحركة الجدلية التى ذاعت فى أثناء النضال حول مسألة التقليد العلمانى ،
وهى حركة يرجع أصلها إلى رغبة فى تطبيق آراء إصلاحية على ما جرى وقتذاك
فى ألمانيا من استخدام التعيين على وظائف الكنائس الخاصة والإنعامات المالية
لترويج مصالح سياسية ، لم تدل فى ذاتها على دعوى إحدى السيطرتين بأن
تكون هى العليا . والواقع أن البابا جريجورى السابع لم يحاول القضاء على
الملك بل على الملك الظالم ، ويرجع الخطأ فى فهم موقفه إلى التأويلات الكثيرة
التي حامت حول تحقيقه من شأن الدولة فى خطابه الشهير إلى هرمان المتزى ،
حيث عبر عن رأيه بأن الملوك وغيرهم من الحكام يستمدون أصولهم من
أولئك الذين لم يعرفوا الله ، بل عرفوا الشيطان الذى استخدم كل حيلة وخيانة
وجريمة للسيطرة على الناس ، وأن سلطان أبسط المغزمين ، وهو القادر الروحي
على طرد الأرواح الشريرة أعظم من سلطان يتمتع به أى علمانى للحكم الزمنى .
غير أن هذه العبارات القوية ، والمناسبات الكثيرة التى وازن فيها هلدبراند
بين العدل (الذى قال هو إنه يموت منقيا فى سبيله) وبين الكبرياء
الإمبراطورية ، لا تشتمل على شئ من التأكيد على السيطرة النظرية للكنيسة
على الملك ، ولا تنفى أن للسلطة الزمنية فى هذه الدنيا وظيفتها الردعية التى
ينبغى لها أن تنهض بها . يضاف إلى ذلك أن أشد المصلحين تطرفا فى ذلك
العصر لم يستطع إلا أن يعترف للحكام العلمانيين بقسط من النفوذ فى الانتخابات
الأسقفية ، كما اعترف الإمبراطوريون بأن التقليد العلمانى لا يحمل فى ثناياه

أكثر من الممتلكات الإقطاعية التابعة للكرسى الأسقفية . الخلاصة أن كلا من أنصار الملك وأنصار الكنيسة قال بسيطرة حزبه على الحزب الآخر ، لكن أحداً منهما لم يطلب لحزبه القدرة المطلقة في العالمين .

ومع هذا وصلت آراء جريجورى فى العدل إلى أبعد كثيراً مما تصور لها من وصول ، مع العلم بأن هذه الآراء كان معناها عنده فيما يبدو الولاء التام لقضية إصلاح رجال الدين . ذلك أن الأجيال التالية لم تخطئ في فهم أعماق مضمون آراء جريجورى ، وهو تفوق العقل الذى يهديه الله تفوقاً واضحاً على المادية والانتهازية ، ولا سيما بعد أن امتزجت هذه الآراء بالرأى القائل بأن الغاية الأخروية للإنسان ينبغي أن تشكل الهيئة التى تشرف على سير المجتمع البشرى . ثم لم ينتصف القرن الثانى عشر حتى أخذ كثير من المفكرين فى القول بأنه من الناحية النظرية ليس سوى سلطة واحدة . أما تشبيه السيفين فاستخدمه هنا السلسبرى ، كما استخدمه هو نورىوس الأوجزبورجى ، لبيان أن كل سلطة كنسية أو علمانية تخص السلطة الروحية . ويوضح ذلك قول حنا : أن الحاكم يتلقى من الكنيسة السيف المادى ، لأن كلام السيفين سيفها فى الأصل ، والحاكم يستخدم السيف المادى لخيرها ونفعها ، فهو إذن خادمها . ثم أدت إلى هذه النتيجة ذاتها اعتبارات عملية كثيرة ، وهى تطور القانون الكنسى وتأكيده سلطة البابا التى وسعت كل شئ ، وتعريف مذهب الأسرار المقدسة ، ونمو ممتلكات البابا . وصادقت الفلسفة المدرسية على هذه النتيجة ، إذ رأت أن كل كائن فرد فى العالم الكلى إنما هو نشاط لغرض سماوى عام تعمل الكنيسة على تحقيقه . ولذا عملت البابوية دائماً على توجيه جميع نواحي النشاط البشرى ، فأخضعت

التعليم والتربية عن طريق الجامعات التي أشرفت عليها ، كما أخضعت التجارة عن طريق تطبيق نظرية الإنقاذ العادلة ومنع الربا . ونخلص الدكتور أرنست باركر هذه الثيوقراطية التي هدفت إليها البابوية ، بأنها مزيج مركب من عنصرين : أولهما الكنيسة القائمة حسب إصلاح التوجيه البابوي ، والخاضعة في حكمها لإشرافه . وثانيهما المجتمع العلماني القائم بعد إصلاحه وحكمه بالطريقة ذاتها . وهذا المزيج يمكن أن يتحقق ، لا بإبعاد الناحية العلمانية عن الكنيسة ، وهذا هو رأى هلد براند ، بل يصنع العالم بصبغة أكليروسية . بعبارة أخرى ينبغي تكوين عقلية واحدة ، وتوجيه كافة الملكات نحو الله ، والإقرار التام بالهدف السماوي في الحياة . وأعظم الوسائل المؤدية إلى هذا الهدف هي الأسرار المقدسة ، وخاصة صلاة القديس ، وهي الصلاة التي يتصل فيها المؤمن بالله ، حين يتناول من القسيس جسد المسيح ودمه . وانفرد قديس التوبة وحده بإحضار المؤمن إلى الوليمة العظمى ، واعتمدت التوبة على الاعتراف بالذنوب للقسيس كل فينة وأخرى . ثم قرر مجمع لاتران سنة ١٢١٥ أن الاعتراف إجباري على المؤمنين مرة في السنة على الأقل ، واستكمل لذلك طالبت الكنيسة بحق الحكم على الذنوب ، واستخدمت حقها هذا في غير جدال . وفي ذلك كتب البابا أنوست الثالث في خطاب له إلى الملك فيليب أغسطس يقول « لا يجهل أحد من ذوى العقول السليمة أن من حق وظيفتنا أن ننقذ كل مسيحي من الخطيئة ، فإذا لم يحترم هدايتنا فن واجبنا إجباره بالعقاب الكنسي » . ولم يلبث هذا الخطاب أن انتقل مع مبرراته المعروفة إلى مواد قانون الكنيسة . ومنذ ذلك الحين لم تنظر البابوية إلى الوراء ، وانتهى الأمر بإعلان البابا بونيفاس

الثامن ما يثير الدهشة في نفوس الكثيرين في الوقت الحاضر ، ولكنه إعلان له مايبرره عند ساسة الكنيسة في عصره ، وهو أن الإيمان بخضوع جميع المخلوقات البشرية للبابا أمر ضروري للخلاص^(١).

وكان لهذا الإعلان نتائج بعيدة المدى ، ومنه نبتت جذور مذهب الساطلة البابوية المطلقة في شئون الدين والدنيا . وأحدث هذا الإعلان في زمنه حركة ثورية عنيفة كان من نتائجها مولد النظريات السياسية كما سنرى فيما بعد . وإذا نحن أردنا أن نفهم هذه الثورة فعلينا أن ننتبه أولاً إلى أصول الكلام ، ومناهج الجدل التي سار عليها المفكرون في العصور الوسطى ، وهنا يتضح بجلاء ما لفلسفة توما الأكويني التي شرحناها في فصل سابق من أثر كبير .

ومن مبادئ هذه النظريات، أولاً أن الكون كل واحد كائن — فرداً كان أو جماعة — جزء متمم ، أو عضو حي — من الكل الواحد، وأن عمل الكائن يتحدد بالغاية النهائية للكون ، لكنه في الوقت نفسه كل في ذاته ، ونسخه مصغرة — أو دنيا صغيرة — من العالم الكبير ، أو الدنيا الكبيرة . وهكذا فالعالم الموحد ليس موحداً تماماً ، بل هو جماعة مكونة من جماعات تحركت أجزاؤها وانتظمت في أشكال متنوعة ، كل منها له قيمته للمجموع ، وكل منها ضروري للوجود الأكبر .

(١) مجموعة المراسيم البابوية : « جريجورى التاسع الكتاب الثانى الفصل الأول في الأحكام . العمود الثالث عشر ، وبه وردت أيضاً العبارة الشهيرة الآتية : « وفي الحق أننا لا نريد أن نحكم في مسائل الإقطاع التي يكون الحكم فيها من اختصاص الملك ، ولكننا نريد أن نحكم في شئون الخطايا التي يعد عقابها من اختصاصنا دون شك » .

ومن مبادئ هذه النظريات ، ثانياً أن الله هو الملك الأوحد لهذا الكون الواحد ، وأن كل مملكة في هذه الدنيا لا تعدو أن تكون تمثيلاً محدوداً للسيادة الإلهية العالمية ، كما قال جيركة . ومن هنا كان تفضيل العصور الوسطى للنظام الملكي في أشكاله الكبرى والصغرى . وثمة سبب آخر يتصل بفكرة التمثيل والنيابة ، وهو أن وحدة الجماعة ينبغي أن تمثلها هيئة حاكمة ، وهذا يمكن أن يتحقق على خير وجه ، إذا كان العنصر الحاكم نفسه وحدة ، أى فرداً واحداً . وذهب دانتى في جده إلى أبعد وأعق من ذلك ، فقال إن ما يوجد بين الهيئات السياسية إنما هو الإرادة ، وأن الإرادة الحاكمة لشخص واحد هي خير سبيل للحصول على وحدة مختلف الإرادات .

ومن مبادئ هذه النظريات ، ثالثاً أن صفة الساطان الأعلى المسيطر على الجماعة تتوقف على الغرض الذى وجدت من أجله الجماعة ، وهذا الغرض مفروض فيه بصفة عامة أنه هو نفس الغرض الذى يهدف إليه كل فرد من أفراد الجماعة . وهنا نصل إلى نقطة الخلاف التى يفترق عندها أنصار الإمبراطورية وأنصار البابوية . فالقديس توما الأكوينى يقول فى مؤلفه « حكم الملوك » إن الغرض الطبيعى الذى يرمى إليه الأفراد فى المجتمع هو الحياة الفاضلة ، لأن غاية كل مجتمع هي نفسها غاية الأفراد المكونين له ، ولكن لما كان للإنسان الفاضل غاية الوصول إلى غرض أبعد فإن غرض المجتمع ليس إذن معيشة فاضلة فحسب ، بل الوصول عن طريق الفضيلة إلى الاستمتاع بالله . « ولو استطاع الناس أن يصلوا إلى هذا الغرض بقدراتهم الطبيعية وحدها لكان من واجب الملك أن يوجههم نحوه ، لكن الوصول إلى الله ، أى الاتحاد معه فى التجلى السعيد

ليس نتيجة للتوجيه الإنساني ، وإنما هو من خصائص المملكة الإلهية ، أى الحكومة القائمة على تعاليم المسيح ، « . ولم تكن شئون هذه المملكة بيد ملوك هذه الدنيا بل بيد رجال الدين الكهنة ، لكي تظل الأمور الروحية منفصلة عن الأمور الزمنية . وهكذا يصبح البابا باعتباره ممثل المسيح هو « الذى يجب أن يتبعه كل ملوك الأمم المسيحية ، كما هم تابعون للمسيح ذاته » . والحجة هنا هى أن ذوى الأهداف القريبة يجب أن يخضعوا للسلطة التى تكون مهمتها إرشاد الناس إلى الغاية النهائية . غير أن دانتي يقف عند الأهداف القريبة المباشرة ، لأنه يرى أن الغاية التى يرمى إليها المجتمع هى الحياة السعيدة ، التى يمكن بلوغها على قوله بإخراج العقل الكامن إلى حيز الوجود الفعلى ، واستخدام الطاقة العقلية كلها فى شئون الحياة . وهذا لا يتم إلا فى جو سلمي يشترط فيه بالضرورة وحدة المجتمع ، وهى وحدة لا تتم إلا بقيام دولة عالمية يسيطر عليها حاكم واحد ، يوحد بين النزعات المختلفة للحكام المحليين . وهذا الحاكم الفرد كما يؤخذ من النقاش الطويل الذى ساقه دانتي فى مؤلفه الذى عنوانه « الحكومة » هو الخالف فى العصر الحاضر لأباطرة روما فى العصور القديمة .

الخلاصة أن جميع أنواع الجدل فى العصور الوسطى يدور حول بدهة الوحدة ، ولا يمكن أن يقع تغيير أساسى فى هذا الأسلوب فى التفكير إلا بعد إبطال الربط بين السياسة والتأملات الأفلاطونية فى الوحدة والتعدد ، وإلغاء المبدأ القائل بأن الغرض التصاعدى فى الحياة هو الذى يحدد كل السلطة السياسية ومداها . بعبارة أخرى أنه كلما وضح أن الحاجات الدنيوية المحددة هى العوامل

المؤثرة في السياسة، كلما أخذت هذه التحليلات الفلسفية الكبيرة في الانهيار. وبدأ هذا الوضوح في احتجاجات السيادة العلمانية ضد السيطرة البابوية، ومن هذه الاحتجاجات ما أعلنه أمثال بطرس دييوا، وحنّا الباريسى ومؤلف الكتاب الذى عنوانه «تقليب المشكلة على وجهيها» للدفاع عن الملك فيليب الجميل. وكل أولئك فرنسيون أولاً وآخرأً وكلهم نزاعون إلى الرجوع لفكرة أرسطو عن الدولة ووحدها على أنها المركز المطلق الخالص لكل حياة الجماعة، وإلى بيان حقيقة ما عناه أرسطو بقوله إن الدولة أمر طبيعي. ونادى أولئك المفكرون عن طريق الاستدلال التاريخي بأن مملكة فرنسا لم تدخل قط في هبة قسطنطين التي هاجوها بشدة، وأكثر من هذا عمقاً فقد المنهج التصاعدي في الجدل الوارد في الكتاب الذى عنوانه «حامى السلام» سنة ١٣٢٤، وهو من تأليف أرباب الضلال، مارسيليو البادري ويوحنا الياندوني، إذ يقول هذان المؤلفان: «إن الجماعة السياسية تبدأ بإدراك وجود حاجات مشتركة وتعتمد على العزيمة الثابتة في سبيل الوصول إلى هذه الحاجات، غير أن الناس يميلون دائماً إلى العمل الذى يستحيل فيه التعاون، ومن هنا تنشأ فكرة السلوك الأخلاقى والعدالة. أى أن الشعور بالصواب والخطأ فى السلوك ينمو، لأن العقل يقر بأن بعض أنواع الأعمال ضارة بالجماعة، وأن هذه الأعمال تستطيع أن تؤدي إلى فوائدها. وهنا يتضح أن المنفعة الاجتماعية هى المعيار، وأن قيام الحكومة يكون للارتقاء بهذا التعاون، وكبت النشاط الضار ونشر الطمأنينة، أى السلام والأمن اللذين بفضلهما يزدهر الرخاء المادى والعقلى.

وتمت شئء أهم من الرجوع إلى أرسطو أو المذهب الميكافلي الخاص بالمنفعة الاجتماعية (وهو ما لم يلتفت إليه أحد وقتذاك)، وهو منطق الحوادث في القرن الخامس عشر . فهذه الحوادث عجز عن إدراك منطقها جماعة المؤيدين للنظرية البابوية في الوحدة ، ومثال ذلك ما هبطت إليه إدارة الديوان البابوي من سخرية في نظر المعاصرين بسبب نظام منح الإقطاعات الدينية ، وما صارت إليه السيادة الإمبراطورية من ضعف أمام الناكخين الإمبراطوريين . يضاف إلى ذلك نهضة الطوائف الصوفية والمهرطقية التي عجزت رومة عن مقاومتها أو استئصالها ، وازدياد النزعة العلمانية التي طالبت أولا بالفصل بين الكنيسة والدولة ، ثم هاجمت تملك رجال الدين وممتلكاتهم . وقامت محاولة لإعادة الوحدة على أساس الحكومة الذاتية ، وذلك حين قامت الحركة المجلسية تدعو إلى الفدرائية واللامركزية في الكنيسة ، وحاولت أن تضع السلطة الروحية العليا للعالم المسيحي في مجلس نيابي ، وأن تمنح الحرية الفكرية والتشجيع للوحدات المحلية ، التي أخذت السلطة البابوية المطلقة أنفاسها وغلبتها على أمرها لاثنتين من السنين . ويرجع الفضل في نشر التفكير الدستوري في أوروبا إلى كتاب الحركة المجلسية بصفة خاصة ، ففكرة التمثيل النيابي التي استمدتها أولئك الكتاب من نظم بعض الدول اتسعت واشتهرت بعد تطبيقها على حكومة الكنيسة الدولية . وعلى الرغم من فشل الجهود التي بذلت في جمع بازل في سبيل تطبيق دستور أو سياسة مشتركة في النظام الكنسي القائم ، فإن هذه الجهود نشرت فكرة القيود والمعايير ضد السلطة المطلقة ، وحفظت هذه الفكرة جيلا بعد جيل . على أن اتجاهات المشرعين الكنسيين والإداريين البابويين ودعاة الاتفاقات

الدينية السياسية في سبيل المصالحة القومية ظلت وقتذاك حريصة على تقوية الأساليب المتبعة . ولكن قبل أن تنتقل إلى العصور الحديثة ، وقبل أن نجعل من أساليب العصور الوسطى حلاً سالفاً نبيلاً ينبغي أن نذكر أن ثبوت العصور الوسطى على أساليبها ، وما في هذه الأساليب من ألوان التحريم والوجود يشهد شهادة دامغة بأن حياة المجتمع تتكون من أنواع كثيرة من الحيوية والتوجيه ، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون له علاقة بالسلطة السياسية ، وأن فشل هذه الأساليب يرجع إلى استحالة إدخال جميع جوانب النشاط الإنساني المعقد في منظمة دينية واحدة .

ومن أهم تراث العصور الوسطى ما أسهمت به هذه العصور في إقامة نظرية أصول الحكم ، وبدل على ذلك أنه في عصر الإصلاح الديني (البروتستنتي) وما تلاه من عصر الحكم المطلق استندت السيادة القومية التي نادى بها الملوك القوميون ، وجهود الطوائف الدينية في سبيل التسامح والبقاء إلى مذهبين عظيمين وهما : حق الملوك الإلهي وحق المقاومة ، المبني على وجوب فرض شيء من المسؤولية على الحاكم . ثم زال المذهب الأول بانهيار الإمبراطورية الثنائية ، الشاملة لعرش النمسا والمجر ، وطرده آل هابسبرج ، لأن استمرار هذه الإمبراطورية بعد الحركات التحريرية في القرن التاسع عشر غدا مزعزعا . أما المذهب الثاني في أشكاله المختلفة فكان له أثر قوى دائم في تكوين الفكرة الحديثة عن الحرية السياسية . ولم تكن المناداة به ضد الحاكم غير المسئول فحسب ، بل إنها كانت كذلك ضد الفكرة الكيافيلية التي تجعل قيام الدولة مبرراً لكل عمل من أعمال الحكومة ، وتجعل « توازن القوى » هدفاً لكل سياسة

دولية . فهذان المبدآن فى الحق الإلهى وتحديدده يرجعان فى أصولهما إلى تفكير العصر الوسيط وعمله .

وفى عز أيام الدفاع عن حق الملوك الإلهى ، كما يتراءى واضحاً فى الكتاب الذى عنوانه «الطريق» من تأليف فيلمر ، وفى غيره من مؤلفات القرن السابع عشر نجد أن ثلاثة آراء منفصلة أصبحت مجتمعة . أولها المبدأ القائل بأن الملكية غاية مستمدة من الإرادة الإلهية دون أى شكل آخر من أشكال الحكم ، وثانيها أن الملك الشرعى يستمد سلطانه من حقه الوراثى ، وكذلك من المسح الدينى ، وثالثهما أن الملك غير مسئول لأحد ما ، وهو فى الواقع حاكم مطلق . وأول هذه الآراء نتيجة لدراسة فلسفة أرسطو إلى حد ما ، بدليل أن فيلمر يؤكد بأن الملكية أمر طبيعى . وهذا رأى إلى حد ما كذلك استنتاج من فكرة الحكومة الإلهية الواحدة للعالم كله ، وهى الفكرة التى زادت بها القانونية الرومانية قوة فيما بعد ، استناداً إلى ضرورة وجود ممثل واحد للجماعة ، وهى كذلك الفكرة التى نجد لها فى نظرية هوبز . أما ثانى هذه الآراء فهو خليط من المبادئ التيوتونية البدائية والآراء المسيحية الصرفة . وتفصيل ذلك أن كل قبيلة من القبائل الجرمانية الأولى درجت على تمييز أسرة واحدة من أسراتها بنوع من أنواع الدين أو السحر ، واعتبرت هذه الأسرة هى التى تمتد القبيلة بالملوك . ومن هذه الأسرات كان الناس فى العصر الوثنى يختارون أجدر الأفراد ليكونوا ملوكاً على قاعدة أنه من الأبطال ، أى سلالة الآلهة ، وعلى هذا يستمد السلطان الملكى كيانه من مصدر ورثاى وانتخابى فى وقت واحد . ومع أن توريث

الابن الأكبر غدا قاعدة عامة خلال القرن الثاني عشر في كل من فرنسا وإنجلترا،
فإن الفكرة القائلة بأن الملك يستمد سلطته من كونه المختار بشعبه، ظلت قائمة
في المدن الرئيسية من العصر الوسيط، على الرغم من أن الانتخاب لم يعد من الناحية
العملية أكثر من القبول والموافقة^(١).

ومن ناحية أخرى كانت الكنيسة ملكية من حيث مبدؤها، غير أنها
لم تكن ملكية على النمط التيوتوني، لأنها لم تهتم بحق الوراثة، ورأت أن الملك
الحق هو الذي يحكم وفقاً للمبادئ الكاثوليكية الخلقية والدينية، وهو الذي
يحكم وفقاً للمصالح الأكليروسية، والمعنى واحد في هذين القولين. ففي فرنسا
أقرت الكنيسة ما وقع من اغتصابات متوالية للحكم زمن الأسرة الكارولنجية
وأُسرة كاييه. وفي ألمانيا نجحت الكنيسة في حجب الفكرة القديمة القائلة
بشرعية ولاية الابن بعد أبيه، حتى أصبح قيام أبناء الملوك على العرش
الإمبراطوري بعد آبائهم معدوداً في القرن الثالث عشر مناقضة للعدالة والعقل.
ولجأت الكنيسة إلى أمثلة من العهد القديم، وسوابق من التاريخ البيزنطي
نفلعت على الملكية صفة إلهية، ورفعت الملك بفضل طقوس المسح بالزيت
المقدس من فوق مرتبة العالمانين. فهو على قول الديوان الكارولنجي لأول

(١) انظر فيما يخص العرف الجرمانى البدائى :

(H. Brunner: Deutsche Rechtsgeschichte) تاريخ القانون الألمانى ج ١ (١٩٠٦) ص
١٦٧. وعن امتزاج فكرة الملكية الوراثية بفكرة الملكية الانتخابية في كتاب المؤلف كيرن
الذى عنوانه القبول الإلهي وحق المقاومة ف ٢ ص ١٤ — ٥٣ والملحق أ من حق الوراثة
وحق الانتخاب، ص ٢٩٦ — ٢٩٧ وبه أمثلة متعددة من تاريخ فرنسا وإنجلترا.

مرة « ملك بفضل الله » . ولم تكن هذه العبارة خالية من معنى ، إذ يبدو من وثائق هنرى الثانى ملك إنجلترا بعد مقتل توماس بكت ، كما شرح المؤرخ دليل ، أن العبارة كانت كما لو كانت تذكر بمثابة تنبيه للملك بالمصدر الذى استمد منه سلطانه . وشرح المؤلف البيورتنى المجهول ، من عصر هنرى الأول ملك إنجلترا ، مدى تأثير المسيحية الأولى فى وصف الملكية بالقداسة ، وهو الذى هاجم بشدة جماعة الجريجوريين الذين انتقصوا من قدر الساطة الملكية . فقال : ليس من المستطاع أن نفضل أحداً على الملك ، لأنه هو وحده الذى يحاط بالقداسة ، وهو الذى يقدر بالأسرار الدينية دون غيره ، وهو الذى حباه الله بهذه النعم الجزيلة ، وعلى ذلك فإن الملك لا يمكن أن يسمى علمانياً لأنه ممسوح من المسيح ^(١) .

ويتضح امتزاج هاتين الفكرتين ، وهما فكرة الشرعية وفكرة المسح الكنسى فى أذهان الناس تمام الوضوح ، فى عادة لمس الملوك للمرضى لشفاؤهم من أمراضهم ، على أنها مصدر للصفة الإلهية فى الساطة الملكية ، مع العلم بأنهما فى الأصل فكرتان منفصلتان بعضهما عن بعض . وأحاطت الكنيسة بطقوسها هذه القدرة السحرية على الشفاء التى مارسها ملوك آل كاييه فى فرنسا ، وآل بلانجنيت فى إنجلترا . واستمرت هذه الطقوس حتى زمن الملكية المطلقة ، حين قضى عليها فى إنجلترا تغيير الأسرة المالكة وأزالتها من فرنسا

(١) النشرات القضائية الجزء الثالث ص ٧٦ . انظر فيما يتعلق بموضوع الملوك ذوى المعجزات = (Bloch ; Les Rois Thaumaturges)

سخرية عصر المستنيرين . وصفوة القول أن الجماهير التي هرعت في فرنسا إلى الملك لويس الرابع عشر، وفي إنجلترا إلى الملك شارل الثاني، طلباً للشفاء من بعض الأورام الغددية كانت كلها دلالة على الأصل المزدوج للملكية المقدسة .

غير أن الإحساس بالنشأة الإلهية للسلطان تؤدي أحياناً إلى انعدام المسؤولية، ومن الدليل ما نذكر هنا من العبارة الشهيرة التي أوردها صاحب تاريخ ليبج على لسان الإمبراطور هنري الثالث، حين دعاه أسقف ليبج إلى احترام الأكليروسية، إذ أجابه الإمبراطور، « أنا أيضاً مسحت بالزيت المقدس، وأصبحت بذلك من أرباب السلطة العليا ». وردت الكنيسة على مثل هذه الادعاءات الاستقلالية الخطيرة، فحذفت المسح بالزيت من الأسرار المقدسة، وخفض دعاة البابوية من شأن الملكية بالقياس إلى الأكليروسية. غير أن الصفة الإلهية في السلطة الملكية كان لها أعمق الأثر في عقول الملوك، ومن الدليل على ذلك أن الحجج التي ساقها المدافعون عن البابوية والإمبراطورية في صراعهما الشديد في القرن الثالث عشر وجدت صداها في إحدى المحاكم الفرنسية، التي هالها موقف البابا بونيفاس الثامن . ذلك أن الكتاب الفرنسيين في عهد الملك فيليب الجميل قالوا، بأن ملك فرنسا يتسلم مملكته مباشرة من الله وحده، وأن دعوى البابوية بالتمتع بالسلطان على أنه منحة إلهية يعارضها دعوى الحكام العلمانيين بأنهم يتمتعون بهذا الحق على أنه منحة إلهية كذلك . وفي هذا القول خطوة نحو حجة وكليف في كتابه الذي عنوانه « وظيفة الملوك»، حيث يقول بأن الملك يدل على الصفة الإلهية للمسيح، على حين يدل رجل الدين على

صفته البشرية. والملك لا يخضع للقانون الوضعي، بل هو مطلق من قيد القوانين، وخضوعه لقانونه يكون باختياره لا على الرغم منه . والنهاية المنطقية لهذا كله هي مبدأ الحكم المطلق، وهو المبدأ الذي حاول ريشارد الثاني تطبيقه، لا بتصريحه الذي أخذه عن البابا بونيفاس الثامن، وهو أن القوانين في فمه وأحياناً في صدره، بل بكافة أعماله منذ ١٣٩٤ — ١٣٩٩ . ومما يدعو إلى الالتفات أن نجد أن مذهب الحكم المطلق العلماني الذي نشأ من نضال الملكية ضد البابوية الدولية، اعتمد في مراحل الأولى على الحجج الفقهية ذاتها التي ارتكنت إليها البابوية، أي أن الفكرة التي أرجعت بها العصور الوسطى جميع السلطان إلى أصل إلهي استطاعت أن تكون ذات حدين، فعملت في جو الوعي القومي والوطني على خلق الحكومة الملكية القومية . ولم تلبث الدولة التي تجسمت في شخص الملك أن أصبحت متسلطة على شئون الدين، على قول ميتلاند في عبارته البارة، أي أن نظام الملكية المسيطرة على شئون الكنيسة صار حقيقة واقعة . ومصادق ذلك قول جيمس الأول ملك إنجلترا أن الملوك آلهة حقاً، وهم قضاة لكافة رعاياهم في كافة قضاياهم، ولا يسألون أمام أحد إلا الله، وأن رعايا الملك مدينون له بالحب الذي تستطيعه أرواحهم والخدمات التي تستطيعها أبدانهم .

أما مذهب المقاومة الذي ظهر بعد حركة الإصلاح الديني فهو نتيجة لحدود وقيود نظرية فرضتها العصور الوسطى على الملكية، وأهمها فكرة العقيد الأول، وخضوع الحاكم للقانون — وضعياً أو إلهياً — وسيادة الجماعة،

شعباً أو طائفة . ويدل كل من هذه الأفكار إلى حد ما على رد فعل لفكرة الحق ، الإلهى التى أسهمت العصور الوسطى فى تكوينها بنصيب كبير كما رأينا .

والفكرة القائلة بأن الحاكم مقيد بمجموعة من حقوق منصوص عليها وهو ملازم باتباعها ، هى فكرة بديهية تيوتونية أساسية ، عجز القانون الرومانى عن التغلب عليها فى إنجلترا . والواقع أن فكرة خضوع الحاكم للقانون تتضح فى جميع مراحل النضال التى بدأت بين الملك والأمة فى إنجلترا منذ ١٢١٥ حتى ١٦٨٨ ، وتطورت من حركات بارونية إقطاعية إلى حركات برلمانية وهى أساس فكرة القانون ، وسيادة الدستور التى هى روح النظم السياسية عند الشعوب الناطقة بالإنجليزية ، وهذه الفكرة نابعة فى الأصل دون شك من القيود التى فرضتها قوانين العرف والعادة . فإذا أتى الملك عملاً يناقض العرف السائد بين رعيته فإن مقاومته له كما أوضحت مجموعة القوانين السكسونية لا تعد خرقاً للولاء . أما القانون الإنجليزى وإن لم ينكر مبدأ السيادة الملكية أبداً فهو يؤيد وجوب أن تكون هذه السيادة خاضعة للقانون ، إذ قال إنه لا يوجد ملك يحكم بالإرادة الاستبدادية ، ولا يحكم القانون . فالقانون زمام السلطة الملكية ، وهو المرسوم الصادر عن الملك والأعيان بعد المناقشة فى المجلس الإقطاعى ، وهو الرأى النهائى والتفسير للعرف القائم ، أكثر مما هو إبداع وابتكار ، فالملك أشبه بالقاضى ، يفسر مجموعة الحقوق والواجبات التى يدين لها بمركزه ويتحتم عليه اتباعها . وكانت هذه المبادئ هى القانون الشائع فى

أرجاء أوروبا ، غير أنها تطورت تطوراً خاصاً منذ القرن الثالث عشر في إنجلترا حيث أنشأ الملوك النورمانيون والأنجويون ديمقراطية مركزية وقانوناً عاماً . وفي هذه الحالة يبدو الإحساس قليلاً بوجود قانون أساسي ، بالقياس إلى الإحساس الكبير بقوة الأداة التي تشكل تدريجياً بالإضافة والتعديل والتغيير . يضاف إلى ذلك أن القانونيين عمدوا سنة بعد سنة إلى مزج القضاء الملكي الجديد بالقواعد العرفية القديمة ، كما مزجوا حركة الحكم الملكي الجديد بالنظم المحلية المتأصلة ، وخلقوا باستخدامهم لغة القانون المدني والقانون الكنسي وعبارتهما الفنية ، طرازاً من الحكم جديداً قائماً بنفسه على أساس لا هو إقطاعي صرف ولا هو ملكي صرف . وكان العامل الذي هياً لهذا الطراز استقراره واستمراره وخلق مبدأ ضرورة حكم القانون في الدولة هو قيام المجالس النيابية واتصالها برجال القانون ، وهي المجالس التي ينبع منها القول تدريجياً بأن التشريع كله مصدره التاج والبرلمان .

وثمة قيد على السلطة الملكية أكبر من قيد العرف والقانون العام الذي أوجده رجال القانون والبرلمان ، وهو أن الرومان اعتبروا أن قانونهم المعروف بقانون الجماعات ، أي القانون المطلق بصفة عامة على الحالات التي تتعلق بغير الرومان هو القانون الطبيعي الذي قام به الرواقيون . وأمعن الرومان في هذا القول ، وانتقلوا منه إلى القول بانعدام الفرق بين هذا القانون الطبيعي والقانون الإلهي . ومصدق ذلك عبارة في فاتحة مرسوم جراسيان بأن قانون الطبيعة هو القاعدة الذهبية التي احتوتها القوانين الإلهية الأولى والأنجيل ،

وهو يفوق جميع أنواع القانون بأقدميته وجلاله وسموه على العرف الجارى والأوامر الطارئة. ومن هذا كله تراءى للقانونى سير فرديك بولوك، أصل المبدأ الذى قال به القانونيون الإنجليز، وهو أن العرف لا يمكن أن يكون صالحاً إذا خالف العقل ، وكذلك المبدأ الذى شاع منذ القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر (دون أن يصبح معمولاً به) وهو أن القانون يعد لاغياً إذا خالف العقل أو الحق العام . ومع هذا فقانون الطبيعة لا يشبه تماماً قانون الكنيسة أو القانون الإلهى، والفضل للقديس توما الاكوينى فى تحديد ما بينهما من علاقة على وجه الدقة ، وذلك بتعريفه القانون الطبيعى بأنه من القانون الإلهى كما يبدو عن طريق العقل الطبيعى، وعلى أية حال فهو لا يمكن أن يتناقض مع القانون الإلهى الذى هو جزء منه . وهذا القانون — وشأنه فى ذلك شأن العدالة الملكية فى النظر فى المظالم — يمكن تطبيقه عملياً فى حالة قصور النصوص والمراجع القانونية عن تأييد طرف من طرفين متنازعين . ولذا ظل خلال العصور الوسطى وحتى عصر النهضة سلاحاً للجدل يستخدمه أصحاب الآراء المتنازعة ، ولعل أهم ما استخدم فيه هو تدعيم رأى القائل بأن أوامر الحاكم الذى يسيء إلى رعاياه ليست ملزمة لهم ويمكن شرعاً عصيانها . وساعد ذلك على التمييز الذى قال به المؤلفون من رجال الدين بوجوده بين الحاكم الشرعى والطاغية ، وهذا التمييز هو الذى أدى إلى نتيجة حتمية تبعاً له ، بأن الحاكم الطاغية يمكن إهدار دمه ، وهذه النتائج هى التى اعتنقها دعاة العصبة البروتستانية فيما بعد . وطالما كان الموقف هو استمرار التمييز القديم بين الطبيعة والتطبيع فإن هذا القانون خلف للقرنين السابع عشر والثامن عشر فكرة هامة

فى الفلسفة والسياسة. لكن أعظم نصيب أسهم به مذهب القانون الطبيعى كان فى العصر الحديث بعد أن تخلص من آثاره الاكليروسية، وجرى تطبيقه على العلاقات بين الدول بعضها وبعض . ومن الدليل على ذلك أن جروتىوس فى مؤلفه الكبير « حق الحرب والسلم » ربط عالمه بالعالم المعاصر له بحكامه المستقلين المطلقين ، ولم يعن بنظرية المقاومة أو بأى نقد لسلوك الملوك داخل بلادهم ، بل جعل مؤلفه معتمداً على أساس الافتراض بأن الناس يعيشون فى مجتمع يرتبط أفرادهم بقانون طبيعى ينطوى على بعض الواجبات العامة . وقال جروتىوس بفكرة القانون الذى يشمل مداه العالم بأسره ، ويجب احترامه وتوقيره ، وهو فعلا شعور بالعدالة الدولية التى بمقتضاها يكون ما تقوم به دولة ضد أخرى شيئاً من النكث بالعهد . وهنا نجد أن كلا من جروتىوس وجنتايس — أصاب صميم فكرة الاستغلال المكيفلى الكامل للدول وموقفها، التى أشبهت مواقف المصارعين فى العرين الأوربى . والخلاصة أن الخدمة التى أداها هذان القانونيان للدول وللقانون الدولى فيما بعدهى أنهما نجحا فى الحد من مذهب « صالح الدولة » على أنه قاعدة مقررة للسلوك الدولى .

ومن قانون الطبيعة بعد أن تجرد من ثوبه الفقهى استمد خصوم الحق الإلهى فى الحكم وفلاسفة القرون التالية للعصور الوسطى مذهباً للحقوق والالتزامات الطبيعية. وكان لهذا المذهب أهميته العظيمة فى الاتجاه نحو نظرية ديمقراطية منذ العصور الوسطى إلى عصور الثورة الفرنسية . وذلك أنه قيل استناداً إلى هذا المذهب بأن الحكومة تستمد سلطتها من عمل إرادى تعاقد

به الأفراد فيما بينهم للخروج من الحالة الطبيعية ، وأنه إذا حدث أن استخدمت هذه السلطة استخداما سيئا فإن الأطراف المتعاقدة تستطيع أن تتور وتتنخذ الإجراءات ضد المذنب ، ولا سيما وأنها احتفظت من الحالة الطبيعية ببعض الحقوق التي لا يمكن زوالها ، وهي لا تخضع لأية التزامات قانونية . الواقع أن النظرية التعاقدية كما نجدها في أقوال الدعاة والبرستنت والهيجنوت تفترض مرحلتين في التعاقد ، وهما : تعاقد اجتماعى أصلى بين الإنسان والإنسان في الحالة الطبيعية ، ثم تعاقد حكومى بين الجماعة التي تكونت على هذا النحو وبين الحاكم للجماعة فردا كان أو هيئة . غير أن قادة الفكر السياسى فى العصور الوسطى لم يميزوا تمييزا واضحا بين هاتين المرحلتين ، مع العلم بإحساسهم بوجود فكرة التعاقد وتركيز اهتمامهم فى المرحلة الثانية . أما مذهب المقاومة ضد أرباب السلطة فاعتمد فى نظرهم ، أولا وقبل كل شىء ، على ما يحدث من نقص للاتفاق الحكى القائم بين الحاكم والرعية . ومن الأمثلة على ذلك ما كتب مانجولد اللوترباخى فى معرض الدفاع عن البابا جريجورى السابع ونصه : لما كان من غير المستطاع أن ينصب أحد نفسه إمبراطورا أو ملكا ، فإن الناس يرفعون شخصا فردا فوق أنفسهم كى يحكم فيهم وفقا لمبدأ الحكم العادل ، ولكنه إذا اعتدى على العقد الذى تم اختياره عليه ، فإن الناس يصبحون فى حل من الالتزام بالخضوع لأنه نكث به أولا . وهذه النظرية وشبهتها التى قال بها المؤلفون فى عصر ما بعد الإصلاح الدينى ، مثل جورج يوكانان ، ودبلس مورناى ، وهوكر كلها نتيجة للإقطاعية التى يتركز جوهرها فى علاقة تعاقدية لمبادلة الحماية والخدمة . ذلك أن السيد والتابع كان كل منهما

مقيداً بالتزامات متبادلة ، وهذه إذا لم تنفذ انقضت الرابطة الإقطاعية ، ولم يعد اليمين الإقطاعى لازماً لأى من الطرفين . ونستطيع أن نقول مثل ذلك فى شأن وعود الملك فى يمين تنويجه . غير أنه يبدو أن السبب الذى جعل أمثلة العصور الوسطى ونظرياتنا تدل على التعاقد الحكومى لا الاجتماع ، هو أن مذهب السيادة العامة (الشعبية) فى العصور الوسطى لم تقم على أساس تعاقد ، بل قام على أساس أعمق بدائية وأقل فردية ، وهو أساس أقرب ما يكون فى طبيعته إلى الإرادة العامة لا إلى الحقوق المجردة للفرد . ومن الحق أن يقال إن هذا الأساس ظل قائماً حتى بعد أن قضى الفيلسوفان هيوم وكانت على الأساس التعاقدى للالتزام السياسى .

وهذا الأساس هو حق الجماعة أو المجتمع كله عامة ، وهذا التفسير بناءً أربابه غالباً على ما جاء فى العبارة الشهيرة الواردة بالقانون الملكى وهى « ما يرضى الحاكم يصبح له قوة القانون » ، وهى عبارة ترجع بسيادة الحاكم إلى ما يمنحه الشعب أصلاً للحاكم من السلطة العليا . وأوضح شرح لذلك فى العصور الوسطى ما جاء فى خطبة شهيرة للنائب الملكى لإقليم برجندييه فى مجلس الطبقات الفرنسى ١٤٨٤ ، بعد موت الملك الطاغية لويس الحادى عشر ، ونصه : أود أن أخبركم على قدر فهمى بما تعلمته من العظماء والحكماء عن سلطان الدول وحريتها . لا جدال فى أن السلطة الملكية تشريف وليست ملكاً يتوارثه الملوك ، والتاريخ يعلمنا أن الشعب هو صاحب السيادة ، وهو الذى ينصب الملوك بانتخابه لهم . وكل أمة من الأمم هى التى تجد من مصلحتها أن تجعل عليها ملكاً . والتاريخ

كله يقول بأن الدولة هي من خلق الشعب ، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن للشعب أن يتخلى عن واجبه ، وكيف يستطيع المتعلقون أن ينسبوا السلطة العليا للحاكم الذي لا يمكن أن يوجد إلا بفضل الشعب !. وإذا صح ذلك فما هي السلطة التي يحق لها الحكم في فرنسا مثلاً، إذا أظهر الملك مجزاً عن مباشرة الحكم . من الواضح أن هذا العبء لا ينهض به أمير فرد ، أو نفر من الناس ، لكنه يقع على عاتق الجميع ، أى على الناس جميعاً ، لأنهم منيع هذه السلطة . وينبغي أن ينهض الناس جميعاً (أى الأمة) بهذا العبء ولا سيما إذا ذكرنا أن الأمة هي التي تكون دائماً ضحية الحكومة السيئة . ويقال في هذا الصدد إن حق الجماعة هذا يعتمد أولاً على فكرة الإخوانية الجرمانية ، وهي الفكرة التي عادت إلى الحياة في القرن التاسع عشر في الثورة ضد النزعة الرومانية ، التي غلبت منذ الأخذ بنظام الإثبات على التصور القوي للقانون الجرمانى . ومن الدليل على ذلك ما كتب ميتلاند في مقدمته الشهيرة للكتاب الذى عنوانه « النظريات السياسية في العصور الوسطى » تأليف جيركو ، ونصه « الإخوانية الجرمانية ليست وهماً أو رمزاً ، وليست جزءاً من جهاز الدولة ، أو اسم جمع لمجموعة من الناس ولكنها كائن حى ، وشخص حقيقى له جسمه وأعضاؤه وإراداته الخاصة . وتستطيع الإخوانية أن تعترم العمل وأن تعمل ، وهي تعترم وتعمل بواسطة الناس الذين هم أعضاؤها ، كما ينوى الإنسان ويعمل بواسطة مخه وفه . والإخوانية ليست شخصاً وهماً ، بل هي شخص جمعى وإرادتها جمعية كذلك . غير أنه على الرغم من خصب الحياة الجماعية في المدن والقرى والنقابات والطوائف والكنسية والجامعات في العصور الوسطى فإن

مفكرى تلك العصور لم يستطيعوا أبداً أن يصلوا إلى تعبير صحيح عن هذا
الرأى، فزعموا إلى اللجوء للقانون الرومانى، والقانون الرومانى لا يقر أن يكون
هذه الهيئات أشخاصاً جمعيين ، ولا يحيز ذلك إلا من باب التصوير القانونى
فقط . ولذا ظلت شخصية هذه الهيئات وهمية . ثم لم تلبث نظرية الوهمية هذه
أن أدت إلى القول بأن هذه الهيئات لا يمكن أن توجد إلا بواسطة الدولة .
وإذا نحن سلمنا بأن الجماعة تستطيع أن تحيا كأنها شخص واحد ، وأن تعمل
كأنها وحدة، فمن الواضح أن جمعية من هذه الشاكلة لا يمكن أن تعمل إلا عن
طريق أفراد معينين متصلين بها اتصال الأوصياء بالقاصر الموكول إليهم ، فلا
يكون للقاصر إرادة خاصة به ولا يعمل إلا عن طريقهم . ولذا تراءى لكل
من جبركه وميتلاند أن مأساة الفكر فى العصور الحديثة والوسطى هى إنكار
الصفة الشخصية الحقيقية على الجماعات ، واعتبار الجماعات مجرد تجمع من الناس
بالإضافة إلى القصور عن إدراك معنى الاتحاد الباطن فيها ^(١) .

ويرفض كثير من المفكرين فى عصرنا الحالى الرأى القائل بأن الشخصية
الحقيقية يجب أن تتعلق بالدولة وحدها ، ويرجعون ذلك إلى فكرة فدرائية

(١) يتحتم أن نزيد على ذلك أن ميتلاند دلى على أن قبول إنجلترا لنظرية الوهمية ولنظرية
المنحة كان ضعيفاً جداً ، وأن التشبيه بالوصى والقاصر تحت الوصاية لا ينطبق على إنجلترا ،
لأن الوصى الإنجليزى ليس وكيلاً عن القاصر ، وأعماله غير ملزمة لمن هو تحت وصايته إلا فى
حدود ضيقة ، وأن نظام الجماعات المالية يمكن لنو هيئات لها معظم المعيزات النقابية العملية .
انظر لذلك مقالة ميتلاند التى عنوانها « النقابات » فى الجزء الثالث من مجموعة الأبحاث ص ٣٢١
— ٤٠٤ . ولفرح هذه القضية فى اللغة الإنجليزية انظر كتاب و . م . جلدات وعنوانه
« الشخصية القانونية » ، وكذلك كتاب رايغوند يسالى وعنوانه « فى الشخصية القانونية » .

عن الدولة، كالفكرة التي يقول بها الثوسيوس، وهو لا يبدأ من الفرد بل من الأسرة ، أو كما قال الدكتور فيجسن إنه يبتدأ عن طريق سلسلة من دوائر ذوات مركز واحد من الأسرة إلى المدينة ومن الإقليم إلى الدولة ، وهو يعد الحقوق التي يعطيها للأسرات والأقاليم سابقة على الدولة وأساساً لها وقائمة دواماً في داخلها . وهذه الفكرة الفدرائية أو بعبارة أصح الفكرة العضوية عن الدولة تغير كثيراً من المسائل الصعبة ، فإلى أى حد يمكن مثلاً أن نقول إن جماعة معينة تتصف أكثر من غيرها بخصائص الاتحاد ، وكيف يمكن أن يعبر عن الوعي الجمعي من الناحية القانونية ؟ ! . وهل هذا التعبير على قول بعض الزملاء إنما هو من قبيل إحلال حيوان له رقاب متعددة محل حيوان له رقبة واحدة ؟ . ومثل هذه المسائل — وهي في ذاتها على غاية الأهمية في رخائنا الاجتماعي والصناعي ، لا يمكن أن تدخل في نطاق بحث تاريخي موجز .

والخلاصة أن العصور الوسطى خلقت مثالين كبيرين من المثل العليا في التنظيم السياسي ، إذ نقلت إلينا من العالم القديم في صورة غير محددة تماماً فكرة الوحدة في الدولة ، سواء أكانت الدولة صغيرة في حجم المدن التي التي كتب عنها أرسطو ، أو عالمية في حجم الإمبراطورية الرومانية . وهي على أية حال فكرة وحدت رجال القانون الديني واليسوعيين وزعماء القومية الحديثة في القرن التاسع عشر في الرغبة العامة لتركيز جميع السلطات في مركز واحد ، واعتبار كل حق امتيازاً صادراً عن المصدر المركزي . وهو تصوير يؤكد بصفة خاصة ضرورة قيام حاكم شرعي واحد يحكم بصفة نهائية وله

السلطة السكينة . ومن ناحية ثانية أمدتنا العصور الوسطى بالرأى الذى اختصت به تلك العصور ، وهو أن الدولة وحدة فى تعدد ، وجماعة مكونة من جماعات تنم كل منها عن حياة باطنة وسلطان ، وتؤدى بطريقتها الخاصة عملا ضروريا لخير الجماعة . وليس فى هاتين النظريتين فى شكلهما الأصيل ما يستطيع أن يسد مطالب الحياة الحديثة ، ولا بد للتوفيق بين السلطان والحرية ، وبين التوجيه والتلقائية أن يتعاون الحاكم والفنان . ولا شك أن حكم العصور المقبلة سوف يتمشى مع المثال الثانى الذى أمدتنا به العصور الوسطى ، وذلك بعد تعديله بعض الشيء .

فہرس اُجدی عام

(١)

أبرشية : ٤٩٣	إبو (أسقف) : ١٩٤
أليروس : ٤٦١	أيلارد : ٥٧٥ ، ٤٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٣٤ ، ٨١
إلنور (الملكة) : ١٨٧	إدوارد الأول : ٦٦٦ ، ٢٧ ، ٢٦
أمالفي : ٤٤٨	إدوار الثالث : ٦٦٦ ، ١٧٤ ، ٢٩
أمبروز : ٧١٤ ، ٧٩	أديروس : ٣٦٧
إنجيل مرقس : ٣٨	أديليد (ملكة فرنسا) : ١٩٨
إنجيل يوحنا : ٣٨	إربان الثاني (البابا) : ٤٧٢
أنسلم : ٣٣٣ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٧١	أريجننا : ٣٢٨ ، ٣٢٦
أنوسنت الثالث : ٥٣ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨	أرسطو : ٣٤٥ ، ٣٤٧
٨٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٥٠٦	أرنست : (دوق صوايا) : ٦٦١
أنوسنت الرابع : ٤٦٣	أرنيريوس : ٥١٧
أنيو : ٣٧٣	أريوس : ٢٢٦
أوتو الرابع : ٥٢٤	إسبانيوزا : ٥٩ ، ٤٤
أوجسطين (القديس) : ٤١ ، ٤٩ ، ٥٩	إسترايو (مقدم دير) : ٦٣
٧٠ ، ٧٩ ، ٢٩٧ ، ٣٨٢ ، ٣٤٥ ، ٤٥٧	إسكندر الثالث (البابا) : ٤٧٢
٧١٦ ، ٧١٧	أغسطس : ٦٥٧
أوجو : ٥٢٧	أفنيون : ٥٠٣
أورليو : ٤٦	إكس لاشابل : ١٨١ ، ١٨٢
أوكام (وليام) : ٣٥٣ ، ٣٥٤	أكسفورد : ٦٨٧ ، ٣٩٢ ، ٣٦٧
أولدنبرج : ٦٧٦	أكهارت : ٦٧ ، ٦٢ ، ٥٩
أوفيد : ٣٩٤	أتورسيوس : ٥٢٠
أيا صوفيا : ٩٦ ، ١١٩	أكتانيا : ٦٦٠
أيسلنده : ٤١٣	الاسكولائيون : ٥٧ ، ٦٤٣
إيفو الشارترى : ٤٦٠	الأكوفيني (توما) : ٤١ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ، ٣٤٣
إيوار (مقاطعة) : ٤٤٢	٣٥٦ ، ٥٤٢ ، ٧٢٣
	ألبرت (الراهب) : ٥٧٠
	ألبرتي : ١٧٣

(ب)

باتايل (نيولا) : ٢٠١ ، ٢٠٠

باتشويلى (لوقا) : ٦٢٣

بارتولوس : ٥٤٣ ، ٥٢٣

باريس : ٦٤٧

بازل : ٦٣٦

باستون (أسرة) : ٦٠٤ ، ٥٨٩

باسل (أسقف سلوقية) : ٥٤

بافيا (مدينة) : ٥١٨

باليل : ٦٦٦

باور (أيلين) : ٣٨١

باوليئوس التولى : ٧٤

بيين : ٦٥٦

بترارك : ٤٠٤ ، ٧٢

براكتون : ٥٢٧ ، ٤١٠ ، ٢٣٩

برجنديا : ١٤٦

برنارد : ٣٣٦ ، ٨١ ، ٦٦

برنواردت : ١٤٥

بروتلسكى : ١٧٢

بروج : ١٧٠ ، ١٦٧

بروسيا : ٤٦

بروفانس : ٢٢

بروكسل : ١٦٧

برونو : ٤٤

بريسوار (اقليم) : ٤٤٥

بريغانشو : ٢٠٣

بستويا : ١٦٢

بطرس (القديس) : ١١٩ ، ١٠٥ ، ٧٥

بطرس (الكاردينال) : ٥٢

بطرس (كونت سافوى) : ٢٥

بطرس اللومباردى : ٤٨٥ ، ٣٩٧ ، ٨١

بلقيس : ٩٩

بلليني : ٣٩٥

بواتيه : ١٥٧

بورج : ١٥٧

بورخارد : — ٤٦

بورردو : ١٥٧

بورنويل : ٢٩

بوسطن : ٥٩٩

بوش (يوهان) : ٥٨٤

بوكاشيو : ٢٧٦ ، ٢٣٢

بوكاروس : ٥٢٧

بولص (القديس) : ١٠٥ ، ٥٦ ، ٤٨

بولوس (روبروس) : ٣٦٧

بولندة : ٤٤٥

بومانوار : ٢٢٤ ، ٤١٠

بومونيت (مدينة) : ٤٤٥

بونافتورا (القديس) : ٣٦٧

بونانو : ١٤٦

بونيفاس الثامن : ٦٧ ، ٤٦٣ ، ٦٧٣ ،

٧٣٢ ، ٧٢٢

بوهيميا : ٦٦

البندقية : ٦٤٨ ، ١٤٣ ، ١٨

بيير ناردينو : ٥٧٥

بیزا : ١٤٦ ، ٤٤٨

بیکیت : ٥٢٧

بیکون (روجر) : ٢٣٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩٧

بیوولف (أغنية) : ٤١٦

(ت)

تا کیتوس : ٤٠٠

تاوداسیوس : ٥٠٤ ، ٧١٤

تانر (ماثیو) :

تراجان : ١٤٥

ترافرساری : ٢٨٧

ترتولیان : ٣٨٢ ، ٥٦٧

ترداس : ٩٦

ترسیم : ٢٤

ترنس : ٢٨٤ ، ٣٨٠

التروبادور : ٥٧١

تشیستر : ٦٨٥

تشوسر : ٢٣٢ ، ٢٧٦ ، ٥٦٧ ، ٦٠١

التقلید العلمانی : ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٦٧٠ ، ٧١٩

تور : ١١٧ ، ٢٩٥

تیودور : ٤٠٥

تیوفیل (الراهب) : ١٩٥

تیوفیل (الفنان) : ١٠٠ ، ١٨٥

(ج)

جائینیس : ٤٤٥

جاک کیر (الفرنسی) : ١٧٥

جا کو بوللا کرشیا : ١٧١

جان دارک : ٤٠

جراتیان : ٨١ ، ٤٦٢ ، ٤٨٥

جرسون : ٣٧٤

جروامونی : ١٤٩

جریجوری (الثوری) : ١٩٣ ، ٢٢٤

جریجوری السابع : ٧٣ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ ،

٣٧٣ ، ٤٥٦ ، ٤٩٢ ، ٥٠٦ ، ٧١٤ ،

٧١٨ ، ٧٢٠ ، ٧٢١

جریجوری التاسع : ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٧٢٢

جریجوری العاشر : ٤٧٣

جفری دی لاتور : ٥٧٢

جلانفیل : ٤١٥

جنوا : ٦٢٢ ، ٦٢٣

جوانا القشتالیه : ٢٠٢

جود یسکالك : ٣٠٩

جورج ایلیوت : ٥٨٦

جیتہ : ٥٩

جیرکہ : ٧٢٣

جیرولامو : ٥٤

جیروم : ٢١٩ ، ٢١٩ ، ٣٠٢ ، ٣٨٢ ، ٥٦٧

جیلاسیوس : ٤٧٥ ، ٧١٥

جیوتو : ١٩٧

جیین : ٦٦٦

(ح)

حرب المائة عام : ٣١ ، ٦٧٣

حرب الوردتین : ٣١

الحركة الرومانتيكية : ٥٦٩

حق الالتجاء : ٤٧٩

دى هوتسكور (مهندس) : ۱۲۷

ديجون (مدينة) : ۱۵۷

دير بار تلميو : ۴۹۷

دير برى : ۳۷۰

دير رذنج : ۹۸

دير رمزي : ۲۳

دير سالزبرى : ۹۸

دير وستمنستر : ۹۸، ۹۴

ديشامب (الشاعر) : ۵۹۴

ديلنجر (المؤرخ) : ۷۶

ديوز (سيمونديز) : ۵

(ر)

راشدال (المؤرخ) : ۴۰۶

رافنا (مدينة) : ۵۱۸، ۱۴۳

رافتورب (جون) : ۶۰۵

رتشارد الأول (قلب الأسد) : ۱۱۱، ۲۹

۷۰۱

رتشارد (الثاني) : ۷۳۲

رجزبورج (مدينة) : ۶۰۶۰

رسكين : ۱۳۶

الرواقيون : ۷۱۴

روان : ۱۵۷

روبرت (كونت فلانورز) : ۵۲۴

روجوريوس (قانوني) : ۵۲۸

روسو : ۵۴۳، ۱۳۹

روفائيل : ۲۰۲

الروك النورمانى : ۱۲، ۴۴۶، ۶۹۰

حنا الأيقوسى : ۴۰۱

حنا سالزبرى : ۷۰۸، ۳۷۴

(خ)

الخط الاثني عشرى : ۲۹۵، ۲۸۸

الخط الامياتنى : ۲۹۷

الخط البينيفتى : ۳۰۱

الخط الصغير (مينسكيل) : ۲۹۶

الخط القوطى : ۳۱۷، ۳۱۶

الخط الكاردينالى : ۳۰۶، ۲۸۷

خط لوكسوى : ۳۰۲

الخط للمستدير (الرومانى) : ۲۸۵

خالقدونية : ۷۹

الحوارزمى : ۳۸۸

(د)

داجوير : ۱۸۳

دارجاتريه : ۵۳۶

دانتي : ۵۴۳، ۳۵۷، ۶۷، ۶۲، ۵۹

درهام : ۱۶۰

درو جيداً : ۴۴۵

دنس : ۳۵۰

دنكندورف : ۶۰۲

دوجو سكلان : ۳۰/۲۹

دور دان (التاج) : ۲۰۰

دوفيلاي (إسكندر) : ۳۹۴

دومين : ۷۱۱

دوناتلو : ۱۷۱

دوناتوس : ۳۹۳

دى بور (هربرت) : ۵۰

سوجر (مقدم دير سانت دنيس) : ٢٦ ،

١٠٣ ، ٢٧

سوريا : ٨٩

سويالك : مدنية

سيجر البرباتي : ٤٢

سيكادوس الكريغوني : ٤٩٣

(ش)

شاتودان : ١٧٥

شارتييه (الشاعر) : ٥٦٥

شارل (الأنجوى) ملك نابلي : ٢٢

شارل العظيم : ٢٦ ، ٩١ ، ١٨١ ، ٢٦٦ ،

٢٦٧ ، ٢٩٦ ، ٤٠١ ، ٤١٢ ، ٤٥٧ ، ٤٧٠ ،

٦٥٧ ، ٦٦٢ ، ٦٦٥ ، ٦٨٧

شارل الجسور : ٢٠٠ ، ٢٠٢

شارل الرابع : ٦٦٠

شارل الخامس : ١٧٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠١

شارل السابع : ١٧٥

شارل مارتل : ٦٥٦

شروز برى (مدنيه) : ٤٤٥

شلدريك : ١٨٣ ، ٦٥٥

شوبان : ٥٣٦

شيسترون : ٧١ ، ٢١٧ ، ٢٨٤ ، ٤٠٥

« ط »

الطراز الإبتاعى (الكلاسى) : ٨٧

الطراز البيزنطى : ٨٧

الطراز القوطى (الرومانسكى) : ٨٦

رولان (أغنية) : ٢٦٤ ، ٩١

روفينوس (القانونى) : ٤٦٣ ، ٤٨٣ ، ٤٩٤

رييون (مدنية) : ٤٣١

ريثويل : ٩٠

ريمير : ١٥٤

رينياح : ١٣٠

ريغوند البزيرى : ٢٣٣

ريعى (القديس) : ٢٠٣

(س)

سالرنو : ٥٩١

سان سيمون : ٢٣

سانت الباز (مدنية) : ١٤٦

سانت آدموند (بلدة) : ٤٤٠

سانت أومير (بلدة) : ٤٤٠

سانتوم (مدنية) : ١٤٦

سبأ : ٩٩

سبنسر : ٢٧٥

ستراسبورج : ١١٩

سجل دوفر : ٤٣٩

سكت ، وولتر : ٧

سكستس الخامس (البابا) : ٥٠٦

سكلان (دوجو) : ٢٩

سلوقية : ٥٤

سكوتس : ٣٥٠/٣٥١

سكسونيا : ١٤٦

السمو البابوى : ٤٧٤

سمسون . ٣٧٠

(ع)

العشور : ٤٧٦

العصبة الهندسية : ٦٣٣

عمواس (بلدة) : ١٥٠

العهد الأعظم : ٥

« غ »

غاليا (بلاد) : ٢٦٣

غسقونية : ٦٦٧

غنت : ٦١٩

غيرتى : ١٧١

(ف)

فارو : ٣٩٧

فاكار يوس : ٢٣٧

فان أورلى (الفنان) : ٢٠٢

فرانسييس الأول : ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٤٠ ، ٤٠٣

فرانسوا الثانى : ١٧٦

فرانكفورت : ٥٧٨

فرانكيا (فرنسا) : ٦٥٥

فرجيوسى : ٤٠٣

فردريك الأول : ٢٤٦

فردريك بارباروسا : ٥١٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣١

فرديناند (ملك فشتاله) : ٥٨٦

فرنسيس (القديس) : ٥٨

فرواسار : ٣٨٠

فريديورج (مدينة) : ٤٤٥

فلارى ، هونكورت : ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٢٧

فلامبرت : ٢٤٧

الفلاندرز (بلاد) : ١٦٦

فلورنسا : ١٩ ، ٦٢١ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٤٦

فوا (القديس) : ١٤٥

فوجر : ٦٣٧

فوكس : ٦٨

فولفيللا : ٢٦١

فولفينوس : ١٨٣

فيرونا : ١١٩

فيستبرجر : ٢٦٧

فيليب (ملك فرنسا) : ٢٢

فيليب (سافوى) : ٢٥

فيليب (الفوفارى) : ٥٦٨

فيليب الثانى : ٢٠٢

فيليب الثالث (الجرى) : ١٦٤ ، ١٦٩

فيليب الرابع : ٦٦٧

فيوليه : ٧١١

(ق)

القانون البحرى : ٤٤٩ ، ٤٥٢

القانون البريتورى : ٥٠٠

قانون جستنيان : ٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢١

٥٢٥ ، ٥٦٠

قانون الخدمة : ٤١٤

القانون الرومانى : ٨ ، ٥ ، ٥٣٣ ، ٥٤٥

٥٥١ ، ٥٥٦

القانون السالى (الفرنجى) : ٤٤٧

قانون العزب : ٤١٤

القسطنطينية : ١٤٣

قوبر نيق : ٤٤

القومونات : ١٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨

قيصر : ١٨٢

(ك)

كايه (آل) : ٦٩٢ ، ٧١١ ، ٧٢٩

كاتدرائية أميان : ١١٠ ، ١٥٦

كاتدرائية بارما : ١٤٩

كاتدرائية تشستر : ١٤٧

» تورني : ١١٥

» درهام : ٩٦ ، ٩٧

» روشستر : ٩٩

» ريس : ١١٠ ، ١٩٤ ، ٢٠٣

» سالسبري : ١١١ ، ١١٧ ، ١٣٤

» سان دنيس : ١٥٠ ، ١٦٤ ، ١٦٩

» سانس : ١١٠

» شارتر : ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٧ ،

١٥٠ ، ١٥٤ ، ٢٠٨

كاتدرائية كنتربري : ١١٠ ، ١٢٦

» لنكولن : ١٢١

» ليمان : ٥٥ ، ٥٣ ، ١١٠

» لوپري : ٩٣ ، ١٠٠

» ليون : ١٥٧

» نوتردام : ١١٠ ، ١٥٢ ، ٥٢٣

» نويون : ١١٠ ، ١١٥

كاترين (القديسة) : ٢٣٥

كارديف : ٤٤٦

كاسيودوروس : ٢٥٣ ، ٢٩٠

كامبردج : ٦١٥

كامبرويرث : ٦٠٥

الكارولنجيون : ٦٥٩ ، ٦١٦

كريستيان الأوليفي (الراهب) : ٤٥

كروستين (الشاعرة) : ٥٧٢ ، ٥٨٨

الكاثيون : ٤٥٨

كلفن : ٦٦ ، ٧١٦

كلوفس : ٦٥٤

كليمنت الخامس : ٤٦٣

كيمانيل (مدينة) : ١٧١

كنيسة نيتير بوردوه : ١٠٠

كنيسة جرمان لويريه : ١٤٤

» دير جو ميسج : ٩٣

» سان ألبانز : ١٢١

» سان بارتولوميو : ١٦٦

» سان دنيس : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ،

» سان شابل : ١٢١ ، ١٢٥

» سان فلوران : ٢٠٣

» القديس أوجسطين : ٩٧

» القديس بطرس : ٩٨

» القديس بولص : ٩٦

» القديس تيودور : ٩٦

» القديس جنيه دي نو : ١٤٥

» القديس حنا : ١٦٧

» القديس لورنس : ١٤٤

» القديس ميخائيل : ١٥٨

» القديسة كاترين : ١٦٧

لويس التاسع : ٥٨٦ ، ٦٦٥

لويس العاشر : ٦٦٤

لويس الحادى عشر : ١٧٥ ، ٦٤٠

لويس الثالث عشر : ٤٠٣

لويس الرابع عشر : ٦٦٥

لييران : ٥٣٦

ليتوانيا : ٤٤٥

ليجوريا : ٦٤٨

ليفربول : ٦٤٧

ليوناردو دافنشى : ٤٤ ، ٦٤٢

لييج : ٤٦١

(م)

مارتن الخامس : ٥٠٢

ماجد برج : ٤٤٥

ماربورج : ٦٣٧

ماركس ، كارل : ٧٢

ماركو بولو : ٢٧٦

مارى ، استيورت : ٤٠٤

مال : ١٠٦ ، ١٠٧

مانشستر : ٦٤٧

مجلس فين : ٤٦٢

مجلس ليون الأول : ٤٦٢

مجمع اللاتيران الثانى : ٤٦٧

مجمع اللاتيران الثالث : ٤٦٢

مجمع ميرتون : ٤٢٣

المجموعة البازيلكية : ٤٤٨

مجموعة ديونيزيوس : ٤٢٧

كنيسة هلدشيم : ١٠٠

كنيسة وستمنستر : ٩٣

كوجاس : ٥٣٥

كولومب (ميشيل) : ١٧٦

كولومبان : ٣٠٢

كولنبرج : ١٩٩

كولونيا : ١٩٩ ، ١٩

كوماتز : ٢٠٤

كونراد الثانى : ٦٦١

كوندوتيرى : ٣٠

كوفنرى : ٥٩٩

كومو : ٦٢١

كونك (مدينة) : ١٤٥

كيزلهارد : ٤١٢

(ل)

لانجلان (الشاعر) : ٥٨٣

لانجيدوك : ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٧

لن (مدينة) : ٦١٥٠

لندن : ١٩ ، ٦١٥ ، ٦٤٧

لوييز : ٥٠٤

لوثر : ٧١٦ ، ٤٤

لوريس (مدينة) : ٤٤٥

لورين : ٤١٣

لومبارديا : ٩٥

لويتبولد (كونت) : ٤١٢

لويس التقي : ١٩٤ ، ٦٦٠

لويس السادس : ٢٦

محاكم التفتيش : ٤٨٢ ، ٥٠٢

محاكم اليسندوى : ٣٤٨

محكمة ديررامس : ٤٢٧

محكمة سانت ألبانز :

مخطوطة الديجست : ٤٥٩

مدونة جستنيان : ٤٤٨ ، ٤٦١

مديشى : ٦٣٧

مرجريت (المساوية) : ٢٠٢

مرسيليا : ٦٤٧

المسكوف (بلاد) : ٤١٧

مكيافلي : ٦٤٨

ملتون : ٥٩

منامستر بوليس : ١٠٦

المنهج الرباعي : ٣٨٩

مونفيرل : ١٨٧

مونومية : ٣١٧

ميتلاند : ٧٤٢ ، ٧٣٩

ميخائيل (القديس) : ١٠٦

نابروفيجون : ٦٥٤ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٦٥

ميكيلاوزو : ١٧٢

ميتز نجر (أشعار) : ٢٧٣

(ن)

نابليون بونابرت : ٥١٢ ، ٧

نابلي : ١٦٢

النرويج : ٤٣١

نوايون : ١٠٢

نورمانديا : ١١ ، ١٢

النورمانديون : ٤٤٦

نورمبرج : ١٩ ، ٥٧٨

نيسينز (القديس) : ١٥٤

نيقية : ٧٦

(ه)

هادريان : ٤٥٧

هامبورج : ٦٣٦ ، ٦٤٧

هايدلبرج : ٣٧٧

هتجدون : ٢٥٠

هتكار : ٦٦٧

هدراس : ٣٣٨ ، ٣٣٩

الهدنة الربانية : ٤٨٢

الهرطقة الأليجنسية : ٤١

هروسفنتا (الراهبة) : ٣٨٠

المسيون : ٦٦

هسكام (مدينة) : ٩٠

هاد براند : انظر جريجورى السابع

هنرى الأول : ٦٦٣ ، ٦٩١ ، ٧٣٠

هنرى الثانى : ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠٣ ، ٥٢٧

هنرى الثالث : ٥ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ٤٠١

٦٦٣ ، ٧٣١

هنرى الرابع : ٢٠٤

هنرى السابع : ٦٤٠

هتكار الرمى : ٧١٥

هوبز : ٥٤٣

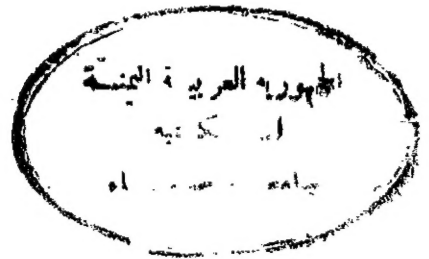
هوتجتون ، ذلك : ٦٣٧

هوجوتشيو : ٤٦٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩

هوجولينوس : ٢٤٠

ويلز : ٩
وينقلت : ٦٨
(ي)
اليسوعيون : ٧٤١
يوحنا ، ملك إنجلترا : ٥٣
» الشيشي : ٢٣٤
» الكابوي : ٢٣٣
» أندرياي : ٤٦٣
يورك : ٤٢١
يوربيوس : ٦١
يعقوبوس : ٥٢٧
يوكنان : ٧٣٧
يوناثان الأورلياني : ٧١٥

هوكود : ٣٠ ، ٢٩
هيجو : ٧
هير سفيلد : ٢٤٣
هير فورد : ٤٤٥
هيوم : ٧٣٨
وادي (إقليم) : ١٨٤
وتدي (مدينة) : ٩٠
وستفاليا : ١٤٧
ورن : ٨٩
الوسية : ٩
وكلف : ٦٤ ، ٦٥ ، ٤٢ ، ٤١
وليم الفاتح : ٦٦٣ ، ٤٦٠ ، ٤٤٦ ، ٤٢٤
ويكهام : ٦٨



مطابع سجل العرب